
3190
هنري لورنس
الأزمات الشرقية
المسألة الشرقية واللعبة الكبرى
(1768 - 1914)
ترجمة: بشير السباعي
آفاق



الأزمات الشرقية

١٧٦٨ - ١٩١٤

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 3190
- الأزمات الشرقية، 1768 - 1914
- هنري لورنس
- بشير السباعي
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2018

هذه ترجمة كتاب:

LES CRISES D'ORIENT, 1768 - 1914

Par: Henry Laurans

المركز القومى للترجمة

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.

Tel: 27354524 Fax: 27354554

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com

آفاق للنشر والتوزيع

1 Kareem El Dawla st. - From Mahmoud Basiuny st. Talaat Harb

CAIRO – EGYPT - Tel: 00202 25778743 - 00202 25779803 Mobile: +202-01111602787

E-mail:afaqbooks@yahoo.com – www.afaqbooks.com

١ شارع كريم الدولة- من شارع محمود بسيوني - ميدان طلعت حرب- القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت: ٢٥٧٧٨٧٤٣ ٠٠٢٠٢ - ٢٥٧٧٩٨٠٣ ٠٠٢٠٢ - موبايل: ٠١١١١٦٠٢٧٨٧

هنري لورنس

الأزمات الشرقية

المسألة الشرقية واللعبة الكبرى

(١٧٦٨ - ١٩١٤)

ترجمة

بشير السباعي





القاهرة

2018

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنري.
الأزمات الشرقية، المسألة الشرقية واللعبة الكبرى
تأليف: هنري لورنس.؛ ترجمة: بشير السباعي،
المركز القومى للترجمة ط١ - ٢٠١٨
٣٠٤ ص، ٢٤ سم.
١ - الأدباء، القاهرة،
أ- (مترجم)
ب- العنوان

رقم الإيداع ٣٩٦٢ / ٢٠١٨
الترقيم الدولى ٣ - ١٥٢ - ٧٦٥ - ٩٧٧ - ٩٧٨
طبع بدار آفاق للنشر والتوزيع

إلى دوني لوش

الذي قضيت معه نحو أربعة

عقود في مراجعة مسائل شرقيــة

تمهيد

في **البحث عن الزمن المفقود**، يسخر پروست بلطفٍ من «البلاهة المتحذلقة» المميزة للديپلوماسيين ممن هم على شاكلة الماركيز دو نورپوا، لكنه يسلِّم بأنه عبر هذه البلاهة المتحذلقة أمكنَ قيامُ السلم ووقوع الحرب بين الأمم. وهناك بالفعل ما يمكن اعتباره «زمنًا مفقودًا» في استحضار التاريخ الديپلوماسي لقرنٍ تاسع عشرٍ طويل ينتهي نهاية مأساوية في عام ١٩١٤. والحق إننا نجد في المراسلات الديپلوماسية تعبيرات أو أساليب كتابة جماعية من قبيل «فرنسا» أو «الفرنسيين» أو «باريس» عند الحديث عن التحركات الديپلوماسية، إلَّا أن من الواضح أن الديپلوماسيين يتحدثون بالدرجة الأولى عن أشخاصٍ بأكثر مما يتحدثون عن تجريدات. فهم يقيمون في عالم صانعي قرارات لهم تاريخهم الشخصي.

وقد يبدو التاريخ الديبلوماسي شيئًا عفّى عليه الزمن بشكل خاص، كما أنه موضع تهجمات ازدرائية من جانب المشتغلين بتأريخ غير وقائعي. وكان قد حلَّ محل التاريخ الديپلوماسي تأريخٌ للعلاقات الدولية، متأثر هو نفسه تأثرًا قويًّا بالنظريات الوصفية للعلاقات الدولية نفسها. وقد أثَّرت هذه الصيغ المفاهيمية بدورها على الأسلوب الذي ينتهجه الفاعلون وذلك بقدر ما إن هؤلاء الأخيرين قد تلقوا إعداداتهم المهنية في المؤسسات التي كان فيها التاريخُ ونظريةُ العلاقات الدولية ركيزةَ الدروس المقدَّمة. وفي أيامنا، تنتج «مراكز التفكير»، الـ«think tanks»، تحليلات چيوسياسية مثلما تنتج صيغًا مفاهيمية لا غنى عنها لفهم العالم الحاضر، حيث يتمثل الخطر في إنتاج «موضة فكرية».

لو استثنينا، كما هو واضح، التحولات الهائلة التي طرأت على وسائل الاتصال، هل تُعتبر الديپلوماسية والعلاقات الدولية في أيامنا مختلفةً حقًّا، من حيث جوهرها، عن

الديبلوماسية والعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر؟ إن المجلات الفرنسية الكبرى في النصف الثاني من ذلك القرن قد اشتملت على إخباريات ديبلوماسية غاية في الثراء تظل ذات قيمة عظمى بالنسبة لفهم تلك الحقب البعيدة وأحيانًا ما تدفعنا بعضُ صفحاتها إلى التفكير في زماننا الحاضر. ومن قهوة التجارة إلى أكاديمية العلوم الأدبية، كانت السياسة الدولية موضع نقاشات ثرية ومثار انزعاجات أحيانًا.

وحتى في تاريخ حافلٍ بمعارك وتراجم شخصيات، يوجد زمنٌ طويلٌ يتألف خاصةً من عوداتٍ دورية، غالبًا ما لا يلتفت إليه المشتغلون بالعلوم السياسية، كما لو أن الحديث عن «المسألة الشرقية» يمكن اختزاله إلى عودةٍ إلى الزمن البعيد للمدرسة الحرة للعلوم السياسية، إلى زمن ألبير سوريل وكتب التاريخ المرجعية المدرسية، إلى زمنٍ زالَ وتلاشى.

على أن هذا الزمن الطويل موجودٌ ولا غنى عنه لفهم قرننا الحادي والعشرين، وذلك لأن تضاريس العلاقات التي تشكلت في أواخر القرن الثامن عشر لم تتبدد بعدُ.

وهذا يرجع إلى سببين. أولهما، وأكثرهما وضوحًا، هو الحمولة الذاكراتية التي تشملها هذه المسألة الشرقية. وإذا كانت هذه الأخيرة تنتمي، بالنسبة للغربيين، إلى زمنٍ ولى، بات غريبًا غُربة الاستعمار، فإنها لا تزال، بالنسبة للشعوب المعنية، مسألة حية لأنها تركت آثارًا لا حصر لها تُغذي أعمالَ قتلٍ ومكابداتٍ وضغائن. وفي عام ٢٠١٦، لم يحدث قط أن كان الكلام على هذه الدرجة من التواتر والوفرة بشأن دولة عثمانية اختفت مع ذلك قبل نحو قرن.

أمَّا السبب الثاني فهو أن المسألة الشرقية، واللعبة الكبرى الملازمة لها، تلك التضاريس الخاصة للعلاقات الدولية في منطقة جغرافية محدَّدة، إنما تظلُّ دومًا حاضرةً اليوم بينما يرجع وجودها إلى أكثر من قرنين.

إن تركيب العلاقات الدولية والأزمات الشرقية في القرن التاسع عشر يتواصل حتى الآن، لما فيه عظيم تعاسة الشعوب التي كان من شأنها أن تودَّ بالتأكيد العيش في هدوءِ تاريخٍ أكثر سكونًا. والحال أن نظرةً استرجاعيةً إلى ما قبل عام ١٩١٤ إنما تفرض نفسها، وذلك، على الأقل، حتى نفهم الأحداث الجارية. هذا هو موضوع هذا المجلد.

حول المسألة الشرقية

منذ أقدم الأزمنة، شكَّل العالمُ القديم وحدةً واحدة بقدر الوجود المستديم لحركة السلع وحركة الأفكار، التي قد ترتبط بها، وحركة الناس. وتشهد على ذلك قائمة هائلة بعناصر متباينة كحرير الصين وورقها والعدِّ الرقمي الهندي اعتمادًا على الصفر، وعلى الجبر الذي أسسه العرب وكثير من المكونات الأخرى ذات الطبيعة نفسها. وكان الطريق البري هو طريق الحرير الشهير الذي يُعاد اختراعه الآن، بينما جعل الطريق البحري من المحيط الهندي مركزَ هذا الفضاء المشمول بحضور أفريقي قوي.

ومن البحر المتوسط إلى تخوم الصين تتلاقى الديانات التوحيدية الثلاث وتتميز بأغلبية مسلمة واضحة. وفي قصر طُبقابي السلطاني العثماني، تبيِّنُ لنا آنية يابانية رائعة إلى أي مدى كان بوسع المنتجات الترفية أن يتم تداولها على طول الطرق البرية.

وكان هذا العالم القديم عالم الغزوات، عالم «إمبراطورية السهوب» الشهيرة الممتدة من الصين إلى أوروبا والتي اعتبرها المؤرخون الأوروبيون في القرن التاسع عشر بالفعل واحدًا من مفاتيح التاريخ العالمي. وقد طافت أوبئة الطاعون الرهيبة بهذا العالم حتى القرن التاسع عشر، الذي حلت فيه محلها الكوليرا التي لا تقل عنها رعبًا. وكان هذا العالم القديم مُتَّصَلًا بيولوجيًّا، ما سَمَحَ من جهة أخرى لأفريقيا بتفادي الصدمة الميكروبية التي عرفتها القارتان الأميركيتان اعتبارًا من القرن السادس عشر.

وتضيف «الكشوف الجغرافية الكبرى» عناصر إضافية إلى هذا العالم القديم. فالأوروبيون الذين يصلون آنئذ إلى المحيط الهندي ثم إلى المحيط الهادئ يتصلون بدوائر بشرية وتجارية عامرة بالنشاط. ويحدث الارتباط بالعالم الجديد بسرعة، وذلك بقدر ما إن الأوروبيين يسدون عجزهم التجاري بالمعادن الثمينة القادمة من أميركا.

وينشأ بشكل جد مبكر تعاضد بين عملات عديدة من اليابان إلى أوروبا بحكم أن تداول المعادن الثمينة يتعولم هو نفسه على إيقاع الإنتاج المنجمي للذهب والفضة اللذين يأتي الجانب الأضخم منهما من أميركا.

وفي تقسيم العالم الذي يحدث في القرن السادس عشر، يظل الجزء الرئيسي من العالم القديم، والذي نسميه بالشرق، متمتعًا بالهيمنة، في الظاهر على الأقل. وهكذا نجد خمس «إمبراطوريات حائزة لبارود المدافع» ممتدة من البحر المتوسط إلى اليابان (الدولة العثمانية، فارس الصفوية، هند المغولي الأكبر، صين أسرة مينج ثم الماندشو، يابان الشوجون). وبينما ينشأ اقتصادٌ أطلسي ينتقل من الصيد والقطف البدائيين إلى الإنتاج المنجمي وإلى اقتصاد المزارع المعتمد على عمل العبيد الزنوج، تحتفظ البلدان الآسيوية بالصدارة في الإنتاج العالمي للمصنوعات (بما في ذلك الإنتاج الحرفي). وفي عام ١٧٥٠، استأثرت الصين بنسبة ٣٢,٨٪ واستأثرت الهند بنسبة ٢٤,٥٪ في مقابل إجماليٍّ أوروبيٍّ قوامه ٢٣,١٪ من هذا الإنتاج العالمي للمصنوعات. ومن الواضح تمامًا أن هذه المؤشرات تظل مؤشرات تقريبية دالة على الأحجام.

لكن عوامل التباين الكبير ماثلة بالفعل. فالسفن الأوروبية تشق عباب كل بحار العالم بينما لا توجد سفينة صينية واحدة في بحر الشمال. ومن الواضح أن القوة البحرية الأوروبية ترتبط بفتح القارتين الأميركيتين الذي يسمح للأوروبيين بالتمتع بموارد جديدة كما يسمح لهم خاصةً باستحداث تقانات مادية وفكرية غير مسبوقة على هذا النطاق: ملاحة بحرية تستخدم بشكل متزايد باطراد أدوات العلم الحديث، اقتصاد مزارع يفترض، بحكم خلقٍ من العدم، منظومة ائتمانات وتجهيزات تستشرف المنظومات الصناعية للقرن التاسع عشر.

إلاَّ أنه حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، تظل التوازنات الكبرى، التي بدأت قبل ذلك بقرنين، قائمةً. فالإمبراطوريات الحائزة لبارود المدافع تبهر الأوروبيين بقوتها وثرائها. ويصف الرحالة الأوروبيون استبدادًا شرقيًا يجيد وضع كل موارد المجتمع في خدمة قوة الدولة. وإذا كان العثمانيون يبدون، على مدار زمن طويل، بوصفهم آلة حربية تسيطر على سواحل البحر المتوسط وتهدد أوروبا الوسطى، فإن الصين التي تستند إلى

استحقاقية ماندارينا تها(*)، إنما يبدو أنها تعرض سبيلًا آخر غير نظام النبالة الأوروبي. ومن جهة أخرى، يكمن التساؤل الأوروبي الكبير في التناقض القائم بين استبدادٍ يجيد التعبير عن أشكال مختلفة للجدارة ونظام النبالة الذي يتبجح بصون حريات عديدة هي بالقدر نفسه امتيازات إلى جانب كونها موضع تهديد جرَّاء انبثاق الدولة الحديثة.

وتسمح التعريفات الجغرافية بتوزيع الفضاءات. فهناك بحر متوسط تسيطر عليه البحريات التجارية والحربية الأوروبية، لكن ضفافه مسلمة في غالبيتها. ويجري تقسيم هذا الفضاء الإسلامي إلى «مشرق- *Levant*»، يستعيد زمام وسط وشرقي عالم البحر المتوسط، و«بلاد البربر»، التي تمثل الشمال الأفريقي. وفيما وراء ذلك، يتعين على الأوروبيين أخذ طريق جنوبي المحيط الأطلسي للوصول إلى المحيط الهندي، أو أخذ طريق الشمال مارّين بموسكوڤيا. وتحتكر شركات الهند هذه التجارة مع ما يسمّى عندئذ بشكل محدَّد بالشرق. ومن الصعب تحديد مناطق الانتقال كالبحر الأسود أو البحر الأحمر: أتنتمي إلى المجالات المخصَّصة لموسكوڤيا أم للهند، أم أنها امتدادات للمشرق؟ والسؤال ليس من قبيل الطرائف، فهو يساعد على تحديد نطاق الامتيازات التجارية الممنوحة للشركات الحاصلة على صكوك تعاقدية وللغرف التجارية.

وبين العوالم، تتواصل حركة الناس والسلع والأفكار. وقد سُمِّيَ التجار الأوروبيون عمومًا بالمشارقة وانضم إليهم مسيحيون شرقيون. وهؤلاء المسيحيون أنفسهم، خاصة الكاثوليك، يترددون على بلدان أوروبية مختلفة بينما تمتد الشبكات الأرمنية من أوروبا المتوسطية إلى موانئ الصين. ويحتفظ الأوروبيون بوجود دائم في مكاتبهم التجارية الهندية ويحصلون على تصاريح دخول تقتصر على الصين واليابان. ويُراكمُ التجار والرحالة والمبشرون معارف مثيرة تُغذي معرفة الشرق سوف تُسمَّى في أوائل القرن التاسع عشر بالاستشراق.

كما يظهر بالفعل ما سوف يسمّى فيما بعد، لغياب مصطلح أفضل، بالاستغراب. فعن طريق الهولنديين المرصودين عن قرب، يتعرف اليابانيون على المعارف الغربية الجديدة. وكان الصينيون مهتمين بإسهامات اليسوعيين [الچيزويت] الذين أطلعوهم

(*) بيروقراطية الإمبراطورية الصينية. – م.

على النتائج الأولى للثورات العلمية الأوروبية. وفي العالم الإسلامي، يقوم المتحولون الأوروبيون إلى اعتناق الإسلام والمسمون بالمرتدين بنشر التقانات القادمة من أوروبا، وذلك بشكل شفاهي أساسًا عن طريق الـ(*) *lingua franca*.

بل إن بعض الشرقيين يأتون إلى أوروبا، إلَّا أننا، خارج البعثات الدبلوماسية المؤقتة، لا نجد تداولات حقيقية للأفكار، إلَّا في الأوساط المسيحية واليهودية التي يمتد إشعاعها إلى فارس.

ويفتح التوسع الروسي في آسيا طريقًا قاريًا جديدًا إلى الشرق. وفي أواخر القرن السابع عشر، تصبح الإمبراطورية الروسية جارًا، بل تهديدًا، للإمبراطوريات الشرقية الكبرى حتى الحدود الصينية التي تتحرك هي نفسها تحركًا ملحوظًا في اتجاه شمالي آسيا، وذلك في ظل أسرةماندشو.

وفي القرن الثامن عشر، تَعتبر أوروبا نفسها عالميةً. وبما أن الصحف تبدأ صفحاتها بأنباء ما هو في أقصى مكان، فمن المعتاد أن نرى في الصفحة الأولى معلومات تتعلق بالصين أو فارس. ومن المؤكد أنها أخذت شهورًا لكي تصل القراء الأوروبيين. وهكذا فإن الأحداث الرهيبة في العقود الأولى للقرن الثامن عشر والتي تَدكُّ فارس الصفويين وهند المغول إنما يجري نقل أنبائها عددًا بعد عدد وتستعاد في مؤلفات تتحدث عن الحاضر مثلما تستعاد في روايات المغامرات أو المسرحيات التراجيدية المنشورة والمؤداة أحيانًا على المسارح.

ونحو عام ١٧٥٠، ينقل كتاب **روح القوانين** لمونتسكيو و**بحث** ڤولتير **حول العادات** رؤية كلية لمجتمعات العالم المسكون ضمن أفقٍ يمكن تعريفه في آن واحدٍ بأنه تاريخي، أنثروبولوجي، بل سوسيولوجي.

(*) لغة للتفاهم بين شعوبٍ لغاتها مختلفة. - م.

التباين الكبير

يؤدي الارتباط المتبادل بين الكتل الديموغرافية الكبرى والكيانات الاقتصادية الكبرى آنذاك إلى تهميش عالم إسلامي قاري يشمل فارس والدولة العثمانية والمغرب. وقياسًا إلى الكتلة الأوروبية، يُعَدُّ هذا العالمُ أضعف من الناحية العددية. وانخفاض عدد سكانه – وهو انخفاض يصبح ملحوظًا بالنسبة للرحالة القادمين من أوروبا مكتظة على نحو مفرط بالسكان بدأت تتدفق على القارتين الأميركيتين- يُدخل تعديلًا جذريًا على صورة الاستبداد الشرقي. وهكذا ننتقل من حتمية جغرافية (نظرية المناخات) إلى حتمية سياسية. وبالشكل نفسه الذي ينقطع معه النظر إلى تنظيم المجتمع في أوروبا على هيئة طوائف وفئات وظيفية بوصفه توزيعًا لوظائف ليجري رده إلى قراءة تاريخية تجعل من الغزوات الجرمانية مفتاح توزيع السلطات بين المغلوبين وأحفاد الغالبين، يجري تحليل المجتمعات الشرقية عبر تطبيقٍ لنظرية الغزوات التي يُفترض أنها منحت الفاتحين التُرك – المغول تلك الهيمنة الضارية على بقية المجتمع. والحق إن هذه القراءة يمكن أن تنطبق من الناحية الظاهرية على مجمل الإمبراطوريات القارية من البحر المتوسط إلى الصين.

والحال أن الكيانين اللذين تشكلهما الهند (التي لم يوحدها المغول من الناحية السياسية توحيدًا كاملًا) والصين إنما يحوز كل منهما على الأقل إنتاج مصنوعاتٍ أعلى من إنتاج مصنوعات مجمل أوروبا. وبالمثل، فإن عدد سكانهما، والذي يصعب للغاية تقديره في حالة الهند، لا بد أنه كان مساويًا أو أعلى في كل منهما من عدد سكان أوروبا.

ويستند البرهان على ذلك إلى حقيقة أن أوروبا القرن الثامن عشر تستورد على نطاق جد واسع منتجات من المصنوعات الآسيوية، خاصة مصنوعات الهند. فالأقمشة القطنية الشهيرة المسماة بالقطنيات الهندية تُغرق السوق الأوروبية ويحاول الأوروبيون إنزال منتجات بديلة إلى السوق في مجال المنسوجات كما في مجال الأواني الخزفية (هذه المرَّة ردًا على المنتجات ذات المنشأ الصيني).

ويبقى مع ذلك أن ما يهيمن في مجمل العالم القديم هو نموذج «صفوف» صناعات منزلية، أي الحرف الحضرية والريفية. ومن زاوية إنتاج الصناعات، فإن التمييز بين المدن والأرياف يبدو مُصطنعًا بما يكفي. وتسمح ملايين من الحرفيين الهنود بهذا الإنتاج واسع النطاق للأقمشة القطنية التي تُغرق أوروبا.

ومن ثم فمن المفترض أنه لم يكن هناك ما هو مقرّرٌ سلفًا لإنتاج «تباين كبير» أدى إلى الانتصار الساحق لأوروبا الصناعية في القرن التاسع عشر. وبحسب كينيث بوميرانز، الذي أعاد إطلاق النقاش حول هذا الموضوع، فمن المفترض أن العامل الذي كانت له الصدارة هو الاقتصاد الأطلسي مع الوصول إلى موارد إضافية من المفترض أن اقتصاد المزارع بنظامه العبودي هو الذي مَثّله(1). وهذا الموقف الذي تتمثل مأثرته في نبذ فكرة عناية إلهية، يُفترض أنها جعلت صعود أوروبا مسبوقًا بانحدارٍ لآسيا، قد تعرَّض لنقدٍ قوي. فهو يأخذ في اعتباره مؤشرات اقتصادية وعوامل إيكولوچية لكنه يفشل في أخذ المجتمعات في شمولها. وإذا كُنّا نسلِّم بأن الاقتصاد الأطلسي قد لعب دورًا رئيسيًّا، فمن الواجب أيضًا أن ننظر في الكيفية التي نشأ بها. وهكذا نرجع إلى حقيقة عدم وجود سفينة صينية واحدة في ميناء لندن في القرن الثامن عشر.

والمسألة الرئيسية، إذا ما راعينا المعطيات التاريخية، هي أن الهيمنة الأوروبية تنشأ في لحظةٍ لم تكن فيها نظم الإنتاج مختلفة اختلافًا محسوسًا من حيث إنتاجيتها. وبعبارة أخرى، فإن هذه الهيمنة تُعَدُّ من الناحية الزمانية سابقة بدرجة طفيفة لما يسمّى خطأً أو عن حقٍ بالثورة الصناعية. بل ربما جاز القول بأن هذه الأخيرة قد سمحت بتمديد وتوطيد هذه الهيمنة، لا بإنجابها.

والحال أن الاقتصاد البحري الأوروبي إنما يجعل بالفعل من الحروب الأوروبية في القرن الثامن عشر حروبًا عالمية لأن الأوروبيين يتحاربون في أوروبا وفي البحر المتوسط وفي القارتين الأميركيتين وفي آسيا. وعلى مدار زمن طويل، أوجدت الإمبراطوريات الحائزة لبارود المدافع تناظرًا مع الدول الأوروبية في مجال التسلح. وهذا الواقع قائم بالفعل في القرن السابع عشر. لكن الأمور تبدأ في التغير، في القرن التالي. وانهيار فارس الصفوية وانهيار الهند المغولية يرجعان إلى عوامل داخلية وإقليمية بأكثر ممّا يرجعان إلى

تدخلٍ أوروبيٍّ ما. وهما يسمحان باستبعاد افتراض سلام إمبراطوري طويل يُفترض أنه أدى إلى اضمحلالٍ للمؤسسات العسكرية، قد يكون حَدَثَ في الصين.

وبالمقابل، يسمح الطابع الحربي لأوروبا القرنين السابع عشر والثامن عشر بفهم انبثاق الدولة الحديثة. فالمهمة الأولى لهذه الدولة هي خوض الحرب بتحصيل أقصى حدٍّ من الموارد من السكان لصالح المؤسسات العسكرية. وهكذا يمكنها بناء جيوش أوفر عددًا وقوة دومًا، مع التمتع، بفضل البحرية، بقدرة على التدخل في مناطق أبعد فأبعد. والنشاط الرئيسي للدولة مكرَّسٌ لرعاية الجيوش. إلَّا أنه لا يوجد نموذج مُوحَّدٌ لتمويل السلطة ولتنظيمها. فالنظام الأوليجاركي البريطاني في القرن الثامن عشر يتمتع برصيد مالي مضمون يسمح له بأداء نفقاته العسكرية إلى جانب جزء من نفقات حلفائه العسكرية. أمَّا الملكية المطلقة الفرنسية فهي لا تملك المقدرة المالية نفسها وتعتمد على جباية ضريبية قد تكون باهظة جدًّا بالنسبة للطبقات الشعبية. وكلما اتجهنا إلى شرقي أوروبا، قَلَّ رسوخُ الاقتصاد النقدي وازداد الاعتماد على مصادرات من السكان.

وتتزايد كثافة التفاعل بين تقدم العلوم وتقدم التقانات مع انبثاق الأسلحة «المعتمدة على العلم» كسلاح الهندسة أو سلاح المدفعية أو سلاح البحرية. وتصبح الأكاديميات العسكرية مراكز للتكوين العلمي عالي المستوى حيث تنتشر المعارف الرياضية الجديدة. ووراء ذلك، يبدو تمامًا أن إعداد الجنود عبر الانضباط والتدريب يزداد تحسُّنًا، بينما يبدو هذا الإعداد نفسه آخذًا في الاضمحلال في الشرق. فالجيوش الشرقية تبدو في أعين الرحالة أقل تنظيمًا في حين أنها كانت مشهورة بتنظيمها الجيد في الأزمنة السابقة. ويبقى مع ذلك أن القوات العثمانية تحتفظ بالتناظر [مع القوات الأوروبية] حتى عام ١٧٣٩. فالحروب مع النمسا وروسيا في البلقان حروب حصون وحصارات يجيدها العثمانيون، في حين أن نقطة ضعف الجيش الروسي الدائمة هي اللوچستيك لأنه يُقاتل بعيدًا جدًّا عن القواعد التي ينطلق منها[٢].

والتفوق الأوروبي الذي ينشأ نحو عام ١٧٥٠ يتميز أولًا بطبيعة عسكرية[٣]. لكن الدولة الحديثة منخرطة أيضًا في مشروع جماعي يتميز بطابع إنتاجي متزايد باطراد. ففي عصر التنوير، يجري ردُّ الاعتبار إلى الفنون الميكانيكية التي تشهد سعيًا إلى تحسينها،

كما يجري التفكير في تنظيم أفضل من شأنه السماح بزيادة الثروة الجماعية. وهكذا يولد الاقتصاد السياسي، بالنظر إلى النقاش الدائر حول متابعة نزعة ميركانتيلية حمائية يتميز بها الاقتصاد الأطلسي أو انتهاج تبادلٍ حرٍّ يمضي في اتجاه اختيار الصناعات الأكثر إنتاجية. وعلاوةً على قوة الدولة، يتسنى تحقيق تراكم هائل للمعارف عبر نمو المطبوعات ونشأة العلوم الحديثة التي لم تصبح هي نفسها ممكنة إلّا بفضل تقدم استخدام الأدوات، ومن ثم بفضل تقدم صناعات حرفية عالية الدقة(٤). والتفاعلُ مستديمٌ بين طبقات المجتمع العليا وتكوين معارف جديدة يجد بعضها أصداء عملية مباشرة. ويرتبط تقدم علم القذائف والمدفعية بانتشار تدريس الفيزياء النيوتونية في صفوف الكوادر العسكرية.

والحال أن الجدل التاريخي، البعيد عن الانتهاء، إنما ينصبُّ على مستوى تطور وثراء جزء من أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فبعض الكُتّاب يرون أن مناطق مهمة من آسيا تشهد آنذاك مستويات معيشية مساوية، بينما يرى كُتّاب آخرون أن مستوى ثراء أوروبا الشمالية - الغربية، الناجم عن نمو بطيء لكنه متواصل، يبدو أنه قد جرى تقديره بأقل ممّا كان عليه في الواقع. ومن المفترض أن هذا التقدير الأقل يؤدي إلى المبالغة في تقدير الآثار الأولى، من حيث النمو، لما سُمِّيَ بالثورة الصناعية. فمن المفترض أن هذه الأخيرة لم تؤثر تأثيرًا حقيقيًّا على الاقتصاد العالمي إلّا في العقود التي تلت انتهاء الحروب النابوليونية.

والأمرُ المؤكَّدُ هو أن الأحداث الرئيسية التي ستقرر مصير أوراسيا حتى مستهل القرن العشرين إنما تبدأ في الربع الثالث من القرن الثامن عشر.

انقلاب المعطيات الجيوسياسية العالمية

بحكم اتساع الاستثمارات الضرورية، اتخذت التجارة الأوروبية مع المحيط الهندي وآسيا شكل شركات احتكارية. وكان الهدف الأول للتجارة هو استيراد التوابل، لكن الأقمشة القطنية استأثرت بالجانب الرئيسي من الواردات. وقد وجدت الحروب الأوروبية أصداء لها في نزاعات بين الشركات الكبرى المتعاملة مع الهند، وهي شركات

هولندية وإنجليزية وفرنسية. ومن الواضح تمامًا أن هذه الشركات تحصل على دعم من البحريات الحربية لبلدانها.

ويتورط الفرنسيون والإنجليز في الصراعات الناشبة بين الدول التي خَلَفَت الإمبراطورية المغولية والتي تُعدُّ دومًا مصدر الشرعية. وهكذا يلعب المغامرون الأوروبيون دور مستشارين عسكريين لهندٍ تستعرُ فيها الحرب. وهم يعملون لمصالحهم الخاصة ولمصلحة شركتهم ومصلحة بلدهم. ولا نعود نعرف بشكل جد واضح من هو الطرف الأقوى في تحالفات شركتين مع الدول الهندية، إلَّا أن من الواضح أنه قد جرى التخلي عن الأفق التجاري المحدَّد للانخراط في مغامرات سيطرة. وفي الهند، يتواصل الصراع حتى في الفاصل الزمني بين الحروب الأوروبية بجيوش مؤلَّفة من جنود أوروبيين وقوات هندية (سباهية) يدربها ويقودها أوروبيون.

وقد حُسِمَ الأمر خلال حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) التي تضطر فرنسا في ختامها إلى الاقتصار على وجودٍ محدود. وفي عام ١٧٥٧، يكسب جيش شركة الهند الشرقية معركة پلاسي ضد جيش نَوّاب (نائب سلطان) الهند. وهكذا تصبح الشركة مالكةً، باسم سلطان دلهي، للموارد الضريبية للبنغال، وهو بلدٌ كثافته السكانية أعلى بكثير من الكثافة السكانية لكل الجزر البريطانية. وعندئذ، تبدأ الشركة تحولها إلى قوة ترابية تشرف عليها الحكومة البريطانية. وفي العقود التالية، يجري الاضطلاع بفتح مجمل شبه القارة الهندية.

وتبرهن معركة پلاسي لأوروبا كلها على أن فتح آسيا ممكن وعلى أن بالإمكان العثور هناك على موارد مهمة. والحال، بشكل محدَّد، أن العثمانيين لم يشاركوا في الحروب الأوروبية منذ عام ١٧٣٩ ولم يستوعبوا الابتكارات العسكرية التي ظهرت في ساحات معارك حرب السنوات السبع: تشكيلات الأفواج المنضبطة وعالية التدريب، وحركية قوة النيران المترتبة على تحسينات المدفعية الخفيفة وتحسينات ضبط إطلاق النيران، واستخدام السناكي في القتال التلاحمي والمواجهة مع سلاح الفرسان.

وفي الوقت نفسه الذي ينخرط فيه البريطانيون في فتح الهند، تتأكد القوة الروسية. فمنذ بطرس الأكبر (١٦٨٢ - ١٧٢٥)، تتعسكر الإمبراطورية الروسية عبر تبني

أساليب تنظيم الجيوش الأوروبية اعتمادًا على جبايات جد باهظة وعلى مصادرات من السكان. وما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها بين القوى العسكرية الكبرى المعاصرة لها هو الاعتماد على كوادر أجنبية ألمانية بالأخص، في الجيش والإدارة. وفي الوقت نفسه، تقوم بتطوير هيئة ضباط تستمد عناصرها من نبالة الخدمة وتتلقى تكوينًا بحسب المذاهب العسكرية الأوروبية الجديدة. وتُجرى التجربةُ الأولى للتحديث، الأوربة، عبر تكوين جماعات نوعية حول الجيش والإدارة. ويصبح بالإمكان بالفعل الحديث عن «دولة عظمى فقيرة» تتمتع بجهاز عسكري يتجاوز قدرات اقتصادها(٥).

ومنذ مستهل القرن الثامن عشر، تسعى الإمبراطورية الروسية إلى الوصول إلى البحر الأسود وإلى البلقان باللعب على تمرد المسيحيين الأرثوذكس الخاضعين للسلطة العثمانية. ويحدث السعي نفسه في المناطق القوقازية. ويترافق الزحف الروسي إلى الجنوب مع سياسة توطين واستعمار. وترافق جبهة رواد حقيقية نظمتها الدولةُ الزحفَ العسكري. وخلافًا للنموذج البريطاني فيما وراء البحار، يتمثل النموذج الروسي في توسيعٍ مستديم للنواة الجغرافية الأولية ضمن منطق إمبراطوريةٍ قارّية.

ومنذ القرن السادس عشر، تُعدُّ الدولةُ العثمانية عنصرًا مهمًّا في التوازن الأوروبي. وتتمثل وظيفة التحالف الفرنسي - العثماني في تشكيل حلف مؤخرة بالنسبة للشريكين في مواجهة بيت النمسا الملكي لحرمانه من التمتع بموقع مهيمن. على أن «انقلاب التحالفات» خلال حرب السنوات السبع قد أدخل تعديلًا فريدًا على الموقف: فالتحالف الفرنسي - النمساوي الذي يرمز إليه زواج أرشيدوقة نمساوية (ماري - أنطوانيت) من وريث عرش فرنسا يُزعج بشكل ملحوظٍ البابَ العالي، الحكومة العثمانية(٦). وبالنسبة لباريس، يحتفظ التحالف العثماني بقيمته، ولكن بالأحرى كحاجزٍ في وجه التوسع الروسي، الذي يُعتبر مصدر إزعاج. وهكذا تحرض فرنسا العثمانيين على التصدي للتقسيم الأول لپولنده بين پروسيا وروسيا والنمسا، ما يستثير الحرب الروسية - العثمانية التي تمتد من عام ١٧٦٨ إلى عام ١٧٧٤.

ويتكبد العثمانيون انتكاسة إثر انتكاسة، خاصة بعد دخول أسطول البلطيق الروسي البحر المتوسط في عام ١٧٧٠. وهم يضطرون إلى عقد معاهدة صلح كوتشوك قينارجه،

في ٢١ يوليو/ تموز ١٧٧٤. فيضطرون إلى الاعتراف باستقلال القرم التترية، التي كانت حتى ذلك الحين تابعة للدولة العثمانية، والتي تصبح بالفعل محمية روسية. وباللعب على صياغة ملتبسة للبنود، يطالب الروس بحق في حماية المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية، ما من شأنه، لو جرى تطبيقه فعلًا، منحهم السيطرة بالفعل على مجمل البلقان. ويحصل العثمانيون على سلطة دينية على مسلمي القرم استنادًا إلى صفة السلطان كخليفة. وفي عام ١٧٨٤، تضم روسيا القرم «المستقلة»، ما يرفض العثمانيون الاعتراف به.

وتبدو الدولة العثمانية مضطرة إلى الرضوخ بما يكفي من السهولة للهجوم الأوروبي، الذي، خلافًا للحال في الهند، يعني أيضًا الدولتين القاريتين: النمسا وروسيا. وفي هذه الحالة، من شأن پروسيا جد البعيدة أن تتذرع بمتطلبات التوازن الأوروبي لكي تطالب بـ«تعويضات»، تَمَسُّ پولنده بالتأكيد.

ومصير الدولة العثمانية هذا مع نتائجه على التوازن الأوروبي إنما يشكل المسألة الكبرى للشواغل الچيوسياسية الأوروبية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. والمعاصرون مدركون لذلك لاسيما أنهم يدركون أن التاريخ الأوروبي للعالم الجديد بسبيله إلى الانتهاء. فمع حرب السنوات السبع، خسرت فرنسا ممتلكاتها في أميركا الشمالية وإن كانت قد احتفظت بـ«جزر السُكَّر»، جزر الآنتي، التي تعتبر أوفر ثراءً بكثير من الناحية الاقتصادية.

وفي اللحظة نفسها، تبدأ الثورة الأميركية بحكم أن المستعمرات الإنجليزية الثلاث عشر ترفض تأبيد ميركانتيلية المتروپول والضرائب غير المقبولة المراد بها تغطية نفقات حرب السنوات السبع، والحماية الملكية الممنوحة للهنود الأميركيين في مواجهة أطماع المستوطنين. وفي عام ١٧٧٦، تعلن المستعمرات استقلالها وتحصل في عام ١٧٧٨ على دعم نشيط من جانب فرنسا. وتنتهي الحرب بمعاهدة باريس في عام ١٧٨٣.

وحتى إذا كانت إنجلترا تحتفظ بملكيتها لكندا، فإنه يظهر للجميع أن مصير المستعمرات الأوروبية وشيك الحسم. فمن المؤكد أن الممتلكات الفرنسية والبريطانية والإسبانية والبرتغالية لا بدَّ لها أن تفوز بدورها في يوم قريب باستقلالها.

وكان فتح القارتين الأميركيتين قد جرى باسم المسيحية وبالرغبة في استنساخ المتروبولات (إسبانيا الجديدة، إنجلترا الجديدة، فرنسا الجديدة) حتى مع أن المجريات الواقعية سرعان ما أثبتت أن الاستنساخ المطابق لأوروبا ليس في حكم الممكن وذلك بسبب وجود الهنود الإميركيين واتساع العبودية المرتبطة باقتصاد المزارع. ولم يكن لمثل هذا المشروع أن يتسنى تكراره بعدُ، ولو لمجرد أن الجماعات السكانية المنتمية إلى العالم القديم كانت تنتمي إلى مجتمعات ذات تنظيم قوي لها تقاليدها الدينية الخاصة. وفشل المحاولات الأولى للتبشير المسيحي في الصين وفي اليابان ماثلٌ للتذكير بذلك. ثم إن التنوير الأوروبي يرفض هذه الروح الصليبية التي ميزت الأزمنة الأولى لفتح القارتين الأميركيتين.

وفي النصف الثاني للقرن الثامن عشر تبدأ بالفعل الاعتراضاتُ في الفكر الأوروبي على الاستعمار. وهي تتصل بالطابع البشع الذي اتخذه بالنسبة للسكان الأصليين فرضُ السيطرة الأجنبية كما تتصل بالرفض ذي الطابع الأخلاقي للعبودية، مُحرِّكةِ الاقتصاد الأطلسي. ويبدأ علماء الاقتصاد في التفكير في التخلي عن الميركانتيلية لصالح تجارة حُرَّة من شأنها السماح بتدشين سلام أبدي بين الشعوب. إلّا أن من المفترض وجوب العثور على سبلٍ لدفع هذه الشعوب إلى العمل...

وهنا بالفعل يكمن غموض هذه اللحظة التاريخية. ففتح الدولة العثمانية من شأنه أن يجد مبررًا له، في أعين المنادين به، في الرغبة في نقل اقتصاد المزارع إليها، ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك بينما اللجوء إلى العبودية مستبعدٌ الآن؟ ومن المؤكد أن البريطانيين في الهند ينتقلون تدريجيًّا إلى الاستحواذ على الموارد الضريبية، ولكن ألاَ يمارسون آنئذٍ «استبدادًا عسكريًّا»، نوعَ نظامِ حُكمٍ شَجَبَتْهُ العلوم الأدبية والسياسية الجديدة؟

ثم إنه يحسن التعرف على المجتمعات المعنية قبل الانخراط في توسعٍ جديد.

الأساطير والحقائق الواقعية العثمانية

حتى مستهل القرن الثامن عشر، كان الرحالة الأوربيون ينقلون بالأخص انطباعًا بحضور القوة في كلامهم عن إقاماتهم عند العثمانيين، حتى مع أنه، بعد فشل حصار ڤيينا الثاني في عام ١٦٨٣، لم يُوجّد بعدُ تهديدٌ عثمانيٌّ حقيقيٌّ. وكان قد بدا أن الانتكاسات العسكرية في أواخر القرن السابع عشر قد تم التعويض عنها. فمحاولات بطرس الأكبر تمكين روسيا من الوصول إلى البحر الأسود وإثارة المسيحيين الأرثوذكس في البلقان قد مُنيت بالفشل، كما أن وضعًا قائمًا ترابيًّا جديدًا كان قد نشأ وبدا مستقرًّا.

وقد غاب عن الرحالة الأوروبيين إلى حد بعيد واقعُ هذه الحقبة المعقد، وذلك بقدر ما إن التصورات الأوروبية كانت مصاغة دومًا حول فكرة الاستبداد، سواء جرى اعتباره تهديدًا أم جرى اعتباره دليل اضمحلال. إلَّا أنه يجري الانتقال من صورة جهازٍ بيروقراطي وعسكري متفوق إلى صورة نظامٍ اجتماعي غلَّته متناقصة.

والواقع أن الدولة العثمانية تشهد خلال تلك الحقبة لامركزةً قطعت شوطًا طويلًا حيث لا تظهر السلطة المركزية إلَّا لمنح صكوك الشرعية للسلطات المحلية في مقابل تسليم شريحة من الإيرادات الضريبية. وما يشكل لحمة الكيان الكلي هو وحدة الطبقة الحاكمة التي ينتقل أفرادها بين الولايات. والواحد منهم إمَّا أن يكون «عثمانيًّا» بالمعنى المحدَّد للكلمة، أي منتميًا إلى مجموعة «عبيد السلطان» الذين تتمثل وظيفتهم في ممارسة الحكم، أو أن يكون أحد الأعيان المحليين الذي مكَّنته علاقةُ القوة من الفوز بتولية السلطة المركزية له باعتباره الأقدر على جباية الضرائب. وبالمقابل، فإن من لم يحصل على هذا الاعتراف، وهو اعتراف يصدر عن الباب العالي، مقر الصدارة العظمى، هو متمردٌ يجب على الجميع محاربته.

ودرجات الاستقلالية النسبية للولايات متباينة. وقد تكون شبه كاملة بالنسبة لـ«إيالات» الشمال الأفريقي التي تتمتع بحق عقد معاهدات خاصة مع الدول الأوروبية.

لكن هذه الاستقلالية النسبية محدودة أكثر ودالة على علاقات القوة بالنسبة للأراضي الأخرى. وغالبًا ما يتصرف الولاة كملوك مستقلين لا يترددون في شن الحرب على جيرانهم. ويبقى مع ذلك أنه لا وجود هناك لخلافة وراثية عند خدم السلطان وأن من غير الممكن أن توجد، كقاعدة عامة، سلالات حاكمة، على الرغم من المثلين الخاصين في تونس وطرابلس الغرب في أفريقيا.

ولدى مرور الأسطول الروسي في شرقي البحر المتوسط في عام ١٧٧٠، لم تتردد بعض السلطات المحلية في عقد تحالفات مع هؤلاء القادمين الجدد. لكن هذا الأمر لم يدم لوقت طويل. وقد مالت الدول الأوروبية بالأحرى إلى الشكوى من أن الولاة لا يحترمون التعهدات التي اتخذتها السلطة المركزية، خاصة معاهدات الامتيازات (البنود) التي تحدِّد وضعية الأوروبيين في الدولة العثمانية. والحال أن الابتزازات التي تفرضها السلطات المحلية على التجار الأوروبيين إنما تسمى بالـ«avanies» [الإهانات]، وهو مصطلح انتقل إلى اللغة الفرنسية الجارية.

وتكمن أسباب الهزيمة العثمانية في وجه الروس في عدم كفاءة جهازٍ عسكريٍّ فَقَدَ روح انضباطه ليتحول إلى ميليشيات حضرية مرتبطة بطوائف الحرف. وقد أدرك الباب العالي بالفعل ضرورة تشكيل قوات جديدة مُدَرَّبَة على الانضباط الأوروبي، لكنه لا يملك القوة اللازمة لحل الوحدات القديمة المستعدة للتمرد، ولخلع السلطان إذا ما اقتضى الأمر ذلك. واعتبارًا من عام ١٧٦٨، تجد الدولة العثمانية نفسها في حالة حرب أو استئناف لحربٍ محدقة. والمجهود الضريبي ملحوظ وعبء الضرائب ينفر منه السكانُ المسارعون إلى أن يروا فيه مضاعفةً للابتزازات. أمّا تجنيد أفواج القوات فهو يمس بشكل متزايد باطراد السكان الفلاحين، ما يشكل خروجًا على الإيديولوچية الإمبراطورية التقليدية الخاصة بالاعتماد على جيش احترافي بحسب المنطق الوظيفي للمجتمعات الهيراركية.

والحربُ الروسية – العثمانية لا يمكن مقارنتها بالفتح البريطاني للهند. فالإمكانات البشرية الموظَّفة فيها أضخم بكثير جدًّا والعوامل الرئيسية هي القدرة على تعبئة موارد كل دولة من الدولتين، أي تمويل الحرب، وتجنيد جنود من أوساط الفلاحين، والقدرة

على إيجاد لوچستيك مناسب للمسافات الطويلة. والتكلفة البشرية لهذه الحرب وحدها، مع حساب من ماتوا بسبب المرض، وعددهم أعلى بكثير من عدد من ماتوا بالرصاص، وهذا ما لا مَفَرَّ منه، إنما يُقَدَّرُ بنصف مليون بالنسبة للمعسكرين مجتمعين(٧).

وفي أوروبا، تصبح المسألة الآن هي ما إذا كانت الدولة العثمانية قد صار محكومًا عليها بالهلاك، ومن ثم فمآلها هو اقتسامها بين الدول الأوروبية، أم أن بإمكانها إصلاح نفسها. وتُعطى الأولوية للعسكريين. فيجري إرسال مستشارين مكلَّفين بالتدريب على الممارسات الحربية الجديدة إلى القسطنطينية، وهم، خلافًا للمرتدين، ليسوا مُطَالبين بالتحول إلى اعتناق الإسلام. وتُحَتِّمُ الحربُ الحديثة تلقين المعارف العلمية الجديدة عبر تدريسٍ حديثٍ وتعميم الاعتماد على المطابع التي تدخل حيز الاستخدام المألوف في العقدين الأخيرين من القرن، في عاصمة الدولة على الأقل.

وفي الأوساط الحاكمة العثمانية، يوجد أدبٌ «رافضٌ» يأسف لكل الانحرافات المعاصرة المتناقضة مع العصر المجيد لسلاطين القرن السادس عشر. وبحسب هذا النهج الفكري، يجب العودة إلى روح وانضباط المؤسسات القديمة. وهذه الإصلاحية الرجعية لا يمكنها أن تكون كافية ولا مفر من اعتماد الفنون الحربية الجديدة كالتنظيم في ألويةٍ، والانضباط لمواجهة نيران العدو، ونظامٍ منتَظِمٍ وهيئة ضباط محترفة. وهذا باتِّباع المثال الذي تضربه روسيا منذ بطرس الأكبر.

وفي عام ١٧٨٧، تنخرط النمسا وروسيا في حرب جديدة ضد الدولة العثمانية. وأداء الجيش العثماني مشرِّف بالأحرى، خاصة ضد النمساويين الذين يمنون بالفشل. أمَّا فرنسا، التي تدخل في ثورة، فهي تختفي من المسرح السياسي بينما تفرض بريطانيا العظمى وساطتها في عام ١٧٩١. وهي مهتمة بالأخص بحفظ التوازن الأوروبي، لكن بعض القادة البريطانيين يبدءون في الانزعاج من تهديدٍ روسي على طريق الهند. ويدور الحديث بالفعل عن هبوط روسي على الهند عبر أفغانستان وبشكل جديٍّ أكثر، توجد ريبة من أن كاترين الثانية تريد استعادة الإمبراطورية البيزنطية لصالح حفيدها الثاني الذي يحمل الاسم العائلي المعدَّ له سلفًا، قسطنطين، وتُسمَّى هذه الرغبة بـ«المشروع اليوناني».

ويشملُ صلحُ ياسي الموقَّع في ٩ يناير/ كانون الثاني ١٧٩٢ الاعترافَ بضم القرم في مقابل جلاء الروس عن الأراضي الدانوبية المحتلة. والحال أن التقسيم الثاني لپولنده ونذر الحرب ضد فرنسا الثورية إنما تُنحي جانبًا بصورة مؤقتة مسألةَ اقتسام الدولة العثمانية. وجرَّاء رغبة سليم الثالث في متابعة التطورات الأوروبية متابعة أفضل، فإنه يُقرِّر في عام ١٧٩٣ إيجاد سفارات دائمة في لندن وڤيينا وبرلين وباريس. والحال أن منظومة الممثليات هذه سوف تتطلب أكثر من أربعة عقود حتى يتم تجهيزها بالكامل. فالديپلوماسيون العثمانيون الأوائل يعتمدون على ترجماناتهم (مترجميهم) اليونانيين، لكن من بين التعليمات الصادرة إلى أعضاء السفارات الأصغر سنًّا تعلم لغة أجنبية، هي الفرنسية بوجه عام.

الثورة الفرنسية والدولة العثمانية

في مرحلة أولى، تتيح الثورة الفرنسية فرصة لالتقاط الأنفاس للدولة العثمانية لأن الحرب في أوروبا تُحَوِّلُ الانتباه عنها. وتُنسَبُ إلى السلطان سليم الثاني عبارة أن الجمهورية، على الأقل، لا تتزوج أرشيدوقة. وخلال الفترة الرهيبة الممتدة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٧٩٥، تعدُّ الدولةُ العثمانية الدولة الأوروبية الوحيدة التي تحتفظ بعلاقات ديپلوماسية مع فرنسا الثورية عبر سفارتها في القسطنطينية. أمَّا رجال المؤتمر [اليعقوبي] فإنهم يَسعدون لعدم وجود أرستوقراطية في الدولة العثمانية وللبساطة الأخلاقية للمسلمين الذين لم يفسدهم تقدمُ العلوم والفنون.

وعندما يستقر الوضع الأوروبي اعتبارًا من عام ١٧٩٥، تفكر فرنسا من جديد في إرسال بعثة عسكرية إلى القسطنطينية للمشاركة في تكوين الجيش العثماني الجديد. ومع الحملة على إيطاليا في عامي ١٧٩٦ و ١٧٩٧، تجد قوات الجنرال بونابرت نفسها لأول مرَّة قريبة من الدولة العثمانية. والفعل الرئيسي لهذه الحملة هو القضاء على جمهورية البندقية ومصادرة جزء من أراضيها، خاصة الجزر الأيونية في البحر الأدرياتي. وينزعج الولاة العثمانيون محقِّين من أطماع فرنسية محتملة في ولاياتهم ومن

التشجيعات المقدَّمة للسكان المسيحيين على الانتفاض، والتي تجد صدىً معينًا لها في المناطق الناطقة باليونانية.

وبحكم الصلح المعقود مع النمسا، لا يبقى بعدُ سوى الحرب الفرنسية - البريطانية. وبالنسبة لباريس، لا يوجد غير ثلاثة خيارات ممكنة. أولها هو القيام بإنزالٍ فرنسيٍّ في إنجلترا لكن قوة البحرية البريطانية تحول دون ذلك. والشيء المشترك بين الخيارين الآخرين هو الرغبة في توجيه ضربة ترابية للجانب الرئيسي من تجارة العدو، والتي تعتبر العنصر المكوِّن الأول لقوته. فمن شأن الخيار الثاني أن يتمثل في منع أوروبا من التجارة مع بريطانيا العظمى. وينطوي هذا الخيار على سياسة توسع متصل سيكون سياسة الحصار القاري المتَّبعة في عهد الإمبراطورية النابوليونية [الأولى]. أمَّا الخيار الأخير فهو ضرب العدو في الهند أو، على أي حال، تهديده هناك تهديدًا مستديمًا. وخيار توجيه حملة إلى مصر يتماشى مع التصور المزدوج المتمثل في إزعاج إنجلترا في المحيط الهندي وجعل مصر مستعمرة بديلة عن المزارع التي فقدتها فرنسا في القارتين الأميركيتين. ويضاف إلى ذلك الرغبة في عولمة الرسالة الثورية الفرنسية.

ويتصور المسؤولون الفرنسيون التنظيم الوظيفي للسلطات في العالم العثماني على أنه تعارض إثني بين شعبٍ سائدٍ، هو التُرك، وشعوب مسودة. وهم يفسرون الاستقلالات النسبية المحلية القوية على أنها محاولات للتحرر من سيطرة أجنبية. كما كان من مشاريع الثورة الفرنسية إعادة تعريف كل المؤسسات السياسية والاجتماعية، مع اتخاذ التجديد شعارًا لذلك. وهذا التجديد يستلزم حالة سابقة. وهكذا، ففي اللحظة التي يجري فيها إطلاق هذه الحملة على مصر (١٧٩٨)، يجري البدء بالأحرى بالتموقع في نطاق زمنٍ متجه إلى المستقبل ويتحرك في اتجاه التقدم. فيجري اعتماد مصطلح «التمدين» الجديد، أي سيرورة تحسين متصل للعلوم والفنون، التي لم تعد مجرد معارف وممارسات، بل صارت أيضًا أدوات لتحسين حياة الإنسان في المجتمع. وسوف يصبح هذا المصطلحُ العنصر الرئيسي في «الأفكار النابوليونية». و«التمدين» سيرورة تاريخية يمكن تعريفها بأنها تتألف من «درجات»، ويجري تصور ارتقائها بلغة «التقدم». وهي تتألف من معطيات مادية مثلما تتألف من حقائق أدبية كما أنها تتميز بأهمية عالمية.

وهكذا فسوف يُصَوِّرُ الفرنسيون في مصر أنفسهم بوصفهم محرِّرين، وهو موقف لا يسع السكان فهمه لاسيما أن الفرنسيين يمارسون نهبًا شديد الوطأة على موارد البلد ويقمعون بقسوة قصوى كل محاولات المقاومة. على أن بعض مكونات المجتمع المصري تتعاون أيضًا مع الفرنسيين ضمن أفق تفادي الأسوأ كما لتعزيز مصالحها الخاصة.

وقد أدرك البريطانيون تمامًا الخطر الذي شكَّلته الحملةُ بالنسبة للهند البريطانية، وهم يتدخلون فورًا لمحاربة الفرنسيين في البحر المتوسط وفي البحر الأحمر. وقد دعموا دخولَ الدولة العثمانية الحربَ كما تمكنوا من تشكيل ائتلاف ثانٍ مع النمسا وروسيا. وعلى مدار ثلاثة أعوام، يقدمون مساعدة عسكرية للعثمانيين ويشاركون في عملياتهم العسكرية ضد الغزاة. ويزوِّدُ التحالف نفسه ببرنامج دفاع عن الديانات الموحاة ضد إلحاد الثورة الفرنسية. وهكذا، ففي عام ١٧٩٩، يُنزل أسطول إنجليزي بروتستانتي إلى إيطاليا الجنوبية قوةً من الجنود الروس الأرثوذكس والعثمانيين المسلمين لتقديم دعم لانتفاضة شعبية يقودها كاردينال كاثوليكي... ومن جهة أخرى، ستكون هذه هي المرَّة الأخيرة التي سيقوم فيها العثمانيون بعملية عسكرية في هذه المنطقة. وفي الهند، يمد البريطانيون سيطرتهم باسم النضال ضد انتشار الثورة اليعقوبية، بل سيذهبون إلى أفغانستان ضمن هذا الهدف.

وهكذا تشكِّلُ حروب الائتلاف الثاني (١٧٩٨ – ١٨٠٢) لحظة رئيسية في التاريخ المعاصر للعالم القديم. فلأول مرَّة، تأتلف دول أوروبية سعيًا إلى الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية ضد منافسٍ أوروبي آخر. أمَّا طريق الهند البريِّ، وهو خطٌّ وهميٌّ لأن لا أحد يستخدمه في الواقع، ربَّما باستثناء عدد قليل من كبار التجار الأرمن، فهو يصبح المحور الرئيسي بين البحر المتوسط ونهر الإندوس. وسوف تتصدى انجلترا دومًا لأي مشروع فعليٍّ أو مفتَرَضٍ من جانب الدول الأوروبية الأخرى للتموقع بشكل مباشر أو من خلال حلفائها المحليين في هذا الطريق. وينجم عن ذلك أن هذا الفضاء يندرج في لعبة التوازن الأوروبي التي يشارك فيها في البداية ثلاثة فاعلين رئيسيين (فرنسا وروسيا وبريطانيا العظمى) وفاعلٌ ثانوي، هو النمسا، التي لا تهتم إلَّا بالبلقان.

والحال أن الحملة الفرنسية المسماة بالحملة على سوريا (هي في الواقع حملة على فلسطين) في عام ١٧٩٩ إنما تؤسس لعبة التفاعلات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين. فالفرنسيون يعتمدون على خصوم باشا عكا، الجزار باشا الرهيب. وأمير جبل لبنان يلتزم موقف الترقب المتعقل ويتلقى عروضًا من البريطانيين الذين يطلبون منه رفض المقترحات الفرنسية. وعندما يُمنى الفرنسيون بالفشل أمام عكا، يود الجزار خلع أمير جبل لبنان، لكن البريطانيين يحمونه و، قبل استئناف الحرب على الجانب المصري، يحجون إلى القدس. وتنتشر في أوروبا الشائعةُ الزائفة التي تذهب إلى أن بونابرت أعلن استعداده لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وهكذا تندرج السياسة المحلية الصغيرة في السياسة الدولية الكبرى. فلم يعد بإمكانها أن تكون منعزلة كما في الحقبة التي أعقبت القضاء على الصليبيين. وإذا كانت المصالح مصالحَ جيوسياسية بالدرجة الأولى، فإن حضور الأرض المقدسة في الرهانات الجديدة يعيد إنعاش المشاعر الدينية في أوروبا التي هزتها الحرب حيث يشهد البعض علامات نهاية العالم.

ويتكرس الآن اندماج القوى المحلية في لعبة السياسة الدولية، والذي شهدناه في عام ١٧٧٠ حين تسنّى للأسطول الروسي عقد تحالفات مع سلطات مسيحية ومسلمة على حدٍّ سواء. وفي مصر، تدرك النخب أن مصير بلدها قد يتقرر في أماكن بعيدة بُعد أوروبا الوسطى، التي من المؤكد أن هذه النخب لا تملك تعريفًا جغرافيًا واضحًا لها. والحال أن معركة أوسترليتز إنما يجري ذكرها من جانب الإخباريين المصريين الذين كانوا، في السابق، يجهلون ما يدور في أوروبا من أحداث.

على أن رحيل الفرنسيين عن مصر لم ينه التدخلات الأوروبية. فالإنجليز قد دعموا بالأحرى محاولةً لإعادة النظام المملوكي وهم معارضون للرغبة العثمانية في استعادة سيطرة مباشرة على مصر. بل إنهم قد نزلوا إلى الإسكندرية، في عام ١٨٠٧، لمحاربة سيد مصر الجديد، محمد علي (محمت علي)، وهو عسكريٌّ ألباني الأصل، فَرَضَ على الباب العالي الاعتراف بسلطته.

وبالمثل، تجد الدولة العثمانية نفسها متورطة، كرهانٍ كما كفاعلٍ، في محنة الحروب

النابوليونية. وعلى الرغم من مصاعب داخلية قوية، نجحت في الوجود على الجانب المناسب من الائتلافات المتعاقبة، مُنهيةً بذلك حربًا مع روسيا كانت قد بدأت في عام ١٨٠٦، وذلك عشية غزو هذا البلد من جانب الجيش النابوليوني الكبير (١٨١٢). فمعاهدة بوخارست الموقَّعة في ٢٨ مايو/ أيَّار ١٨١٢ تعطي روسيا جزءًا من الإمارات الرومانية يُشكِّلُ ولاية بيسارابيا. بينما يجري اعتبار مولداڤيا وڤالاكيا [الأفلاق] ولايتين تابعتين للدولة العثمانية، وإن كان من دون وجود عسكري عثماني فيهما، على أن يكون للروس حق تدخلٍ في الشؤون الداخلية للإمارتين. ومن جهة أخرى، يعترف العثمانيون بضم الإمبراطورية الروسية چورچيا إليها.

وحتى حرب إسبانيا في عام ١٨٠٩، ارتأى ناپوليون إمكانية تقسيم للدولة العثمانية أو إمكانية الزحف على طريق الهند البرِّي بالاتفاق مع هذه الأخيرة ومع فارس. ومن المستحيل معرفة ما إذا كنا بإزاء مشروع حقيقي أم بإزاء مناورة ديپلوماسية تهدف إلى حرف الأنظار. وما هو مؤكَّد هو أن الإمبراطور قد استقبل في قصر فينكنشتاين في پروسيا الشرقية بعثةً فارسية وقَّع معها معاهدةً في ٤ مايو/ أيَّار ١٨٠٧. وبموجب هذه المعاهدة، يضمن ناپوليون وحدة أراضي فارس، بما في ذلك الأراضي التي كان الروس قد استولوا عليها بالفعل. وفي المقابل، يتعين على فارس إعلان الحرب على انجلترا وتهديدها في الهند. وسوف يجري إرسال بعثة عسكرية فرنسية إلى فارس. والحال أن معاهدة تيلسيت الموقَّعة في ٧ يوليو/ تموز ١٨٠٧ إنما تُلغي في الواقع جانبًا كبيرًا من التعهدات المتَّخذة، ويبقى بالأخص من معاهدة فينكنشتاين لوحةٌ تُصوِّرُ ناپوليون لدى استقباله المبعوثين الفُرس. وتُسَجِّلُ المناسبةُ أن طريق الهند هو بالفعل أحد رهانات الحرب الفرنسية - البريطانية وانقلابات التحالف الفرنسي - الروسي.

وهذه الحقبة التاريخية الرئيسية لم تُشكِّل بداية تحديث المشرق. فالإصلاحات العثمانية الأولى قد بدأت قبل المحنة الثورية [الفرنسية] والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة ليست ثابتةً وجامدة بطبيعتها. ومن الواضح أن ربع القرن الذي يسبق [معركة] ووترلو يمكن تعريفه بالنسبة للمنطقة بوصفه زمن القضاء على العزلة الحامية التي سمحت لهذه المنطقة بأن تكون بمنأىً عن النزاعات الأوروبية. والنخب السياسية تدرك

ذلك وتَطرح بالفعل المحدِّدات الأولى لجدلٍ مكتوبٍ له الدوام: أَلاَ تُجازِفُ ضرورةُ استعارة عدد معين من أشكال التنظيم من أوروبا للتمكن من مقاومتها بتهديد المؤسسات التي نعتبرها ونشعر بأنها إسلامية من حيث الجوهر؟

المصاعب العثمانية

في مؤتمر ڤيينا المعقود في ١٨١٤ - ١٨١٥، لا حضور للدولة العثمانية إلّا عبر سفيرها. ولا تزال القسطنطينية تفكر في أن النهج الذي يجب اتّباعه هو الابتعاد أكثر ما يمكن عن السياسة الأوروبية. وقد سعت بريطانيا العظمى إلى ثنيها عن ذلك وحرصت على إطلاع الباب العالي على المناقشات الدائرة. فهي تخشى من خطر نشوب انتفاضات مسيحية في البلقان قد تسمح لروسيا بالزحف إلى الجنوب والبحر المتوسط، ومن ثم إلى طريق الهند. وسوف ترغم السلطان محمود الثاني على الموافقة على القرار النهائي للمؤتمر من دون الانضمام إليه. وفي أواخر عام ١٨١٥، يبدو أن السلطة العثمانية تتأكد من جديد في البلقان مع عودة والٍ إلى بلجراد.

ويتعلق قراران رئيسيان لمؤتمر ڤيينا بالدولة العثمانية. ويتمثل القرار الأول في جعل «مبدأ الشرعية» قاعدة النظام الأوروبي الجديد. ويرى المحافظون أن الدولة العثمانية، على الرغم من كونها مسلمة، يجب أن تتمكن من الاستفادة منه، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر فتح صندوق باندورا بإطلاق الحبل على الغارب لـ«مبدأ القوميات»، واستتباع دمار عالم مؤتمر ڤيينا المستعاد. ومن المفارقات أن تكوين حلف من الملكيات المسيحية، «الحلف المقدَّس»، لا بد له في الوقت نفسه من أن يسمح بإطلاق حملة صليبية تهدف إلى تحرير مسيحيي الدولة العثمانية.

أمَّا القرار الثاني فهو مفاجئ أكثر: إذ يتعلق بإلغاء تجارة الرقيق. وقد اتُّخذ تحت ضغطٍ من الحركات الإنسانية الخيرية البريطانية التي فرضته بالفعل في ملكوتها الاستعماري. ولأول مرَّة، تفرض أوروبا معيارًا ذا قيمة دولية على بقية العالم. وسوف تستفيد الدول

الأوروبية من ذلك لتحظر قرصنة البربر في البحر المتوسط، متذرعةً بأن المخطوفين الأوروبيين يجري تحويلهم إلى رقيق. وما كان يُعتبر مسموحًا به فيما يخص العبيد السود يجري حشده لإلغاء عبودية «البيض»، الأوروبيين أو الأميركيين. وفي غضون أعوام قليلة، سيتم استئصال القرصنة، الموجودة منذ عصور عديدة في البحر المتوسط والتي يمارسها المسيحيون والمسلمون على حدٍّ سواء، بل يمارسها الاثنان في آن واحد (كان بإمكان بربر الجزائر الحصول على عقود قرصنة فرنسية).

والحال أن السلطان محمود الثاني، الذي ارتقى العرش في ظروف مضطربة، عازمٌ على إصلاح الدولة بما يمكِّنه من التصدي للزحف الأوروبي. وبما أنه يدرك اتساع أشكال المقاومة لمشروعه، فإنه مستعد للتصرف بأقصى قدر من الوحشية. إذ يجب عليه تطوير الوحدات العسكرية الجديدة التي تحذو حذو النموذج الأوروبي، كما يجب عليه العمل على إعادة مركزة الدولة. وفي مصر، كان مضطرًا إلى قبول سلطة محمد علي، المعتبر رسميًّا واليًا على مصر وإن كان الأوروبيون يلقبونه بنائب الملك. وهذا الرجل الجديد يستفيد من حقيقة أن مصر قد مرت قبله بفترة متاعب دامت عشرين عامًا، وهي متاعب أدت إلى تقويض المؤسسات التقليدية والنظام المملوكي. وهكذا يمكنه السيطرة على كل موارد البلد في المجال الزراعي كما في التجارة. وهذه السيرورة الكلاسيكية التي نقابلها في حالات تأسيس إمبراطورية في أرض الإسلام ليس من شأنها إلَّا أن تثير ريبة العاصمة العثمانية.

ويتركز الجانب الرئيسي من قوات السلطة المركزية على مواجهة المجريات البلقانية والتهديد الروسي. لذا كان الباب العالي عاجزًا حيال ظهور خطر جديد في وسط شبه الجزيرة العربية. ففي البداية، كانت هناك دعوة محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢) المبنية على تفسير حَرفيٍّ تمامًا للوصية الدينية الداعية إلى انتهاج سُنَّة النبي والتمسك الصارم بالوحدانية الإلهية. ويترتب على ذلك رفض مدارس التفسير الفقهية الرئيسية ومناهجها في فهم النصوص. وبحسب منطقٍ تكرَّر عدة مرات بالفعل في تاريخ الإسلام، يجري تعريف الأعداء بأنهم كفار ويتم تكفيرهم بصفتهم هذه. وتدخل في ذلك كل أشكال الإسلام التي تعتمد على وسطاء: تقديس الأولياء، التصوف، الشيعية بوجه عام.

وما يجري تعريفه بأنه شِركٌ تجب محاربته بالسلاح.

وقد استقر الداعية في نجد في وسط شبه الجزيرة العربية وعَقَدَ تحالفًا مع زعيم بدويٍّ قوي، هو محمد بن سعود، الذي يفرض بالقوة ديانة طهرانية ومتزمتة على جماعات سكانية غالبًا ما كانت لا تحوز غير شكل جد سطحي للإسلام. ويصبح الجهاد فريضة جذَّابة جاذبية خاصة لأنه يعود على خائضيه بالأسلاب. وهكذا، ففي عام ١٨٠٢، يجري سلب ونهب مدينة كربلاء الشيعية المقدسة في العراق وتدمير مزاراتها وذبح سكانها، وهذا حدثٌ سوف يترك أثرًا مقيمًا في الذاكرات الشيعية.

والحال أن «الموحدين» الذين يسميهم أعداؤهم بالوهابيين، إنما يرفضون سلطة السلطان العثماني وزعمه ممارسة مهام خليفة المسلمين. بينما يعتبرهم العثمانيون مارقين من الدين وأعداء للإسلام. وهذا رأي الجانب الرئيسي من السُنَّة، حتى وإن كان بوسع المناداة بالنقاء المذهبي وطهرانية الأعراف والأخلاق إغراء بعض الشخصيات السنِّية.

وفي عام ١٨٠٦، يستولي الوهابيون على مدينتي المدينة [المنوَّرة] ومكة المقدَّستين، منازعين بذلك وظيفة خادم الحرمين الشريفين التي يختص بها الخليفة. والعجز العثماني عجزٌ كُليٌّ ويضطر محمود الثاني إلى الانتهاء إلى طلب تدخل والي مصر. وفي عام ١٨١١، يرسل محمد علي ابنه طوسون إلى بلاد العرب فيسترد المدينتين المقدَّستين والحجاز. وفي عام ١٨١٦، يقضي طوسون نحبه بالطاعون ويحل محله الابن الأكبر لمحمد علي، إبراهيم، الذي سوف يُعتبر واحدًا من عظماء الجنرالات في القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨١٨، يفتح وسط شبه الجزيرة العربية ويقضي على الدولة السعودية الأولى. وعلى سبيل المكافأة، يمنحه محمود الثاني لقب الباشا ويجعله واليًا على بلاد العرب.

وسعيًا إلى الحصول على موارد جديدة، يضطلع محمد علي اعتبارًا من عام ١٨٢١ بفتح السودان. وما يريده هو الحصول على العاج، المطلوب بشكل متزايد باطراد في السوق الأوروبية، كما يريد الحصول على عبيد سود. والحال أن جزءًا لا بأس به من هؤلاء العبيد إنما يراد به تشكيل جنود في الجيش المصري الجديد يقودهم مماليك. كما جرى استخدام أوروبيين، من المسرَّحين النابوليونيين بالأخص، كمستشارين ومدرِّبين.

وحتى يصعدوا إلى مناصب ذات سلطة، لا بدَّ لهم من التحول إلى اعتناق الإسلام، كما حدث مع «الكولونيل» سيف الذي يصبح، تحت اسم سليمان باشا، رئيس الأركان العامة للجيش المصري.

كما يزود والي مصر نفسه بأسطول حربي، إمَّا بشراء سفن من أوروبا، أو ببنائها في مصر. وهنا أيضًا، يستخدم المستشارين الأوروبيين، خاصة في بناء السفن وباستقدام بحّارة مغاربة.

وقد أدرك شيئًا فشيئًا أن مشروعه يجب أن يعتمد على استعارة التقانات الحديثة التي حدَّدتها أوروبا، لكنه يُقَدِّمُ نفسه دومًا كمدافع عن الإسلام. وبعد عام ١٨١٥، يحصل على الدعم المتزايد من جانب فرنسا عهد عودة الملكية، والتي تسعى إلى التموقع في استمرارية عمل بونابرت في مصر. ويستغل مستشاروه الأوروبيون هذه الرؤية للأشياء والتي تسمح بإطلاق حملة دعائية كبرى موجَّهة إلى الرأي العام الفرنسي، وهي أول حملة دعائية موجَّهة من سلطة إسلامية إلى جمهور أوروبي. وضمن هذا المنطق، يطرح محمد علي نفسه اعتبارًا من مستهل عشرينيات القرن التاسع عشر بوصفه ناشر التمدن في مصر. وهذا الخطاب موجَّه في البداية إلى الأوروبيين، لكنه سوف يصبح أيضًا شيئًا فشيئًا خطابًا موجَّهًا إلى المسلمين. وسوف يصبح التمدينُ التيمة المستخدَمة لتبرير طموحه قبل أن يصبح برنامجًا سياسيًّا تتبناه سلالته. والحال أن تتويج هذا المشروع سوف يتمثل في إقامة السان سيمونيين في مصر والذين سينشرون هناك كما في فرنسا تيمة والي مصر المواصل لعمل نابوليون والناشر للتمدن الحديث.

ويضطر محمود الثاني إلى أن يترك درجة جد كبيرة من الاستقلالية النسبية لولاته في الولايات العربية، فهو مُثقَلٌ بقضايا الولايات البلقانية، والتي يسميها الأوروبيون آنذاك بتركيا الأوروبية. ويسميها العثمانيون بالروميلي (أرض الروم). وكان مصطلح «البلقان» قد جرى ابتكاره مؤخرًا، في عام ١٨٠٨، من جانب جغرافيٍّ ألماني اعتمد على معلومات خاطئة دفعته إلى تحديد وجود شبه جزيرة بلقانية (فسلسلة الجبال المسماة بالبلقان لا تمتد من البحر الأدرياتي إلى بحر إيجه، كما كان الظن آنذاك).

ولا بد من التسليم بأن البلدان البلقانية، بحكم التراث البيزنطي والسيطرة العثمانية، إنما

تنتمي إلى المجمل الجغرافي والبشري نفسه الذي تنتمي إليه الأناضول. وقد استمدت تركيا الأوروبية خصوصيتها من حقيقة أن المسيحيين، الأرثوذكس أساسًا، قد شكّلوا غالبية السكان، حتى وإن كان المسلمون، الناطقون بالسلافية والتركية بل واليونانية، قد مثلوا ما بين ٣٥٪ و ٤٠٪ من إجمالي السكان وكان بالإمكان أن يكونوا أغلبية في بعض المناطق. وبحكم ذلك، فإن الجماعات البشرية المختلفة كانت مختلطة فيما بينها.

وبالمثل، فإذا كان من الواضح أن هناك سيطرة عامة للمسلمين على غير المسلمين، فإن الحقيقة الواقعية العامة كانت تتمثل بالأحرى في ائتلاف قوى محلية مسلمة ومسيحية تُؤيد أو تُعارض محاولات الإصلاحات العثمانية وجهود إعادة المركزة. والحال أن انتفاضة عام ١٨٠٤ المسماة بالانتفاضة الصربية كانت بالدرجة الأولى انتفاضة فلاحية وحَّدت المسلمين والمسيحيين ضد سلطة الأنكشارية. وقد أعلن المنتفضون ولاءهم للباب العالي الذي علَّقوا عليه الأمل في استعادة سلطة فاعلةٍ للخير. وإنه لفي أعقاب هذه الأحداث يصبح الصرب قوة مهمة في لحظة تجعل فيها الحرب الروسية - التركية الجديدة (١٨٠٦ - ١٨١٢) منهم رهانًا وفاعلًا على المسرح البلقاني. وتسمح معاهدة بوخارست في عام ١٨١٢ للعثمانيين باستعادة سلطتهم، ما يكرسه مؤتمر ڤيينا. وتؤدي انتفاضة جديدة في عام ١٨١٥ إلى قدر معين من الاستقلالية للصرب في الإطار العثماني. أمَّا فيما يتعلق بالإمارات الدانوبية، فإن الروس يحتلونها من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨١٢ وهي تتعرض للإفقار جرَّاء هذا الاحتلال.

وفي البلقان كما في الأناضول، كانت أعمال قطع الطرق معمَّمة، عند المسيحيين كما عند المسلمين. وللحفاظ على مظهر نظام، استخدمت السلطات خفراء محليين، هم بوجه عام قطاع طرق سابقون أو لاحقون. ولم تتردد السلطات المحلية في الاعتماد عليهم كقوة مسلَّحة. ويمكن القول بأننا نجد من جديد في مجمل البلقان ميليشيات ذات وضعيات قانونية ملتبسة وتخدم الأعيان المحليين، المسيحيين والمسلمين.

ونحو عام ١٨٢٠، بدأت سياسة المركزة التي اتبعها محمود الثاني تؤتي نتائجها: فجزءٌ لا بأس به من الأناضول والمناطق البلقانية القريبة من العاصمة قد عادت إلى الخضوع المباشر مع إلغاء السلطات المحلية الواسعة وتطبيق سياسة أعيان، مسؤولين

عن حسن سلوك السكان. والحال أن تخليهم عن جيوشهم الخاصة إنما يجد تعويضًا عنه في دمجٍ متزايدٍ لهم في منظومة السلطة. والعين هو الشخص الذي سيصبح تدريجيًا قادرًا على ممارسة نفوذ قوي في الشؤون المحلية، وعاقدًا، بحكم ذلك، لعلاقات متميزة مع السلطة المركزية. وبوجه عام، يكمن أساس سلطته في امتلاكه لالتزامات مهمة تعطيه، بالإضافة إلى الدخول، سلطة على عالم الأرياف.

ومنذ استيلاء العثمانيين على القسطنطينية في عام ١٤٥٣، لعب اليونانيون الأرثوذكس (الروم) دور شريك أصغر في إدارة الدولة. والحال أن البطريركية الأرثوذكسية في القسطنطينية، الكائنة في حي الفنار، قد تمكنت من تأكيد هيمنتها على أرثوذكس أنطاكية والقدس الذين كانت قد انفصلت عنهم جرَّاء الفتوحات العربية في القرن السابع. وقد شكَّل الكهنة اليونانيون الإكليروس الأعلى بينما كان الإكليروس الأدنى والمؤمنون من العرب. على أن من لم يقبلوا هذه السيطرة اليونانية قد انشقوا واعترفوا بسلطة كنيسة روما وإن كانوا قد احتفظوا بالطقوس الشرقية. وهكذا تشكَّلت الكنيسة اليونانية (الرومية) - الكاثوليكية الملكانية، في عام ١٧٢٤.

وكانت إمارتا مولداڤيا وڤالاكيا [الأفلاق] المسميتان بالإمارتين الدانوبيتين محكومتين بأميرٍ (هوسپودار) منتَخَبٍ من جانبٍ كبار الأرستوقراطيين المحليين (البويار). وبما أن الأمراء قد انحازوا إلى بطرس الأكبر في عام ١٧١١، بعد هزيمة هذا الأخير، فإن العثمانيين قد قاموا، اعتبارًا من عام ١٧١٤، بتعيين الهوسپودارات بشكلٍ مباشرٍ من صفوف أعيان الفنار. وقد اعتُبر هؤلاء الفناريون أكثر ولاءً من البويار ولم تكن مدة ولايتهم غير سنوات قليلة. وحيال السلطة الفنارية والعثمانية، مال البويار إلى السعي إلى نيل الدعم من النمسا أو روسيا، لكنهم كانوا يخشون أيضًا من أطماع الدولتين في ضم بلادهم. والحال أن الموقع الجغرافي للإمارتين والذي يتميز بقربه من النمسا، التي تحتفظ بترانسلڤانيا، وبقربه من روسيا، إنما يفتح البلدين لمؤثرات فكرية عديدة. فبينما تسمح نزعة الاتحاد بكنيسة روما بنشر ثقافة الإصلاح الكاثوليكي بفضل اليسوعيين [الچيزويت] خاصةً، يجلب الفناريون معهم الثقافة اليونانية ومعارف أوروبية معينة، بينما تدافع روسيا عن الأرثوذكسية والتراث الثقافي السلافي. وفي القرن الثامن عشر،

كانت المطبعة والمطبوعات قد قطعت شوطًا تاريخيًّا طويلًا بالفعل في هذه المناطق.

وتعطي معاهدة كوتشوك ڤينارچه لعام ١٧٧٤ لروسيا بشكل صريح حق تدخل في الشؤون الداخلية لهذه الإمارات باسم مصالح السكان. وفي النزاعات التالية، سيجري احتلالها بصورة منتظمة، ما يؤدي إلى مِحَنٍ شديدة الوطأة بالنسبة لسكانها وذلك على الرغم من وحدة الديانة بين الفاتحين والمفتوحين. والحال أن معاهدة ياسي لعام ١٧٩٢ إنما تجعل من روسيا الآن جارة لمولداڤيا. وخلال الحرب الروسية - العثمانية التالية، تحتل الجيوشُ الروسية الإمارات من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٨١٢.

وقد لعب الفناريون أيضًا دور ترجمانات (مترجمين) بين العثمانيين والدول الأوروبية. ومن ثم فقد حازوا موقعًا عظيمًا في إدارة السياسة الخارجية. كما وَفَّرَ اليونانيون جانبًا مهمًّا من البحرية التجارية والبحرية الحربية العثمانيتين. وقد أدت حروب الثورة والإمبراطورية [الفرنسيتين] إلى اختفاء جمهوريتي البندقية وراجوزه البحريتين بينما فرض الإنجليز حظرًا على الملاحة الفرنسية. فنجمت عن ذلك بحريتان بديلتان، هما البحرية المغربية والبحرية الأميركية، بينما خرج مجهزو السفن اليونانيون رابحين كبارَ من هذا الظرف الاستثنائي.

وكانت الهوية اليونانية مُعقَّدة. فالمصطلحات المستخدمة من جانب المعنيين لتعريف أنفسهم كانت «مسيحي» أو بيزنطي «رومي». والحال أن هؤلاء «الروم»، جد المندمجين في تسيير عمل الدولة العثمانية، قد مالوا إلى أن يماهوا معهم كل أرثوذكس الدولة، بمن في ذلك الأرثوذكس الذين يتكلمون بلغات سلاڤية. وكان المستوى الثقافي لنخبتهم أرقى بكثير من هؤلاء الأخيرين، الذين كانوا فلاحين أساسًا. كما كانت هذه النخبة وريثة الثقافة الهيلينية التي عرفها العصر القديم وبيزنطة علاوة على أنها تابعت التطورات الثقافية في أوروبا لأن الدياسپورا اليونانية كانت منتشرة من البندقية إلى القوقاز، ما جعلها على اتصالٍ بالإيطاليين والنمساويين والروس. والحال أن الجزر الإيونية، التي كانت ممتلكات للبندقية حتى عام ١٧٩٧، كان قد جرى احتلالها بعد ذلك من جانب الفرنسيين ثم من جانب الإنجليز، ما كان مؤاتيًا بالمثل لهذا الانفتاح. وهنا، في مستهل القرن التاسع عشر، تتطور نهضةٌ أدبية يونانية. كما وفَّرت روسيا القياصرة وظائف مهمة

في الجيش والديبلوماسية لأشخاصٍ يونانيين. وتضم مدينة أوديسا الجديدة المطلة على البحر الأسود سكانًا يونانيين عديدين وتشكِّل اليونانيةُ لغة التواصل في البحر الأسود.

والحال أنه وسط هذا الجزء من النخبة الموجودة في الشتات إنما تُصاغ الفكرةُ الجديدة عن تحرير وطن لا يقدرون على تحديد حدوده. ويحدث هذا عبر تشكيل جمعية سرِّية هي جمعية الإيتايريا (*Philiki Etairia*)، الـ Fraternité بالفرنسية [الإخاء بالعربية]، والتي تغطي مجمل البلقان وتملك فروعًا في الأناضول. وإذا كان جزء لا بأس به من الأعضاء يتكلم اليونانية، فإننا نجد أيضًا مسيحيين عديدين ناطقين باللغات السلافية. والحال أن الكنيسة الأرثوذكسية، أو على أي حال بطريركية القسطنطينية، إنما ترتاب في نشاطاتها التي تهدد بتعريض المسيحيين المقيمين في العاصمة العثمانية للخطر.

وبوسعنا أن نُصَنِّفَ أعضاء هذه النخبة بأنهم متأوربون، فهم يتبنون في آنٍ واحد الأفكار الحديثة عن الحرية والأمة والعودة إلى العصر الكلاسيكي. وفي حين أنهم يعرِّفون أنفسهم بأنهم أوروبيون أو يتحدثون عن كل ما تدين به أوروبا لليونان، فإن الروم يعتبرون هؤلاء الأوروبيين أنفسهم «أفرنكيين»، وهذا مصطلح تستخدمه بشكل معتادٍ كل الجماعات السكانية في الدولة العثمانية. وتبدأ هذه الأوساط المثقفة في تسمية أطفالها بأسماء مستمدة من العصر الكلاسيكي بأكثر من تسميتهم بأسماء مسيحية.

وفي اللحظة المباشرة، نجد أن العائق الرئيسي أمام إعادة المركزة العثمانية هو باشا يانينا العجوز، علي باشا (١٧٤٤ - ١٨٢٣)، الذي يسيطر على كل الجزء الغربي من البلقان. والحال أن هذا الألباني الناطق باليونانية قد أقام هناك نوعًا من شبه دولة تتمتع بجيش خاص من المفترض أن قوامه وصل إلى ٤٠٠٠٠ جندي. والرجل منزعجٌ، وهو مُحِقٌّ في ذلك، من الخطر الذي تمثله بالنسبة له سياسة محمود الثاني، وقد دخل في اتصالٍ مع الجمعية السرِّية اليونانية.

وفي ربيع عام ١٨٢٠، يحاصر الجيش العثماني يانينا، لكن الباشا العجوز يُبدي مقاومة قوية، ما يُرغم السلطان على استدعاء الحاميات الموجودة في الپيلوپونيز لتعزيز المحاصِرين. وتستفيد جمعية الإخاء من ذلك لتُطلق حركة تمرد مزدوجة، تشمل في آنٍ واحد الإمارات الدانوبية والپيلوپونيز التي يسميها المعاصرون بالمورة.

نشأة الأمة اليونانية

تجعل الانتفاضة من المنطقة «أرض الدم[٨]» الأولى في الزمن المعاصر، إذ نأخذ المفهوم هنا بمعنى نشوب أعمال عنف قاتلة ضد الجماعات السكانية تمارسها على الأقل «ميليشيات» محلية كما تعتمد على جيوش معرَّفة بأنها نظامية. وفي لغة القرن التاسع عشر، يدور الحديث عن «مذابح» و«فظائع». وهذا النوع من أعمال العنف يرافق كل تاريخ الأزمات الشرقية مع انتقاله من منطقة جغرافية إلى أخرى.

وفي القسطنطينية، يعتدي السكان والسلطات على الروم. وبطريرك الأرثوذكس، على الرغم من الحرمان الكنسي الذي أصدره بحق المتمردين، يجري شنقه على بوابة الفنار. ويمكن فهم هذا القرار ضمن منطق سياسة أعيانٍ تجعل من هؤلاء الأخيرين ضامنين لحسن سلوك رعاياهم. وكون جمعية الإخاء تشمل يونانيين عديدين يعملون في خدمة الإمبراطورية القيصرية الروسية إنما يوحي بأن التمرد قد جرى تشجيعه على الأقل من جانب أعلى مستوى في الدولة الروسية. وهناك تَوَقُّعٌ لوصول الجيوش الروسية الوشيك.

وفي إزمير، تَذبحُ حركةٌ شعبيةٌ السكانَ المسيحيين والأعيان المسلمين الذين حاولوا إنقاذهم. وتقع أحداث مماثلة في كل مكان تقريبًا على طول ساحل بحر إيجه. وتفشل محاولة انتفاضة الولايات الدانوبية فشلًا يدعو إلى الرثاء. فالمنتفضون اليونانيون أساسًا لا يلقون أي دعم من جانب السكان الذين يعانون من أعمال التخريب والسلب والنهب التي يرتكبها هؤلاء المنتفضون. وبينما يجري ذبح المسلمين، يعترض الناطقون بالرومانية والناطقون باليونانية على التمرد، ما يساعد من ثم على تيسير استعادة العثمانيين للسيطرة على الوضع.

وبالمقابل، نجد أن السكان المسلمين في البيلوپونيز (المورة)، والذين لا بُدَّ أنهم يشكلون عُشر إجمالي السكان، إنما يجري ذبحهم[٩]. فأكثر من ٢٠ ٠٠٠ إنسان بينهم نساء وأطفال قد ذُبحوا في غضون بضعة أيام. ويجتاح البحارة اليونانيون بحر إيجه،

ويُلقون بالبحارة والركاب المسلمين إلى البحر. والغلبة للمعيار الديني لأن جانبًا لا بأس به من هؤلاء المسلمين كان من الناطقين باليونانية. وفي عدد معين من الحالات، كان العنف نتاج أوامر صادرة من قادة الانتفاضة للحيلولة دون أي عودة إلى الوراء عبر ممارسة ما لا يمكن إصلاحه بين الجماعات السكانية.

والحال أن عربدة أعمال عنف حقيقية إنما تنطلق على الجانبين، وهي عربدةٌ من الواضح تمامًا أنها تغذي نفسها بنفسها. وتكشف الأرشيفات العثمانية عن عجز السلطة عن السيطرة على عنف الجنود، الأنكشارية أو النظاميين.

وتؤدي الهزيمة النهائية لعلي باشا اليانيناوي في فبراير/ شباط ١٨٢٢، والتي سوف تقدم مشهدًا لها في رواية **الكونت دو مونت كريستو** لألكسندر ديما، إلى إنهاء أي مشاركة من جانب المسلمين في التمرد. والألبان الموجودون في كل مكان في المنطقة، والذين كانوا مسيحيين مثلما كانوا مسلمين، يتوقفون عن المشاركة في الحركة. ويستعيد الجيش العثماني تدريجيًا السيطرة على مناطق الشمال وجزء من الجزر. وعند الاستيلاء على المدن، يجري قتل السكان الذكور البالغين، بينما يتم بيع النساء والأطفال كرقيق. وهذا هو ما يحدث في شيو في عام ١٨٢٢، وهو مثالٌ لأعمالٍ انتقامية من أعمالٍ انتقامية من أعمالٍ انتقامية ...

وفي أوروبا، حتى القرن السابع عشر، لم يكونوا يجهلون أن اليونانيين المحدثين أمكنهم ادعاء الانحدار من إغريق العصر القديم، لكنهم اعتبروهم أساسًا منشقين، فهم المسيحيون الأرثوذكس ورثة بيزنطة. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في لحظة أدت فيها علمنةُ التاريخ العالمي إلى إعادة إعطاء مكانة رئيسية للإغريق القدماء، بدأ الاتجاه إلى رصد استمراريةٍ بين الإغريق القدماء واليونانيين المحدثين. والحال أن البعثات الأركيولوچية الأولى، قبل ظهور هذا المصطلح، والتي حملت اسم «الرحلات إلى اليونان»، قد قدَّمت تسجيلات وتصويرات عديدة إلى جانب أعمال الپارثينون النحتية الشهيرة. وبالنسبة للإنجليز والألمان، من المفترض أن اليونان تظهر بوصفها امتدادًا محتملًا لـ«الجولة الكبرى»، أي الرحلة الطويلة للتعريف بالعصر القديم وبالفنون والتي يقوم بها شُبَّان الطبقات العليا. ومع انطلاق الدورة العظمى للحروب الأوروبية، أصبحت

إيطاليا غير متاحة ويمكن لليونان ساعتها أن تكون حلاً بديلًا.

وهكذا يضع أدبُ الرحلة يونانًا قديمة، هي أم العلوم والفنون الأوروبية، في تعارضٍ مع يونان حديثة غارقة في انحطاط كامل. ويضع شاتوبريان، في كتابه **المسار من باريس إلى القدس**، بهاءَ أزمنة أثينا الجميلة، التي مازالت تشهد عليها وفرةٌ من الآثار، في مواجهة «بضع صرخات تفلت من سكانٍ عبيدٍ» في عام ١٨٠٦. والحال أن «الأطلال» إنما تشكل التيمة الكبرى لبواكير الرومانسية، حيث يتعين على آثار الأزمنة الماضية أن تذكرنا بعبثية نجاحات اليوم. ويشدِّد الرحالة على مدى جهل يونانيي زمنه باليونان القديمة التي لا يملكون عنها غير فكرة غامضة يدينون بها للرحالة الأوروبيين. وبعد ذلك بوقت قصير، سوف يعقبه اللورد بايرون بالنجاح الهائل لقصيدته *Childe Harold* المنشورة في عام ١٨١٢، وهو النجاح العائد لها بفضل مقطعها اليوناني. فهو يدعو اليونانيين إلى تحرير أنفسهم من العبودية وإلى استعادة مُثُلهم البطولية.

وهذان العملان اللذان حققًا نجاحًا عظيمًا في توزيعهما إنما يستعيدان التيمة التي أصبحت عامةً عن الأصول اليونانية لأوروبا. إذ جرى هجر الحضور الكليِّ للإحالات الرومانية للثورة الفرنسية التي تحتل فيها الوطنيةُ مكانة الصدارة، ليحل محلها الآن إبرازٌ للفلسفة والفنون إلى جانب إبراز الفضائل الحربية. إلَّا أنه يجب أيضًا التشديد على أنه في هذه اللحظة نفسها تخلي الإچيپتومانيا [نزعة الافتتان بمصر القديمة]، التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، مكانها، جزئيًا على الأقل، للإچيپتولوچيا [الدراسة العلمية لمصر القديمة] الآخذة بالتشكل مع شامپوليون.

وأنباء اليونان تحتاج عمومًا إلى شهرين حتى تصل إلى أوروبا الغربية. وبحكم نشوب أعمال العنف تحديدًا، تصل أنباء الأناضول أولًا، كما تصل أنباء المذابح المرتكبة بحق المسيحيين. أمَّا ما يدور في المورة فهو لا يؤخذ حقًا بعين الاعتبار أو سرعان ما يتم إيجاد عذرٍ له بالحديث عن وطأة الاضطهاد والظروف. وليس بالإمكان شجب مثل هذه الوقائع طالما أن القضية اليونانية قضيةٌ مقدَّسة.

وفي الأوساط المثقفة الأوروبية، تجري المماهاة فورًا بين هذه الانتفاضة الفلاحية أساسًا وبعث اليونان القديمة. والحال أن حركة تأييد واسعة إنما تحشد صائغي الرأي

العام كالكُتّاب والفنانين. وأحداثٌ كمذبحة شيو تصبغ المخيلات بشفقة غاضبة ممّا حلَّ بالضحايا الذين يُذَكِّرُ مصيرهم بمصير بيضِ سانتو دومينجو ضحايا السود. ومن جهة أخرى، كانت قوات السلطات تتألف جزئيًّا بالفعل من جنودٍ سود.

وتيار حب الهيلينية هو أول حركة كبرى للرأي العام في تاريخ أوروبا المعاصر وكانت السابقةُ الوحيدةُ له التي يمكن رصدها هي الحماسة التي استثارتها الثورةُ الأميركية. والتعبئة العاطفية تأييدًا لليونانيين هي أحد التجليات الكبرى الأولى لقوة المخيال في السياسة.

وينحاز إلى تيار حب الهيلينية أنصار الحركات الليبرالية وتعاطفات المسيحيين المتأثرين لمصير إخوتهم في الدين المضطهدين من جانب المسلمين. ويجمع حب الهيلينية بين روح الحملة الصليبية القديمة ضد المسلمين والروح الجديدة للمعركة في سبيل الحرية. ويتموقع هذا الحب في اللحظة الحاسمة التي تنتقل فيها الرومانسية، التي كانت «يمينية» بالأحرى في الأصل والتي مجّدت العصر الوسيط، إلى صف الليبرالية، التي كانت حتى ذلك الحين تُماهى بالكلاسيكية الجديدة لزمن الثورة والإمبراطورية [الفرنسيتين].

والحال أن عدة مئات من المتطوعين الأوروبيين(١٠) من قوميات مختلفة، من ألمان وسويسريين في المقام الأول، إنما يرحلون للقتال في سبيل القضية اليونانية. ويوجد بينهم قدامى الحروب النابوليونية الذين لا يقبلون العودة إلى حياة مدنية، وشبانٌ غير راضين عن حالتهم الحاضرة وساعون إلى المغامرة، وضحايا لـ«داء العصر» المتمثل في الضجر، وليبراليون يرون في خروجهم إلى القتال فرصةً لتهديد العالم المنبثق عن معاهدة ڤيينا.

والحكومات المحافظة التي عقدت هذه المعاهدة واقعة في شرك تعاطفاتها مع قضية مسيحية، والرغبة في فرض احترام مبدأ الشرعية، ومن ثم عدم احتضان انتفاضة تتذرع بمبدأ القوميات، والخطر الذي قد يمثله فيما بعد هؤلاء المقاتلون المحبون للهيلينية. لذا تجري محاولة منع مغادرة هؤلاء المتطوعين المعتبرين مقاتلين غير شرعيين ثم تجري محاولة إعادتهم إلى أوروبا.

وخيبة أملهم في الساحة ملحوظةٌ بالفعل. فقد أصابهم الهلع من عربدات العنف التي يشهدونها ومن قصور تنظيم وإمكانات الانتفاضة. والحال أن اليونانيين، البعيدين عن القتال بأسلوب منضبط على غرار الأسلوب الأوروبي، إنما يخوضون حرب زُمَر وأكمنة يقودها زعماء محليون. وهناك بالفعل حكومة مؤقتة غامضة، لكنها لا تتمتع إلّا بسلطة ضعيفة. أمّا محاولات تكوين وحدات عسكرية منظّمة فهي تفشل فشلًا يدعو إلى الرثاء. وفي عام ١٨٢٣، تنشب حرب أهلية حقيقية بين الأطراف الماثلة موضوعها امتلاك «الأملاك القومية»، أي الأملاك المُصَادَرَة من المسلمين[١١]. كما تحدث مواجهات بين الموريين (سكان المورة) والروميليين (والمرادُ هنا هو اليونان القارّية). وعلى المستوى العسكري، يبدو المأزق مُحكَمًا، إذ لا يبدو أن العثمانيين أو اليونانيين قادرون على إحراز نصرٍ حاسم.

والخسائر ملحوظةٌ في صفوف المتطوعين وكثيرون منهم يحاولون العودة إلى أوروبا على الرغم من أشكال الحظر التي تفرضها حكوماتهم. وبفضل المساعدات الخيرية من جانب أوروبيين مقيمين في المشرق، ينجح عدد معين منهم في العودة، وينتهي الأمر بعددٍ آخر إلى الشقاء والتسول والموت، بينما يتجه البعض إلى الانخراط في صفوف جيوش نائب الملك، والي مصر.

والحال أن تناقض «اختراع اليونان» إنما يمارس فعله هنا بالكامل: فإيجاد استمرارية تاريخية بين العصر القديم والزمن المعاصر إنما يُنشئ إحالة مزدوجة إلى ماضٍ بعيد وإلى أرثوذكسية حاضرةٍ بشكل مستديم في الحياة اليومية، وينشئ لغةً ليس من المعروف بعدُ ما إذا كان يجب الإعلاء من شأن أشكالها الأدبية القريبة من الأشكال الأدبية المعبَّر عنها في العصر القديم ولغةً شعبيةً موزَّعةً في لهجات عديدة.

التمرد اليوناني ونظامُ مؤتمر فيينا

كان أحد القرارات الأولى للثوار هو عقد جمعية وطنية، وهي تعتمد في يناير/ كانون الثاني ١٨٢٢ دستورًا مؤقتًا وإعلانًا للاستقلال يستخدم الإحالات الليبرالية عن الأمة وعن مقاومة الاضطهاد. والحال أن الملكيات المحافظة في أوروبا كانت، بالتحديد، معارضةً تمامًا لمجرد فكرة الدستور والنظام النيابي، وإن لم تكن معارضة لفكرة دولة القانون والحكم الرشيد. وبهذه الصفة، اتجهت إلى تدخلات عسكرية ضد الانتفاضات الليبرالية الدستورية في إيطاليا وفي إسبانيا، إذ كانت تخشى نشاطات الجمعيات السرِّية المسمَّاة بالجمعيات الكاربونارية التي نُسبت إليها المسؤوليةُ عن اغتيالات سياسية والتحضيرُ لانتفاضات ليبرالية.

وقد رفضت بريطانيا العظمى مبدأ التدخلات العسكرية الذي اعتبر بمثابة إقامة نوع من حكومة خماسية (روسيا، النمسا، پروسيا، فرنسا، بريطانيا العظمى) لكل أوروبا. لذا استأنفت بريطانيا العظمى استقلالية تحركها وجعلت الوساطةَ بديلًا عن التدخل. وهكذا اقترحت التوسط بين إسبانيا ومستعمراتها في أميركا الثائرة. وقد رفضت مدريد ذلك، لكن هذا الرفض سمح للندن باعتبار الثوار فاعلين سياسيين شرعيين وبمنحهم قروضًا ثم أقامت بريطانيا العظمى علاقاتٍ قنصلية مع الدول الآخذة في التشكل. وبعد عدد معين من التقلبات الديپلوماسية، سوف تعترف لندن رسميًّا في مستهل عام ١٨٢٥ باستقلال المستعمرات الإسبانية السابقة. وإذ تنفصل إنجلترا عن الدول المحافظة في القارة الأوروبية، فإنها تظهر بوصفها الدولة الليبرالية العظمى التي تؤيد مبدأ القوميات، والداخلة في تناحر مع مبدأ الشرعية.

وما يدور في البلقان يظهر بوصفه بؤرة جديدة للمتاعب، «مضاعفات شرقية» خطيرة تهدِّدُ سكينة أوروبا الهشة بالفعل. وكان ردُّ الفعل الأول خلال أثناء مؤتمر لايباش (مايو/ أيّار ١٨٢١) هو رفض أي تأييد لـ«أعداء النظام العام» وتركُ الحكومة العثمانية تحرص

على السهر على أمنها الخاص. فالعثمانيون لا يتدخلون في شؤون أوروبا وليس على الأوروبيين أن يتدخلوا في الشؤون العثمانية.

ويرى مترنيخ في يناير/ كانون الثاني ١٨٢٢(١٢):

إن تمرد اليونانيين، أيًّا كان الفارق بين أسبابه القديمة والمستديمة، وتمرد الثورات الذي كان التحالف العظيم مدعوًا إلى محاربته في مجرى الوجود الصحي [لهذا التحالف]، قد استمد هو أيضًا منشأه من دسائس الفصيل المخل بالنظام والذي يهدد كل العروش وكل المؤسسات.

ويرى رجال التحالف المقدس أن الانتفاضة اليونانية هي نتاج شبكة من الجمعيات السرِّية تُوجد لجنتُها المركزيةُ في باريس. ويرى [القيصر الروسي] ألكسندر الأول أن ما نحن بإزائه ليس أقل من «كنيسٍ للشيطان» يشكِّلُ عنصر مؤامرة معادية للمسيحية(١٣). والحق إن هناك جمعيات سرِّيةٍ في روسيا، يحيل بعضها بالفعل إلى فكرة وحدة كل الشعوب السلافية.

وإذا كانت روسيا ألكسندر الأول موافقة كما هو واضح على التصدي للخطر الليبرالي، فإن لديها مع ذلك مصالح تستوجب الدفاع عنها، وهي مصالح موروثة من مكتسبات الحروب السابقة ضد الدولة العثمانية. وتطالبُ روسيا بجلاء القوات العثمانية التي أرسلت إلى الإمارات الرومانية وتتذرع بحقها في حماية المسيحيين الأرثوذكس في الأراضي العثمانية. وفي بداية الأحداث، استدعت سفيرها لدى القسطنطينية على أثر تظاهرات معادية من جانب السكان ضد الممثلية الديبلوماسية الروسية وعلى أثر المذابح المرتكبة بحق المسيحيين الأرثوذكس. ثم إن الباب العالي قد وافق على مطلب الأعيان الناطقين بالرومانية والذين طالبوا بالقضاء على سيطرة الفناريين. والحال أن روسيا لم تكن قد استشيرت في هذه المسألة، خلافًا للتعهدات المتَّخذة عند عقد المعاهدات السابقة. وأخيرًا، فإن الحرب تربك التجارة الروسية، حيث إن البحر الأسود هو المخرج الرئيسي لصادرات الحبوب التي كانت تستخدم عمومًا سفنًا يونانية.

وبحكم أن المصلحة العامة لأوروبا تتعرض للتهديد، يتعين على الدول المعنية التدخل. ومروحة المقترحات واسعة، بدءًا من موقفٍ روسي يُحَبِّذُ حكمًا ذاتيًا يونانيًا

تحت السيادة العثمانية وانتهاءً بمشروع نمساوي للتهدئة من شأنه استعادة السيادة العثمانية على أساس الممارسة الحرة للعبّادات وسلامة الأشخاص والممتلكات وإدارة تستند إلى العدل، أي دولة قانون. ويبدو اليونانيون في نظر مترنيخ غير قادرين على التمتع باستقلال سياسي وهو يرى أن عليهم قصر طموحاتهم على تحسين حالتهم. ومن الواضح أن الديپلوماسيين ينظرون في «الحلول السياسية» المختلفة من زاوية مصالح بلدانهم وتحليلهم للوضع في الساحة.

أمّا فيما يتعلق بانجلترا، فهي تتمنى بالدرجة الأولى تجنب تحول الانتفاضة اليونانية إلى حرب روسية - عثمانية. وفي الوقت نفسه، تنسحب من النظام السياسي المحافظ الأوروبي وتطرح نفسها بوصفها مدافعةً عن الأفكار الليبرالية والدستورية. وهكذا تُنهي نظام المؤتمرات الهادفة إلى تسوية قضايا أوروبا الداخلية. وفي عام ١٨٢٣، تعترف لليونانيين بصفة محاربين وليس بعدُ بصفة متمردين، ما يسمح للمعنيين بالتمكن من الحصول على قرض من لندن، ما سوف يقود اليونان إلى أن تكون تحت وطأة دين باهظ حتى قبل استقلالها.

وعلاوة على الليبرالية المعلَنة، ترجع إلى القرار البريطاني أيضًا الرغبةُ في إنهاء القرصنة اليونانية في شرقي البحر المتوسط والتي تعاني منها السفنُ البريطانية. أمّا المنتفضون اليونانيون، فإنهم يتخلون عن خطابهم الثوري لكي يطرحوا أنفسهم كفاعلين في حرب قومية ضد الترك، وهذا موقف مقبول أكثر عند الحكومات الأوروبية.

وبحكم اتساع الحركة المحبة للهيلينية والخوف من العدوى الثورية وخطر الحرب، تجد هذه الحكومات الأوروبية نفسها مضطرة من ثم إلى التخلي عن شعار عدم التدخل في الشؤون العثمانية حتى تسعى إلى «تهدئة»، أي إلى حلٍّ سياسي، قائمٍ على عفوٍ، من شأنه السماح بتفادي الاضطرار إلى اللجوء إلى تدخلٍ مسلَّح.

بحثًا عن حل ديبلوماسي

في يناير/ كانون الثاني ١٨٢٤، يقترح ألكسندر الأول عقد مؤتمرٍ من المفترض أن يقترح تقسيم اليونان إلى ثلاث إمارات تتمتع بالحكم الذاتي وتُحكم باسم السلطان، لكن اليونانيين والعثمانيين على حدٍّ سواء لا يريدون سماع شيء عن ذلك. ومؤتمر السفراء المنعقد في سان بطرسبورج في يونيو/ حزيران ١٨٢٤ يدور من دون مشاركة بريطانية ولا يُفضي إلى شيء.

ويؤدي عاملان جديدان إلى تعقيد الموقف. فموت اللورد بايرون في ١٩ أبريل/ نيسان ١٨٢٤ في ميسولونغي جرَّاء إصابته بالحمى يجد صدىً واسعًا في أوروبا ويعيد إطلاق الحركة المحبة للهيلينية. وحيال عجز الجيش العثماني عن إخماد الانتفاضة، يستسلم محمود الثاني لفكرة الاعتماد على الجيش «المصري» (المؤلَّف من سود سودانيين بالأخص). فيهبط إبراهيم باشا وقواته إلى المورة في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٢٤ بعد أن أخضع كريت للقيادة المصرية. والحال أن «المصريين»، المدرَّبين على الانضباط العسكري الأوروبي، إنما يضربون المقاتلين غير النظاميين اليونانيين بسهولة.

وفي عام ١٨٢٦، تستولي القوات «التركية – المصرية» على ميسولونغي وتستولي في عام ١٨٢٧ على أثينا. والتمرد على وشك أن يتم سحقه عسكريًّا بينما تتعرض المورة من جديد للدمار. بل إن الحديث يدور في أوروبا عن ترحيلٍ جماعي للسكان اليونانيين الذين قد يحل محلهم مسلمون أفارقة. وهذا «الإضفاء للطابع الهمجي» على اليونان هو شائعة تُروِّجها الديبلوماسية الروسية بهدف تعزيز الحركة المحبة للهيلينية. وفي يونيو/ حزيران ١٨٢٦، وبعد الحصول على التأييد من أعلى مستوى في جهاز الدولة ومن المرجعيات الدينية، يأمر محمود الثاني الأنكشارية ببدء تدريب أنفسهم وفق الأساليب الأوروبية، ما يستثير العصيان المتوقع. والقمع رهيب: إن آلاف الأنكشارية يلقون مصرعهم في المعارك أو يتم إعدامهم بعدها. وهكذا أُزيلت العقبة الرئيسية في طريق تحديث الجيش.

وهذا الحدث يترك انطباعًا جد قويٍّ في أوروبا. ويبدأ اليونانيون هم أيضًا، من جهتهم، في مباشرة الانضباط الأوروبي بمساعدة ضباط محبين للهيلينية، فرنسيين وإيطاليين بالأخص.

وتُستدعى بشكل متزايد باطراد فكرة إنشاء مملكة يونانية مع مرشِّح محتمل للملكية كابن دوق أورليان (لوي - فيليب فيما بعد) أو ليوپولد دو ساكس - كوبورج (ملك البلچيك فيما بعد)، إن لم يكن المرشح دوقًا بريطانيًا. بل إن بعض اليونانيين يطلبون وضع بلدهم تحت الحماية البريطانية بقدر ما إن الانزعاج من الخطر المصري يُعدُّ عظيمًا.

وفي توازٍ مع ذلك، استأنف مؤتمر السفراء في سان بطرسبورج أعماله في عام ١٨٢٥. وهذه المرة تقترح النمسا إقامة دولة يونانية لا الإمارات الثلاث التي من شأنها أن تكون تحت النفوذ الروسي من الناحية الفعلية، لكن ألكسندر الأول يجعل من نفسه المدافع عن السيادة الترابية للدولة العثمانية. ويجري التمسك بفكرة أن تقوم الدول القارية الأربع بتحركات منفصلة لدى الباب العالي لدفعه إلى التسليم بضرورة التوصل إلى هدنة مع المنتفضين.

والحال أن موت القيصر ألكسندر الأول في ١٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٢٥ وارتقاء شقيقه نيكولاي الأول العرش سوف يؤثر على مسار السياسة الروسية.

ونيكولاي الأول محافظٌ أكثر بكثير من شقيقه الراحل، لكنه يتمسك بالدفاع عن المصالح الروسية المكفولة بالمعاهدات ويبدو مستعدًّا للتعاون مع الدول الأوروبية الأخرى. وسوف تلعب لندن على هذا التغير في التوجه وتقترح عليه تحركًا مشتركًا من المفترض أنه لا بدَّ له من أن يؤدي إلى إقناع الدول الأخرى.

وهكذا تتوصل روسيا وبريطانيا العظمى، في ٤ أبريل/ نيسان ١٨٢٦، إلى عقد پروتوكول في سان بطرسبورج يتصل بشؤون اليونان. وهدفه هو التوصل إلى ترتيب «يتماشى مع مبادئ الدين والعدالة والإنسانية» من شأنه إعطاء اليونانيين القيادة الحصرية لحكومتهم الداخلية. وهو يكرِّس مبدأ الفصل بين الجماعات السكانية، أي ما سوف يُسمَّى، في أواخر القرن العشرين، بالتطهير العرقي:

سعيًا إلى إحداث فصلٍ كاملٍ بين أفراد الأمتين وإلى الحيلولة دون الصدامات التي من شأنها أن تكون محصلة صراع امتدَّ كلَّ هذا الامتداد، من المفترض أن يشتري اليونانيون ممتلكات الترك، الموجودة إمَّا في بَرِّ اليونان أو في الجزر [اليونانية].

وتنتظر الدولتان أن يتم بعد ذلك اعتماد التدابير الضرورية لتسوية تفاصيل الترتيب وحدود الأراضي «التي سوف يجري عرض إدراجها تحت اسم اليونان على الباب العالي». وهما لن تسعيا إلى أي زيادة ترابية ولا إلى أي ميـزة تجارية.

ويرفض البابُ العالي بقوةٍ ما يعتبره تدخلًا في شؤونه الداخلية. وهو يرى في هذا التدخل رغبةً من جانب الدول المسيحية في تمزيق الدولة العثمانية ويُبدي غضبه على ريائها: إنها تفيض على العثمانيين بالكلام المعسول وكلمات الصداقة بينما تقوم بتزويد المتمردين بالسلاح والمال والمشورة. والدول تريد تقسيم الدولة العثمانية إلى دول مستقلة(١٤). ونحن هنا بإزاء شجبٍ للتحوطات اللغوية التي تستخدمها الدول الأوروبية.

وبالمقابل، يُنظَرُ إلى مسألة الإمارات الرومانية بوصفها شأنًا روسيًّا - عثمانيًّا بشكل حصري. وبموجب اتفاقية آق كرمان الموقَّعة بين الدولتين في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٢٦، يتعهد العثمانيون بسحب قواتهم العسكرية. وبموجب الاتفاقية، سوف يجري انتخاب هوسپودارات (ولاة) مولداڤيا وڤالاكيا لمدة سبع سنوات من جانب جمعيات الأعيان العمومية ويجب على انتخابهم أن تتم الموافقة عليه من جانب الدولتين الموقِّعتين. وسيتم تعزيز الحكم الذاتي الداخلي لصربيا.

والحال أن شارل العاشر، بعد أن كان مترددًا، إنما يقرر في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٢٦ انضمام فرنسا إلى پروتوكول سان بطرسبورج. وهكذا يُلبي مطالب الرأي العام الفرنسي جد المحبِّ للهيلينية ويُجري تقاربًا مع روسيا قد يؤدي إلى مراجعةٍ لصالح بلده لتسوية ١٨١٤ - ١٨١٥ الترابية.

وتنصبُّ المفاوضات الدولية على مسألة اللجوء إلى القوة أو عدمه. ويُكثر مترنيخ من المناورات التسويفية. فهو يرفض أي وساطة من شأنها أن تكون «توسعًا من شأنه أن يؤسس لصالح جمعية مثيري المتاعب حقَّ اللجوء إلى دول أجنبية توصلًا إلى تحريرهم»(١٥).

وينفد صبر الحكومة البريطانية، و، في نهاية المطاف، تعقد فرنسا وروسيا وبريطانيا العظمى في ٦ يوليو/ تموز ١٨٢٧ معاهدة لندن لفرض التهدئة في اليونان. ويجري التذرع هذه المرَّة بأمن التجارة: «وضع حد للصراع الدموي الذي، إذ يُعرِّض الولايات اليونانية وجزر الخليج [بحر إيجه] لشتى قلاقل الفوضى، يضع في كل يوم عقبات جديدة في طريق تجارة الدول الأوروبية ويتيح المجال لأعمال القرصنة التي لا تعرِّض وحسب رعايا الأطراف السامية المتعاقدة لخسائر جسيمة، بل تستدعي علاوة على ذلك تدابير مراقبةٍ وقمعٍ باهظة التكاليف».

وتضاف إلى ذلك ضرورة العمل على وقف إراقة الدماء والتوصل إلى تسوية «يتطلبها شعورٌ بالإنسانية كما تتطلبها مصلحة أوروبا في السكينة». وتستعاد لغة البروتوكول بالنص على أن السلطان سوف يظل سلطان اليونانيين الذين سوف يدفعون له إتاوة سنوية.

وإذا رفضَ البابُ العالي الوساطة، فإن الدول الثلاث سوف تتخذ تدابير فورية للتقارب مع اليونانيين بإقامة علاقات تجارية وقنصلية. وإذا رفض أحد الطرفين أو كلاهما الهدنة، فسوف تستخدم «الدول السامية» بشكل مشترك كل إمكاناتها لتحقيق هدف الهدنة، من دون المشاركة مع ذلك في الأعمال العدائية القائمة بين الطرفين المتنازعين. وسوف تدرس وتقرر السبل اللاحقة التي قد يصبح اللجوء إليها ضروريًّا(١٦).

ويرفض البابُ العالي الاقتراح، بينما يوافق اليونانيون على الهدنة التي ليس من شأنها إلَّا أن تكون في صالحهم. ويتلقى الأدميرالات الفرنسيون والإنجليز والروس الذين يقودون الأساطيل الموجودة في شرقي البحر المتوسط تعليمات غامضة غموضًا خاصًّا. إذ إن عليهم فرض هدنة فورية وحظر وصول أي تعزيزات تركية ومصرية، لكنهم لا يمكنهم استخدام العنف إلَّا كملاذٍ أخير. والحال أن التدقيقات المقدَّمة فيما بعد إنما تنص على حماية الأراضي التي يسيطر عليها المنتفضون و، في حالة ظهور سوء النية من الجانب العثماني، لا يجب التردد في خوض المجازفات التي تنطوي عليها الحرب.

وقد اجتمع الأسطولان العثماني والمصري في خليج نوارين للتحضير للهجوم الحاسم ضد الحصون اليونانية الأخيرة. وفي ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٨٢٧، يصل الأسطول الفرنسي – الإنجليزي بدوره إلى نوارين. ويقبل إبراهيم باشا تعليق العمليات إلى حين

وصول تعليمات جديدة. والتوتر قويٌّ قوةً خاصة لأن اليونانيين يستفيدون من تحييد الأسطول العدو لكي يستأنفوا عملياتهم. وإذا كانوا يتغلبون في البحر، فإنهم ينهزمون في البر، وهو ما يتعارض مع التعليمات التي تلقاها الأدميرالات. وتأتي القوة الروسية في هذه اللحظة بالضبط لتعزيز الأسطول الفرنسي - البريطاني.

ثم إننا نقترب من موسم سوء الأحوال الجوية في البحر المتوسط والذي سيجعل العمليات البحرية صعبة. ومن ثم يدخل الأسطول الأوروبي خليج نوارين في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول. والحال أنه لا الطرف الأول ولا الطرف الثاني لديه تعليمات بالهجوم، لكنهما يتلقيان الأمر بالدفاع عن النفس. والقوات الموجودة هناك «على حافة الهاوية». ويؤدي تبادل للطلقات النارية إلى نشوب المواجهة. وتفوز القوةُ النارية الأوروبية. إذ يلحق الدمار بالجانب الأعظم من الأسطول العثماني - المصري، ما يؤدي إلى مصرع وإصابة عدة آلاف في مقابل ١٧٤ قتيلًا و ٤٧٥ مصابًا على الجانب الآخر. ومعركة نوارين هي آخر معركة بحرية كبرى للبحرية التي تستخدم السفن الشراعية. وتظهر بالفعل في هذه الحرب السفن الحربية البخارية الأولى.

وتُصَوِّرُ الدولُ الثلاث ما حدث بأنه معركة غير مقصودة، لكن الباب العالي يواصل رفضه تطبيق معاهدة لندن ويُطالِبُ بتعويضات مالية، ما يؤدي إلى قطع العلاقات الديبلوماسية وإلغاء اتفاقية آق كرمان.

وإذا كان الرأي العام تنتابه الفرحة، فإن الأوساط الحاكمة البريطانية مستاءة: لقد جرى إضعافُ الحاجز العثماني واستثارة الحرب الروسية - العثمانية التي كان يجري السعي إلى تجنبها والتي تبدأ في مايو/ أيّار ١٨٢٨. وتنذر فرنسا نفسها للفصل بين المتقاتلين وترسل حملة إلى المورة تهبط في أغسطس/ آب. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، أكمل إبراهيم باشا جلاء قواته ولا يعود هناك سوى بضع حاميات عثمانية تضطر إلى التزحزح أمام استعراضات قوى الجيش الفرنسي والبحرية البريطانية. ويضطر العثمانيون إلى قبول بدعة العمليات العسكرية العدائية في وقت السلم. وسوف تبقى قوة فرنسية صغيرة في البيلوبونيز حتى يناير/ كانون الثاني ١٨٣٣.

والنتيجة الأكثر تميزًا لحملة المورة هي عمل لجنة العلماء المتواضعة التي رافقت

الجيش. إذ كان الرفع الأركيولوجي مثيرًا، إلّا أنه ربما كان الشيء الأهم هو العمل في مجال علم النبات وعلم الحيوان والذي سمح بتحديد خصوصيةٍ طبيعية للبحر المتوسط، ما يشكل مساهمةً أساسية في تكوين الفكرة القائلة بطبيعةٍ خاصةٍ للفضاء المتوسطي.

ويقيم الممثلون الديپلوماسيون الفرنسيون والإنجليز والروس في جزيرة پوروس للتفاوض مع اليونانيين. والمسألتان الرئيسيتان هما الوضعية القادمة للبلد وتعريفه الترابي. وتتواصل المفاوضات في لندن ويتقرر أن اليونان سوف تكون ملكيَّةً، وإن كان الأمير الذي سيقع عليه الاختيار لن يكون منتميًا إلى عائلة مالكة في أيٍّ من البلدان الثلاثة.

والشيء المهم هو نتيجة الحرب الروسية - العثمانية التاسعة. ففي عام ١٨٢٨، يتوغل الجيش الروسي في مولداڤيا ويصل حتى بلغاريا العثمانية، لكنه يضطر إلى الانسحاب لقضاء فصل الشتاء. والحال أن الطاعون إنما يضربُ الغزاة بقسوة بالغة. وفي عام ١٨٢٩، يجري استئناف الهجوم الروسي في البلقان وفي القوقاز في آنٍ واحد. وخلال الصيف، تنهار الجبهة العثمانية ولا يعود الروس إلّا على بُعد بضع عشرات من الكيلومترات من القسطنطينية. ولم يكن محمود الثاني قد وجد الوقت الكافي، بعد القضاء على الأنكشارية، لتكوين قوة مسلَّحة حديثة قادرة على مواجهة جيش أوروبي، وقد رفض محمد علي إرسال جزء من قواته للقتال على ضفاف نهر الدانوب. وعند انهيار قوات السلطان، أبلغ الأوروبيين بوضوح أنه إذا ما جرى الاستيلاء على عاصمته فإنَّ من شأن الفوضى أن تمتد إلى كل دولته على حساب السكان المسيحيين والمسلمين.

ويضطر العثمانيون إلى توقيع معاهدة أدرنه في ١٤ سبتمبر/ أيلول ١٨٢٩. وسوف يمضي الزحف الروسي إلى دلتا الدانوب بينما ستصبح الإمارات الرومانية محميات. فتنضم تركيا، مكرهَةً ومرغمَةً، إلى قرارات لندن ويجري خلق يونان مستقلة صغيرة في ٣ فبراير/ شباط ١٨٣٠. وإذا كان يجري إعلان عفو على الجانبين، فمن غير الوارد الحديث عن تعويضات عن الأملاك التي ضاعت. ويجري الإيحاء بالأحرى بأن التوجه هو في اتجاه الفصل بين السكان:

المادة ٦. سيمنح الباب العالي من قد يرغبون من رعاياه اليونانيين في مغادرة الأرض التركية مهلة سنة لبيع ممتلكاتهم والخروج بحرية من البلد. وستمنح الحكومة اليونانية الحرية نفسها

لسكان اليونان الذين قد يودون الانتقال إلى الأرض التركية.

وفي عام ١٨٣٢، يقع الاختيار على أمير باڤاري، هو أوتون الأول، ليكون ملكًا لليونان، بينما يجري التصديق على التسوية النهائية بموجب معاهدة القسطنطينية المعقودة في فبراير/ شباط ١٨٣٢ بين الدول الثلاث والدولة العثمانية.

وسوف تقوم مملكة اليونان في أجواء تمجيد الماضي العريق، خاصةً بإعادة خلق أسماء جديدة للأماكن مستمدة من عصر الإغريق القدماء. والحال أن اختراع اليونان الذي شارك فيه الأوروبيون إلى حدٍّ بعيد هو أول خلق سياسي حديثٍ قائم على مخيال تاريخي يحيل إلى أزمنة جد بعيدة إلى هذا الحد. لكن اليونان أيضًا دولة جديدة تجد نفسها تحت حماية الدول الأوروبية ولا تتمتع بكامل حقوق الدول الأوروبية. فهي لا تُعتبر بعدُ «متمدنةً» بما يكفي.

وتعيد معاهدة أدرنه تأكيد مبدأ الحكم الذاتي لصربيا التي تصبح في عام ١٨٣٠ إمارة وراثية لصالح الزعيم المحلي القوي ميلوش أوبرينوڤيتش. ويتعين على الدولة العثمانية دفع تعويضات باهظة عن الحرب. ويضطر المسلمون الأخيرون الموجودون في الإمارات الدانوبية إلى بيع ممتلكاتهم ومغادرة مولداڤيا وڤالاكيا في مهلة ثمانية عشر شهرًا. ويتم فرض حماية روسية حقيقية على البلدين. وخلال احتلالهم، يُصدر الروسُ في عامي ١٨٣١ و ١٨٣٢ «الأحكام النظامية» التي تنشئ نظامًا إداريًا حديثًا يكفل الحكم لأمير منتَخَبٍ لمدى الحياة من جانب جمعية عمومية للبويار تحتفظ بالسلطة التشريعية. وهذه الازدواجية في السلطة إنما تعطي العثمانيين والروس، في حالة حدوث نزاع، حق استئناف. والحال أن الروس هم وحدهم الذين يمارسون هذا الحق فعليًا، حتى وإن كانت قواتهم تجلو عن الإمارتين في عام ١٨٣٤.

ويتشكل خلال هذه الحقبة الخطابُ القومي الحديث. إذ يجري بالنسبة لجميع السكان البلقانيين الآخرين تأكيد وجود شعب يتمتع بأقدم دولة ممكنة. وفي هذه الحالة، يتعلق الأمر بالداكيين، المعروفين جيدًا للرومان الذين قاموا، في عهد ترايان، بضمهم إلى الإمبراطورية الرومانية. فشأنهم شأن الغاليين، ترومنوا رومنة كثيفة إلى درجة تسمية أنفسهم بالرومانيين. ومن المؤكد تمامًا أنه، بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، شهدت

العصور المظلمة مجيء السلاف والمجريين[١٧]. وينجم عن ذلك السجالُ مع هؤلاء الأخيرين حول ما إذا كانت ترانسلڤانيا كانت خالية من السكان عند مجيئهم في القرن التاسع أو ما إذا كان الرومانيون كانوا موجودين فيها آنذاك بالفعل.

وفي هذه الإشكالية يكمن قلب البناءات القومية لمجمل أوروبا الشرقية. فبحكم تداخل الجماعات السكانية، تستند الشرعية الوحيدة التي يمكن لطرف أن يدعيها لنفسه إلى زعم حقوق تاريخية ترجع إلى أقدم الأزمنة الممكنة. فيجري ادعاء استمرارية تاريخية طويلة الأمد لجماعة سكانية مستقرة ويجري تشبيه الجماعات السكانية الأخرى بأنها جماعات من مهاجرين لاحقين ومن ثم بلا حقوق.

تشريح الأزمة الشرقية الأولى

الانتفاضة اليونانية هي الأزمة القالب التي ستصبح نموذجًا لكل الأزمات التالية. فهي تنهي الاستقرار الترابي، الذي كان في أساس النظام الموروث من مؤتمر ڤيينا، وتَفتَحُ فصلًا جديدًا في العلاقات بين أوروبا والعالم الإسلامي.

واهتزاز المجتمع العثماني ملحوظ. إذ كانت إيديولوچيته تُشيدُ بالنظام الهيراركي غير المساواتي بين المسلمين وغير المسلمين، لكن تنظيمه الفعلي كان يعتمد كثيرًا على علاقات القوى على المستوى المحلي. وكان المسلمون والمسيحيون يتقاسمون إلى حدٍّ بعيدٍ رؤيةً واحدة للعالم وقيمًا واحدة. وفي زمنٍ كان الجميع فيه مسلَّحين، كانت التحالفات بين هؤلاء وأولئك متواترة. وبوجه أخص، سمح هذا النظامُ بالتعايش بين الجماعات السكانية ضمن الأماكن الواحدة.

والحال أن الانتفاضة، في مرحلتها الأولى، كانت انتفاضة مسيحية أساسًا. وكان المراد بالدرجة الأولى هو إزاحة المسلمين وإن كان مع الإبقاء على نمط النظام الاجتماعي نفسه، النظام الذي يعتمد على ما لا حصر له من الزعماء المحليين. ففكرةُ دولةٍ منظَّمةٍ

من نمطٍ حديث كانت بعيدة عن «ملوك الجبال» هؤلاء. وبالمقابل، كانت هذه الفكرة مشروع النخب المتأوربة التي كانت الأفضل استخدامًا لاختراع اليونان الذي آمنت به. وبعد الأحداث الأولى، كان من شأن الهزيمة أن تكون مؤكَّدةً لو لم تحدث التدخلات الأوروبية.

وكانت الحكومات معادية للتدخل بحكم منطق مؤتمر ڤيينا. لكن تعبئة الرأي العام هي التي لعبت دورًا رئيسيًّا فيه. فهذه التعبئة تنطوي على الانخراط في صف قضية نبيلة وهو انخراط يمضي إلى حد حمل السلاح وتحديد عدو. ويجري تعريف هذا العدو على أنه همجي بحكم مسلكه الذي لا يختلف مع ذلك عن مسلك الطرف الآخر.

ويضافُ إلى ذلك البعدُ الچيوسياسي. فانجلترا مهمومة بالقرصنة اليونانية في البحر المتوسط ومخاطر التعدي على طريق الهند. وما إن تبدو روسيا مستعدةً للتدخل، يتوجب ضبط مسلكها لتفادي تهديد مجمل النظام الترابي الممتد من البحر المتوسط إلى نهر الإندوس. والشريك الروسي مدركٌ تمامًا لذلك ويستثمره. فهو يقصر طموحه على تعزيز سيطرته على الإمارات الرومانية وعلى ضفاف البحر الأسود مع طموح نهائي يتمثل في فرض تبعيةٍ أو حمايةٍ محتملة على البلقان العثمانية، وفي التوصل إلى تلطيفٍ لأحكام المرور في المضائق.

وينشأ مسلسل يتمثل في الأزمة الإنسانية التي يتلوها التحرك الديپلوماسي الذي يؤدي إلى التدخل العسكري الذي يسمح باستخلاص حلٍّ سياسي. والمنطق المفترَضُ هو الانطلاق من إدارة الأزمة للتوصل إلى تسوية ديپلوماسية تمليها الدول العظمى إلى هذا الحد أو ذاك. واللغة ضحية ثانوية للنزاع، لأن الديپلوماسيين يصورون أنفسهم على أنهم المدافعون عن مصالح الدولة العثمانية التي يفهمونها جيدًا، بينما يتمثل طموحهم في الحدِّ من الأضرار، الإنسانية كما الچيوسياسية. وإذا ما تنازل العثمانيون عن الأرض، فيجب على اليونانيين الحدَّ من طموحاتهم والتشكلَ على هيئة دولة حديثة وفق النموذج الأوروبي. ويجري اعتماد لغة الدفاع عن صون الوحدة الترابية للدولة العثمانية في اللحظة نفسها التي يجري فيها انتزاع جزء من أرضها. ويجري الدفاع عن الاستقلال، بينما يجري إخضاعه لمصالح الدول العظمى.

وتعني السيرورة أن يصبح اليونانيون أمة، بما يخلق قطيعة مع النظم القديمة. ويؤدي فشل الانتفاضة في الإمارات الرومانية والغياب الفعلي لمناطق مسيحية ناطقة بالسلافية إلى نموذجٍ غير متوقَّع للتكوين القومي على أساس ثلاثة معايير: وحدة الديانة، هي الأرثوذكسية فيٍ هذه الحالة، ووحدة اللغة، هي اليونانية في هذه الحالة، مع مسألة تجلياتها، اللغة الفصحى أو اللغة العامية، وأخيرًا استعادة ماض مجيد، هو بيزنطة واليونان القديمة في آن واحد.

وهذا الماضي المجيد إنما يرجع إلى التعبئة الواعية للمخيال لأجل بناء المستقبل بالاستناد إلى الإحالات الأكثر إيغالًا في القدم: وهكذا يجري تبني أسماء شخصية مستمدَّة من العصر القديم بدلًا من الأسماء الشخصية المستمدة من أسماء القديسين المسيحيين، كما يجري تغيير أسماء الأماكن لاستعادة أسماء الأزمنة القديمة. أمَّا العمارة فهي تتجلى الآن في أسلوب نيوهيليني. والمراد من المشروع هو إعلامُ الداخل كما الخارج بأن هناك استمرارية، وذلك مع تعريف المستقبل بأنه استعادةٌ ضمن إطار تاريخ عالمي صاغته أوروبا لما فيه فائدتها.

ومن الواضح تمامًا أن الانتفاضة تنهي الشراكة اللامتكافئة بين اليونانيين والعثمانيين. والفناريون هم أكبر الخاسرين، حتى وإن كان بعضهم يستمرون في لعب دور في الديبلوماسية العثمانية. وتظل الريبة في ولاء اليونانيين قوية. وفي كثير من الوظائف، يحل محلهم أرمنٌ، «الطائفة الأكثر إخلاصًا». وبالمثل، يدشن القضاءُ على الأنكشارية في عام ١٨٢٦ نهاية النظام الاجتماعي التقليدي العثماني. وتُستعاد سلطوية الدولة لأنها سحقت المقاومات. والآن يمكن فرض إقامة دولة حديثة على مجتمع: وهي تنطوي على تكوين بيروقراطية منظَّمة وفق نموذج أوروبي وجيش حديث يستلهم المصدر نفسه. والمرحلة التالية هي التخلي عن التنظيم الهيراركي التقليدي لمجتمع الطوائف والانتقال إلى مساواة في وضعية الرعايا في علاقتهم بالدولة.

وفي الوقت نفسه الذي يجري فيه اعتماد برنامج إصلاحات تحديثية، يجري تعزيز الهوية الإسلامية للدولة مع تأكيدٍ مستَجَدٍّ على السنية القويمة على حساب التيارات الصوفية الأكثر تأثرًا بالبدع. وبعد نوارين، دعا محمود الثاني كل مسلمي الدولة إلى

مواجهة حربٍ لا تخص الأراضي والحدود وحدها، بل تتعلق أيضًا برغبة الكفار في القضاء على ملة الإسلام. وكانت هذه التيمة قد ظهرت بالفعل أثناء الحرب ضد الحملة الفرنسية على مصر وتمثلت وظيفتها في إخماد المقاومات المناوئة للإصلاحات التحديثية.

نشأة المسألة الشرقية

بين مبدأ الشرعية ومبدأ القوميات يقع المشروع الاستعماري. وتخضع الحملة الفرنسية على الجزائر في عام ١٨٣٠ لسلسلة من الأسباب المتنوعة: تركة ديون عصر الثورة، خليط أنواع تتراوح بين البعثة القنصلية والنشاطات التجارية، التوجه المشوَّش الجديد للسياسة الخارجية لزمن عودة الملكية نحو الفضاء المتوسطي الذي يجري البدء بالنظر إليه بوصفه كيانًا خاصًا مع حملتي إسبانيا والمورة والدعم الأكيد الممنوح لمحمد علي في مصر، الأوهام الديبلوماسية لدى حكومة پولينياك التي تسعى عبر تركيبٍ معقَّدٍ ووهمي إلى استبدال الجزائر بالضفة اليسرى لنهر الراين، الرغبة في تحقيق نجاحٍ عسكريٍّ لتعزيز الموقع الهش لحكومة في السياسة الداخلية. ويبقى واضحًا مع ذلك أن كل هذه الأسباب الظرفية إلى هذا الحد أو ذاك إنما تندرج في تحرك أوروبا الذي لا يُقَاوَمُ إلى فتح العالم القديم.

وعند بداية الفتح، «استحضر» عهدُ عودة الملكية «بونابرت» بتصوير الفتح على أنه تحرير. أمَّا ملكية يوليو/ تموز، والتي تنسب نفسها إلى مبادئ الليبرالية كما إلى الأفكار النابوليونية، فهي مضطرة إلى أن تطرح على نفسها مسألة ما إذا كانت هناك «جماعة قومية عربية» في أرض يجري البدء في تسميتها بـ «L'Algerie» [الجزائر]. وهذه الإحالة مفيدة لاسيما أن المقاومة الرئيسية لا تزال تنبع من القوات العثمانية الموجودة في البلد، على الأقل حتى الاستيلاء على قسنطينة في عام ١٨٣٧. وطالما جرى الاقتصار على التمسك بمبدأ الاحتلال المحدود، فإنه يجري البحث عن محاورٍ من شأنه تكوين دولة

عربية تابعة لفرنسا في المناطق الداخلية من أراضي البلد. وفي عام ١٨٣٨، يبدو الأمير عبد القادر بمثابة الشخص الذي قد يكون مناسبًا.

ولا يجب للمراوغات الفرنسية إخفاء حقيقة أنه كان قد جرى رفض تطبيق مبدأ القوميات الذي طالبت به نخبة جزائرية محدودة عليمة بالأفكار الأوروبية.

وكانت فرنسا قد لجأت في البداية إلى مناشدة محمد علي لدفعه إلى التدخل ضد الجزائر. لكن والي مصر تَفَاوَضَ بالأخص لأجل إعادة بناء بحريته الحربية بعد كارثة نوارين. وكان مهتمًّا أساسًا في الواقع بسوريا. ومنذ عام ١٨٣٠، يستحدث خطابًا متماسكًا موجَّهًا إلى محاوريه: إن الإصلاحات العثمانية مصيرها الفشل بحكم عجز محمود الثاني، أمَّا هو، فهو الوحيد القادر على إحياء وتجديد الدولة العثمانية لأن الرأي العام المسلم منحازٌ إلى صفه. وبوسعه إقامة حاجز فعال ضد التوسع الروسي في اتجاه الجنوب. لكن لندن كما باريس تخشيان بالأحرى من انهيار الوضع القائم، وهو انهيار قد تتسبب فيه أزمة شرقية جديدة.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٣١، واستنادًا إلى تذرع بمخالفات مختلفة من جانب باشا عكا حيال شخصه، يرسل محمد علي ابنه إبراهيم باشا لفتح فلسطين ثم سوريا. ويتم الاستيلاء على عكا في يونيو/ حزيران ١٨٣٢، وفي يوليو/ تموز، يتم فتح كل ولاية دمشق، بينما ينحاز إليه بشير الثاني شهاب، أمير الجبل اللبناني. وفي الخريف، تتغلغل القوات المصرية في الأناضول ويتم إحراز النصر الحاسم في قونيه في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول. ويصبح الطريق إلى القسطنطينية مفتوحًا وتصبح الأزمة أزمة أوروبية.

وترجع الهزائم العثمانية إلى صعوبة خلق جيش حديث على الرغم من الأحكام النظامية العديدة المعتَمَدَة منذ عام ١٨٢٦. ويأتي كبار الضباط من بيت السلطان. ولم يكن الوقت كافيًا لتكوين تعليم عسكري جيد يرمي إلى تكوين ضباط محترفين. ويتم تجنيد كتلة الجنود من صفوف السكان الفلاحين الأناضوليين المسلمين المسمين عادة بـ«الترك»، تمييزًا لهم عن «العثمانيين»، التسمية التي تحيل إلى قوام جهاز الدولة. وماليات الدولة نافدة، ومن هنا صعوبة تدبير الإمكانات المالية الضرورية لبرنامج تحديث.

وما كان قد جرى تصويره في البداية على أنه نزاع باشاوات، آل إلى اتخاذ طابع حرب

أهلية عثمانية. وقد قدم إبراهيم باشا نفسه بوصفه شخصية ذات مروءة وشهامة. وهو يعد المسيحيين بإصلاحات ضريبية تميل إلى مساواة أحوالهم بأحوال المسلمين. وأمام المسلمين، يشجب عدم جدارة محمود الثاني في أدائه لمهام الخليفة. وشأنه في ذلك شأن هذا الأخير، يلجأ إلى استخدام الإحالات الدينية. فيجري تصوير جيشه على أنه جيش الجهاد. والجيش يتألف الآن في أغلبيته من فلاحين مصريين يُسَمَّون في هذا السياق بـ«العرب». أمَّا الكوادر الأعلى فيتم تجنيدها كالعادة من بين صفوف النخبة العثمانية التي فَرَّ جزءٌ منها لكي ينحاز إلى نائب الملك، والي مصر. ويتألف هؤلاء الفارون من بلقانيين وناطقين بالتركية وقوقازيين أساسًا.

ويواصل إبراهيم باشا، بعد انتصاره في قونيه، زحفه إلى كوتاهيه حيث يتوقف في أواخر يناير/ كانون الثاني ١٨٣٣ بناء على أمر من أبيه: فقد بدأت الوساطات السياسية الأوروبية. ومرةً أخرى، يُثبتُ الباب العالي أن قوة الدولة العثمانية إنما تكمن في ضعفها، أي أن استقرار النظام السياسي الأوروبي الذي هزته للتوِّ الثوراتُ الفرنسية والبلچيكية والبولندية يتطلب الحفاظ عليها. وفي الوقت نفسه، يضطر المحاورون الشرقيون إلى تبني لغة أوروبا حتى يتمكنوا من دفع مصالحهم إلى الأمام.

وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، يستنجد محمود الثاني بالدول الأوروبية. وأول من يتحرك هم الروس وهم الأقرب من جهة أخرى. وفي ٢٠ فبراير/ شباط ١٨٣٣، يتمركز الأسطول الروسي في البوسفور ويُنزِلُ قوات إلى خونكار إسكله سي على الضفة الآسيوية. ويطرح الفرنسيون أنفسهم كوسطاء على الرغم من أنهم يبدون في نظر الجميع منحازين إلى صف محمد علي. ويزعم هذا الأخير دومًا أنه باعث الإسلام والوحيد القادر على وضع حاجز في وجه التوسع الروسي. وبالمقابل، يدافع إبراهيم باشا عن استقلال «إمبراطورية» من شأنها أن تشمل كل الولايات الناطقة بالعربية. وبفضل محيطين به يعرفون أوروبا جيدًا وخاصة فرنسا لأنهم أقاموا فيها، يُقدِّمُ نفسه بوصفه المدافع عن «جماعة قومية عربية» لها الحق في الاستقلال كالجماعتين القوميتين اليونانية أو البلچيكية.

وهذه الدعوى «العربية»، والتي تشكِّل، على أي حال، جزءًا من تراث الأفكار النابوليونية، إنما تلقى صدىً عظيمًا لدى الرأي العام الفرنسي. وبالمقابل، جرى رفضها

في بريطانيا العظمى حيث يشجبون بالأحرى استبداد محمد علي واضطهاد السكان الذي يرافق هذا الاستبداد. إلَّا أنه، في الوقت نفسه، لا يمكن لتوقيع معاهدة خونكار إسكله سي في ٨ يوليو/ تموز ١٨٣٣ - والتي تُنشئ تحالفًا روسيًّا- عثمانيًّا لمدة ثماني سنوات، مع مادة سرِّية تشمل إغلاق المضائق في وجه السفن الحربية لبلدٍ قد يهاجم روسيا - إلَّا أن يزعج لندن. فإخضاع الدولة العثمانية للتبعية لروسيا، وهو إخضاعٌ اعترفت به النمسا وپروسيا، إنما يُعدُّ تهديدًا مباشرًا لطريق الهند، ومصر، حليفة فرنسا والمسيطرة على كل المشرق، إنما تشكل تهديدًا مساويًا.

وعبر حذف «رُهاب الروس» و«رُهاب المصريين»، لا يعود أمام السياسة الخارجية البريطانية التي تمثلها شخصية اللورد پالمرستون[١٨] النشيطة سوى «حُب الترك». فالإجراء الأول الذي يلجأ إليه هو وضع أسطول المشرق تحت تصرف السفير البريطاني لدى القسطنطينية حتى يتمكن هذا الأسطول من التدخل لحماية العاصمة العثمانية في حالة تعرضها لتهديد مصري.

وبحكم التدخل الأوروبي نفسه، جرى تفادي الافتراضين القصويين المتمثلين في خلع محمود الثاني أو قيام «إمبراطورية» عربية. ويبقى الحل المؤقت الذي يتألف، كمقابلٍ للانسحاب من الأناضول، من منح إبراهيم باشا كل الولايات السورية حتى قيليقيا ووادي نهر الفرات، ما يسمح بالحفاظ على خرافة الشرعية العثمانية.

والجميع يدركون مدى هشاشة الحل ويدركون أن استئناف المعارك محتوم. وفي هذا السياق، يبدأ استخدام مصطلح «المسألة الشرقية» في المراسلات الديپلوماسية (١٨٣٢) ثم في الصحافة ومن جانب الكُتَّاب المهتمين بالمسائل الاجتماعية والسياسية، في فرنسا وبريطانيا العظمى على الأقل.

زمن الإصلاحات

الإصلاحاتُ نتاجٌ تركيبيٌّ لرغبة النخبة العثمانية (بما في ذلك النخبة الموجودة في مصر) في إقامة دولة حديثة لأجل التمكن من التصدي للتهديد الأوروبي، من جهة، ولضرورات حفاظ الدول الأوروبية الرئيسية على دولة عثمانية لا غنى عنها بالنسبة للتوازن الأوروبي، من الجهة الأخرى. إلّا أنه، على الرغم من الخطاب المعلَن الذي يتحدث عن صون الوحدة الترابية العثمانية، تبدأ ثلاثة أوضاع في الارتسام في مستهل ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

والوضع الأول هو وضع البلقان حيث نجد الآن أرضين تتمتعان بالحكم الذاتي (صربيا، وإمارتي مولداڤيا وڤالاكيا) ودولة مستقلة (اليونان). وبحكم أن غالبية السكان مسيحية، أرثوذكسية بالأخص، يجري الاعتراف ضمنيًا بتطبيق مبدأ القوميات وبأن الحكم الذاتي يمكن أن يكون حالة انتقالية قبل نيل الاستقلال الكامل. ومن جهة أخرى، يرى كثيرون من المسؤولين الأوروبيين، البريطانيين في المقام الأول، أن الوجود الإسلامي في أوروبا محكوم عليه بالزوال، من دون معرفة ما إذا كان ذلك يتعلق بالسيطرة السياسية الإسلامية وحدها أم بكل السكان المسلمين.

والوضع الثاني يتمثل في رفض الاعتراف بـ«قومية عربية» في الجزائر أو في المناطق الممنوحة لإبراهيم باشا. وفي حالة الجزائر، حيث لا توجد جماعة سكانية مسيحية أهلية وحيث يُعتبرُ اليهودُ غيرَ المسلمين الوحيدين من أهل البلد، فإن الإغراء المتزايد هو المضي في اتجاه الاستعمار.

والوضع الثالث تمثله المناطق المركزية في الدولة العثمانية حيث يُعَدُّ المسلمون أغلبية، وإن كان المسيحيون يمثلون أقلية مهمة. ثم إننا نجد أنفسنا في نقطة الارتباط بين الهبوط الروسي في اتجاه الجنوب والدفاع البريطاني عن طريق الهند والأطماع المتوسطية الفرنسية. وحيال تعارضات الدول الثلاث، فإن أقل الحلول سوءًا هو تأييد الإصلاحات العثمانية.

وعلى هذا الأساس، يوجد بشكل عام توافقُ آراء يمثله بالأحرى مسكوتٌ عنه: فبحكم تطبيق مبدأ القوميات على الجماعات السكانية المسيحية، ليس بالإمكان تطبيق الاستعمار الأوروبي عليها. وتوافق الآراء العام هذا له قيمة عامة في أفريقيا وآسيا.

وبالنظر إلى وضع الهدنة الهشة بين محمد علي ومحمود الثاني، فمن المفهوم أن الطرفين ينتهجان اقتصاد حربٍ يُعلي من شأن الجيش والمؤسسات المتصلة به. فالمدارس الحديثة الأولى تختص أساسًا بالاحتياجات العسكرية، بما في ذلك مدارس الطب. ويعيد محمود الثاني بالكامل تنظيم هيئة دبلوماسية تشمل مترجمين رسميين. كما سيعرف الجيلُ التالي من المسؤولين العثمانيين الفرنسية. ويجري إصلاح كل الإدارة المركزية العثمانية. ويجري العمل على إيجاد نظام للتجنيد العسكري يسمح بتكوين جنود احتياطٍ، وهو نظام قريب من نظام التجنيد وفق الأسلوب الأوروبي على الرغم من أنه لا يخصُّ إلَّا المسلمين (يشهد غير المسلمين زيادة للضرائب المفروضة عليهم تعويضًا عن إعفائهم من الخدمة العسكرية).

وتُحرز المركزةُ تقدمًا: إذ تُستعاد السيطرة المباشرة العثمانية على طرابلس الليبية في عام ١٨٣٥ بفضل تدخل عسكري يفاجئ الجميع. وبالمقابل، تحصل تونس على استقلال فعلي، إذ تحول فرنسا دون عودة العثمانيين إليها بالسلاح. وتبدأ المناطق الكردية في فقدان استقلاليتها النسبية الفعلية مع إلغاء الإمارات الكبيرة التي كانت قد تشكلت خلال الحقب السابقة.

وسعيًا إلى كسب ودِّ البريطانيين، يوافق محمود الثاني على الاتفاقية الأنجلو-عثمانية لعام ١٨٣٨ والتي تمضي في اتجاه التجارة الحرة الذي تنادي به لندن: فيجري إلغاء الاحتكارات التجارية في كل الدولة العثمانية، بما في ذلك الأراضي التي يسيطر عليها محمد علي، كما يجري إلغاء الجمارك الداخلية. وبالمقابل، يجري تجديد الامتيازات مع رفع رسوم الاستيراد من نسبة ٣٪ إلى نسبة ٥٪.

وبالمثل، يحاول إبراهيم باشا تنظيم إدارة حديثة في سوريا. فمن جهة، يُنشئ مجالسَ محلية يجد فيها غير المسلمين تمثيلًا لهم، ومن الجهة الأخرى، يجري فرض التجنيد الإلزامي كما يتم فرض ضرائب باهظة. ويستثير هذا انتفاضةً مهمةً في جنوبي سوريا،

خاصة في فلسطين، وهي انتفاضة يتم إخمادها بقسوة في عام ١٨٣٤. وتنجح انتفاضة درزية في ١٨٣٧ - ١٨٣٨ في الفوز بالإعفاء من التجنيد الإلزامي. وتضعف القوة المصرية خلال تلك الفترة جرَّاء أوبئة الكوليرا والطاعون واسعة الانتشار.

وفي عام ١٨٣٩، يقرر محمود الثاني استئناف الأعمال العدائية، لكن جيشه يتعرض للهزيمة في نزيب في ٢٤ يونيو/ حزيران ١٨٣٩. ويموت السلطان في ٣٠ يونيو/ حزيران، من دون أن يصل إلى علمه نبأ هزيمته، بينما يهرب الأسطول العثماني وينحاز إلى سيد مصر.

وحصيلة عمل محمود الثاني محدودة. فهو قد أراد أن يكون بشكل ما بطرسًا أكبرًا عثمانيًا، وإن كان في سياق أصعب بكثير. وقد خسر العديد من الأراضي ووجد نفسه في تبعيةٍ للدول الأوروبية. كما اصطدمت نزعته الإصلاحية السلطوية بمقاومات جد قوية جرى سحقها عبر إراقة للدماء. وهكذا عرف المجتمعُ ترويعًا مقيمًا. وفي ملمات الحروب البلقانية والنزاع مع محمد علي، تركزت سلطته على الأناضول وتراقيا الشرقية، بما يستشرف نوعًا من هوية تركية أمامها وقت للظهور.

وفي لحظة التوريث لصالح عبد المجيد الأول الشاب (كان في السادسة عشرة من العمر)، تعرض الدول الأوروبية الخمس (بريطانيا العظمى، فرنسا، النمسا، پروسيا، روسيا) وساطتها، حيث لكل واحدة منها حساباتها. والحال أن فرنسا، خاصةً، إنما تُقدِّم تأييدًا ديبلوماسيًا لمحمد علي.

والنتيجة الأولى هي التوصل إلى وقف للأعمال العدائية. وكان من المفترض أنه قد يكون من المنطقي أن نشهد تقاربًا فرنسيًا - روسيًا، يؤدي إلى وضع كل جزء من جزئي الدولة العثمانية في منطقة النفوذ التي تخص كُلَّ طرفٍ من الطرفين، لكن القيصر نيكولاي الأول لا يمكنه الاتفاق مع لوي - فيليب الذي يعتبره مغتصبًا للسلطة. ويغتنم پالمرستون أعياد رأس السنة في عام ١٨٣٩ للتوصل إلى تفاهم مع روسيا والنمسا، يشترط تخلي محمد علي عن سوريا.

فتتخذ الأزمة الشرقية بُعدًا أوروبيًا، إذ تعترض فرنسا على ما تعتبره إعادة بناء لتحالف ١٨١٤ - ١٨١٥ على حسابها، بينما يتهم الليبراليون البريطانيون پالمرستون بالمراعاة

الكبيرة أكثر من اللازم لجانب روسيا. ويصل الهياج القومي في فرنسا إلى بُعدٍ خطيرٍ مع الشعبية التي تلقاها في صفوف الرأي العام استعادةُ الضفة اليسرى لنهر الراين، ما يستثير هياجًا مساويًا على الجانب الألماني.

وينتهج پالمرستون ما قد يُسمّى بسياسة «حافة الهاوية»، لاقتناعه بأن فرنسا لن تمضي إلى حدٍّ خوض الحرب وبأن قوة محمد علي جد هشة في حقيقة الأمر. وتحاول باريس الدخول في مفاوضات مباشرة مع الباب العالي لحثّه على التخلي عن سوريا. وإذ يصل هذا التحرك إلى علم پالمرستون، فإنه يشن هجومًا مضادًا ويتمكن من عقد اتفاقية لندن في ١٥ يوليو/ تموز ١٨٤٠ مع النمسا وروسيا وپروسيا وتركيا. ويجري توجيه إنذارٍ إلى محمد علي: إن عليه تسليم الأسطول العثماني وسوريا. فإذا ما وافق على ذلك في غضون عشرة أيام، فسوف يكون بوسعه الاحتفاظ لمدى حياته بما سوف يصبح فيما بعد فلسطين، أمّا بعد عشرين يومًا، فلن يحصل إلّا على حكم مصر الوراثي لعائلته. وأمّا إذا رَفَضَ، فسوف يخسر كلَّ شيء. والدول الخمس مستعدة للتحرك عسكريًّا في هذا الاتجاه. ومن الواضح تمامًا أن نائب الملك، والي مصر، يرفض ما يعتبره إعلانَ حربٍ.

إلاَّ أنه، في شهر أغسطس/ آب، تنشب انتفاضة سورية جديدة، حَرَّكها العملاء البريطانيون. ويحوز إبراهيم باشا إمكانات قمعها، لكن الأسطول البريطاني في البحر المتوسط يقوم، في الخريف، بتقديم دعم مادي مهم للمنتفضين. وفي الوقت نفسه، يقوم بتهديد الإسكندرية. وفي أواخر شهر نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٤٠، يرضخ محمد علي ويأمر بسحب كل قواته من سوريا، وهو انسحاب يجري في ظروف صعبة حتى مستهل عام ١٨٤١.

وكمقابل، يحتفظ محمد علي بالحكم الوراثي لمصر والسودان باسم السلطان. والحال أن فرنسا، وقد تعرضت للإذلال، إنما ترجع إلى اللعبة الدبلوماسية بوصفها إحدى الدول الخمس الموقعة على اتفاقية المضائق في ١٣ يوليو/ تموز ١٨٤١. وتحظر الاتفاقيةُ مرور السفن الحربية، فيما عدا سفن حلفاء الدولة العثمانية في وقت الحرب.

والحاصل أن عقد أزمة ١٨٣١ - ١٨٤١ قد وضع الولايات العربية في مركز جدول الأعمال الدبلوماسي الأوروبي، لكن التحركَ الأوروبي يمضي هذه المرة في اتجاه

استعادة السلطة العثمانية. وإذا كان لا يوجد بعدُ في ذلك الوقت شعورٌ قومي عربي حقيقي، فإن الإيديولوچيين العرب، بعد قرن من ذلك، سوف يرون في هذه الأحداث الفرصة الضائعة لخلق دولة عربية كبرى موحَّدة.

أصول اللعبة الكبرى(١٩)

اعتبارًا من عام ١٧٢٢، تنهار فارس الصفوية، التي كانت دولة عظمى في أوراسيا، ويحدث هذا الانهيار في البداية على أثر غزوٍ أفغاني ثم بحكم مسيرة نادر شاه، آخر كبار الفاتحين في آسيا. فأمير الحرب هذا المنحدر من أصلٍ متواضعٍ إنما يطرد الأفغان من فارس، ثم يطرد العثمانيين ويسترد أرمينيا كما يسترد چورچيا. وهو يخلع عن العرش آخر ممثلي الصفويين ويعلن نفسه شاهًا في عام ١٧٣٦. وهو يتوجه بعد ذلك إلى الشرق بقيامه بفتح جزء كبير من أفغانستان، ثم يهاجم هند المغولي الأكبر الذي يخرب عاصمته في عام ١٧٣٩. وعندئذ يتجه إلى آسيا الوسطى حيث يفرض سيطرته ثم إلى الخليج الفارسي، ويتجه أخيرًا إلى محاربة العثمانيين. ويجري اغتياله في عام ١٧٤٧. والحال أن هذه المغامرة الإمبراطورية قد تركت انطباعًا عميقًا لدى الأوروبيين الذين تمكنوا من متابعتها بفضل الرسائل التي تنقلها الصحف بصورة منتظمة.

وقد قاد نادر شاه جيوشًا تتألف من شيعة وسُنَّة ومسيحيين وعَرَضَ على العثمانيين وضع حدٍّ للانقسام العظيم في الإسلام على أساس الاعتراف بالشيعة كمدرسة خامسة للتفسير الفقهي (هي المدرسة المسماة بالجعفرية). وقد نادى بالتخلي عن ممارسات معينة كالتكفيرات التي يتم نشرها ضد الخلفاء الثلاثة الأوائل. لكن العثمانيين رفضوا عرضه.

وتتلو مصرعه حقبة فوضى طويلة تشهد قيام عدد معين من الزعماء الإقليميين بحكم ولاياتهم بشكل شبه مستقل. وتلك بوجه خاص حالة أفغانستان في ظل حكم أحمد شاه دوراني (١٧٢٢ - ١٧٧٢)، الذي يشكل هو أيضًا إمبراطورية قصيرة العمر، وإن كان يُخَلِّفُ عند موته مملكة أفغانستان.

والحال أن هذه الحروب والغزوات قد أضعفت آسيا المسلمة، ما سَهَّل فتح البريطانيين للهند.

وينتهي زمن المتاعب بصعود القاچار إلى السلطة، وهم جماعة قبلية إيرانية ذات أصل تركي ومعروفة منذ القرن الحادي عشر. وتتخذ السلالة الحاكمة من طهران عاصمة لها في عام ١٧٨٦. فتستعيد مظهرَ نظامٍ في بلدٍ دَمَّرَتهُ عدة عقود من الحرب ولا بُدَّ أن عدد سكانه لا يزيد عن خمسة ملايين. والسلالة الحاكمة مضطرة إلى التفاوض على تسويات سياسية مع رجال الدين الشيعة الذين خرجوا من أعمال عنف الحقبة السابقة معانين أشدَّ المعاناة، وإن كانوا يتمتعون بسلطة روحية ومادية متمايزة عن سلطة الدولة. ويستند أسلوب حكم القاچار على اختيار أفراد من قبيلتهم لتولّي المناصب المهمة في الدولة. وتذهبُ التقديراتُ إلى أنه في ذلك العصر لا بُدَّ أن القبائل المترحلة كانت تُشكِّلُ ما بين ثُلث ونصف السكان، حيث مكَّنها استيعابها للفروسية وللأسلحة النارية من فرض نفسها على السكان المستقرين. والوظيفة الرئيسية للبيروقراطية هي جباية الضرائب. أمَّا ما قد يمكن اعتباره خدمات عامة فهو متروك بشكلٍ عامٍّ للمؤسسات الدينية.

وخلال فترة الانهيار الصفوي، تقدمت روسيا بطرس الأكبر في القوقاز وأزيربيچان. وقد تمكن نادر شاه من ردِّ الروس على أعقابهم إلى حدٍّ كبير. وفي عام ١٧٨٣، يوقِّعُ الملك هيراكليوس الثاني، ملك چورچيا، الذي كان حتى ذلك الحين تابعًا لفارس، معاهدةَ حمايةٍ مع روسيا. وفي عام ١٧٩٥، يعيد القاچار تأكيد السلطة الفارسية بغزو البلد وتخريب عاصمته، تفليس. فتردُّ يكاترينا الثانية عندئذ بغزو أزيربيچان والقوقاز. ويؤدي موت الإمبراطورة في نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٧٩٦ إلى سحب القوات.

والحال أن فتح على شاه، الذي يرتقي العرش في عام ١٧٩٧، إنما يطرح نفسه بوصفه باعث الفكرة الإمبراطورية الصفوية. وفي عام ١٨٠١، تضم روسيا چورچيا وتغزو داغستان. وفي عام ١٨٠٤، يحاول الشاه استرداد الأراضي التي ضاعت. وبعد النجاحات الأولى، يتكبد سلسلة من الهزائم بحكم تفوق المدفعية الروسية. ولا تتمكن فارس من الحصول على تأييد بريطانيا العظمى وفرنسا وتضطر في النهاية إلى توقيع معاهدة جولستان في عام ١٨١٣. فتخسر چورچيا وكل منافذها إلى البحر الأسود كما تخسر

عددًا معينًا من الخانيات القوقازية التي تتطابق مع جمهورية أزربيچان الحالية.

وبالمثل، تُمنى بالفشل محاولات ضم هرات إلى فارس حيال المقاومة التي أبداها الأفغان. وفي عام ١٨٢٦، يحاول الفرس استعادة الأراضي القوقازية التي فقدوها، لكنهم يضطرون، بعد عدة هزائم، إلى توقيع معاهدة تركمنشاي في فبراير/ شباط ١٨٢٨، والتي تنقل إلى الروس عددًا من الخانيات، ما يشكل أساسًا جمهورية أرمينيا الحالية. وبموجب هذه المعاهدة نفسها، يتعهد الشاه بتشجيع أرمن وچورچيي إمبراطوريته على العودة إلى الإقامة في الأراضي الروسية.

وغداة المعاهدة، نجد أن ألكسندر جريبوييدوڤ، وهو كاتب وديپلوماسي تزوج فتاة چورچية أرستوقراطية، إنما يجري إرساله إلى طهران كوزيرٍ مطلق الصلاحيات[٢٠]. وهو موجود هناك للعمل على تطبيق البند الخاص بإعادة توطين المسيحيين القوقازيين، بين أهداف أخرى. والحال أن جاريتين وخصيًّا أرمن قد هربوا من حريم الشاه ولجأوا إلى السفارة الروسية. فيطلب الشاه إعادتهم، ما يرفضه المبعوث الروسي. وهذا الموقف يستثير شغبًا قويًّا أثاره رجالُ الدين الشيعة الذين يتهمون الروس باختطاف مُسلمات. وتتعرض السفارة للاقتحام ويُذبَحُ موظفوها في ١١ فبراير/ شباط ١٨٢٩. فيوجه الشاه أعمق اعتذاراته إلى روسيا التي تقبلها، بسبب الحرب الدائرة ضد الدولة العثمانية على الأرجح. فمن غير الوارد تشتيت القوات [الروسية على جبهتين].

والحال أن التنازل لروسيا عن الخانيات القوقازية خرافةٌ حقوقية لأن فارس لم تكن لها غير سلطةٍ نظريةٍ على هذه المناطق الجبلية. وسوف يتعين على روسيا خوض حرب فتح حقيقية سوف تتركُ قسوتها بصمَاتها على التاريخ. فالاستراتيچية المتَّبعة تستلهم القول المأثور الذي يذهب إلى أنه بما أن المتوحشين لا يعرفون سوى القوة، فلا مفر من انتهاج سياسة إرهاب. وفي داغستان والشيشان، يصطدم الروس بطريقة النقشبندية الصوفية التي تتمثل خصوصيتها في الرغبة في فرضِ سلفيةٍ إسلامية صارمةٍ عبر إلغاء قوانين العُرف. ولا تؤدي أعمال التدمير الروسية إلى تسهيل التوسع. وتبدأ الحربُ في مستهل ثلاثينيات القرن التاسع عشر. والحال أن المريدين، كما يسميهم الروس، إنما يجدون زعيمًا عظيمًا في عام ١٨٣٤ في شخص الإمام شامل الذي سيخوض على مدار

عقودٍ حربَ عصابات في الجبال القوقازية[٢١]. وسوف يُسَجِّلُ نجاحات عسكرية كبيرة، خاصة في أعوام ١٨٤٣ - ١٨٤٥.

ومعركة الجبليين القوقازيين جد مشابهة لمعركة عبد القادر في الجزائر. إذ نجد فيها من جديدٍ الطرقَ الصوفية والقبائل، والجهاد ضد الغزاة وهياكل دولتية آخذة في التشكل. وقد جرت متابعة مغامرتهم باهتمامٍ في أوروبا وكُرِّست لها كتبٌ عديدةً. ويُنسَبُ إلى الماريشال سول، رئيس مجلس الوزّراء في فرنسا، التصريحُ التالي: «لا يوجد الآن في العالم غير ثلاثة رجال يمكن منحهم بشكلٍ مشروعٍ صفة العظماء، والثلاثة كلهم ينتمون إلى الديانة الإسلامية: إنهم عبد القادر ومحمد عليّ وشامل». وهذا يُبرزُ صدى مقاومة البلدان المسلمة للتوسع الأوروبي في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولا تلقى المقاومةُ التي يُبديها الجزائريون والقوقازيون دعمًا خارجيًّا. ولا يملك الباب العالي سوى تقديم كلمات طيبة لهؤلاء وأولئك. وتحظر البحرية الفرنسية أي اتصال بالجزائريين [من جانب أي قوى خارجية] أمَّا الروس فهم يخيفون العثمانيين أيمَّا إخافةً بحيث إنهم لا يسعهم التدخل بشكل فعلي في القوقاز، أللهم إلَّا خلال حرب القرم.

ووحده محمد علي هو الذي تمكن من الاحتفاظ باتصالات غير منتظمة مع شامل، راميًا بالأخص إلى التمتع بأداة ضغطٍ على العثمانيين وتحويلٍ لأنظارهم زمنَ حروب سوريا[٢٢].

والحال أن الحربين الروسية - الفارسية في أعوام ١٨٢٦ - ١٨٢٨ والروسية - العثمانية في عامي ١٨٢٨ - ١٨٢٩ قد أحيت الانزعاجات البريطانية من خطر فتحٍ روسيٍّ لآسيا. وهذه المناطق الداخلية غير معروفة من الناحية العملية للأوروبيين الذين لا يملكون عنها معلومات يمكن الاعتماد عليها. ولذا فقد أُرسل إليها ضباط من جيش شركة الهند الشرقية، تنكروا عند الاقتضاء في صورة أشخاصٍ من الأهالي. وكانوا مكلَّفين بجمع معلومات عامة عن السكان والمجتمعات إلى جانب معلومات أدق عن الموارد العسكرية. وبما أنهم لم يكونوا يحوزون أي معدات مناسبة، بحكم كونهم «متنكرين» (غالبًا ما تنكروا في صورة تجار خيول)، فلم يكن بوسعهم رسم خرائط كروكية للمناطق

التي يمرون بها. وتفضي هذه الرحلات إلى مطبوعاتٍ يحرز بعضها نجاحًا في التوزيع في المكتبات.

وتتحدث هذه المطبوعات عن غزو روسيٍّ للهند عبر الحدود الشمالية - الغربية للبلد. وإذا كان ذلك يبدو غير مرجَّح بحكم القيود اللوجستية على حركة الجيوش الحديثة، فربما تستند مثل هذه التأكيدات على الغزوات المختلفة للهند عبر أفغانستان والتي ترجع آخر غزوتين منها إلى القرن الثامن عشر.

والكتابُ الأبرز هو كتاب آرثر كونوللي (١٨٠٧ - ١٨٤٢). *Journey to the North of India through Russia, Rersia and Afghanstan*(*)، المنشور في عام ١٨٣٤. وقد قام هذا الضابط في جيش شركة الهند الشرقية بهذه الرحلة من عام ١٨٢٩ إلى عام ١٨٣٢. وفي روسيا وفارس، تحرَّك مرتديًا ثيابه الأوروبية، أمَّا في آسيا الوسطى - وهي منطقة محظورة على الأفرنك- وفي أفغانستان، فقد تنكَّر في صورة تاجر هندي. وكتابه يُعتبر بالأحرى وصفًا ذا طبيعة إثنوغرافية للبلدان التي مرَّ بها وذلك بحسب قواعد أدب الرحلة، لكن أحد الفصول مكرَّسٌ لخطر غزوٍ روسيٍّ للهند. وهو يرى أن هذا الخطر ليس وشيكًا، لكنه يرى أنه إذا ما توصل الروس إلى تفاهمٍ مع خانات آسيا الوسطى أو إذا ما استولوا على أراضيهم، فإن الهند ستصبح آنذاك عرضةً للخطر. والأمر كذلك بالنسبة لفارس. وأفغانستان طريقُ الدخول. وإذا ظل الأفغان متحدين، فبإمكانهم صد أي غازٍ، أمَّا إذا ما انقسموا على أنفسهم، فسوف يكون بوسع هذا الغازي اللعب بفصيل ضد فصيل آخر.

والواقع أن إمبراطورية أحمد شاه دوراني قد تفككت تدريجيًا بسبب التنافسات المستديمة بين القبائل والعشائر، والصراعات على السلطة في صفوف العائلة الحاكمة وفتح قوات شركة الهند الشرقية لسهول الهند الشمالية. وقد أدت هذه المواجهات إلى اختفاء أي سلطة مركزية. والحال أن الملك الحاكم، دوست محمد، قد فَرَضَ نفسه لكن عدة فصائل بما فيها فصيل ملك مخلوع إنما تقف ضده.

وقد أرسل البريطانيون بعثة عسكرية صغيرة إلى فارس للمساعدة في إعادة تنظيم

(*) رحلة إلى شمالي الهند عبر روسيا وفارس وأفغانستان. -م.

الجيش. وتلعب البعثة دورًا معيَّنًا في خلافة الراحل فتح علي شاه. فولي العهد مضطر إلى مواجهة طموحات أعمامه بينما قواته لم تكن قد حصلت على رواتبها منذ عدة أعوام. فيتولى الممثل البريطاني دفعها ويشارك الضباطُ البريطانيون في المعارك ضد المنافسين الآخرين. وهكذا يتمكن محمد شاه من دخول طهران ويتم تتويجه في يناير/ كانون الثاني ١٨٣٥.

وتشمل البعثة بشكل خاص ضابطًا شابًّا، هو هنري رولنسون(٢٣)، الذي تفتنه الكتابة المسمارية. واعتمادًا على نقوشٍ بثلاث لغات قام برفعها في ظروف أُلعبانية، اضطلع، في وقت فراغه، بفك أسرار هذه النصوص المكتوبة بالفارسية القديمة. وخلال الأعوام التي قضاها في فارس، بدأ مراسلاتٍ حول هذا الموضوع مع كبار البحاثة الأوروبيين المحترفين.

ونشاط الرحالة الجواسيس البريطانيين في آسيا الوسطى لا يمر من دون رصدٍ من جانب السلطات الروسية، ولو بحكم نشر مرويات الرحلة. وبحسب المنطق الخبيث للپارانويات المتبادلة، أرسل الروس بدورهم عملاء مكلَّفين بمراقبة الرحالة الإنجليز. وبما أن كل طرف يراقب الطرف الآخر، فإن الجانبين يصبحان مقتنعين على نحو متزايد باطرادٍ بوجود نوايا توسعية لدى المعسكر الخصم ويسعيان إلى درء هذه النوايا بشكل وقائي. ويكفي أن يموت واحد من بين الجواسيس في ظروف مريبة حتى يبدأ الاشتباه باغتيالٍ دَبَّرَهُ المعسكر الآخر. وتحديد طرق الوصول يخضع بالمثل لأطماع تجارية: هل ستأتي المنتجات الأوروبية إلى آسيا عن طريق روسيا أم عن طريق الهند؟ وعلاوة على الجواسيس الأوروبيين، هناك أيضًا حاجة إلى عملاء من الأهالي مكلَّفين، لدى قيامهم بالرحلة بوصفهم تجارًا، بجمع أكثر ما يمكن من المعلومات. وهكذا يتبادل الروس والبريطانيون الاتهام بحوك الدسائس وتدبير المؤامرات، وتنزعج السلطات المحلية، إذ تثبت التجربةُ أن الرحالة الأوروبي غالبًا ما يسبق بأعوام قليلة غزوًا عسكريًّا.

ويريد الروس توجيه أطماع القاچار الترابية إلى الجنوب، بينما يحثهم البريطانيون على توجيهها على العكس من ذلك في اتجاه الشمال. والحال أن الممثل الروسي في طهران إنما يشجِّع الشاه الجديد محمد شاه (١٨٣٤ - ١٨٤٨) على استعادة هرات،

وهذا مشروع قديم لسلالته. وفي عام ١٨٣٧، يكتشف رولنسون وجود بعثة روسية من المقرَّر أن تذهب إلى أفغانستان. والحق إن دوست محمد قد تمكن للتوّ من إحباط محاولة لخلعه عن العرش مدعومة من جانب البريطانيين، وهو يسعى إلى التقارب مع الروس. وتؤدي السياسة الفارسية إلى إنهاء البعثة العسكرية البريطانية.

وخلال خريف عام ١٨٣٧، يفرض الجيش الفارسي الحصار على هرات. وتتداخل المعارك والدسائس. وفي نهاية المطاف، يرسل البريطانيون حملة بحرية إلى الخليج الفارسي تحتل جزيرة خرج الفارسية (١٩ يونيو/ حزيران ١٨٣٨). كما يوجهون رسائل تهديدية إلى الشاه فيرفع الحصار عن المدينة في ٩ سبتمبر/ أيلول.

وفي الوقت نفسه، يقرر البريطانيون تنصيب ملك خاضع لإرادتهم في كابول. وتلك بداية الحرب الهندية - الأفغانية الأولى[٢٤]. فالجيش الأنجلو - هندي يتغلغل في أفغانستان في أعظم فوضى في مستهل عام ١٨٣٩. على أن قندهار تنحاز بلا صعوبة إلى صف المُطالب بالعرش المدعوم من البريطانيين، وهو الملك السابق المخلوع. لكن الزحف إلى كابول أصعب. على أن المدينة تستسلم من دون مقاومة في ٧ أغسطس/ آب ١٨٣٩ ويرتقي مُرَشَّحُ البريطانيين عرش أفغانستان.

وفي لندن، يهنئون أنفسهم على أنهم أثبتوا أن بريطانيا العظمى هي سيدة آسيا. ومن جهة أخرى، يجري سحب جزء من القوات المرابطة في أفغانستان لكي يشارك في حرب الأفيون الأولى ضد الصين. وسرعان ما ينفر الزعماء القبليون والسكان الأفغان من البريطانيين، بينما يندد رجالُ الدين بحكم الكفار. وقد نشبت الانتفاضات الأولى في الأرياف في مايو/ أيَّار ١٨٤٠. وسرعان ما يكفُّ جزء كبير من البلد عن الانصياع، فالمواصلات مع الهند قد أصبحت صعبة بسبب الفوضى السائدة في الپنجاب والفرسُ يدعمون الحركة المعادية للبريطانيين. وتصبح تكلفة الاحتلال جد باهظة بالنسبة لماليات شركة الهند الشرقية، ومن هنا خفض المعاشات الممنوحة للزعماء القبليين الموالين، ما يُزيدُ من السخط العام.

وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٤١، تمتد الانتفاضة إلى البلد كله، وتنتفض كابول وتجد حاميتها نفسها معزولةً ومحاصَرة. وفي منتصف ديسمبر/ كانون الأول، يتفاوض

البريطانيون على جلائهم. لكن الاتفاقات لا يجري احترامها من جانب أيٍّ من الطرفين. ويبدأ الانسحاب في ٦ يناير/ كانون الثاني ١٨٤٢. وهو يدور بشكل فوضوي متزايدٍ باطراد وسط البرد وتساقط الثلوج وينتهي بمذبحة عامة، في يومي ١٢ و١٣ يناير/ كانون الثاني. فمن بين الأشخاص المعنيين الـ ١٦٥٠٠، ومن بينهم ٤٥٠٠ جندي و ١٢٠٠٠ مساعد وعائلاتهم، لا ينجو من الموت غير بضع مئات، كان قد جرى تسليمهم كرهائن أو اعتبروا أسرى.

والمذلة البريطانية رهيبة. ولا بُدَّ من فعل كل شيء لاستعادة الهيبة. فيتم على الفور تشكيل جيش انتقامي. وهو يتوغل في أفغانستان في أبريل/ نيسان ١٨٤٢ وينجح في تحقيق الاتصال مع الحاميات الأخيرة المحاصَرة. والتدابير الانتقامية رهيبة ويجري حرق العديد من القرى إلى جانب المحاصيل الزراعية. ويتم استرداد كابول في ١٥ سبتمبر/ أيلول. ويجري تحرير الأسرى والرهائن، مثلما يجري تحرير السباهيين الـ ٢٠٠٠ الذين كان قد جرى تحويلهم إلى عبيد. وسرعان ما يغادر البريطانيون المدينة بعد أن توصلوا إلى تدميرها تدميرًا منهجيًّا. وهم يرجعون إلى الهند في نهاية العام. ويُعاد دوست محمد إلى عرشه ويحتفظ على أثر ذلك بعلاقات وديَّة مع البريطانيين.

والفشل البريطاني في أفغانستان يجد تعويضًا جزئيًّا عنه في فشل الروس الذين حاولوا في ١٨٣٩ – ١٨٤٠ الاستيلاء على خانية خيوى في آسيا الوسطى. فالطابور العسكري قد تحرك في ظروف مريعة بشكل خاص ترجع إلى شتاءٍ قاسٍ وقد اضطر إلى التراجع. وترتفع الخسائر البشرية إلى ألف جندي لقوا حتفهم. ومن بين الجمال الـ ١٠٠٠٠ المستخدمة، لم ينج من هذه الحملة التعيسة غير ١٥٠٠ جمل.

والحال أنه في هذا السياق تحديدًا استخدم كونوللي، في رسالةٍ إلى رولنسون في عام ١٨٣٩، تعبير الـ«great game» (اللعبة الكبرى)، بشأن المواجهة بين البريطانيين والروس والتصرفات التي يجب توقعها من جانب القوى المحلية. ومن ثم يعتبر كونوللي أبَ هذا التعبير، والذي سيستخدمه المؤرخون لوصف صنو المسألة الشرقية الممتد من القوقاز إلى الهند. ولا بد من انتظار كيپلنج مع روايته **كيم** المنشورة في عام ١٩٠١ حتى يدخل التعبير المذكور في الاستخدام المألوف بالفعل. أمَّا فيما يتعلق بكونوللي، فسوف

يتم أسره في بُخارى في عام ١٨٤١ وإعدامه كجاسوسٍ في العام التالي ومعه ضابط بريطاني آخر. والحال أن الحكومة البريطانية، وقد لسعتها الكارثةُ الأفغانية، قد تنصلت من مبعوثيها وامتنعت عن التدخل لصالحهما ولم تلجأ إلى أعمال انتقامية.

أمَّا رولنسون فهو يخدم كمندوبٍ سياسي (مدير) في قندهار من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٤٢، ثم يصبح مندوبًا سياسيًا في بغداد وقنصلًا في عام ١٨٤٤[٢٥]. ويسمح له ذلك باستئناف بحوثه الفيلولوچية والأركيولوچية وبالدخول في اتصالٍ مع هنري ليارد الذي بدأ للتوِّ أعمال التنقيب الكبرى في نينوى. وهو يتوصل إلى النصوص المسمارية البابلية. وتُشكِّلُ دراساته المنشورة اعتبارًا من عقد أربعينيات القرن التاسع عشر تقدمًا حاسمًا في فك النصوص المسمارية. وحتى موته في عام ١٨٩٥، سوف يمارس نشاطات علمية ودبلوماسية وسياسية عديدة.

وفي عام ١٨٤٣، يضم البريطانيون السند ويستولون في الأعوام التالية على عدد معين من الإمارات الهندية، بينها إمارة كشمير في عام ١٨٤٩. فيتشكل تدريجيًّا ما سوف يصبح الحدود الشمالية – الغربية. وتصبح الهند البريطانية متاخمة لفارس الواقعة بين مطرقة الروس وسندان الإنجليز الذين يلعبون دورًا متزايدًا في سياستها، الداخلية كما الخارجية.

المساواة والتحرير

القوة السياسية العثمانية الكبرى هي النخبة الحاكمة المتحالفة مع أعيان الولايات. وقد رافقت هذه النخبةُ الإصلاحيةَ السلطويةَ التي أقدم عليها محمود الثاني الرهيب وهي تستغل خلافة الراحل لكي تتحرر تحررًا كبيرًا من سيطرة السلطان. فهي حريصة على ضمان سلامة أشخاصها وممتلكاتها، ذلك أن السلطان السابق لم يتردد في اللجوء إلى مصادرات وإعدامات حينما بدا له ذلك ضروريًّا. والمراد هو العمل على اختفاء الآثار الأخيرة لوضعية النخبة كنخبة من عبيد السلطان، ومن ثم ضمان إمكانية صعود أبنائها إلى

تولي المناصب الحاكمة. ويجب في الوقت نفسه مواصلةُ عملية تكوين دولة حديثة وهي عملية سوف تسمّى بالتنظيمات (إعادة التنظيم)، كما يجب الالتزام بالليبرالية الاقتصادية التي فرضتها الاتفاقية العثمانية - البريطانية لعام ١٨٣٨ ومواصلة إضفاء طابع إسلامي على الإصلاحات وضمان استمرارية الوظيفة القضائية للدولة حيال رعاياها، وهو ما كان دومًا إيديولوچية الدولة العثمانية.

وكل هذه الشواغل إنما تعبر عن نفسها من جديد في المرسوم المسمّى بخط جولخانه الصادر في ٢ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٣٩. ولا تكمن الجدة حقًّا في مضمون التدابير المعلن عنها، بل في حقيقة أن سلامة الأشخاص والممتلكات إنما تتعلق بكل السكان من دون تفرقة. وتتضمن الإجراءاتُ الملموسةُ التخلي عن نظام الالتزام الضريبي والإعلان عن نظام منتظم للتجنيد العسكري. وتمتد المساواة في المعاملة بمحض الصدفة تقريبًا إلى عموم غير المسلمين:

> تمتد هذه الإنعامات السلطانية إلى جميع رعايانا، أيًّا كانت ملتهم أو مذهبهم، وسوف يتمتعون بها من دون استثناء. ومن ثم فإننا نمنح سلامة تامة لسكان دولتنا، في أرواحهم وكرامتهم وثروتهم، كما ينص على ذلك النص المقدَّس لشريعتنا.

وهذا النص التأسيسي يتماشى بالدرجة الأولى مع شواغل النخبة الحاكمة، لكنه، بحكم مداه العام، يُسجِّل الإزالة الجارية للبنى الرئيسية للنظام القديم العثماني. فالحال أن التمييز في الوضعية بين الحكام والمحكومين، ووجود وظيفة عسكرية نوعية خاصة، والفصل الحقوقي بين المسلمين وغير المسلمين إنما تنتمي إلى الماضي.

ومنذ القرن السابع عشر، يوجد في الپروتستانتية التيارُ المسمَّى بـ«تحقق النبوءات» والذي، انطلاقًا من تأويل معين للنص الإنجيلي، يتنبأ بأن مجيء الألفية، مرحلة نهاية الزمان، إنما يمر عبر اجتماع شمل اليهود في الأراضي المقدَّسة وتحولهم إلى اعتناق المسيحية. وهذا التيارُ يمارس تأثيرًا قويًّا على الأوساط الحاكمة البريطانية. ولإرضائها، يطلب پالمرستون في أغسطس/ آب ١٨٤٠ قيام السلطان بتشجيع استيطان اليهود في فلسطين، ما من شأنه السماح بزيادة موارد الدولة العثمانية ووضع حاجزٍ في وجه الأطماع

المصرية. وسرعان ما يتحول هذا إلى مطالبة بالحماية البريطانية لكل يهود الدولة. ويردُّ المصلحون العثمانيون بالسلب، مشيرين إلى أن ذلك ليس من شأنه سوف استثارةِ مُزايدةٍ مع فرنسا وحمايتها للكاثوليك ومع روسيا وحمايتها للأرثوذكس وإلى أن العدالة السلطانية لا تفرق بين المسلمين وغير المسلمين.

والواقع أن فرنسا تقترح تدويلًا للقدس. ومن باب ردِّ الفعل، ترفض بريطانيا العظمى كل ما من شأنه أن يكون مشابهًا للولايات البلقانية المتمتعة بالحكم الذاتي. وعندئذ يمر الشاغل الديني الپروتستانتي، في عام ١٨٤٢، عبر تكوين أسقفية أنجلو - پروسية في القدس قد تتمثل مهمتها الأولى في تحويل اليهود إلى اعتناق الپروتستانتية. والحال أن المرجعيات الأرثوذكسية، المنزعجة من النشاط التبشيري الذي يقوم به المبشرون الپروتستانت الأميركيون والبريطانيون، «الإنجيليون»، إنما تعيد إنشاء بطريركية القدس الأرثوذكسية والتي كان مقرها حتى ذلك الحين قد انتقل إلى القسطنطينية. والواقع أن هذه البطريركية المستعادة إنما تحوز ذخرًا عقاريًا جد مهم في فلسطين وتظل تحت سيطرة كبار رجال دين يونانيين من الناحية الإثنية. فلا يعود أمام الكنيسة الكاثوليكية إلَّا أن تُعيد بدورها البطريركية اللاتينية التي كانت قد اختفت منذ نهاية الحملات الصليبية. وعلى مدار وقت طويل، سوف يكون المتولون لهذه الوظيفة إيطاليين.

وهذا النشاط كله يُبرز الأهمية المتزايدة للأرض المقدَّسة في الثقافة الدينية الأوروبية في القرن التاسع عشر حتى بحكم أن هذه الأرض تبدو أكثر قُربًا جرَّاء تقدم وسائل المواصلات. وقد أنهى الاحتلال المصري حظر إقامة قنصليات في القدس وهكذا يتسنى للدول الأوروبية الرئيسية إبراز حضورها وحماية العمل المتزايد الذي يقوم به رجال الدين المنتمون إليها في المدينة المقدَّسة.

والحال أنه في جبل لبنان المجاور يتخذ النشاط الديني ملمح عنف طائفيٍّ.

فالسلطة العثمانية لم تسع قط إلى فرض سلطتها المباشرة على الجبل، إذ فضَّلت التنازل عنها لملتزمين ضرائبيين يقودهم الأقوى بينهم، والذي كان يلقَّبُ بالأمير. وقد تصرَّف هؤلاء الملتزمون الضرائبيون كإقطاعيين حقيقيين يتمتعون بسلطات قضائية وقوات مسلَّحة. وقد انتموا بحسب المنطقة إلى الطوائف المارونية أو الدرزية. والحاصل

أن الفلاحين الموارنة، القادمين من شمالي الجبل والمتزايدة أعدادهم بشكل سافر، قد استقروا في المناطق المأهولة بالدروز. ولم تكن لذلك أهمية كبيرة، إذ كان الأعيان مهتمين قبل كل شيء بالدخول المتحصلة من التزاماتهم الضريبية والتي استفادت من تطور القزازة(*). وكان الأمير بشير الثاني شهاب قد انخرط في مغامرة حكم حقيقية وأزاح منافسيه الرئيسيين واحدًا بعد الآخر. وقد انحاز إلى إبراهيم باشا ثم جرى نفيه على أثر أحداث ١٨٤٠ - ١٨٤١.

وبحسب منطق الإصلاحات، يريد الباب العالي فرض سلطته المباشرة وإنهاء الالتزامات الضريبية، ومن ثم إنهاء النظام «الإقطاعي» اللبناني. ثم إن الأعيان، الذين كان بشير الثاني قد نفاهم وجرَّدهم من ممتلكاتهم، إنما يطالبون بممتلكاتهم السابقة التي كانت قد وُزِّعت على آخرين. بينما يستفيد الفلاحون الموارنة من الجهد التعليمي الذي يبذله المبشرون الكاثوليك الذين يحثونهم على التخلص من سيطرة الأعيان وعلى الانفصال عن المسلمين في الحياة اليومية.

ومنذ عام ١٨٤١، تظهر التوترات الطائفية الأولى مع رغبة الفلاحين الموارنة في الكفِّ عن الإذعان للأعيان الدروز. وما هو بالفعل نزاعٌ اجتماعي وطائفي إنما يتخذ بُعدًا دوليًّا بحكم أن الموارنة يستدعون الحماية الفرنسية وينالونها، ما يدفع البريطانيين إلى أن يقدموا حمايتهم للدروز. وبحكم ذلك، تصبح أعمال العنف القروية نزاعات على النفوذ فيما بين الدولتين العظميين. ثم إن الدروز، على الرغم من أنهم مخالفون لرأي الجماعة، إنما يعتبرون أنفسهم مسلمين حتى ينالوا دعم السلطات العثمانية.

وفي عام ١٨٤٥، يحاول الباب العالي إيجاد حلٍّ عبر إنشاء قضائين، قضاء الشمال وواليه ماروني، وقضاء الجنوب وواليه درزي. ويُضافُ إلى ذلك مجلسٌ إداريٌّ لكل قضاء حيث يجري تمثيل كل طائفة في مجلس قضائها، وذلك لأجل موازنة سلطة الولاة.

وتحل سيرورةُ التحديث محل النظام المسمّى بـ«الإقطاعي»، فتلعب الطائفة دورًا ثانويًّا، من خلال صيغة تمثيلٍ سياسيٍّ على أساس طائفي، تشارك فيه الدول ولا يحول دون وقوع أعمال العنف فيما بين الطوائف.

(*) تربية دود القز لإنتاج الحرير. -م.

وفي أزمة الجبل اللبناني هذه، تطالُ لعبةُ التدخلات والتورطات في المسألة الشرقية المستوى الأكثر محليّةً مع وقوع أصداءٍ لها في العلاقات بين لندن وباريس. والحال أنه خلال هذه الفترة تحديدًا تقومُ العلاقة الفرنسية - المارونية بالفعل. وهي تترافق مع مرويةٍ صاغها كُتّابٌ موارنة تُرجعها إلى عصر القديس لويس [لويس التاسع، ملك فرنسا] والحملات الصليبية وتزعُمُ وجودها في عهد لويس الرابع عشر. وهكذا تنال القضية المارونية، ومن خلفها قضية مسيحيي الشرق، تأييد اليمين الكاثوليكي الفرنسي، ما سوف يتكشف أنه أكثر من تأييد مُقيم. والحق إن المبشرين الكاثوليك، الفرنسيين خاصةً، إنما يحلمون بإقامة مجتمع مسيحيٍ في الشرق من المفترض ألاّ تفسده عيوب «الحضارة الحديثة».

والحق إن البروتستانت ليسوا في غيبة عن هذا الدرب. فالديبلوماسية البريطانية، والتي يجسِّدُها ستراتفورد كاننج، السفير «العظيم» لدى القسطنطينية، إنما تشجع نشاطات الإرساليات التبشيرية البروتستانتية في كل مكان في الدولة العثمانية وتهاجم الشريعة الإسلامية التي تحظر تحولَ مسلم إلى اعتناق ديانة أخرى. وهي تجعل من تيمة «الحرية الدينية» حجَّتها الأثيرة. وإذا كانتِ المناطق السورية انطلاقًا من بيروت ومن القدس هي المجال الأول لنشاط الإرساليات التبشيرية البروتستانتية بحكم أهمية الجماعة المسيحية هنالك، فإن المجال الثاني هو الأناضول حيث يجري القيام بعمل مهم موجَّهٍ إلى الأرمن. وبالمثل، تتصل النشاطات الكاثوليكية بغير الأرثوذكس، فتنشئ بذلك كنائس جديدة متحدةً بكنيسة روما.

ووضع الولايات السورية يبين صعوبات الأعوام الأولى للتنظيمات. فقد سمح فشلُ إبراهيم باشا بانبعاث كل النزعات المحلية والقبلية. وإذا كانت المنطقة تصبح مقرَّ الدائرة العسكرية الخامسة، فإن العثمانيين لا يملكون إمكانات إنهاء ما لا حصر له من النزاعات المحلية، لاسيما أن من يتمتعون بقوة مسلَّحة حقيقية يميلون إلى السعي إلى الفوز بالحماية القنصلية الأجنبية، حتى وإن كانوا مسلمين. ومحاولات فرض التجنيد الإجباري على السكان المسلمين تصطدم بمقاومات جد قوية، بل بتمردات.

مذكّرة عام ١٨٤٤

خلال فترة حروب سوريا، آثرت روسيا السياسة المحافظة المتمثلة في الحفاظ على دولة عثمانية وإن كانت دولة معرضة للتقسيم، فعلاوة على تعارضات المواقف الأوروبية، كان من شأن هذا التقسيم أن يطرح مسألة تحرير الشعوب البلقانية. ويرتاب نيكولاي الأول من ترويج الفكرة السلافية التي يرصد مضمونها الثوري ويُفَضِّلُ بشكلٍ معلنٍ «وطنيةً روسيةً» محافظة من حيث الجوهر، ضمن منظوره هو على الأقل.

وفي عام ١٨٤٤، زار القيصر انجلترا. وقد استخلص من مباحثاته مع محاوريه مذكرةً تَكشِفُ غموض موقفه(٢٦). ومن المفهوم إلى أي مدىً أمكن للكلمات ذات المعنى المزدوج في اللغة الديپلوماسية أن تُوَلِّدَ التباسًا:

تؤمن روسيا وانجلترا إيمانًا عميقًا بأن من مصلحتهما المشتركة بقاء الباب العالي ضمن حالة الاستقلال والملكية الترابية التي تتألف منها حاليًّا هذه الإمبراطورية، حيث إن هذا التدبير السياسي هو التدبيرُ الأفضلُ توافقًا مع المصلحة العامة في صون السلم.

وفي اتفاقٍ على هذا المبدأ، فإن روسيا وانجلترا لهما مصلحة متساوية في توحيد جهودهما لأجل توطيد وجود الإمبراطورية العثمانية ولأجل تفادي الأخطار التي قد تمسُّ أمنها.

وضمن هذا الهدف، يتمثل الشيء الرئيسي في ترك الباب العالي يحيا في سكينة، من دون إزعاجه بمضايقات ديپلوماسية ومن دون التدخل، من دون ضرورةٍ مطلقةٍ، في شؤونه الداخلية.

ولوضع هذا النظام موضع التطبيق، لا يجب إغفال أمرين: أولهما أن الباب العالي يميل ميلًا ثابتًا إلى التحرر من الالتزامات التي تفرضها عليه المعاهداتُ التي عقدها مع الدول الأخرى ؛ وهو يأمل في فعل ذلك من دون أن يلقى جزاء فعله لأنه يراهن على التحاسدات المتبادلة بين الحكومات ؛ فهو يعتقد أنه إذا تنصل من التزاماته حيال إحداها، فسوف تنحاز الحكومات الأخرى إلى صفه في النزاع وتجعله في مأمن من أي مسؤولية.

ومن الجوهري عدم تثبيت هذا الوهم لدى الباب العالي. ففي كلٍّ مرة يتنصل فيها من التزاماته حيال واحدة من الدول العظمى، من مصلحة كل الدول الأخرى إشعاره بخطئه وحثه

بشكل جديٍّ على إنصاف الحكومة التي تطلب تعويضًا عادلًا. وما إن يرى الباب العالي أنه لا يحظى بمساندة الحكومات الأخرى، فسوف يرضخ، من دون أن تنجم عن ذلك حربٌ.

وهناك سبب ثان للتعقيد الكامن في موقف الباب العالي ؛ هو صعوبة التوفيق بين المراعاة الواجبة للسلطة الملكية للسلطان، والقائمة على الشريعة الإسلامية، وأشكال المراعاة التي تتطلبها مصالحُ الجماعات السكانية المسيحية في هذه الإمبراطورية.

وهذه الصعوبة واقعية. وفي الحالة الذهنية الراهنة في أوروبا، ليس من شأن الحكومات أن تنظر بلا مبالاةٍ إلى إخضاع السكان المسيحيين في تركيا لأعمال تكديرٍ وانعدام للتسامح الديني تتميز بأنها أعمال صارخة. ويجب من دون توقفٍ إشعار الوزراء العثمانيين بهذه الحقيقة وإقناعهم بأنهم لا يمكنهم الاعتماد على صداقة ومساندة الدول العظمى إلَّا شريطة معاملتهم رعايا الباب العالي المسيحيين بتسامحٍ ورفقٍ.

ومن جهة أخرى، سوف يتعين على الممثلين الأجانب، عند تشديدهم على هذه الحقيقة، استخدام كلٍّ نفوذهم للحفاظ على خضوع رعايا الباب العالي المسيحيين للسلطة الملكية [العثمانية]. واسترشادًا بهذه المبادئ، سوف يتعين على الممثلين الأجانب التصرف فيما بينهم في روح وفاقٍ تام. وإذا ما رفعوا شكايات إلى الباب العالي، فيجب أن تتسم بطابع إجماع من دون أن تتخذ طابع هيمنة انفرادية.

والحفاظ على وجود الدولة العثمانية يتوقف على هذا الإجماع في المسلك الأوروبي. إلَّا أنه يجب أيضًا توقع الحالة العكسية:

على أي حال، ليس بالإمكان أن يغيب عن النظر إلى أي مدىً تتضمن هذه الإمبراطورية عناصر انحلال. وبوسع ظروف غير متوقَّعة أن تعجل بسقوطها، من دون أن يكون بإمكان الحكومات الصديقة درء هذا السقوط.

وإذا ما تحتَّمَ وقوعُ هذه الكارثة، فقد يكون الشيء الأفضل هو التوصل إلى تفاهم بين روسيا، المهيمنة على البر، وانجلترا، المهيمنة على البحر. ومن شأن النمسا أن توافق على هذا التفاهم بالطبع:

إذا ما توقعنا أنها لا مفر من أن تسقط، فيجب التشاور أولًا بشأن ما يتعلق بإقامة نظام جديد للأشياء ليحل محل النظام القائم اليوم، والسهر بشكل مشترك على ألاَّ يكون بإمكان التغير

الحادث في الوضع الداخلي لهذه الإمبراطورية إلحاق ضرر بدولتيهما وبالحقوق التي تكفلها المعاهدات لكلٍّ منهما، ولا بالحفاظ على التوازن الأوروبي.

وسعيًا إلى هذا الهدف المصاغ على هذا النحو، فإن سياسة روسيا والنمسا إنما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ تضامنٍ كاملٍ. وإذا ما تصرفت انجلترا، بوصفها الدولة البحرية الرئيسية، بالاتفاق معهما، فمن المتصوَّر أنَّ فرنسا سوف تجد نفسها مضطرة إلى التماشي مع المسار المتبَّع بين سان بطرسبورج ولندن وڤيينا. وبما أن النزاع بين الدول العظمى سيتم تفاديه بهذا الشكل، فمن المأمول فيه أن سلام أوروبا سيكون بالإمكان الحفاظ عليه حتى وسط ظروف على هذه الدرجة من الخطورة. وإنه لأجل تأمين بلوغ هذا الهدف الذي يشكل مصلحةً مشتركةً سوف يتعين تكريس التفاهم المسبق الذي ستقيمه روسيا وانجلترا فيما بينهما، إذا ما اقتضى الأمر ذلك، على نحو ما اتفق الإمبراطور على ذلك مع وزراء صاحبة الجلالة البريطانية خلال إقامته في انجلترا.

وتنصُّ بقيةُ المذكرة على جعل خانيات آسيا الوسطى منطقة محايدة تفصل بين الإمبراطوريتين لأجل الحفاظ عليهما. وبالمثل، في فارس، قد يتعين على الدولتين القيام بعملٍ منَسَّقٍ والإقدام على تسوية مشتركة لمسألة علاقاتها مع الدولة العثمانية وأفغانستان.

وكل الظروف مؤاتية مع الرغبة في الحفاظ على سياسة تهدف إلى صون التوازن الأوروبي في كل الحالات الممكنة.

والمشكلة هي أن الأوتوقراطي الروسي عاجزٌ عن فهم أسلوب عمل النظام البرلمان[illegible] البريطاني ويَعتبر كالتزامات حازمة ما ليسَ، بالنسبة لمحاوريه، غير مجرد تبادل لو[illegible]ت نظر. وبوصفه رجُلَ بلاطٍ، فإنه يراهن كثيرًا على علاقات الصداقة الشخصية و[illegible]د في اعتباره منطق سياسات المصلحة التي تنتهجها الدول.

حربُ القرم وتحريرُ غير المسلمين

بحكم قوة الأشياء، فإنه إذا كانت سياسة حماية الطوائف الدينية التي تنتهجها الدول الأوروبية تمنح هذه الدول إمكانات جديدة للنفوذ، فإنها تدفعها أيضًا إلى النزاع بحكم تصرفات محمييها. وتلك خاصةً الحالة فيما يتعلق بالأماكن المقدَّسة المسيحية المشحونة بالفعل بنزاعات دامت عدة قرون بين الكاثوليك والأرثوذكس والأرمن والأقباط. فبعد عام ١٨١٥، تصبح الحمايات الفرنسية والروسية أكثر فعالية. وما كان في البداية نزاعًا بين الكهنة الكاثوليك والأرثوذكس في بيت لحم في أواخر عام ١٨٤٧ إنما يتحول تدريجيًّا إلى أزمة دولية، حيث يطالِبُ الفرنسيون بالتفاوض على كل الأماكن المقدَّسة. وفي نهاية المطاف، يُصدرُ الباب العالي في عام ١٨٥٢ القانون المسمى بالـ *statu quo nonc*[*]، والذي يُقرُّ الأعراف القائمة في ذلك التاريخ فيما يخص الأماكن المقدسة بوصفها أعرافًا نهائية لا رجوع عنها.

وفي الوقت نفسه، لا بد من مراعاة أصداء ثورات ١٨٤٨ على البلقان العثمانية. فالجزء المجري من إمبراطورية النمسا إنما ينتقل كله، بما في ذلك ترانسلڤانيا، إلى أيدي الثوار. وفي ڤالاكيا، تدعو الحركة الثورية إلى تكوين رومانيا كبرى وإلى إنهاء الحماية الروسية على الإمارة. ولا يريد نيكولاي الأول سماع شيء عن ذلك. وبالنسبة لديپلوماسية بلده، فإن تكوين دولة «داكو - رومانية» تتألف من مولداڤيا وڤالاكيا وبيسارابيا (الروسية) وترانسلڤانيا (النمساوية) من شأنه قلب كل خريطة البلقان وتحريض الأجناس الأخرى في المنطقة على التحرر وتكوين دولٍ تخصها[٢٧].

ويحاول العثمانيون القيام بوساطة بين الحركة الثورية والروس، لكن هؤلاء الأخيرين يرفضون المقترحات العثمانية. وعندئذ يدخل رجل الدولة العثماني اللامع فؤاد باشا إلى

(*) الوضع القائم الآن، باللاتينية في الأصل. -م.

البلاد مع بضع قوات ويعيد النظام القديم للحكم، لكن الروس يتمسكون بحفظ حمايتهم ويحتلون ڤالاكيا في سبتمبر/ أيلول ١٨٤٨. وبموجب اتفاقية بلطه ليمان الموقَّعة في مايو/ أيَّار ١٨٤٨، تتفق روسيا والدولة العثمانية على تسمية كل الأمراء ويجري اختزال مجالس البويار التمثيلية إلى لجانٍ يسميها الأمير.

وفي عام ١٨٤٩، بناءً على طلبٍ من الإمبراطور النمساوي فرانسوا - چوزيف، تدخل القوات الروسية إلى المجر وإلى ترانسلڤانيا لاستعادة السلطة النمساوية. فيلجأ آلاف من المجريين والپولنديين إلى الدولة العثمانية. وتطلب روسيا والنمسا تسليمهم، وهو طلب يرفضه السلطانُ الذي يحصل على تأييد انجلترا وفرنسا. وتقوم الدولتان باستعراض قوة بحري مشترك قرب الدردنيل لأجل إنهاء الأزمة. ويدخل كثيرون من هؤلاء اللاجئين في خدمة الدولة العثمانية. والحال أن جزءًا منهم، وقد تحول إلى اعتناق الإسلام ولو شكليًا، سوف يحتل مناصب مهمة في الجيش والإدارة.

وفيما عدا ذلك، فإن لاجئي «ربيع الشعوب» في أوروبا الغربية إنما ينضمون إلى أولئك الذين جاءوا منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ما يعزِّز مماهاة روسيا باستبدادٍ «آسيوي»، ويعطي، بالتالي، صورةً متعاطفة بالأحرى عن الدولة العثمانية في الأوساط الليبرالية والتقدمية. وتلك على سبيل المثال هي الحال في المقالات الخاصة بالسياسة الدولية والتي نشرها ماركس وإنجلس في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر. ويشدِّد المثقفون الرومانيون بشكلٍ متزايدٍ باطراد على استمراريةٍ بين داكيي العصر القديم وبني وطنهم الحاليين. وهم يتحدثون في توازٍ مع ذلك عن انتماءٍ لاتينيٍّ يبدو لهم أكثر «تمدنًا» من السلافية التي تجسدها روسيا. والحالُ أن تجربة المنفى والعلاقات التي يحتفظون بها مع الأوساط الثقافية الفرنسية إنما تحثهم على تماهٍ قوي مع الثقافة الأوروبية «التقدمية» وعلى رفضٍ لانتماءٍ شرقيٍّ يُعَدُّ مرادفًا للتخلف.

وفي البلقان العثمانية، تصطدم الإصلاحات بالمشكلة العقارية. فإلغاء الالتزامات الضريبية والأشكال الأخرى لملكية الأرض، وهي أشكالٌ موروثة من حقب سابقة، إنما يطرح مسألة ملكية الأراضي الزراعية. والحالة الأعم هي وجود مُلَّاك مسلمين لممتلكات عقارية يقوم بفلاحتها فلاحون مسيحيون. وهنا أيضًا، تندمج المسألة الطائفية

بمشكلة اجتماعية. وحيال الانتفاضات في البوسنة وفي منطقة ڤيدين، تفرض السلطات العثمانية بيع الممتلكات الإسلامية على الفلاحين المسيحيين، ما يستثير احتجاجات من جانب البعض والبعض الآخر. والواقع أن هذه التدابير لن تُنفَّذ إلّا بشكلٍ غير ناجزٍ، ومن هنا بقاءُ مصاعب زراعية يعززها النموُ الديموغرافي.

وأخيرًا، نجد أن إمارة الجبل الأسود الصغيرة ذات الحكم الذاتي، وهي أرض تنتمي من الناحية النظرية إلى الدولة العثمانية لكنها محمية من الدول الأوروبية إلى درجة أنها تكف عن دفع ضرائب ولو رمزية للباب العالي، إنما تكثر من الاستفزازات التي يتمنى العثمانيون وضع حدٍّ لها. لكن هؤلاء الأخيرين يضطرون إلى التراجع أمام الضغوط التي يمارسها النمساويون والروس.

والموقف العام للمسؤولين البريطانيين منذ عدد معين من الأعوام هو إبداء التشاؤم حيال إمكانية إصلاحٍ حقيقيٍّ للدولة العثمانية. وغالبًا ما يتم تفسير ذلك من الجانب الروسي بوصفه انضمامًا إلى فكرة اقتسامٍ وديٍّ للملكوت العثماني. وضمن هذا السياق، يقوم نيكولاي الأول، في ٩ يناير/ كانونَ الثاني ١٨٥٣، بتقديم هذا العرض الشهير إلى السفير البريطاني لدى سان بطرسبورج[٢٨]: «إن تركيا لهيَ في اختلالٍ كامل. ويجب أن نتفاهم بشأنها. **اعتبر أن بين أيدينا رجُلًا مريضًا. أقولُ لك بصراحة إنه قد يكون سوء حظ عظيمًا لو تعين له الإفلات منّا في يوم من هذه الأيام، خاصةً قبل أن تكون كل الترتيبات الضرورية قد اتخذت**[٢٩]. لكنما أخيرًا، أضاف الإمبراطور لإنهاء المقابلة، ليست هذه البتة هي اللحظة المناسبة لأحدثكم عن ذلك».

وقد يكون المشروع الروسي نوعًا من تطبيق تقسيم پولنده على الدولة العثمانية التي قد يمكن لجزء منها أن يستمر في الوجود على شكل محمية. وبطرح هذا الاقتراح، يوضح [القيصر] بشكل صريح أن التسوية المقترحة لا تخص سوى بريطانيا العظمى والنمسا وأن فرنسا مستبعدة منها.

وفي ٢٨ فبراير/ شباط ١٨٥٣، يقدم الأمير مينشيكوف إلى الباب العالي، وقد جرى إيفاده إلى القسطنطينية، سلسلةً بأكملها من المطالب المتعلقة بأرثوذكس الدولة العثمانية، وهي مطالبُ تنزعُ إلى وضعهم تحت السيادة الروسية. ويتصل الجدل بمسألة

ما إذا كانت الحماية الروسية ذات طبيعة «روحية»، أي تتعلق بحرية التعبير عن الديانة الأرثوذكسية، أو ما إذا كانت تنطوي على بُعدٍ «زمني» يتعلق بمجمل الأحوال المادية للطائفة، بما في ذلك علاقاتها مع السلطات. وكما يلاحظ ذلك سفير فرنسا، فإن ذلك قد يكون عندئذ استيلاءً على النفوس ترقبًا للاستيلاء على أراضٍ. ويتفاقم الموقف جرَّاء الاستقبال الشعبي الحار الذي أبداه يونانيو العاصمة للأمير في السفارة الروسية والجفاف الذي عومل به كبارُ موظفي الباب العالي.

فيلجأ العثمانيون إلى التسويف مع قيامهم في الوقت نفسه بطلب العون من بريطانيا العظمى وفرنسا. وهذه الأخيرة تستجيب على الفور بإرسال وحدة بحرية إلى شرقي البحر المتوسط. فسياسة ناپوليون الثالث هي اغتنام فرصة الأزمة لتقويض النظام الموروث من مؤتمر ڤيينا.

وفي ٢١ مايو/ أيَّار، يجري سحب الديپلوماسيين الروس إلى وطنهم، بينما يتأهب العثمانيون للحرب. وبحسب الطقس المألوف، يغزو الجيش الروسي الإمارات في ٢ يوليو/ تموز ١٨٥٣. فيعيد الباب العالي التأكيد على سيادته على مجمل رعاياه وإن كان يَعِدُ بالمساواة في الحقوق بين جميع الملل. وتعرض النمسا وساطتها بعقد مؤتمر للسفراء في ڤيينا، بينما ينعقد في القسطنطينية مؤتمر آخر للدول العظمى الأربع.

وتحاول المذكِّرة المسماة بمذكِّرة ڤيينا، والمؤرخة في ٢٨ يوليو/ تموز ١٨٥٣، التوصل إلى حلٍّ توفيقيٍّ يشملُ إعادة التأكيد على تعهدات الباب العالي المختلفة فيما يخص الأرثوذكس والمنصوص عليها في المعاهدات والتي تمدها المذكرة إلى جميع مسيحيي الدولة العثمانية. فيقوم نيكولاي الأول هذه المرة بتقديم اقتراح إلى ناپوليون الثالث[٣٠]:

لو وافقت تركيا على المذكِّرة ولو انتهت هذه الأزمة نهاية طيبة بالنسبة لها، فإن هذا لا يعني أن كل شيء سينتهي بالنسبة لأوروبا. إنني أتوقع سقوط الدولة العثمانية وفوز الفوضى والمبادئ الثورية من هذا السقوط، وذلك في غضون فترة أقرب مما هو متصوَّرٌ في الغرب. ويجب بالضرورة أن أتوصل إلى تفاهم مع الإمبراطور ناپوليون ؛ إنني أعتمد على إخلاصه وحكمته السياسية، وبوسعه الاعتماد على صراحتي.

ويرفض الباب العالي المذكِّرة مشيرًا إلى أن الحصانات والامتيازات التي تخص

الكنيسة الرومية لا يمكن أن تكون مستمدةً من المعاهدات، بل من إرادة السلاطين وحدها، وإلاَّ فقد يكون ذلك بمثابة تقسيم للسيادة. فترفع روسيا نبرتها و، ردًّا على ذلك، تلقى الأساطيل الفرنسية والبريطانية الأمر بالاستعداد للتحرك إلى الدردنيل، وذلك، من الناحية الرسمية، لأجل حماية الأجانب والمسيحيين، بل وحماية النظام العام ضد انفجار محتملٍ للتعصب الإسلامي (٢٠ سبتمبر/ أيلول ١٨٥٣). وإذا كانت تجري الإحالة إلى اتفاقيةٍ المضائق لعام ١٨٤١، فإن هذا إنما يؤول إلى الاعتراف بأن الدولة العثمانية في حالة حرب وبأن فرنسا وبريطانيا العظمى حليفتان لها.

وبعد أن تردد الأدميرالان للحظةٍ حيال التعليمات المتناقضة إلى هذا الحد أو ذاك بسبب الاختلافات في وجهات النظر بين السفارتين في القسطنطينية وقرارات باريس ولندن، يُدخلان أساطيلهما إلى بحر مرمرة في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، بينما يُطالِبُ البابُ العالي الروس بالجلاء عن الإمارات.

وهناك من يأمل لا يزال في التوصل إلى حلٍّ ديپلوماسيٍّ، لكن العثمانيين يقومون، في أواخر الشهر، بالمبادرة بعمليات على ضفاف الدانوب وفي القوقاز. على أن الأسطولين الحليفين يبقيان قبالة القسطنطينية ولا يدخلان إلى البحر الأسود في حين أنه كان قد جرى التعهد بحماية كل السواحل العثمانية. فتقترح الدول الأربع (فرنسا، بريطانيا العظمى، النمسا، پروسيا) وساطتها على أساس امتناع عن أي تغيير ترابي وإيجاد تسوية لجميع الخلافات باجتماع كل الدول العظمى. وهذا ينقل النزاع من مستوىً روسي – عثماني حصريًّا، كما يزعم الروس ذلك، إلى إطارٍ أوروبي. بل إنه يُشار إلى إمكانية عقد مؤتمر، هو الأول منذ عام ١٨٢٣.

وفي ٣٠ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يُدَمِّرُ الأسطولُ الروسيُّ الأسطولَ العثماني في سينوب. وبعد ترددات أخيرة، تتغلغل الأساطيل الفرنسية والبريطانية في البحر الأسود، في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٨٥٤. ولكن، هل هي هناك للفصل بين المتحاربين أم لحماية العثمانيين؟ إن ما يبرر هذا التقدم هو بالفعل مهمةُ حماية، بينما ترفض روسيا دومًا التخلي عن الجانب الثنائي حصريًّا للعلاقات الروسية – العثمانية: فتصبح الحرب فعليةً في منتصف مارس/ آذار ١٨٥٤.

والعملية الديپلوماسية التي تقود إلى حرب القرم هي آخر عملية تدور بإيقاع زمني بطيء، عندما كان الأمر يتطلب سبعة إلى عشرة أيام لنقل المراسلات بين باريس ولندن، من جهة، والفاعلين في القسطنطينية، بل وفي سان بطرسبورج، من الجهة الأخرى. وسرعان ما سوف يؤدي تعميم التلغراف الكهربائي إلى إيجاد حالة «مباشرة زمنية» بما يُعدِّلُ بالكامل آليات الديپلوماسية.

وإذا كانت فرنسا هي التي أَطلقت النزاع بطرحها مسألة الأماكن المقدَّسة، فقد كانت روسيا بعد ذلك هي محرك الأزمة بمطالبتها بحماية على الأرثوذكس وتسويةٍ ثنائية، كما برفضها اللجوء إلى تنسيق أوروبي - أي، بحسب القاعدة التي حددتها معاهدة باريس، إلى مؤتمر دولي، وهو صيغة وسطى بين مؤتمر أوروبي ومؤتمر للسفراء-، وهو ما سوف يسمَّى في القرن العشرين بتدويل الأزمة.

حرب القرم وأعقابها

يتمثل الرهان الديپلوماسي للحرب في استعادة إدارة مشتركة للمسألة الشرقية بين الدول الأوروبية الخمس [فرنسا، بريطانيا العظمى، روسيا، پروسيا، النمسا]. ومرةً أخرى، ينقذُ التوازنُ الأوروبي الدولةَ العثمانية بمنحها دعم دولتين عظميين. وحتى إن كانت الحرب محصلة فشل عملية ديپلوماسية جرى التعبير عنها بلغة عقلانية، فإن ثقل الرأي العام يلعب دورًا رئيسيًا. ففي بريطانيا العظمى، يتباهون بأنهم المدافعون عن الأفكار الليبرالية وكانت الأوتوقراطية الروسية موضع شجب منذ وقت طويل بوصفها خطرًا على أوروبا. ورُهاب روسيا شعورٌ عام. بل إن المنفي السياسي كارل ماركس قد شجب لوقتٍ طويلٍ جُبن البورجوازية التي لا تجرؤ على التصدي لتعديات روسيا. كما لا بُدَّ أن يؤخذ بعينِ الاعتبار وهمُ زحفٍ روسي باتجاه الهند عبر آسيا الوسطى - والذي يعتبره العسكريون الجادون آنذاك غير معقول بحكم الكوابح اللوچستية- إلى جانب التعاطف مع قضية الپولنديين والمجريين، المضطهدين من جانب روسيا.

والأمر كذلك في فرنسا. فمساءلة نظام مؤتمر ڤيينا مساءلةٌ تتمتع في فرنسا بأقصى حدٍّ من الشعبية، ومنذ وقت طويل. وتكسب القضية البولندية دعم الليبراليين والكاثوليك المشترك. وتنقل الصحافة الفرنسية بصورة منتظمة أنباء الاضطهادات الممارسة ضد الكاثوليك في الإمبراطورية الروسية، خاصة الكاثوليك المتحدين مع كنيسة روما. ويُستعاد بسهولةٍ خطابُ نابوليون الأول حول معركة الحضارة الأوروبية ضد الهمجية الروسية.

أمّا النمسا فهي تتبنى موقفًا غامضًا. فهي قد اضطرت إلى طلب عون الجيش الروسي لسحق الثورة المجرية. لكن رؤية روسيا تسيطر على البلقان وتحمي الأرثوذكس فهذا ما تعتبره النمسا خطرًا قاتلًا على ممتلكاتها في تلك المنطقة، ترانسلڤانيا والمناطق السلافية الأرثوذكسية الواقعة تحت سلطتها. وهي مستعدةٌ لإبداء نكران الجميل، إذا ما بدا ذلك ضروريًا.

وتنزعج أوروبا الغربية من أطماع الجامعة السلافية التي تراود روسيا والتي يُفترضُ أنها تريد أن تضم إليها كل الشعوب السلافية والأرثوذكسية، وهو انزعاج نجده بشكل خاص لدى الكتّاب الألمان. فماركس وإنجلس يتحدثان، في مناظراتهما ضد باكونين، عن «معركة حتمية حتى الموت مع السلاف خونة الثورة، نضالٍ إباديٍّ وترويعٍ لا يَرحمُ، ليس لصالح ألمانيا، بل لصالح الثورة». ولمرّة، يحظى العثمانيون بعطفِ الأوساط الليبرالية والتقدمية، جرّاء استقبالهم وحمايتهم للاَّجئين المجريين والبولنديين. ثم إن المبشرين الپروتستانت، المحظور عليهم القيام بالتبشير بين المسلمين، قد ركزوا عملهم على المسيحيين الشرقيين، وهم يعتبرون الكنائس الأرثوذكسية عدوتهم. وهم، على أي حال، ممنوعون من الوجود في الإمبراطورية القيصرية.

أمّا الروس، فإنهم يتهمون خصومهم بممارسة الكيل بمكيالين(٣١): فالفرنسيون يواصلون فتحهم للجزائر والإنجليز يواصلون فتحهم للهند من دون أن يتعرضوا للاتهام بأنهم يهددون التوازن الأوروبي. وليس لدى الغربيين سوى الكره الأعمى لروسيا التي لا يحاولون فهمها. فرسالتها التاريخية هي تحرير كل السلاف (الأرثوذكس). لكن سياسة نيكولاي الأول المحافظة قد أقصت تحديدًا هؤلاء السلاف أنفسهم.

والعمليات العسكرية في أوروبا الوسطى مستبعدةٌ بحكم الحياد الپروسي والنمساوي. وسوف يدور الجانب الرئيسي من الحرب حول البحر الأسود. وسرعان ما يتكشف الأملُ في نشوب انتفاضة مسيحية عن وهم: ففي المناطق المحتلة من جانب الجيش الروسي، يعاني السكان من المصادرات وأعمال التخريب التي يقوم بها القوازق والجيشُ العثماني يوصد المداخل إلى صربيا. وهناك بالفعل تحركات العصابات المسلحة اليونانية في تساليا والمدعومة من يونان الملك أوتون، لكن حب الهيلينية لا تأثير له هذه المرة. ويفرض الفرنسيون – البريطانيون حصارًا على پيريه ثم يقومون بإنزال قواتٍ وسوف يبقون احتلالهم هناك حتى تسوية الدين اليوناني. وخطرُ نشوب انتفاضة سلاڤية يزعج النمسا إزعاجًا كبيرًا فتُطالِبُ الروس بالجلاء عن الإمارات. وحيال هذا الإنذار والوصول الحاشد لقوات فرنسية – بريطانية، يضطر الروس إلى الجلاء عن الإمارات، وهو جلاء يكتمل في مستهل شهر سبتمبر/ أيلول ١٨٥٤. وتفتك الكوليرا فتكًا رهيبًا بالجيوش وبالسكان المدنيين، ما يتسبب في موت الآلاف.

والآن تخضع مولداڤيا وڤالاكيا للاحتلال المشترك من جانب العثمانيين والنمساويين فيحظر هؤلاء الأخيرون أي زحف باتجاه بيسارابيا، ما يسمح للإمارتين بتفادي التحول إلى ساحة معركة. وبما أن من غير الوارد التفكير في خوض عمليات في البلقان بحكم اتساع الدفاعات الروسية، فإنه لا يبقى بعدُ سوى توجيه الضرب في القرم لتوجيه ضربة حاسمة إلى روسيا. ويُخاضُ هذا التحرك في انعدام كاملٍ للدراية بالمواقع ومن دون أي استطلاع مسبق. وسرعان ما تتبدد الآمال في إحرازٍ انتصارٍ سريع، و، في خريف عام ١٨٥٤، تبدأ في سيباستوپول حرب حصارٍ طويلة. والمشاركة العسكرية العثمانية في أدنى حدٍّ لها والخسائرُ جد فادحة خلال شتاء ١٨٥٤ – ١٨٥٥ الرهيب بحكم وجوه القصور العامـة للّوچستيك.

والحال أن الحلفاء بهجومهم على المحيط الخارجي للإمبراطورية الروسية إنما يردون ضدها ما شكَّل حتى الآن رصيدها، اتساعها الترابي الشاسع. وتكفل الأساطيل الحديثة التي تتمتع بها فرنسا وبريطانيا العظمى تنظيمًا متفوقًا على تنظيم الجيش الروسي الذي يُعاني من طول ما لم يمكن حتى وصفه بأنه طرق مواصلات، وذلك بسبب المثالب

العديدة لشبكة الطرق وغياب السكك الحديدية.

وفي القوقاز، ولأول مرَّة، يقدم العثمانيون دعمًا لمقاومة المسلمين للفتح الروسي. فتجري الدعوة إلى الجهاد وتجري محاولة التواصل مع شيشان شامل بغزو جورجيا. وهكذا يبادر العثمانيون بالهجوم في أواخر عام ١٨٥٣، لكن الروس يصدونهم. والحال أن تدمير أسطولهم في سينوب قد زاد كثيرًا من مصاعب اللوجستيك العثماني. وتصبح حربُ مواقعٍ طويلةٌ هي القاعدة: إذ إن من يبادر بالهجوم إنما يجد نفسه عندئذ في مركزٍ بالغ الهشاشةً. وتصبحُ قارص الحصن العثماني الرئيسي. وبعد حصارٍ طويل، يستولي عليها الروس في ٢٨ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٥٥. وكما في البلقان، وإنَّما في اتجاهٍ معاكس، تفشل انتفاضة السكان في مؤخرات العدو ويُتركُ شاملُ لمصيره. وغداة الحرب، سيكون الروس عازمين على القضاء على المقاومات القوقازية وسوف يتعين على الإمام الخضوع في عام ١٨٥٩ بعد ثلاثين عامًا من المعارك.

وحرب القرم تُعدُّ على كثيرٍ من المستويات أول حرب حديثة بما شهدته من ابتكارات كاستخدام السفن البخارية والسكك الحديدية والبنادق ذوات السبطانة المحزَّزة. والفوتوغرافيا تقدم لها لأول مرة تصويرًا منتظمًا، حتى وإن كان هذا التصوير مازال يتطلب مُدَدَ تعريضٍ طويلة. والشيء الأهم هو إنجاز التلغراف الكهربائي المجتمع بالسفينة البخارية. والحال أن الاتصالات بين لندن وسيباستوپول إنما تستغرق بضع ساعات في عام ١٨٥٥ بعد أن كانت تستغرق خمسة أيام في بداية العمليات، ما يؤدي إلى تدخل متزايد للحكومات في سير العمليات، بما يشكل واقعًا لم يكن واردًا في السابق. وللسبب نفسه، نشهد ظهور المراسل الحربي. وبحكم التقصيرات الآثمة للخدمات الطبية، خاصة في الجيش البريطاني، تُولدُ أيضًا المساعدات الإنسانية الحديثة مع ممرضات فلورنس نايتينجيل المتطوعات.

والخسائر البشرية ملحوظة، إذ تزيد عن مليون صريع إذا ما أخذنا في اعتبارنا الخسائر بين المدنيين. وقد تكبد الروس الجانب الأكبر بكثير من هذه الخسائر، لكن العامل الأول يظل متمثلًا في الأمراض والحرمانات، خاصة خلال الشتاء. وسوف يتلو الحرب نزوح ملحوظ للسكان المسلمين من الإمبراطورية الروسية، من القرم إلى القوقاز. ومن

المفترض أنه في غضون عقدٍ من الزمان ارتفع عدد النازحين إلى ٠٠٠ ٢٠٠ ١، ما يعدِلُ من القوام الطائفي للدولة العثمانية. ويتعلق الأمر بادئ ذي بدء بتتار القرم الذين تصوروا أن الفرنسيين - البريطانيين محرِّرين لهم، ثم الشيشان بعد هزيمة شامل النهائية. وعلى الساحل القوقازي للبحر الأسود، تصدي الشراكسة حتى النهاية للزحف الروسي الذي يشكل خطرَ تدخلٍ خارجيٍّ مستديمًا. وهنا أيضًا، لجأوا بشكل جماعي إلى الدولة العثمانية، كما لجأوا إلى البلقان وإلى الأناضول.

واتساع هذه الخسائر يتباين مع تواضع أهداف الحرب. فالسبب الأول هو الحفاظ على وجود الدولة العثمانية، وهو ما يتم حين يصبح التدخل الفرنسي - البريطاني حاشدًا. ويرجع استمرار الحرب بالأخص إلى عناد المتحاربين ونتيجتها في الأمد الطويل خلافٌ مقيمٌ بين النمساويين والروس بشأن البلقان.

وبما أن مسألة مصير مسيحيي الشرق كانت محوريةً في أصول الحرب، فقد دفعت فرنسا وبريطانيا العظمى في اتجاه استصدار مرسوم [عثماني] عظيم بشأن تحريرهم. ومع رفض المطلب الروسي بممارسة حماية على الأرثوذكس، يتعين على الدولتين، وفرنسا بالأخص، أن تأخذا في حسبانهما الرغبة في صون أدوات نفوذهما وواقع تنظيم المجتمع العثماني. وبحكم ذلك، فإن الخط الهمايوني الصادر في ١٨ فبراير/ شباط ١٨٥٦، إنما يقدم نفسه بوصفه مرسومًا لتحرير غير المسلمين، ليس من حيث كونهم أفرادًا بل من حيث كونهم طوائف. وعلى الرغم من تبني الموروث المزدوج المتمثل في التراث الحقوقي الإسلامي وفي تشريعات السلاطين العثمانيين الأوائل، يجري إضفاء طابع مؤسسي على الجماعة الطائفية، أو الملَّة، وهكذا فإن كل طائفة من الطوائف غير المسلمة سوف تحصل على «دستور» يمنحها رئيسًا دينيًّا ومجلسًا منتَخَبًا للطائفة. وسوف تتمتع بحرية إدارة شؤونها الداخلية، ويُعادُ التأكيد على مبدأ شخصية القوانين في شأن الوضعية الشخصية (قانون الأسرة وقانون التركات). والأمر كذلك بالنسبة للمساواة في الالتحاق بالوظائف العامة. وعلى المستوى الرسمي، تَحظرُ الدولةُ أي تفرقة على أساسٍ دينيٍّ.

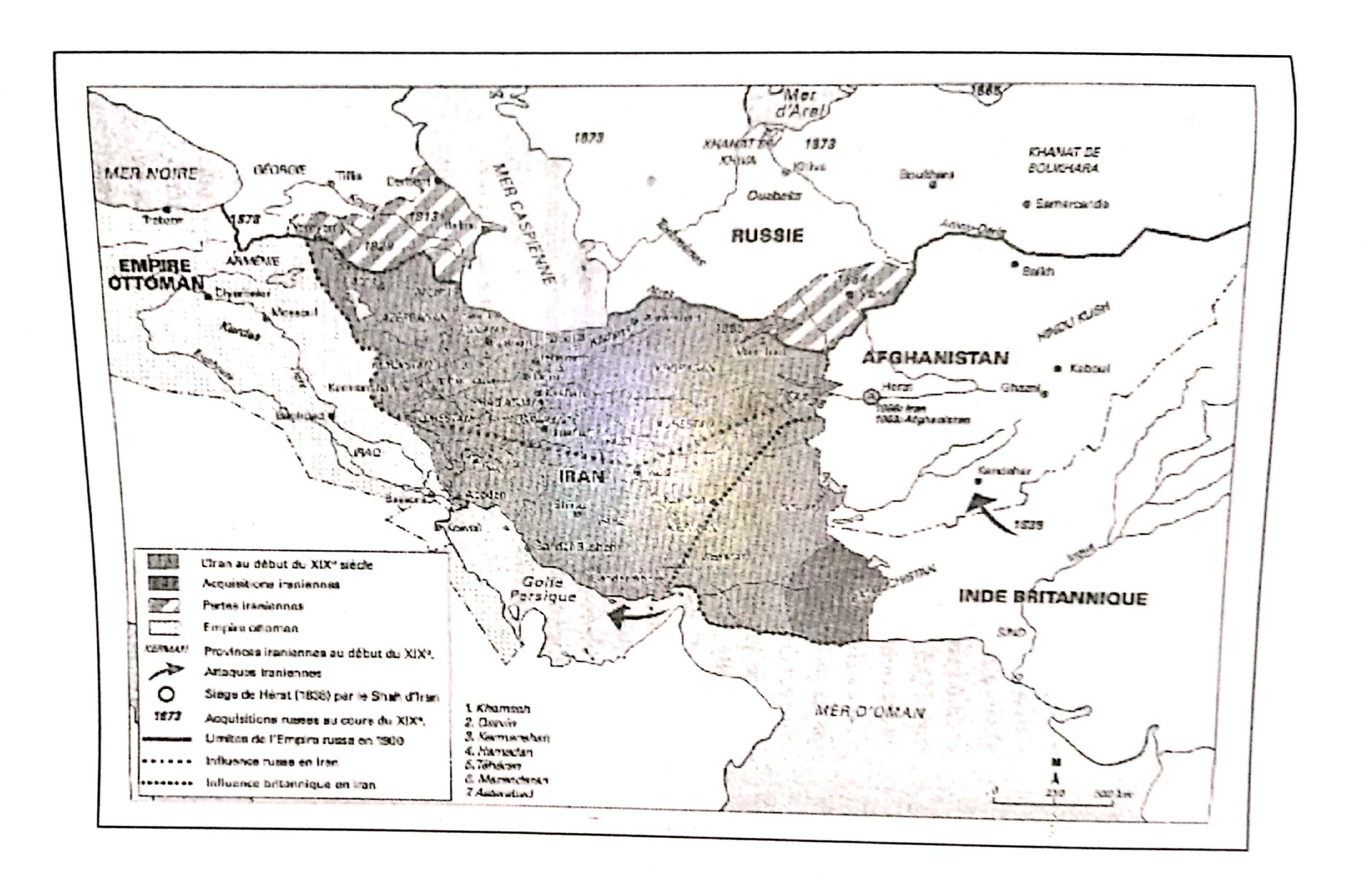
وقد تُتَّهَمُ الدولةُ العثمانية بأنها تأخرت أكثر من اللازم في الإقدام على هذه الخطوة،

إلّا أنه يجب التذكير بأنه في ذلك التاريخ لم يكن تحرير غير المسيحيين في أوروبا قد تحقق بالكامل في أوروبا باستثناء فرنسا وبلچيكا وهولنده وبأن الأوروبيين في العالم الكولونيالي كانوا آخذين في إنزال المسلمين، كغيرهم من الخاضعين للاستعمار، إلى وضعية رعايا.

ومؤتمر باريس، الذي ينعقد في المقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية في كيه دورسيه، يضم سفراء ووزراء من دون مشاركة من جانب رؤساء الدول أو الحكومات. والحال أن معاهدة باريس المعقودة في ٣٠ مارس/ آذار ١٨٥٦ (يوم ذكرى دخول الحلفاء إلى باريس في عام ١٨١٤) إنما تصدق على مرسوم التحرير في ركنه المتعلق بالمسيحيين ولا تأتي على ذكر تحرير اليهود بحكم أن المساواة الكاملة في الحقوق غير موجودة بالنسبة لهم في جزء كبير من أوروبا. وتُدمِجُ المادةُ ٧ الدولةَ العثمانية في مجمع الوفاق الأوروبي وتضمن لها وحدتها الترابية : إذ يحق لها «المشاركة في التمتع بمزايا القانون العام ومزايا مجمع الوفاق الأوروبي. ويتعهد أصحاب الجلالة، كل واحد من جانبه، باحترام استقلال الدولة العثمانية ووحدتها الترابية، ويضمنون بشكلٍ مشتركٍ المراعاةَ الصارمة لهـذا التعهد ويعتبرون، بالتالي، أي عمل من شأنه النيل منهما مسألةً تمسّ المصلحة العامة».

ويجري اعتبار البحر الأسود مجالًا محايدًا ومنزوع السلاح مع حظر إبقاء أسطول حربي ومنشآت عسكرية فيه. وهذا يعطي ميزة كبرى للعثمانيين في حالة نشوب حرب جديدة: فبوسع أسطولهم وبالأخص أساطيل حلفائهم المحتملين الوصول إلى الأرض الروسية المعرَّضة للاختراق تمامًا.

والحال أن الدول الأوروبية الست الموقعة على المعاهدة، وهي فرنسا وبريطانيا العظمى والنمسا – المجر وروسيا وپروسيا (ألمانيا بعد عام ١٨٧١) وپيمونت – سردينيا (إيطاليا بعد عام ١٨٦١)، إنما تطرح نفسها بوصفها ضامنةً لتطبيق المعاهدة، ومن ثم فهي تُطالِبُ بأن تتمتع بحقٍّ دائمٍ في التدخل في شؤون الدولة العثمانية بدعوى الدفاع عن وحدة أراضيها.


MER NOIRE
GÉORGIE
Tiflis
1878
EMPIRE OTTOMAN
ARMÉNIE
Diyarbakir
Mossoul
Bagdad
IRAQ
Bassora
Koweït
1813
1828
MER CASPIENNE
1873
Mer d'Aral
KHANAT DE KHIVA
Khiva
Ouzbeks
RUSSIE
Boukhara
KHANAT DE BOUKHARA
Samarcande
1884
Balkh
HINDOU KOUCH
AFGHANISTAN
Kaboul
Hérat
Ghazni
1856 Iran
1863 Afghanistan
Kandahar
1839
IRAN
Golfe Persique
INDE BRITANNIQUE
SIND
MER D'OMAN
L'Iran au début du XIXe siècle
Acquisitions iraniennes
Pertes iraniennes
Empire ottoman
Provinces iraniennes au début du XIXe.
Attaques iraniennes
Siège de Hérat (1838) par le Shah d'Iran
1873 Acquisitions russes au cours du XIXe.
Limites de l'Empire russe en 1900
Influence russe en Iran
Influence britannique en Iran
1. Khamseh
2. Qazvin
3. Kermanshah
4. Hamadan
5. Téhéran
6. Mazandéran
7. Asterabad
0 250 500 km

إيرانُ نصير الدين شاه(٣٢)

سيسمُ عهدُ نصير الدين شاه الطويل (١٨٣١ – ١٨٩٦) بميسمه العميق تاريخ إيران المعاصرة. ويرتقي الرجل العرش في عام ١٨٤٨ في السياق المألوف للتنافسات الملكية. وقد استفاد من التحرك المؤثر الذي أقدم عليه من سوف يصبح بشكلٍ ما رئيس وزرائه، أمير كبير (قائد الجيش). ويُخشى بالفعل من عدوى ثورية لأن فارس قدً اعترفت بالجمهورية الفرنسية الثانية بعد عشرة أشهر من قيامها. وفي اللحظة المباشرة، يهتم أمير كبير بالأخص بقمع انتفاضة البابيين، الذين يشكلون حركة ألفيةً [خلاصية] منبثقة من الإسلام الشيعي. والحال أن الباب الذي يزعم أنه إمام الشيعة الغائب إنما يتم إعدامه في عام ١٨٥٠.

والحقبة مضطربة اضطرابًا خاصًّا جرّاء الصراع الدائم على النفوذ بين البريطانيين والروس، والذي يجد إعادة إنتاج له في فصائل البلاط والعائلة المالكة. ويبدو الشاه، في بداية عهده، ووزيره القوي، قريبين من البريطانيين. ويحاول الروس الإطاحة بأمير كبير بإثارة عصيان في صفوف الجنود الذين لم يحصلوا على رواتبهم منذ وقت طويل، لكن الدعم الشعبي للعهد الجديد يسمح بالقضاء على العصيان.

وسوف يتكشف أمير كبير عن مصلح سلطوي عظيم الهمَّة. فهو يضطلع باختزال نفقات البلاط والعائلة المالكة. ويَجري قمعُ التمردات والعصيانات وتدعيم سلطة الشاه الشاب. لكن المعارضين القريبين من العرش يتحالفون، و، في نهاية المطاف، يتم عزل رئيس الوزراء ثم إعدامه (١٣ يناير/ كانون الثاني ١٨٥٢). ويعود إليه الفضل في نشر أول صحيفة إيرانية وإنشاء المدرسة الأولى للتعليم الحديث، دار الفنون (دار العلوم). وسوف تعتبره الأجيال التالية أول مصلح إيراني عظيم قد يكون فشله سبب الضعف الذي أصاب البلد.

وسوف يحكم العاهل بالأخص باللعب على التناقضات بين الفصائل الداخلية كما باللعب على التناقضات بين الداعمين الأجانب لهذه الفصائل. وخلافًا للدولة العثمانية،

لن يكون هناك من برنامج محدَّدٍ ومتماسك لإدخال إصلاحات، بل بالأحرى خبط عشواء من جانب السلطة. وعلى أثر محاولةٍ لاغتيال الشاه من جانب أحد المؤمنين المخلصين بدعوة الباب (١٥ أغسطس/ آب ١٨٥٢)، ينزل بأتباع هذه الحركة اضطهادٌ رهيب. ويحتج القناصل الأجانب على هذا الانفلات لأعمال العنف، ما يدفع السلطة إلى أن تنفي بدلًا من أن تعدم بعض أتباع الديانة الجديدة، ومن بينهم بهاء الله الذي سوف يضطر إلى الإقامة في الدولة العثمانية. والحال أنه سوف يؤسس هناك في ستينيات القرن التاسع عشر الديانة البهائية، التي تمثل الصيغة غير العنيفة من الحركة البابية. ويسمحُ القمعُ الذي خاضه الشاه بتعزيز التحالف بين المَلَكية والهيراركية الدينية الشيعية اللتين تواجهان عدوًّا مشتركًا.

ويستعيد الشاه أطماع أسلافه في هرات وإقليمها. بل إنه سوف يمضي إلى حدِّ عرض شبه حماية على بلده على البريطانيين في مقابل استرداد هذه الأرض. لكن العرض يُقَابَلُ استقبالًا بالغ السوء من جانب لندن التي تفضِّلُ الاستناد إلى الزعماء المحليين في إيران على الاستناد إلى السلطة المركزية. فيضطر الشاه إلى أن يصرِّح علنًا في عام ١٨٥٢ بأنه لا أطماع له في هرات.

وعندئذ يحاول تولي الدفاع عن شيعة العراق، ضحايا القبائل السنّية الكردية والعربية. ومشروعه يتمثل في طرح نفسه بوصفه حاميًا لكل الشيعة في العالم. ومرَّةً أخرى، يصطدم بالمعارضة البريطانية المعزَّزَة بالسياق الذي يؤدي إلى حرب القرم.

وكما في الدولة العثمانية في العصر نفسه، تضطر إيران إلى مواجهة تزايدٍ متسارعٍ للحمايات القنصلية الأجنبية، خاصة البريطانية، ما ينتزع عددًا كبيرًا من الرعايا المنتمين إلى طبقات المجتمع العليا، بمن في ذلك أعضاء من العائلة المالكة، من سلطة الشاه. وبما أن نصير الدين شاه يصطدم بالبريطانيين في كل مكان تقريبًا، فإنه يتقارب في عام ١٨٥٣ مع الروس، مع خطر أن يؤدي ذلك إلى نزاع مع العثمانيين. وحيال خطر العزلة الديبلوماسية، يضطر الشاه في عام ١٨٥٤ إلى العودة إلى صف البريطانيين وإن كان يحاول إيجاد تحالفٍ سريٍّ مع الروس.

وتجد فارس صعوبة في أخذ مكانها في سياق حرب القرم التي تضم، بشكلٍ ما، كل

أعدائها: العثمانيين والبريطانيين والروس. وفي عام ١٨٥٥، يؤدي تدخلٌ من جانب القنصل البريطاني في شؤون العائلة المالكة إلى استثارة أزمة كبرى تُفضي إلى رحيل البعثة الإنجليزية عن العاصمة الفارسية، أي إلى قطع العلاقات الديپلوماسية. والشاهُ متأثرٌ تأثرًا خاصًا بشخصية الشاب مالكوم خان، وهو أرمنيٌّ تحوَّل إلى اعتناق الإسلام كان قد تعلم في فرنسا. وينتمي هذا الشاب إلى ذلك الجيل الجديد من الشرقيين ذوي الدراية المباشرة بالعالم الأوروبي والداعين إلى إدخال إصلاحات تحديثية في بلدانهم والمحاورين الدائمين للمسؤولين السياسيين الأوروبيين. ويَظهرُ مالكوم خان بوصفه قائد «حزب فرنسيٍّ» معادٍ للبريطانيين إذ لم يكن بالإمكان أن ينبثق آنذاك أيُّ فصيلٍ سياسيٍّ من دون أن يؤكد قربه من إحدى الدول الأوروبية العظمى.

وتعيد القطيعةُ مع بريطانيا العظمى إطلاق الأطماع الفارسية في هرات. فيجري شن حملة جديدة ضد هذه المدينة ويتم الاستيلاء عليها في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٥٦. إلَّا أنه بما أن حرب القرم قد انتهت الآن، فإن أيدي البريطانيين طليقة. وهم يعلنون الحرب في الأول من نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٥٦. وبعد تجربة حرب أفغانستان الأليمة، ليس من الوارد على أي حالٍ التفكير في إرسال قوات إلى تلك المنطقة. والخيار هو شن عملية عسكرية في الخليج.

وقد علَّق نصير الدين شاه آماله على تدخل فرنسي قد يسمح لفارس بالإفلات من الطوق الأنجلو - روسي. بل إنه يستكشف إمكانية عقد معاهدة مع الولايات المتحدة. فعلى أي حال، بدأ هذا البلد الأخير يلعب دورًا في الشؤون العالمية بإرغام اليابان على فتح أبوابها في عام ١٨٥٤. وقد استوعب الشاه تمامًا الدرسَ العثماني ومؤداه أن التوازن بين الدول الغربية هو وحده الذي يسمح بتحييدٍ جزئيٍّ لأطماعها وبتأمين استقلال بلده.

وتُسارعُ الديپلوماسيةُ البريطانية إلى إبداء تواضع أهداف الحرب والتي تتمثل في العودة إلى الـ *statu quo ante*(*): فالمراد ليس هو الإطاحة بالملكية الفارسية ولا القيام بفتوحات ترابية. وهذا يكفي لإرضاء المنافسين الآخرين، وروسيا في المقام الأول.

والملاذُ الآخر هو التعبئة الدينية للسكان. فكبار رجال الدين الشيعة، المجتهدون،

(*) الوضع الذي كان قائمًا في السابق، باللاتينية في الأصل. -م.

يدعون إلى الجهاد للدفاع عن أرض الإسلام ضد الكفار ويحذرون السكان من خطر العلمنة التي قد تحدث في حالة السيطرة الأجنبية. لكن السلطة القاچارية لا تريد المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، وهي تبدو متحفظة حيال قيام رجال الدين بتجنيد متطوعين مسلَّحين.

وهذه التعبئة لا نفع منها حيال احتلال ميناء بوشير [بوشهر] الذي يسقط من دون مقاومة كبيرة في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٥٦. وبالمثل، لا تصمد القوات الفارسية للصدمة حيال ارتسام الغزو البريطاني في مستهل عام ١٨٥٧. ويصل العدو حتى شط العرب وتسقط المحمّرة في ٢٧ مارس/ آذار. ويجتمع مع الضعف العسكري ضعفٌ ماليٌّ. والدولة في وضع شبه إفلاس.

ويجري إيفاد مالكوم خان إلى باريس وينجح في عقد معاهدة سلام في ٤ مارس/ آذار ١٨٥٧ (يصل النبأ إلى طهران في ٥ أبريل/ نيسان، فالتلغراف لا يصل إلّا إلى اسطنبول(*)). وتضطر فارس إلى الجلاء عن هرات والأراضي الأفغانية المحتلة. وهي تُوقِّعُ معاهدة تجارة وتُنهي تجارة العبيد في الخليج. ويتعهد البريطانيون، من جانبهم، بالكف عن إيواء معارضين للشاه في سفارتهم. وهكذا أمكن الحد من الأضرار بحكم المساعدة الديپلوماسية التي قدمتها فرنسا.

والانتصار البريطاني قصير الأمد إذ يبدأ عندئذ التمرد الهندي، «حرب السباهيين» لصالح الفرنسيين، في مايو/ أيّار ١٨٥٧. وتؤثر الأحداث في الرأي العام الفارسي الذي يرى فيها نوعًا من الثأر. على أن الاستعادة السريعة للسيطرة البريطانية إنما توضح مدى ضخامة قوة بريطانيا العظمى.

(*) إذا كان مصطلح القسطنطينية هو الأكثر استخدامًا في اللغات الأوروبية في القرن التاسع عشر، فإن البعض يستخدمون مصطلح سطمبول، الذي يستشرف مصطلح اسطنبول المستخدم الآن في زماننا.

استحالة تحقيق الاستقرار

غداة معاهدة باريس، يبدو أن المسألة الشرقية قد سويت. فعلى أي حال، كان قد جرى التذكير بمبدأ الوحدة الترابية للدولة العثمانية بوصفه مبدأ السياسة الدولية وكانت وضعية غير المسلمين قد حدِّدت على شكل إدارة ذاتية طائفية. ومع تقدم المواصلات والاتصالات، تصبح الوصاية الجماعية التي تمارسها الدول الأوروبية واقعًا ملموسًا بشكل متزايد باطراد.

وفي عقد خمسينيات القرن التاسع عشر، تتخذ الامتيازاتُ ملمح نظام حقيقيٍّ للإعفاءات وللميزات لصالح رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات (استفادت الولايات المتحدة من هذه الوضعية منذ عام ١٨٣٠). فعلاوة على الحدِّ من الرسوم الجمركية، وهي عنصرٌ رئيسيٌّ في عصرٍ تُسيطر فيه الحمائية، يجري إعفاء المعنيين من الجانب الرئيسي من الضرائب المحليةِ وإخضاعهم لقضاء قنصلياتهم لا لقضاء الدولة العثمانية، بما في ذلك في الشؤون المتعلقة برعايا عثمانيين. ويجري مدُّ هذه الميزات إلى رعايا الإمبراطوريات الاستعمارية (فهي تمتد، مثلًا، إلى جزائريٍّ أو مالطيٍّ) وإلى محميي القنصليات (في الأصل، كان الأمر يتعلق بموظفي القنصليات، لكن فئة المشمولين بالحماية جرى توسيعها بالفعل) وتضافُ إلى ذلك الحماياتُ الدينية حتى وإن كانت، في جانبٍ منها، محدودة. وبما أن فرنسا قد أصبحت البلد الأول المصدِّر للمبشِّرين الكاثوليك، فإن كل البعثات التبشيرية الكاثوليكية إنما تستفيد من حمايتها.

وبينما كانت الامتيازات في السابق مجرد نتاج لاتفاقات ثنائية تمضي في اتجاه شخصية القوانين، فإنها تصبح المعادل لمقياسٍ للحداثة على غرار ما يدور في الأنظمة الاستعمارية: فوضعية الأشخاص فيها تتحدد بدرجة التطور، أي بدرجة التأورب. وهنا، يؤدي قصور المؤسسات العثمانية المختلفة، خاصةً في المجال القضائي، إلى تبرير هذه الحصانات والميزات. وكان من المفترض أن تكون الامتيازات عاملًا قويًّا مشجِّعًا على

إصلاحات تسمح بتحرير الدولة العثمانية من هذه التدخلات التي لا تنتهي، لكن تقدم الدولة الحديثة، ومن ثم قدرتها على الفوز بالطاعة، إنما يؤدي، ويا للمفارقة، إلى مراعاة متزايدة للامتيازات (ففي السابق، لم تسمح «الفوضى» بتطبيق هذه الامتيازات).

وهكذا فإن مصر، حيث تعدُّ سلطة الدولة راسخة رسوخًا خاصًا، إنما تجد نفسها خاضعة لغزو امتيازات حقيقي مع تكاثر التلاعبات، خاصة المطالبات بتعويضات متنوعة، وهي مطالبات تدعمها القنصليات الأجنبية. وتأخذ في التشكل «جاليات» أجنبية مهمة، منبثقة بالأخص من جنوبي أوروبا (اليونان، إيطاليا، مالطه)، يجب أن نضيف إليها السوريين - اللبنانيين الذين يتمتع عدد معين منهم بحمايات قنصلية. والحال أن هؤلاء المشارقة بالمعنى الواسع، على الرغم من لعبهم دورًا مهمًّا في الاقتصاد المصري، إنما يدخلون في منافسة مع جزء من الطبقات المتوسطة المصرية ويمقتهم الفلاحون بحكم وجودهم في مجال الربا الريفي، وهو من بلايا الاقتصاد الشرقي.

وقد أنقذت حربُ القرم الدولةَ العثمانية من التهديد الروسي، مؤقتًا على الأقل. ففي البلقان، جرى إلغاء الوصاية الروسية على إمارتي مولداڤيا وڤالاكيا. ومعاهدة باريس تردُّ لمولداڤيا جزءًا من بيسارابيا خسرته في عام ١٨١٢ وتضع الإمارتين تحت الحماية الأوروبية. وقد تولى ناپوليون الثالث الدفاع عن هذين البلدين اللاتينيين.

وروسيا ألكسندر الثاني تؤيده في هذه السياسة التي تُبعد فرنسا عن بريطانيا العظمى. وتنسحب القوات النمساوية في مارس/ آذار ١٨٥٧ وتشرفُ مفوضيةٌ دولية على إقامة نظام جديد. ويتصل الخلاف الرئيسي باتحاد الإمارتين الذي تحبذه فرنسا وپروسيا وروسيا ضد رأي النمسا وبريطانيا العظمى والدولة العثمانية. وبعد عدد معين من التقلبات الديپلوماسية، بينها عقد مؤتمر للسفراء في باريس، يتم الاتفاق على مبدأ الاتحاد وعلى اختيار أمير محلي، بما يشكل تجنبًا لاتخاذ ممثلٍ لواحدة من الأسر المالكة الحاكمة في أوروبا. وتحتفظ كل إمارة من الإمارتين بحكمها الذاتي الإداري، لكن أميرهما سيكون واحدًا. وتُجرى انتخابات لانتخاب أعضاء البرلمانين الذين يقررون فيما بعد، في فبراير/ شباط ١٨٥٩، تسمية ألكسندر كوزا أميرًا واحدًا للإمارتين.

وتضطر الدولة العثمانية إلى الاعتراف به في عام ١٨٦١، ولكن لمدة عهده فقط،

وهو ما يسهل قيام «إمارتي مولداڤيا وڤالاكيا المتحدتين» في عام ١٨٦٢. وينجح هذا الأمير الليبرالي في فرض إصلاح زراعي وبدء إقامة دولة حديثة. ويتمثل أحد تدابير عهده الرئيسية في إضفاء طابع زمني [لا ديني] على الممتلكات الكنسية المخصصة لتأمين تمويل نشاطات البطريركيات الأرثوذكسية الشرقية (في القسطنطينية وأنطاكية والقدس). وقد تمكن من التصدي في هذه المسألة للباب العالي وروسيا باللعب على التأييد الذي يتمتع به من جانب فرنسا. كما أن تحرره من الكنيسة اليونانية [الرومية] قد تميز بإلغاء استخدام اللغة اليونانية في طقوس الكنيسة الرومانية [نسبةً إلى رومانيا لا إلى روما] والتي تصبح كنيسة قوميةً مستقلة في يناير/ كانون الثاني ١٨٦٥. وهكذا فإن كل تحرير بلقاني هو ضربةٌ موجَّهةٌ إلى بطريركية القسطنطينية التي تَشهدُ، عبر مفارقة مفهومة من مفارقات التاريخ، ارتباط مصيرها ارتباطًا وثيقًا بمصير الدولة العثمانية. وبالنسبة لصانعي القرار الروس، فإن الانقسام المتزايد للأرثوذكسية إلى أمم إنما يزيد من صعوبة سياسة حماية المسيحيين. فيجري التوجه إلى الجامعة السلاڤية معٍ رؤيةٍ ثقافية تجعل من الأرثوذكسية تحريرًا من العبودية الأبدية، ومن ثم من الپولنديين المارقين دومًا بوصفهم خونة مزدوجين لكونهم كاثوليك.

وقد أبدى ألكسندر كوزا تعاطفه مع الانتفاضة البولونية الجديدة في عام ١٨٦٣، والتي عزلت روسيا عن الدول العظمى الأخرى. وبالمقابل، جعلت بريطانيا من نفسها، بصورة مؤقتة، حامية الكنيسة اليونانية، ولكن من دون طائل. والحال أن الأمير، لرغبته في خلق دولة قوية ومستقلة بالإكثار من الأمور الواقعة، إنما يستثير تدريجيًا نفور الدول الحارسة للمملكة بينما تعود عليه سلطويته في الداخل بالاعتراض من جانب الوجهاء من مختلف الاتجاهات. ويخوض هؤلاء الأخيرون حملة ضده على المسرح الدولي. واستلهامًا لمسلك نابوليون الثالث، يحل كوزا البرلمان ويفرض ديكتاتوريةً تتم الموافقة عليها بشكل واسع عبر استفتاء. ومصدر قوته هو رغبة الدول في تفادي وقوع أزمة شرقية جديدة، في لحظةٍ تبدأ فيها الشؤون الألمانية في الاستئثار بالاهتمام.

على أن مؤامرةً تستند إلى الجيش تخلعه من دون مقاومة كبيرة من جانبه في فبراير/ شباط ١٨٦٦. والسلطة الجديدة تريد أميرًا جديدًا، ولكن من اختيارها هي. وينعقد

وهو ما يسهل قيام «إمارتي مولداڤيا وڤالاكيا المتحدتين» في عام ١٨٦٢. وينجح هذا الأمير الليبرالي في فرض إصلاح زراعي وبدء إقامة دولة حديثة. ويتمثل أحد تدابير عهده الرئيسية في إضفاء طابع زمني [لا ديني] على الممتلكات الكنسية المخصصة لتأمين تمويل نشاطات البطريركيات الأرثوذكسية الشرقية (في القسطنطينية وأنطاكية والقدس). وقد تمكن من التصدي في هذه المسألة للباب العالي وروسيا باللعب على التأييد الذي يتمتع به من جانب فرنسا. كما أن تحرره من الكنيسة اليونانية [الرومية] قد تميز بإلغاء استخدام اللغة اليونانية في طقوس الكنيسة الرومانية [نسبةً إلى رومانيا لا إلى روما] والتي تصبح كنيسة قوميةً مستقلة في يناير/ كانون الثاني ١٨٦٥. وهكذا فإن كل تحرير بلقاني هو ضربةٌ موجَّهةٌ إلى بطريركية القسطنطينية التي تَشهدُ، عبر مفارقة مفهومة من مفارقات التاريخ، ارتباط مصيرها ارتباطًا وثيقًا بمصير الدولة العثمانية. وبالنسبة لصانعي القرار الروس، فإن الانقسام المتزايد للأرثوذكسية إلى أممٍ إنما يزيد من صعوبة سياسة حماية المسيحيين. فيجري التوجه إلى الجامعة السلاڤية مع رؤيةٍ ثقافية تجعل من الأرثوذكسية تحريرًا من العبودية الأبدية، ومن ثم من البولنديين المارقين دومًا بوصفهم خونة مزدوجين لكونهم كاثوليك.

وقد أبدى ألكسندر كوزا تعاطفه مع الانتفاضة البولونية الجديدة في عام ١٨٦٣، والتي عزلت روسيا عن الدول العظمى الأخرى. وبالمقابل، جعلت بريطانيا من نفسها، بصورة مؤقتة، حامية الكنيسة اليونانية، ولكن من دون طائل. والحال أن الأمير، لرغبته في خلق دولة قوية ومستقلة بالإكثار من الأمور الواقعة، إنما يستثير تدريجيًا نفور الدول الحارسة للمملكة بينما تعود عليه سلطويته في الداخل بالاعتراض من جانب الوجهاء من مختلف الاتجاهات. ويخوض هؤلاء الأخيرون حملة ضده على المسرح الدولي. واستلهامًا لمسلك نابوليون الثالث، يحل كوزا البرلمان ويفرض ديكتاتوريةً تتم الموافقة عليها بشكل واسع عبر استفتاء. ومصدر قوته هو رغبة الدول في تفادي وقوع أزمة شرقية جديدة، في لحظةٍ تبدأ فيها الشؤون الألمانية في الاستئثار بالاهتمام.

على أن مؤامرةً تستند إلى الجيش تخلعه من دون مقاومة كبيرة من جانبه في فبراير/ شباط ١٨٦٦. والسلطة الجديدة تريد أميرًا جديدًا، ولكن من اختيارها هي. وينعقد

مؤتمر جديد للسفراء في باريس من دون أن يسفر عن نتيجة. وفي النهاية، يسمحُ تحرُّكٌ منسَّقٌ من جانب فرنسا وپروسيا بقبول الاختيار الروماني لعضو من عائلة الهوهنزوليرن – سيجمارينجن، هو كارول الأول، قريب ملك پروسيا. ولا تملك الدول الاعتراض على ذلك وإلاَّ فقد يؤدي اعتراضها إلى استعادة حماية فعلية، إمَّا من جانب روسيا أو من جانب الدولة العثمانية. وفي جميع الأحوال، فإن الحرب النمساوية – الپروسية في عام ١٨٦٦ تَضع حدًّا للنقاش مع الانتصار الپروسي في سادوڤا.

ويبقى وجوب إيجاد تسوية ديپلوماسية. ويثبت العاهل الجديد ذكاءه بإظهاره حرصه على الشواغل الروسية وأولها تفادي رؤية سيطرة نمساوية على الإمارتين. وفي الوقت نفسه، يستخدم الدستور الجديد مصطلح «رومانيا» بدلًا من مصطلح «الإمارتين المتحدتين». أمَّا فيما يتعلق بالباب العالي، فهو منشغلٌ الآن بالقضايا الكريتية. ويتسنى التوصل إلى حل: إذ يؤكد فرمان صادر عن الباب العالي أن الإمارتين تشكلان جزءًا من الدولة العثمانية وإن كان حكمهما لأمير وراثي. ومن الناحية النظرية، تعدُّ هذه الوضعية قريبة من وضعية مصر.

وبعبارة أخرى فإن سيرورة تحرر الأراضي المسيحية في البلقان إنما تتواصل. وعدم وجود مسلمين في رومانيا يسهل هذه السيرورة. ثم إن ادعاء الدولة الجديدة أنها لاتينية إنما يبعدها عن الجامعة السلاڤية، حتى وإن كان البلد أرثوذكسيًا في غالبيته (المسيحيون الآخرون هم المتحدون مع كنيسة روما). وبالمقابل، فإن البعد عن الدولة العثمانية إنما يعني أيضًا أن تحرير اليهود الذي وَعَدَ به مرسوم عام ١٨٥٦ لا يسري في هذه الأرض التابعة التي تحدِّدُ ملَّتها بأنها مسيحية.

وتضمحل السلطة العثمانية بشكل متواصل: فالأمير الجديد يفرض كأمرٍ واقعٍ سلطةَ عقد اتفاقيات مع دول أخرى من دون موافقة الباب العالي ويقوم اعتبارًا من عامٍ ١٨٦٩ بإدخال مصطلح رومانيا في هذه الاتفاقيات. ويتم الاعتراف دوليًا بهذا الاستخدام للمصطلح في عام ١٨٧٠.

عودة المسألة المسيحية

تظلُّ الولاياتُ العربية مهملةً بحكم الأولوية المعطاة للبلقان التي تشكل الجزء الأغنى والأعلى من حيث كثافته السكانية في الدولة العثمانية. لكن أثر أوروبا الثورة يصبح محسوسًا هناك دومًا بدرجة أكبر. فإلى إعادة هيكلة المجتمع التي تُرافقُ الإصلاحات العثمانية تُضافُ إعادة هيكلة للمكان. فالمدن الكبرى في داخل الأراضي وذات التراث الحرفي الممتد تعاني من المنافسة المتزايدة دومًا من جانب المنتجات المانيفاكتورية الأوروبية والتي تستفيد من ضعف رسوم الدخول التي تفرضها الامتيازات. وبالمقابل، تشكِّلُ أوروبا سوقًا للمنتجات الزراعية ذات الدور التغذوي أو الصناعي، خاصة الحبوب والقطن والحرير ثم الحمضيات بعد ذلك بوقت قصير. وتنجم عن ذلك حركة استغلال للمناطق الساحلية والمناطق المجاورة للسهوب الصحراوية. والاستثمار في الزراعة عائده أعلى من عائد الإنتاج المانيفاكتوري.

والحال أن الجماعات السكانية المسيحية، ذات المستوى التعليمي الأعلى بكثير والداخلة في علاقة مستديمة مع أوروبا بسبب التأطير الذي يقوم به المبشِّرون، إنما تعدُّ الرابح الأكبر من هذه التطورات.

والحاصل أن مرسوم التحرير الصادر في عام ١٨٥٦ قد أثار توترات جد قوية، خاصة في صفوف جماعة سكانية مسلمة حضرية تمرُّ بمصاعب ولا تقبل عدم بقاء المسيحيين في الموقع الذي من المفترض أنه الموقع الذي يجب أن يكونوا فيه، خلافًا لليهود. وتحدث الأزمة أولًا في الجبل اللبناني. ففي عام ١٨٥٨، في كسروان، وهي منطقة مسيحية أساسًا، ينتفض الفلاحون ضد أعيانهم الذين يطردونهم من قراهم. ثم تمتد هذه الحركة ذات المطالب الاجتماعية إلى المناطق التي يعدُّ الفلاحون فيها مسيحيين بينما يُعدُّ الأعيان من الدروز. وبشكل لا مفرَّ منه، تتخذ المسألة بُعدًا طائفيًا، ما يستثير أعمال عنف تُطلقُ دورة جهنمية قوامها الأعمال الانتقامية والأعمال الانتقامية المضادة. وفي

مايو/ أيّار ١٨٦٠، تفقد السلطات والقناصل الأجانب السيطرة على الموقف. ويُغلَبُ المسيحيون وتؤدي المذابحُ إلى سقوط عدة آلاف من الضحايا.

والقضية تستثير انفعالًا قويًّا في أوروبا بل في أميركا الشمالية. وتفكر فرنسا نابوليون الثالث في الإقدام على تدخلٍ عسكريٍّ، لكنها تتخلى عن ذلك جرَّاء الاعتراض البريطاني. غير أن اندلاعًا رهيبًا لأعمال العنف يهز دمشق في يوليو/ تموز ١٨٦٠: إذ يجري قتل آلاف من المسيحيين، من الروم الأرثوذكس بالأخص، على أيدي مسلمين سنّة. ومرَّةً أخرى، لا تتوصل السلطات والقناصل إلى حفظ النظام. ووحده الأمير عبد القادر، الموجود في المنفى في دمشق، والذي يتمتع بعدة مئات من الجزائريين المسلَّحين، هو الذي ينجح في حماية المسيحيين. وهذا العمل الفروسي يعود عليه بشعبيةٍ عظمى في العالم الغربي.

ويصبح التدخل الأوروبي محتومًا. ويتم التوقيع على اتفاقية بين الدولة العثمانية والدول العظمى، في ٣ أغسطس/ آب ١٨٦٠، تنصُّ على إرسال فيلق «قوات أوروبية» إلى سوريا «للإسهام في استعادة السكينة». وتتكفل فرنسا بتوفير نصف الوحدات المطلوبة. وتتحدد المدة الضرورية للتهدئة بستة أشهر.

أمَّا بيان نابوليون الثالث الموجَّه إلى قوة الحملة، في ٧ أغسطس/ آب، فهو يبرز الجانب الإنسانوي للمهمة:

أيها الجنود

إنكم ترحلون إلى سوريا، وفرنسا يسعدها أن توجه التحية إلى حملةٍ ليس لها غير هدف واحد، هو تحقيق الانتصار لحقوق العدالة والإنسانية.

إنكم لا تذهبون، في الواقع، لمحاربة أي دولة، بل تذهبون لمساعدة السلطان في إرجاع الرعايا الذين أعمامهم تعصُّبُ عصرٍ آخرٍ إلى الطاعة.

وعلى هذه الأرض البعيدة، الثرية بالذكريات العظيمة، سوف تؤدون واجبكم وتثبتون أنكم الأبناء الأصلاء لأولئك الأبطال الذين رفعوا فخورين لواءَ المسيح في هذا البلد.

والجِدةُ مزدوجة: إرسال قوات اسمها أوروبية، حتى وإن كانت لن تكون في النهاية سوى فرنسية، وتعريف مهمَّةٍ بأنها ذات طابع إنساني. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية،

سوف يجري تشكيل مفوضية دولية مقرها بيروت.

ومنذ بداية الأزمة، قرَّر البابُ العالي أن يرسل إلى الساحة فؤاد باشا، وزير خارجيته، مع قوات. وبما أنه قد تحرك قبل أن يتحرك الفرنسيون، فقد يكون بإمكانه المرابطة في دمشق وإقامة محكمة استثنائية، ما يسمح له بحظر أي تدخلٍ أجنبيٍّ، وبالعمل، علاوة على ذلك، على الاستعادة النهائية لسلطة العاصمة [القسطنطينية]. وقد جرت عدة مئات من التوقيفات التي طالت عناصر شغبٍ وأعيانَ وكبارَ موظفين. وبالنسبة لهاتين الفئتين الأخيرتين، فإن ما يؤخذ في الحسبان هو تقصيرهما في حفظ النظام، خلافًا لمهمتهما المنصوص عليها. كما أنهما تتعرضان للمساءلة بسبب لعبتهما المزدوجة خلال الإصلاحات: فهما لا يمكنهما إلَّا قبولها حين تسير في اتجاه مصالحهما المادية، بينما ترفضانها حين يتعلق الأمر بتحرير المسيحيين. فيجري الاتجاه إلى عدد كبير من الإعدامات وإلى تدابير النفي. كما يجري تقديم إغاثات مادية للناجين من المذابح.

ويضطر الفرنسيون إلى الاكتفاء بالمرابطة على الساحل اللبناني. فيبدون منذئذٍ بوصفهم أصدقاء المسيحيين وأعداء المسلمين. ومن جهة أخرى، لا يُخفي الضباطُ تعاطفاتهم الإكليريكية ويُطالِبُ الممثلون الفرنسيون بإنزال العقوبات بالزعماء الدروز الرئيسيين. على أن نابوليون الثالث يفكر في تكوين «مملكة عربية سورية» من شأنها أن تكون مثيلة للمملكة العربية التي يفكر فيها بالنسبة للجزائر. وقد يكون قائدها الطبيعي هو الأمير عبد القادر، الذي أصبح بطلًا في نظر جميع الأوروبيين.

والرهان الآن هو رهان إقامة الكيان السوري.

وتأتي كلمة «سوريا» من العصر القديم الإغريقي – الروماني وقد تكون تحويرًا لكلمة «آسيريا» [آشور]. وقد أمكن أن تكون لها دلالات مختلفة على مدار الأزمنة تبدأ من الإشارة إلى الفضاء الواقع بين نهر الفرات والبحر المتوسط (بلاد ما عبر الفرات) وصولًا إلى عدة أجزاء من هذه الأرض نفسها. والعرب يسمون هذه المنطقة «بلاد الشام»(٣٣). وتظل «سورية» مستخدمة عند الجغرافيين العرب، وإن كان بالنسبة لجزء من بلاد الشام. وبالمقابل، نجد أن الجغرافيين الأوروبيين، وقد انبنى تكوينهم المعرفي على الموروثات الإغريقية – الرومانية، إنما يواصلون استخدام كلمة «سوريا». وينطبق هذا أيضًا على

أدب الرحلة الغزير. وتُعيدُ «حملة سوريا» التي قام بها بونابرت في عام ١٧٩٩ إدخال المصطلح إلى اللغة السياسية، حتى وإن كان الأمر يتعلق بالأحرى بفلسطين. وبهذا الشكل يستوعبه العثمانيون.

ومن الواضح تمامًا أن الاحتلال المسمّى بـ«المصري» وحربي سوريا قد أعادوا المصطلح إلى الصدارة. على أن حرب سوريا الأولى قد أنهت سيطرة محور عكا - دمشق الجغرافي الذي صاغ بنية المكان منذ مستهل النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ويؤدي نمو العلاقات الاقتصادية مع أوروبا إلى ظهور محورين متوازيين، محور يافا - القدس ومحور بيروت- دمشق، وإلى تقسيم للمكان تعززه الظروف السياسية الطارئة والنزاعات الطائفية في الجبل اللبناني والتنافساتُ الأوروبية حول الأماكن المقدَّسة. وبالمثل، نجد أن التمردات المختلفة ضد السيطرة المصرية، تمرد عام ١٨٣٤ في الجنوب، تمرد عام ١٨٣٩ في الشمال، إنما تميل إلى بيان ظهور شخصيات جغرافية متمايزة، هي فلسطين، المصطلح الموروث هنا أيضًا من العصر القديم والذي يستخدمه الأوروبيون استخدامًا واسعًا، ولبنان، المماهى آنذاك مماهاةً وثيقة بالجبل. أمَّا بيروت، المدينة التجارية التي تشهد توسعًا سافرًا، فإن الأوروبيين ينظرون إليها على أنها ميناء سوريا، بل عاصمتها. ويَنشط المبشرون البروتستانت في دعم فكرة وجود شخصية سورية عبر التاريخ.

وفي بداية عقد ستينيات القرن التاسع عشر هذه، يسود الشعور في كل مكان بأن الوجود الإسلامي يضمحل. وفي هذه المنطقة من العالم حيث تفرض الدينامية الديموغرافية والاقتصادية والثقافية للمسيحيين نفسها، يتسنى تصور انبعاثٍ لشرقٍ مسيحيٍّ قديم قد يحل محل الشرق الإسلامي الآخذ بالانحلال. وفي جميع الأحوال، ترى الدول الأوروبية أنه يجب صون المصالح المكتَسَبَة والإشراف على التحولات.

وهذا هو رهان المفوضية الدولية. فالفرنسيون يحاولون الدفع في اتجاه إقامة «المملكة العربية السورية» المعهود بها إلى عبد القادر، لكن المعنيَّ يرفض الاقتراح متذرعًا بتخليه عن أي طموح سياسيٍّ وبرغبته في الانكباب على تأملاته الصوفية. ومن المؤكد أنه صادق، لكنه يعرف أيضًا أنه ومن معه من الجزائريين يُعتبرون أجانب في المنطقة.

ويرى اللورد الشاب دفرين، الممثل البريطاني(٣٤)، أن سوريا العثمانية تعاني من ثلاثة

عيوب رئيسية: فساد وضحالة كبار الموظفين المرسلين من جانب العاصمة لأداء عملهم لمدة جد قصيرة، وعزلة الأرض التي تدفع العثمانيين عند اضطرارهم إلى مواجهة مشكلة في إحدى الولايات إلى انتزاع الإمكانات المدنية والعسكرية من ولاية أخرى، فتخلق بذلك مشكلةً لكي تحل مشكلةً في مكانٍ آخر وغياب التواصل ووجود التباعد بين الموظفين التُرك والسكان العرب. وهو يقترح نيابةً مَلَكيَّة، وفق النموذج المصري، أي يُعهَد بها إلى شخصٍ موهوب، مستقلٍّ جزئيًّا عن الباب العالي ولديه الوقت الكافي [لتدبير أمورها]. وقد يتم اختيار هذا الشخص باتفاقٍ مشترك بين الحكومة العثمانية والدول العظمى. وهو يشير صراحةً بالفعل إلى فؤاد باشا ويتحدث عن «self-government(*)»، مُرادفٍ بهذه الدرجة أو تلك لفكرة الفرنسيين عن الحكم الذاتي.

ويرفض فؤاد باشا هذا الأفق ويذكِّرُ بأن ولاية المفوضية لا تتعلق إلَّا بالجبل اللبناني. وفي جميع الأحوال، ترفضُ روسيا والنمسا وبريطانيا العظمى الاقتراح الذي يبدو لهن غير واقعي ولا يأخذ في حسبانه مصالح السكان المسيحيين. ولندن غير مقتنعة، فالحكم الذاتي يذكِّرُ إلى حدٍّ بعيد بالسوابق البلقانية. ويعترض الباب العالي على الاقتراح بخطابٍ مؤرَّخ بتاريخ ٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٨٦١ موجَّهٍ إلى السفير العثماني في لندن ومبلَّغٍ، على النحو الواجب، إلى ممثلي الدول[٣٥]: «ومن ثم فإن كل ما يتعين عليَّ قوله لكم هو أن الخطة التي يدور الحديث عنها لا ترمي إلَّا إلى إقامة إمارة جديدة، شبه مستقلة، خاضعة لتوجيه مفوضية أوروبية ؛ أي، بعبارة أخرى، فصل سوريا عن السيطرة العثمانية».

ويطرح العثمانيون مشروعهم هم ضمن منطق التنظيمات: من جهة، تعزيز المركزة والوجود العسكري العثماني، ومن الجهة الأخرى، تشكيل مجالس ولايات تتألف من أعضاء ينتمون إلى مختلف الطوائف الموجودة وذات اختصاصات محدَّدة بوضوح. فينظر الفرنسيون في مشروع لإعادة تنظيم الجبل اللبناني مع أغلبية مسيحية قوية ووالٍ من الأرجح أن يكون مارونيًّا. وتقترح الكنيسة المارونية أن يُضمَّ إلى الجبل سهل البقاع الداخلي والمناطق البحرية، ما سوف يسمَّى فيما بعد بـ«لبنان الكبير». أمَّا الروس، فهم يعترضون على كل ما من شأنه وضع الأرثوذكس تحت سلطة الكاثوليك.

(*) حكم ذاتي، بالإنجليزية في الأصل. -م.

ويرجع فؤاد باشا إلى فكرة سوريا عثمانية. وهو يعتمد على مجموعة صغيرة من المثقفين المحليين الذين يرون في النزعة العثمانية وسيلةً لتجاوز الانقسامات الطائفية عبر استحداث فكرة وطنٍ سوريٍّ عثمانيٍّ. وهم، في غالبيتهم العظمى، قريبون من المبشِّرين البروتستانت الأميركيين. وأهم واحدٍ بينهم هو بطرس البستاني.

وفي أبريل/ نيسان ١٨٦١، تنهي المفوضية الدولية الموجودة في بيروت أعمالها بعد أن درست إمكانية «فصلٍ» إثنوغرافيٍّ بين الجماعات السكانية ورفضها لها بسبب خطر تقسيم لا نهاية له للأرض. ويستأنف عملها مؤتمرٌ للسفراء في القسطنطينية يستفيد من استبعادٍ سلسلة بأكملها من الافتراضات. فنرجع من ثم إلى الحدود التقريبية لإمارة الجبل السابقة. وواليها، المعيَّن باتفاقٍ مشترك بين الباب العالي والدول العظمى، سوف يكون مسيحيًّا. ومن دون أن يشار إلى ذلك بشكل معلَن، فإنه لن يكون «من الأهالي»، أي مارونيًّا ويتمتع بالحماية الفرنسية. والهدف الرئيسي هو تفادي حدوث تطور على الطريقة البلقانية صوب استقلال فعلي.

والحال أن القانون الأساسي، المعتَمَد في ٩ يونيو/ حزيران ١٨٦١، إنما ينشئ متصرفية جبل لبنان. وسوف تعاونُ المتصرفَ مجالسُ إدارية وقضائية مختلفة سيتم «اختيار» أعضائها «وتعيينهم، بعد تفاهمٍ مع الأعيان، من جانب زعماء طائفة كلٍّ واحد منهم وسوف يصدِّقُ المتصرفُ على تعيينهم». والهدفُ هو القضاء على السلطات التي يحوزها كبارُ الأعيان التقليديين والتي تعتبر سلطات «إقطاعية»، وذلك لصالح إدارة أحدث. كما يجري التصديق على توزيعٍ لوظائف السلطة بحسب توزيع طائفي. وسوف يتم تعديل القانون تعديلًا طفيفًا في عام ١٨٦٤ لإتاحة تمثيلٍ أفضل للموارنة الذين يشكلون الأغلبية.

ويشهد العام نفسه صدور القانون الخاص بالولايات والذي يتبنى نموذج المحافظات الفرنسي. وفي عام ١٨٦٥، وضمن الاستمرارية، يجري إنشاء ولاية سورية كبيرة، وهي تسمية ضئيلة الانتشار في التسميات العثمانية التي عادةً ما تُسمِّي ولايةً ما باسم قصبتها الرئيسية.

ويشهد العقدان التاليان لعام ١٨٦٠ الدمج المتزايد للولايات السورية وولايات بلاد

الرافدين في المجمل العثماني. إذ تتأكد سلطة السلطة المركزية فيها على نحو وطيد وتُطَبَّقُ الإصلاحات الإدارية والقضائية فيها. أمَّا النظام العام فهو يتأكد من الأفضل إلى الأفضل. ويتوزع التجنيد على السكان الريفيين المسلمين.

والاقتصاد دومًا أكثر توجهًا لأوروبا التي تتزايد باستمرارٍ حاجتها إلى المواد الأولية الزراعية وحاجتها من السلع الغذائية. وتشهد الموانئ الساحلية المتاجرةُ مع أوروبا نموًّا متسارعًا تُعَدُّ بيروتُ رمزه. وفي ختام ستينيات القرن التاسع عشر، يكتمل الارتباط العالمي عن طريق الشبكة التلغرافية. وازدهار السواحل يجتذب السكان بشكل متزايد باطراد. وفي توازٍ مع ذلك، يؤدي الطلب على المنتجات الزراعية إلى الاستثمار في الزراعة وإلى استيطان مناطق كانت حتى ذلك الحين خاضعة للتَرَحُّلِ وللبدو. وتلعب السلطة العثمانية هناك في آنٍ واحدٍ بالترهيب، إذ تَنشرُ هناك حاميات دائمة، وبالترغيب، إذ تحث زعماء القبائل على التحول إلى كبار مُلاك عقاريين. كما تتحقق سياسة الإنماء هذه عبر إعادة توطين لاجئين مسلمين، خاصة القوقازيين (الشراكسة والشيشان)، وإن كان أيضًا الجزائريين، الذين يكنون الولاء للسلطة المركزية بالطبع.

ومدارس الإرساليات التبشيرية، خاصة الفرنسية الكاثوليكية والأميركية البروتستانتية، تشكِّل شبكة واسعة من شبكات التعليم الحديث المفتوح للجميع من الناحية النظرية، وإن كان المسيحيون أول المستفيدين منه. وبفعل التدريب، يُطَوِّرُ المسلمون والأرثوذكس مؤسساتهم التعليمية هم، بينما يستفيد اليهود من عمل التحالف الإسرائيلي [اليهودي] العالمي الذي تأسس في عام ١٨٦٠. وهذا الجهد التعليمي يخص في المقام الأول النخبَ الاجتماعية للطوائف المختلفة، لكن أثره عميق على مجمل المجتمع.

«الفكرة العظمى» والقضية الكريتية

تستلهم ملكية الملك أوتون في الدولة اليونانية الجديدة النموذج المحافظ الأوروبي: غياب الدستور، وسيطرة كبار موظفين بافاريين على الإدارة. وينقسم رجال السياسة اليونانيون إلى حزبين إنجليزي وفرنسي. والبلد خاضع باستمرار للصراع على النفوذ بين الدول العظمى ولا يُعتَبَرُ دولةً أوروبية حقيقيةً تمامًا.

والعلاقات مع الدولة العثمانية سيئة. فمسألة ترسيم الحدود تستغرق عدة أعوام لكي تُسَوَّى وتعويض المسلمين المرغمين على الرحيل مرفوض. وتصبح أراضيهم «أملاكًا قومية [عامة]»، في حين أن الملكية الفعلية تظل غير مؤكَّدة بحكم غياب سجل عقاري. ونقص الموارد الضريبية يَدفع إلى التعاقد على قروض مع الخارج. ويؤدي الفقرُ إلى نزوح متواصل من جانب سكان المملكة الجديدة إلى الدولة العثمانية، التي تبدو أكثر رفاهًا. والفارقُ الديموغرافي بين سكان المملكة الذين يصل عددهم إلى ٧٠٠ ٠٠٠ والسكان اليونانيين – العثمانيين الذين يزيدون عنهم ثلاثة أضعاف على الأقل إنما يشكِّلُ فارقًا أكثر وضوحًا دومًا. ففي القسطنطينية وحدها، لا بدَّ أن هناك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ يوناني.

وتظل الأرثوذكسية أساس الهوية، لكن الكنيسة اليونانية تنفصل عن بطريركية القسطنطينية وتصبح كنيسة «قومية مستقلة»، لأن الدولة القومية الجديدة لا يمكنها أن تتبع الخارج. وهذا التناقض هو علامة الخلط المتزايد بين الكنيسة والهوية القومية والأرض، وهو الخلط المميز للأرثوذكسية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي الوقت نفسه، ترعى اليونان الجديدة دعايةً ثقافية وسياسية قوية موجَّهةً إلى السكان الناطقين باليونانية في الدولة العثمانية. وتستأنف الجمعيات السرِّية نشاطاتها الرامية إلى تحقيق الاتحاد (*enosis*) بين اليونان والأراضي التي تُعتبر يونانيةً خارج البلد.

وفي عام ١٨٤٤، نجد أن رئيس الوزراء إيونيس كوليتيس (وهو ڤالاكيٌّ الأصل نجد أيضًا باسم «كوليتّي») يُعرِّف «الفكرة العظمى»: إن قَدَرَ اليونان هو تنوير الشرق مثلما فعلت ذلك في الماضي مع الغرب ؛ والمعنيون هم كلُّ يونانيي البحر المتوسط والبحر الأسود لأجل استعادة الإمبراطورية البيزنطية بشكلٍ ما. والواقع أن الجانب الأكبر من السكان المعنيين إنما يتألف من فلاحين أميين يتكلمون لغات محلية، بل والتركية، كما في الأناضول. ويتألف المشروع من تحديد المعيار الأوسع للهوية المشتركة، وهو الالتزام بممارسة الديانة الأرثوذكسية، ما يعني جماعة الروم النوعية، وذلك للقيام بعد ذلك بهلينةٍ لغويةٍ وثقافية عن طريق إعادة اكتشاف الأصول القديمة. وسوف تُعرِّفُ هذه الحركة نفسها على أنها النيوهيلينية، وأثينا، وهي بندرٌ صغيرٌ لحظةَ الاستقلال، تُعدُّ رمزها في مواجهة القسطنطينية، مدينة البطريركية.

وتقع «الفكرة العظمى» في ملتقى نوستالچيا شعبية حقيقية إلى زمن الإمبراطورية البيزنطية المحاط بالأساطير وصوغ الباڤاريين والمثقفين النيوهيلينيين المشترك لبرنامج صيغ بالفعل جزئيًا في النزعة الأوروبية المحبة للهيلينية. وهي تتماشى مع الطابع «التجميعي» لمبدأ القوميات، على نحو ما نراه في مشاريع الوحدة الألمانية والإيطالية.

وتكمن خصوصية المشروع اليوناني في نزعته التحريرية الوحدوية والتي تترجم نفسها على حساب الدولة العثمانية أساسًا في الواقع الإجرائي. ويتعين اغتنام فرصة كل أزمة شرقية لتحقيق تقدم للمشروع. وهكذا، فخلال أزمة أعوام ١٨٣٩ - ١٨٤١، ساندت اليونان الانتفاضات في تساليا وإيبيروس ومقدونيا، والتي قُمعت على الفور. وهذا لأن العثمانيين يتمتعون بتأييدٍ قويٍّ من جانب بريطانيا العظمى. وفي عام ١٨٤١، لحظة رحيل المصريين عن كريت، تجري محاولة لربطها باليونان، لكن الأسطول البريطاني يفرض حصارًا على الجزيرة ثم يقوم بإجلاء المقاتلين الكريتيين واليونانيين عنها. ومن الواضح أن النزعة التحررية الوحدوية اليونانية لا يمكنها النجاح إلّا بدعم من الدول الأوروبية العظمى. وفي عام ١٨٤٣، نجد أن المملكة تضطر، بحكم مديونيتها، إلى الانصياع لمؤتمر للدول الثلاث في لندن يَفرضُ عليها خفضًا حادًّا لإنفاقاتها.

ويعودُ السخطُ الشعبي بالفائدة على انتفاضةٍ تنشب في سبتمبر/ أيلول ١٨٤٣، تتمكن من فرض كتابة دستور يستلهم دستورَيّ الملكيتين الفرنسية والبلچيكية، حيث يظل الملك محتفظًا بسلطاتٍ مهمة. وإذا كان عدد الناخبين كبيرًا بشكلٍ خاص قياسًا إلى معايير ذلك الزمان، فإن النظام السياسي إنما يمارس في واقع الأمر الفساد والزبائنية والضغط الإداري. وفي ذلك الوقت، تظهر اليونانُ بوصفها واقعةً إلى حدٍّ بعيد تحت النفوذ الفرنسي، ما يعود عليها بالعداوة من جانب بريطانيا العظمى. واغتنامًا لفرصة المحن الجارية في أوروبا، يدخل پالمرستون في عام ١٨٥٠ في اختبار للقوى مع اليونان، التي تجري مطالبتها بتقديم تعويضات عن مجموعة من المظالم. وهكذا يفرض الأسطول البريطاني حصارًا على الموانئ الرئيسية للمملكة. والحال أن سياسة البوارج هذه إنما تذكّر بالمسلك البريطاني في الصين. ويستفيد پالمرستون من ذلك لمغازلة الوطنية، بل الزينوفوبيا [رُهاب الأجانب]، الإنجليزية، لكنه يضطر في النهاية إلى قبول

تحكيمٍ فرنسيٍّ جدّ مؤاتٍ لليونان.

ومن جديد، تنتفض تساليا وإيپيروس ومقدونيا، في بداية حرب القرم، إلَّا أنه يتم إخماد الحركة بسرعة، بينما تبدي فرنسا وبريطانيا العظمى سخطهما على السياسة الموالية لروسيا فتقومان بإنزال قوات في پيريه في مايو/ أيَّار ١٨٥٤. ولن تغادر القوات الفرنسية - البريطانية البلد إلَّا في فبراير/ شباط ١٨٥٧. ولم تكن اليونان قد دعيت إلى مؤتمر باريس وهي تضطر من جديدٍ إلى مكابدة رقابةٍ أجنبية على مالياتها.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٦٢، تُنهي انتفاضةٌ عسكريةٌ الملكية «الباڤارية». فتوضح الدول العظمى أن من غير الوارد إقامة جمهورية، ما سوف يسمح، ويا للمفارقة، بتحقيق المرحلة الأولى من «الفكرة العظمى»، وقد طلبت الحكومة المؤقتة أميرًا إنجليزيًّا على أمل التصالح مع بريطانيا العظمى، التي قد تُعيد الجزر الأيونية، لكن المسألة استثارت ارتباكًا ديپلوماسيًّا بين البلاطات الأوروبية الرئيسية. وفي نهاية المطاف، تقبل الدول الضامنة الثلاث ترشيح أمير دانمركي، هو چورج الأول الجديد، ملك اليونانيين لا ملك اليونان، ما يستثير غضب الباب العالي الذي يرى في ذلك علامة نزعة تحررية وحدوية (يوليو/ تموز ١٨٦٣). فيتم العثور على حلٍّ وسط باللجوء إلى تعبير «ملك الهيلينيين»، وهو مصطلح كان يشير حتى ذلك الحين إلى إغريق العصر القديم تمييزًا لهم عن اليونانيين المحدثين. وفي عام ١٨٦٦، يتزوج الملك من الجراندوقة أولجا، منشئًا بذلك علاقة ثمينة مع الأسرة الإمبراطورية الروسية ومعطيًا هويةً دينيةً أرثوذكسية للسلالة المالكة اليونانية الجديدة.

ثم تقبل إنجلترا التخلي عن الجزر الإيونية، الأكثر تطورًا من المملكة من الناحية الاقتصادية، إلَّا أن اليونان تضطر إلى الموافقة على نزع سلاح جزئي لهذه الجزر طالبت به النمسا (معاهدة ٢٩ مارس/ آذار ١٨٦٤).

وكان الفتح العثماني لكريت، وهو أحد آخر فتوحات التوسع الإمبراطوري العثماني، قد خلق مواجهةً بين الغزاة وسادة الجزيرة البنادقة. وكان قد جرى الاستيلاء بسرعة على الجزء الأكبر من أرضها في ١٦٤٥ - ١٦٤٦، لكن حصار المدينة الرئيسية امتد بعد ذلك حتى عام ١٦٦٩، ومن هنا اسم «حرب كانديا». ويبدو بالفعل أنه لم يحدث استيطانٌ

إسلاميٌّ للأرض الجديدة، إلَّا أنه تحدث، منذ البداية، حركةُ تحوُّل إلى اعتناق الإسلام لا نظير لها قياسًا إلى ما جرى في أماكن أخرى. وقد حافظ المسلمون الكريتيون على استخدام اللغة اليونانية وعلى العلاقات العائلية مع الكريتيين المسيحيين. ومن دون الدخول في معركة أرقام، يبدو أن المسلمين كانوا أغلبية كبيرة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وبالمقابل، اعتبارًا من عام ١٨٢١، يقل عددهم مع غياب الأمن العام واجتذاب مناطق عثمانية أخرى لهم. ويجب أن نضيف إلى ذلك عودة جزء من عائلات من سبق لهم التحول إلى اعتناق الإسلام إلى المسيحية. وبعد عام ١٨٥٠، من المفترض أن المسلمين لم يعودوا يمثلون سوى ما بين ثلث ورُبع السكان.

وكما في البلقان، عَمِلَ كثيرون من الفلاحين المسيحيين لحساب مُلَّاك عقاريين مسلمين. وعلاوة على ذلك فإن المعالم الأولى لدولة التنظيمات الحديثة إنما تترافق مع تضخم للأعباء الضريبية ومع سيطرة متزايدة للإدارة على موارد الجزيرة، خاصة أملاك الأديرة. وإذا كانت توجد أسباب اقتصادية واجتماعية لانتفاضة عام ١٨٦٦، فإنه يبقى مع ذلك أن الانتفاضة هي بالدرجة الأولى تعبير عن فشلٍ مزدوج مُثقلٍ بالعواقب بالنسبة للمستقبل. والفشل الأول هو فشل النيوهيلينية العاجزة عن تجاوز المرجعية الهوياتية المسيحية الأرثوذكسية في اتجاه صوغ نزعةٍ قومية يونانية منفتحة على المسلمين الذين يتكلمون اللغة نفسها ويتقاسمون الثقافة الاجتماعية نفسها مع المسيحيين الأرثوذكس. والفشل الثاني هو فشل الإصلاحية العثمانية التي تقترح على غير المسلمين إدارة ذاتية دينية لا حكمًا ذاتيًّا ترابيًّا بينما تلعب الدعاية النيوهيلينية على جاذبية برنامج الاتحاد الهيليني (*enosis*). وعلاوة على التحرك القادم من مملكة اليونان، توجد الغواية التي لا تُقَاوَمُ في الاستنجاد بالدول العظمى للتوصل إلى تلبية المطالب التي يجري التعبير عنها.

وهكذا فإن الحركة التي تبدأ في ربيع عام ١٨٦٦ إنما تطالب السلطان بخفض الضرائب وتطلب من الدول ربط [الجزيرة] باليونان. وجميع الفاعلين يَسكُنُ خاطرهم التدخلُ الأوروبي الأخير في لبنان والتسوية السياسية التي تلته. لكن الدبلوماسية الأوروبية تستأثر بها آنذاك الحربُ النمساوية – البروسية التي ستنتهي بمعركة سادوڤا في ٣ يوليو/ تموز ١٨٦٦. وتنشب الانتفاضة في تلك اللحظة، مستثيرةً وصول متطوعين يونانيين

من الأرض اليونانية إلى جانب بضعة مقاتلين أوروبيين محبين للهيلينية كالغاريبالديين والمقاتلين الذين شاركوا في ثورات عام ١٨٤٨. وهدفهم هو الإبقاء على الانتفاضة إلى أن تشعر الدول الأوروبية بأنها مضطرة إلى التدخل.

والتعاطفات الأوروبية قوية، كما يبين ذلك التأييدُ المعلنُ من جانب ڤيكتور هيجو أو من جانب چول ڤيرن. وبالمقابل، فإن المسلمين الكريتيين سمعتهم سيئة، فهم مرتدون [عن المسيحية] لم ينتقلوا إلى اعتناق الإسلام إلّا بدافع المصلحة. ووجود سكانٍ سودٍ، منبثقين في غالبيتهم من جنود إبراهيم باشا، إنما يُنظَرُ إليه بهلعٍ، حتى من جانب أولئك الذين يدافعون من جهة أخرى عن إلغاء الرق.

ويستعيد العثمانيون السيطرة على الأرض تدريجيًّا. والحدث الأبرز هو حادثة دير أركادي الذي تمركز فيه ٣٠٠ من الثوار وضِعفهم من المدنيين. وبما أنهم قد رفضوا الاستسلام، فقد لجأوا إلى تفجير أنفسهم لتفجير المهاجمين (٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٦٦). وهذا الفعل يؤثر على الرأي العام الأوروبي. وتستمر الحربُ حتى ربيع عام ١٨٦٨ ويرحل آلافٌ من اللاجئين إلى مملكة اليونان، ما يُنْشئ علاقةً مقيمةً بين الجزيرة والبر اليوناني. وعلاوة على الجيش النظامي العثماني، يتم القمعُ عبر استخدام قوات غير نظامية، هي الباشي بازوقات الشهيرة، وهي مؤلَّفةٌ هنا من مسلمين كريتيين يدافعون عن أراضيهم ويمارسون أعمالًا انتقامية ضد المسيحيين. والحال أن السلطات العثمانية، المدركة تمامًا للخطر الذي يستثيره الإعلان عن المذابح، إنما تَحُدُّ من عمل قواتها، غير مُدَّخرةٍ مع ذلك إنزالَ مكابدات رهيبة بالسكان المدنيين. ثم إن وباء التيفود يفتك بالمقاتلين والمدنيين على حدٍّ سواء في كل معسكر من المعسكرين. أمَّا أعمال العنف الفعلية فيجري تضخيمها في أعمال الدعاية الرامية إلى استثارة تدخلات خارجية. وفي حالات معينة، يُرغِمُ الثوارُ المدنيين المسيحيين على مغادرة قراهم لزيادة تدفق اللاجئين واستثارة الخواطر الدولية.

وعلى الرغم من التأثر المستثار في أوروبا، تمتنع الدول عن اللجوء إلى تدخلٍ مباشر. وتعترض بريطانيا العظمى اعتراضًا حازمًا على تدخلٍ كهذا، وذلك بسبب مبدأ الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية. وهي تتذرع بالمحاجَّة التي تذهب إلى أن من شأن

تدخلٍ إنساني لصالح اللاجئين أن يدفع اليونانيين إلى تصور أن بريطانيا العظمى مستعدة للتحركِ عسكريًّا لصالحهم، ما قد يَجُرُّ إلى مزيد من أعمال العنف. وهذا مثال نموذجي لمحاجة الأثر السيئ المترتب على اتخاذ قرارٍ ما. والحق أيضًا إن البريطانيين، الذين سحقوا للتوّ بقسوةٍ حركةً في جامايكا، ويخوضون صراعًا ضد قلاقل الفنيانيين الإيرلندية ويخوضون حربًا في نيوزيلنده ضد الماوريين، إنما يُكنّون هذه المرَّة شيئًا من التعاطف الاستعماري مع العثمانيين.

أمَّا روسيا فهي لا تريد المضي إلى حدّ نشوب حرب أوروبية وتنتهج فرنسا نابوليون الثالث نهجًا غير متماسك إلى حدٍّ بعيد، إذ تتحدث بالتعاقب عن دمجٍ للجزيرة باليونان ثم عن إصلاحات عثمانية. وتتدخل الدولتان لصالح اللاجئين المسيحيين وتوفران لهم الحماية وتؤمّنان نقلهم إلى مملكة اليونان، وإن كانتا لا تريدان الظهور وكأنهما تشجعان نزوحهم أو كأنهما تعطيان أهمية سياسية لعملهما الإنساني. وردًّا على الاتهامات التي يروجها الروس والتي تتحدث عن الهمجية والفظائع، يحيلُ العثمانيون إلى قمع الانتفاضة البولندية في عام ١٨٦٣ وإلى المصير الرهيب الذي حاق بالسكان القوقازيين المسلمين. ولا يجب لعمليات إنقاذ اللاجئين أن تهدد السيادة العثمانية، إلَّا أنه يجب أن يكون بالإمكان مساعدة السكان المسلمين عندما يتعرضون للخطر. والحدُّ الآخر للتدخلات باسم «مبدأ الإنسانية» هو فصل النساء والأطفال عن الرجال الأصحاء، ما يسهِّلُ تجنيد مقاتلين.

ويترتب على فقر مملكة اليونان أن آلاف اللاجئين الكريتيين إنما يحيون فيها في حالة من البؤس الشديد. وليس من شأن وصول لاجئين جدد سوى زيادة مفاقمة وضعٍ مريع بالفعل ولا تبدو إقامتهم المستديمة حلاًّ منشودًا. وفي النهاية، تنحاز فرنسا إلى بريطانيا العظمى في السعي إلى حلٍّ وسطٍ سياسيٍّ يشبه الحل الوسط الخاص بجبل لبنان. فيجري تقسيم ولاية كريت إلى خمسة سناجق (مديريات) وعشرين بندرًا. وعلى كل مستوىً إداريٍّ، توجد مجالس يتم تمثيل المسيحيين فيها على أساس التساوي، ما لا يسمح لهم بالتمتع بالأغلبية. وينطبق الأمر نفسه على المناصب ذات المسؤولية.

وبما أن اليونان تسعى إلى استثارة انتفاضات جديدة في أراضي البلقان العثمانية، فإن

الدولة العثمانية إنما تبدي استعدادها لمحاربتها. فيدعو الأوروبيون اليونان إلى التخلي عن دعمها للانتفاضات، وتضطر المملكة، حيال عزلتها الديبلوماسية، إلى الرضوخ. وفي يناير/ كانون الثاني ١٨٦٩، ينعقد في باريس مؤتمر أوروبي، في غياب اليونانيين والكريتيين المسيحيين والمسلمين، ويعيد التأكيد على انتماء كريت إلى الدولة العثمانية على أساس الإصلاحات المتخذة.

ومحرِّكُ الأزمة الكريتية في أعوام ١٨٦٦ - ١٨٦٩ هو رغبة الثوار المسيحيين في استثارة تدخلٍ أوروبي لصالحهم، قد يمضي إلى حدِّ استتباع انهيار الدولة العثمانية، لكن الرغبة البريطانية في الحفاظ على مكتسبات حرب القرم تعترض ذلك اعتراضًا متشدِّدًا. وكما في جبل لبنان، أدت لعبة أشكال النفوذ والمصالح إلى دفع لندن حتى إلى الدفاع عن السكان المسلمين، إلى حدٍّ معين. وفي هذا الإطار، كان مما لا مفر منه أن يقتصر تحرك الدول الأوروبية على أداء «الواجبات التي تمليها الإنسانية،»، أي، ولأول مرَّة، اللجوء إلى أعمالٍ إنسانية هدفها الرئيسي هو تدارك غياب حلولٍ سياسية أو عسكرية. ولم يجر اتخاذ تدابير ترمي إلى الفصل بين المتحاربين وإلى حماية السكان المدنيين.

وكان صانعو الرأي موزعين بين من دافعوا عن السكان المسيحيين الذين ينكِّل بهم المسلمون، حاشدين مرة أخرى في حب الهيلينية كلًّا من الكنائس المسيحية والليبراليين، ومن رأوا، باسم الواقعية، أن المسيحيين والمسلمين على قدرٍ قليل من التمدن سواء بسواء وأنهم تصرفوا بالهمجية نفسها. أمَّا فيما يتعلق بالعثمانيين، فقد انكبوا على استخدام خطاب الكيل بمكيالين، مذكِّرين بأن المتمدنين الأوروبيين قد تصرفوا بشكل همجي في الانتفاضات القومية الأوروبية كما في إمبراطورياتهم الاستعمارية.

مصر والبحر المتوسط

في عام ١٨٥٩، في رسالة خاصة، يضطر اللورد پالمرستون، رجل الدولة البريطاني الكبير، إلى تحديد ما هو عندئذ المبدأ الرئيسي لسياسة بلده[٣٦]:

نحن لا نريد مصر، أو نرغب فيها لأنفسنا، تمامًا مثلما أن أي رجل عاقل يملك ضيعة في شمالي إنجلترا ومقر إقامة في الجنوب ليس من شأنه أن يرغب في امتلاكٍ نُزُلٍ على طريق الشمال. فكل ما قد يريده هو أن يكون النُزُل في حالة جيدة ومتاحًا دائمًا وأن يقدم إليه، عند مجيئه، رِيَشَ خروفٍ وخدمة تبديل الخيول(*).

وما لا يأتي على ذكره، وإن كان مفهومًا ضمنًا، هو منع أي أحد آخر من الوجود على هذا الطريق، طريق الهند، فهذا ينطوي على إمكانية إغلاقه. والحال أن فرنسا إنما تنتهج، منذ عام ١٨١٥، سياسةً ترمي إلى هذا الحد أو ذاك إلى تحقيق الصدارة لها في البحر المتوسط. وهكذا ففي عهد عودة الملكية تدخلت في إسبانيا والمورة، وصاغت علاقة قوية مع مصر محمد علي وأطلقت في نهاية المطاف الحملة على الجزائر في عام ١٨٣٠. ونحو هذا التاريخ، يصوغ السان سيمونيون المفهوم الحديث الخاص بـ«البحر المتوسط» والذي يُنظرُ إليه بوصفه طريق عبور بأكثر مما يُنظَرُ إليه بوصفه حاجزًا.

وتُواصل ملكية يوليو السير على هذا الدرب. مُقَدِّمَةً دعمها الديپلوماسي لمصر بما ينطوي عليه ذلك من خطر نشوب حرب أوروبية في عام ١٨٤٠. وبعد أعوام التردد الأولى، أبقت على فتح مدينة الجزائر، ثم انتقلت من سياسة الاحتلال المحدود إلى سياسة الفتح الكامل. وكان هذا الفتح الأخير عنيفًا عنفًا خاصًّا في أربعينيات القرن التاسع عشر. والهدف هو العثور على تعويضٍ، أو حرفٍ للأنظار، عن التخلي، الذي تَمَّ مرة أخرى في ١٨٤٠ - ١٨٤١، عن الضفةِ اليسرى للراين. و«مكانة فرنسا» عرضةٌ

(*) ترجمة عن الأصل الإنجليزي. -م.

للتهديد. ولا تملك فرنسا التخلي عن المشاركة في فتح الشرق الذي تضطلع به روسيا وبريطانيا العظمى بشكل خاص.

والنتيجة المترتبة على فتح الجزائر هي عزل تونس عن الدولة العثمانية، إذ يطرح الفرنسيون أنفسهم بوصفهم ضامنين لـ«استقلالـ»ـها بحظر أي عودة للعثمانيين إلى هذه الأرض (لكن النخب العثمانية تستمر في الحركة بين مدينة تونس والقسطنطينية). أمّا رغبة المغرب الأقصى في التصدي لاحتلال الجزائر فقد أطاحت بها حربٌ قصيرةٌ في ١٨٤٣ - ١٨٤٤. وهكذا تجد فرنسا نفسها، منذ أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، في مركز هيمنةٍ على الشمال الأفريقي ويرى كثيرون من الناس أن النتيجة الحتمية لذلك سوف تتمثل في إنجاز الفتح الترابي لمجمل هذا الشمال.

وحتى إذا كان الأسطول البريطاني موجودًا في البحر المتوسط من خلال جبل طارق ومالطه، ومن خلال كورفو في إحدى الفترات، فإن البحر المتوسط الغربي يبدو أنه الموقع الأبرز للنفوذ الفرنسي. لكن فرنسا تستمر نشطةً في المشرق باعتمادها على الكاثوليك الشرقيين وتحتفظ دومًا بعلاقات ممتازة مع مصر.

والحال أن خليفي محمد علي الأولين، عباس باشا (١٨٤٨ - ١٨٥٤) وسعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣)، إنما يؤبدان مجهود تحديث بلدهما. وهما يتجهان بحزمٍ إلى اقتصاد تصديرٍ قوامه القطن وقصب السكر. وتتحقق الثورة الزراعية عبر توسيع الريّ الدائم بدلًا من الغمر السنوي الراجع إلى فيضان النيل. وخطاب السلالة المالكة هو كما في السابق خطابُ نشر التمدن الحديث.

والسلطة موجودة في أيدي أفراد بيت محمد علي، وهم من حيث الجوهر عثمانيون، أي أتراك - شراكسة بالأخص يعتبرون أنفسهم سادة مصر وملاكها، وهو ما ينطبق في المقام الأول على نائب الملك، والي مصر، من جهة، والأعيان مصريي الأرومة المرتبطين بالحكم، خاصةً في الأرياف، من الجهة الأخرى.

وخلال الأعوام الأخيرة لحكم سعيد باشا، يشهد البلد غزو «امتيازاتٍ» حقيقيًا يرافق تشكُّل جاليات أجنبية مؤلَّفة من متوسطيين شماليين (إيطاليين ومالطيين رعايا بريطانيين، ويونانيين) ومن رعايا عثمانيين مسيحيين بالأخص (أرمن وسوريين - لبنانيين) يحصلون

غالبًا على حماياتٍ قنصلية. وأتفهُ نزاع يُصبحُ موضع مطالباتٍ بتعويضات باهظةٍ يؤيدها الممثلون القنصليون.

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية، يحاول سادة مصر التوافق مع بريطانيا العظمى مع احتفاظهم بعلاقات قوية مع فرنسا. وخلال الانتفاضة الهندية، تمكَّن البريطانيون من أن يستخدموا بحريَّة خط السكك الحديدية الجديد الذي يربط الإسكندرية بالسويس لإرسال تعزيزات إلى الهند عبر ما يُعَدُّ الآن الطريق الأسرع بشكل واضح.

وفي عام ١٨٦٣، يخلف إسماعيل سعيد باشا. ومن المعروف عنه أنه كان مديرًا جيدًا لممتلكاته، لكن طموحه هو أن يجعل من مصر بلدًا حديثًا عظيمًا. وانطلاقًا من السودان الذي فتحه سابقوه، يضطلع بتكوين إمبراطورية أفريقية عظمى. وهو يوظف في خدمته مغامرين أوروبيين مشهورين كصمويل بيكر وجوردون باشا. وعلاوة على عملهم كإداريين، فإنهم يوظفون في خدمة سيد مصر سمعتهم لدى الرأي العام الأوروبي. ويؤدي كل ذلك إلى إنشاء مديرية خط الاستواء الشاسعة التي تمتد حتى أوغنده الحالية. ومع فتح ساحل بلاد الصومال، تصبح الإمبراطورية الإثيوبية بسبيلها إلى أن تكون مطوَّقَةً بأراضٍ تسيطر عليها مصر.

وفي هذا التوسع الأفريقي، تتبنى مصر لحسابها الخاص خطاب التمدين الفاعل العزيز على أفئدة الاستعماريين الأوروبيين. كما تُزوِّدُ نفسها بجمعية جغرافية على غرار جمعيتي فرنسا وبريطانيا العظمى. وعليها التجاوب مع المطالبة الأوروبية بإلغاء الرق والذي كان أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسية في السودان. ونتائج هذه السياسة متفاوتة بحسب كل منطقة، إلَّا أنه يبقى مع ذلك أن الاتفاقية الأنجلو - مصرية الموقَّعة في أغسطس/ آب ١٨٧٧ تُنهي تجارة العبيد في مصر مع فترة انتقالية قوامها سبع سنوات في مصر واثنى عشر سنة في السودان، فيما يخص بيع العبيد فيما بين العائلات. ويُنَصُّ على تقديم مساعدة للرقيق السابقين لتمكينهم من العثور على عمل. ومن الواضح أن من غير الممكن إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. وتطور الشمائل يمضي هو الآخر في هذا الاتجاه ويقوم عددٌ معين من العلماء ذوي الميل التحديثي بإصدار فتاوى مؤاتيةٍ لحدٍّ حادٍّ من الرق، بل لإلغائه.

وعلى المستوى الداخلي، يستفيد البلد من ازدهار عظيم جرَّاء «مجاعة القطن» المترتبة على حرب الانفصال الأميركية. فالأسعار ترتفع ارتفاعًا ملحوظًا بينما يزيد الإنتاج. وعلى المستوى السياسي، يعمل إسماعيل على توسيع هامش استقلالية مصر النسبية عن الدولة العثمانية. وهو يستخدم السلاح المالي بصرف مبالغ فلكية لصانعي القرار العثمانيين، بمن فيهم السلطان، ويجيد تقديم الخدمة بإرساله مثلًا جيشًا قوامه ١٨٠٠٠ جندي للمشاركة في القضاء على التمرد الكريتي، ما يعود عليه بشبهة السعي إلى استعادة السيطرة المصرية على تلك الجزيرة. وكمكافأة على ذلك، يحصل في عام ١٨٦٦ على الموافقة على أن تكون وراثة الحكم للابن البكر، و، في عام ١٨٦٧، يُمنح هو وخلفاؤه لقب الخديوي، وهو أحد الألقاب البروتوكولية لشاه فارس. ويحصل على حق التفاوض وعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية في جميع المجالات التي لا تتميز بطابعٍ سياسيٍّ محدَّد. وفي عام ١٨٧٢، يحصل على حق التعاقد على قروضٍ من دون موافقة مسبقة من جانب الباب العالي. وبعد عام من ذلك، يجري إلغاء كل القيود المتعلقة بالقوة العددية للجيش المصري. ولا تعود السيادة العثمانية متصلة إلَّا بدفع خزينةٍ سنوية وبالالتزام بعدم المساس بمعاهدات الباب العالي السياسية مع الدول الأجنبية.

والشأن الكبير في ستينيات القرن التاسع عشر هو شق قناة السويس. إن فردينان دو ليسبس، الذي حصل على الامتياز، مضطرٌ إلى مواجهة مصاعب مالية مهمَّة والمعارضة الحازمة التي تبديها إنجلترا بالمرستون. وبحكم تكاليف المشروع وغياب إيرادات فورية، حصلت الشركة العالمية أيضًا على ملكية عقارية مهمة لاستثمارها، ما سوف يسمح لها بالتمتع بموارد إضافية. ومنذ عام ١٨٥٧، تدخَّل بالمرستون، زاعمًا أن المشروع غير عملي من الناحية التقانية وعديم الصلاحية من الناحية المالية. وبفصله مصر عن سوريا، فإنه يشكل تهديدًا للوحدة الترابية للدولة العثمانية. وبشكل أكثر وضوحًا، رأى بالمرستون أن من شأن قناة كهذه منح فرنسا ميزة ملحوظة على طريق الهند وأن من شأن الحاجز الجديد بين سوريا ومصر تسهيل استقلالٍ لمصر عن الدولة العثمانية قد يكون في واقع الأمر تبعيةً لفرنسا. أمَّا دو ليسبس، فهو يحاول إعطاء مشروعه بعدًا «عالميًّا»، يمتد إلى كل البشرية، لكنه، على الرغم من حملات العلاقات العامة التي يقوم بها، لا يتمكن

من الحيلولة دون مماهاة مشروعه مع واقع فرنسيٍّ بشكل محدَّد.

ولتفادي هذا الخطر، يضغط البريطانيون على السلطان كي يمتنع عن الموافقة على الامتياز. لكن سعيد باشا، مسنودًا بالدعم من ناپوليون الثالث، لا يُلقي بالًا لذلك ويدشن بدء الأعمال في عام ١٨٥٩. وإذ يلعب پالمرستون على الشعور الإنساني، فإنه يرعى حملةً صحافيةً تكشف المكابدات المفروضة على الفلاحين جرَّاء السخرة التي ترغمهم على العمل في الحفر، وتشكك في ذمة فردينان دو ليسبس المالية. وفي عام ١٨٦٣، يحاول مرَّةً أخرى الحصول من السلطان على قرار بوقف الأعمال، ولكن من دون طائل.

وخلال هذه الفترة كلها، تجد بريطانيا العظمى نفسها عاجزةً عن ممارسة تأثير قويٍّ على بلدان أوروبا القارِّية بحكم الدور المحرِّك الذي تلعبه فرنسا ناپوليون الثالث والتي تلعب بالتناوب على پروسيا وعلى روسيا في لحظةٍ يبدو فيها هامش تفوق الأسطول البريطاني على الأسطول الفرنسي محدودًا بما يكفي.

والحال أن إسماعيل نفسه يريد التوصل إلى إعادة تفاوض على الامتياز. وعلاوة على مصالح بلده، يسعى إلى تحييد المخاوف البريطانية من أن تصبح مصر مستعمرة فرنسية من الناحية الفعلية. ويجري تكليف ناپوليون الثالث بالتحكيم فيصدر قراره في يوليو/ تموز ١٨٦٤. فتضطر الشركة إلى التخلي عن الأراضي التي أصبحت قابلة للزراعة جرَّاء أعمال الاستصلاح وإلى التوقف عن اللجوء إلى السخرة لقاء تعويضٍ قويٍّ قدره ٨٥ مليون فرنك. وعندئذ، تتوقف المعارضة البريطانية. وتضطر الشركةُ إلى أن تستخدم في المرحلة الأخيرة من الأعمال آلات العصر الأكثر تقدمًا، محرزةً معجزةَ استعراضٍ لقوة التكنولوچيات الجديدة. ويؤدي التخلي عن استخدام اليد العاملة المصرية غير المتخصصة إلى استقدام عمال يونانيين وإيطاليين مؤهَّلين أكثر.

وهكذا أمكن القول بأن شق القناة بدأ وفق نموذج قبل صناعيٍّ، هو السخرة، لكي ينتهي كرمزٍ ظافرٍ للدخول في العصر الصناعي(٣٧). ومسألة السخرة دالَّةٌ أيضًا على الأهمية التي اتخذها وجوب مراعاة البُعد الإنساني في مستهل ستينيات القرن التاسع عشر، بوصف هذا الوجوب دافعًا حقيقيًّا للتحرك كما بوصفه محاجَّة ذات أهداف سياسية في لعبة العلاقات الدولية. وقبل ذلك التاريخ، كان الحديث يدور عن «حب الإنسانية» وقد ردَّ

الفرنسيون بحدَّة على الاتهامات البريطانية المتعلقة بارتكابهم فظائع في فتح الجزائر.

وهكذا تمكن إسماعيل من اللعب بالورقة البريطانية لتهديد مزايا الامتياز الزائدة عن الحد والتي جعلت من الشركة العالمية دولة داخل الدولة. وهو يضطر إلى دفع ثمن هذا النجاح في صورة تضخم ملحوظ لأعباء مصر المالية. والمعنى الآخر لتحركه هو إظهار الاستقلالية النسبية المتزايدة لبلده الذي يتصرف بشكل متزايدٍ باطراد كدولة مستقلة من الناحية الفعلية.

وهذا هو معنى الاحتفالات الباذخة بافتتاح القناة في نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٦٩ بحضور كوكبة من الأوروبيين الذين وجِّهت إليهم الدعوة، أبرزهم مكانةً الإمبراطورة إجيني وإمبراطور النمسا، فرانسوا - چوزيف.

والمحصلة بالنسبة لمصر ذات وجهين. فمن جهة، يجد البلدُ نفسَه مزوَّدًا بمورد إضافي وبمنطقة بأكملها تتألف من مدن جديدة، ومن الجهة الأخرى، تجد الماليات المصرية نفسها مثقلةً على نحو ملحوظ بالنفقات المبذولة في أبواب مختلفة. والحال أن الشركة العالمية، إذ تلعب على مرسوم امتيازها وعلى الامتيازات، إنما تسعى قدر الإمكان إلى التصرف ككيان مستقل. وإذا كان تقدم حركة المرور، في مستهل سبعينيات القرن التاسع عشر، يتم بوتيرة أبطأ تمامًا ممَّا كان متوقَّعًا، فإنه سرعان ما يظهر أن ثلاثة أرباع حركة المرور هذه بريطانية وأن بريطانيا لا يمكنها أن تدع من دون سيطرةٍ ما بسبيله إلى أن يصبح شريانًا حيويًّا بالنسبة لإمبراطوريتها.

مواصلة اللعبة الكبرى

يؤدي التمرد الهندي إلى تعديل ملحوظ لوضعية الهند. فشركة الهند الشرقية تكف عن الوجود والبلد يُحكم الآن من جانب نائب بريطاني للملك باسم التاج. ويتم وقف عمليات ضم أراضي الأمراء وتظل الإمارات الـ ٥٠٠ الباقية محمياتٍ يُعَامَلُ المتولّون لإمارتها باحترام. ويترافق هذا الاحترام الشكلي مع «نزعةٍ قروسطية» تسعى إلى مماثلة

الأمراء بأتباع لتاج أوروبي في الشرق. ويُعطى دورٌ أهم دومًا للديكور الذي يبلغ أوجه في إعلان الملكة ڤيكتوريا إمبراطورةً على الهند في عام ١٨٧٥. وفي هذا الحدث، تتلاقى الرغبة الملكية في الاحتفاظ بمرتبة پروتوكولية أولى حيال أبنائها وأحفادها الذين يصعدون إلى المكانة الإمبراطورية الرفيعة في أوروبا القارِّية بحكم الزيجات بين البيوت المالكة مع تلك الرغبة في اتخاذ مظهر وريثٍ لمغولي دلهي الأكبر الذي تم للتوِّ خلعه وحبسه بعد ذبح أسرته على أثر التمرد.

وجماليات السلطة هذه تصطدم بواقع انبثاق طبقة وسطى هندية متعلمة تعليمًا حديثًا تُنَازِعُ احتكار السلطة من جانب الموظفين البريطانيين العاملين في الخدمة المدنية الهندية. وكُلُّ الخطاب الاستعماري عن عبء الرجل الأبيض إنما يُعبِّرُ عن رفض هذا الادعاء لما يظهر بوصفه كاريكاتورًا عقيمًا لما هو أوروبي وتعبيرًا عن نكران الجميل من جانب ابن البلد الذي لا يُحسن تقدير التضحيات المبذولة لأجله. أمَّا ابن البلد الصالح فهو من كان ينتمي إلى «الأجناس الحربية» (السيخ، الجورخا ...)، التي تجيد إبداء شجاعة جسمانية عظمى مع إبدائها في الوقت نفسه ولاءً لا تشوبه شائبة والتي تُسهم في النظام النيابي المنشود.

وكان التمرد قد عُزِيَ إلى مؤامرة مسلمة بأكثر ممَّا إلى مؤامرة هندوسية، ما يبرِّرُ ريبة عميقة حيال السكان المسلمين الذين من شأنهم الانتفاض من جديد. لكن اختفاء الخرافة الحقوقية، خرافة السلطنة المغولية، قبل التمرد، إنما يؤدي إلى القضاء على آصرة قوية بين المسلمين والهندوس كانت لا تزال متجلية خلال الأحداث. فالمسلمون يميلون إلى الانكفاء على أنفسهم مع قيامهم في الوقت نفسه بإعادة هيكلة جماعاتهم حول رجال الدين والشبكات المدرسية الطائفية. ولا يعود للأمراء من وجود كقادة رئيسيين. وشيئًا فشيئًا، يصبح الإسلام هوية سياسية تطرح نفسها في مواجهة الهندوس بأكثر ممَّا في مواجهة البريطانيين، ومن هنا، وبقدر مرور الوقت، تقاربُ هؤلاء الأخيرين مع المسلمين الذين يبدون لهم في نهاية المطاف أكثر ولاءً.

أمَّا الخطر المباشر فهو يتمثل في التقدم الروسي في آسيا الوسطى. فبما أن معاهدة باريس تصونُ الدولة العثمانية، يتركز المجهود الروسي على الفضاء الواقع وراء بحر

قزوين. والطموح هو استعادة عِزَّة الجيش الروسي بعد حرب القرم والعمل على إظهار روسيا بوصفها متمدّنة وتمدينية. وبفضل الإصلاحات التي قام بها ألكسندر الثاني الذي ألغى حلسية الأرض، يمكن للإمبراطورية القيصرية أن تبدو أقل تأخرًا قياسًا إلى البلدان الأوروبية. وفي مستهل ستينيات القرن العشرين، نجد أن «مجاعة القطن» المترتبة على حرب الانفصال في الولايات المتحدة إنما تجعل بالإمكان ترسيخ زراعة هذا المحصول في روسيا وضمان استقلالية في التزود بهذه المادة الأولية اللازمة لصناعة النسيج.

وتجربة الحروب القوقازية الطويلة تفرض فتحًا وتهدئة سريعة لما يُسمّى بوجه عام بتركستان، بحسب الموشور الإثنوغرافي للمعرفة الأوروبية، حتى وإن كان من المعلوم أن ناطقين بالإيرانية موجودون هناك أيضًا. وهذا البلد هو إلى حدٍّ بعيد خُراسان العصور الإسلامية الأولى. ومع استخدام القوة، يتوجب أيضًا إبداء التسامح حيال الإسلام وترك مؤسساته تعمل حتى يتسنى تجنب جهادٍ طويلٍ كالجهاد الذي مارسه القوقازيون. وقد استخلص الروس درس انتفاضة تركستان الصينية ضد بكين في ستينيات القرن التاسع عشر ودرس التمرد الهندي. ويتعين السيطرة على المؤسسات المحلية ونبذ أي محاولة للتبشير المسيحي.

وآسيا الوسطى فضاءٌ شاسع، يساوي حجمه حجم شبه القارة الهندية، وهو يتألف من سهوب وواحات جد عظيمة. ونمط المعيشة التقليدي هو نمط الترحُّل وتجارة القوافل التي خَلَّدها «طريق الحرير» الشهير. وبعد وصول الأوروبيين إلى المحيط الهندي، اضمحلت هذه التجارة، لكن هذه المنطقة تظل أرض تجارة ترانزيت مهمَّة نسبيًّا بين الهند وروسيا.

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، أدت اختراقات نادر شاه ثم انبثاق أفغانستان إلى قلب الخارطة السياسية. يُضاف إلى ذلك فتح تركستان الشرقية (شينچيان) من جانب صين الماندشو. وخارج أفغانستان، تسيطر ثلاث خانيات على هذه المنطقة: خوقند (فرغانة) وبُخارى وخيوى، التي تتحارب فيما بينها بصورة منتظمة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، تظل التجارة نشطة، خاصة في بُخارى. كما توجد تجارة رقيق مهمة، خاصة في خيوى، إمَّا لروسٍ مخطوفين أو لشيعة إيرانيين يعتبرون كُفَّارًا. ومن جهة

أخرى، فإن إلغاء تجارة الرقيق هذه، والمرتبط بالرغبة في توسيع التجارة، إنما يشكل واحدةً من المحاجات التي يستخدمها البريطانيون والروس لتبرير تحركاتهم في المنطقة.

والحال أن المرحلة الأولى للتقدم الروسي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر إنما تتّبع نموذج فتح أوكرانيا في القرن الثامن عشر. والقوزاق هم رأس حربته، يتلوهم توطين مستوطنين زراعيين في الأراضي المفتوحة في السهب الكازاخي. وليس هناك من كبتٍ وطردٍ للسكان على النحو الذي أمكن رصده على طول البحر الأسود وفي القوقاز. ثم يتباطئ التقدم بعد ذلك بحسب المخطط المعتاد المتمثل في خلق حصون تسمح بـ«تهدئة» قطاع قبل إقامة حصنٍ جديدٍ أكثر تقدمًا (وهو النموذج نفسه الذي اتّبعهُ «فتح الغرب» في الولايات المتحدة، فيما عدا أن السكان الرُّحل لا يتعرضون للكبت أو الإبادة).

وفي مستهل ستينيات القرن التاسع عشر، يصبح التحرك أكثر هجوميةً بحكم هامش الاستقلال الذي يتمتع به الجنرالات الروس. فتسقط خوقند أولًا مع الاستيلاء على طشقند في عام ١٨٦٥. وبعد تفكيرٍ أوليٍّ في فرض حماية، ينتقل الروس إلى ضم المدينة وأراضيها في عام ١٨٦٦. ويتم فتح بقية خوقند في عام ١٨٧٣. وتصبح الخانيات الأخرى محميات فعلية ثم محميات من الناحية القانونية، بُخارى في عام ١٨٦٨ وخيوى في عام ١٨٧٣. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، تتم «تهدئة» التركمان بدورهم. وهكذا تصبح طشقند عاصمة ولاية تركستانٍ واسعة.

ومن الواضح أن هذا الهبوط الروسي صوب الجنوب يزعج البريطانيين. وتتوزع مدرستان فكريتان القادة البريطانيين، وفي المقام الأول إنجليز الهند. فالمدرسة الأولى المسمّاة بمدرسة إلى الأمام (*forward*) قوامها الرغبة في التقدم أبعد ما يمكن صوب الشمال - الشرقي لاعتراض سبيل التقدم الروسي. ويرى واحدٌ كرولينسون، وهو عالم ورجل سياسة، أن أفغانستان هي المفتاح. فانطلاقًا من كابول، قد يكون بالإمكان تدبير انتفاضة إسلامية جديدة. وقد يتعين إغلاق هذا المدخل إلى الهند بضم جزء من البلد، عبر قندهار وهرات. وعلى العكس من ذلك، تُقلِّلُ المدرسة الأخرى من شأن التهديد [الروسي] مذكِّرَةً بالتحدي اللوجستي الهائل الذي يمثله زحف روسي باتجاه الهند في

غياب سكك حديدية. وكل ما هو مطلوب هو إبداء الودِّ مع الأفغان بالامتناع عن التدخل في شؤونهم الداخلية. وإذا ما تغلغل الروس في أفغانستان، فسوف يصطدمون بالقبائل التي ستطلب العون البريطاني.

وسياق التقدم الروسي هذا نفسه يدفع نصير الدين شاه إلى الانخراط في برنامج إصلاحات تحديثية تهدف إلى تعزيز المَلَكية والدولة الفارسية. فتبدأ درايةٌ أفضل بالأفكار الأوروبية عن الحكم بفضل كتابات ونشاط شخصيات تحديثية كمالكوم خان. على أن النموذج يظل بالدرجة الأولى نموذج دولة سلطوية، لكنها ذات كفاءة. والحال أن نوعًا من ماسونيةٍ محليَّةٍ يجمع فريق المصلحين، بموافقة من الشاه، في البداية على الأقل. ولا يحافظ هذا الأخيرُ طويلًا على اتجاه الإصلاحات، بحكم معارضة العناصر المحافظة، كما بحكم اعتبارات أخرى. ويتم نفي مالكوم خان إلى أوروبا في عام ١٨٦٢. ثم ينال الحظوة من جديد ولكن بوصفه سفيرًا في بلاطاتٍ أوروبيةٍ مختلفة.

وخلال تلك الحقبة، يتمثل الاتجاه العام للسياسة البريطانية بالأحرى في الامتناع عن التورط في القضايا الفارسية. والجدة الكبرى هي إنشاء شبكةٍ تلغرافية في إيران اعتبارًا من عام ١٨٦١ وهي شبكة تمارس نشاطها الفعلي اعتبارًا من عام ١٨٦٥. فينقلب كل أسلوب الحكم جرَّاء ذلك. إذ تحتفظ طهران الآن باتصالٍ مباشرٍ مع العواصم الأوروبية الكبرى ومع الولايات [الإيرانية]. فينتهي عصر المبعوثين الذين كانوا ينفذون سياستهم الخاصة باستقلالية كاملة للمبادرة جرَّاء بطء الاتصالات. وهدفُ الخط التلغرافي هو ربط أوروبا بالهند على امتداد الخليج، ما يطرح من جديد مسألة حدود فارس قياسًا إلى الهند البريطانية في منطقة بالوشستان الحدودية. وبعد عدد معين من التقلبات، تنال طهران الاعتراف بسيادتها على المنطقة ويتم اتخاذ قرار مشترك بالاتجاه إلى تحديد الحدود مع أفغانستان والهند البريطانية، ما سوف يستغرق أيضًا عددًا معينًا من الأعوام.

ويعطي التلغراف فكرة عن أهمية الحداثة وإمكانية التمتع بوجود تقانيين أجانب. وينجح المصلحون في إقناع الشاه بمنح امتيازٍ للبارون يوليوس دو رويتر (مؤسس الوكالة التي تحمل الاسم نفسه) وهو امتيازٌ يغطِّي من الناحية العملية الجانب الأكبر من موارد البلد: الجمارك، بنك للدولة، السكك الحديدية لمدة ٧٠ عامًا، إلى جانب الترع

والمصانع التي ستُبنى. وهم يرون أنه كلما اعتمدت فارس على رأس المال البريطاني، اضطرت بريطانيا العظمى إلى حمايتها في مواجهة روسيا الآخذة في التقدم في آسيا الوسطى وفي زيادة طول الحدود المشتركة زيادةً ملحوظةً. وبأخذ مثل هذه التعهدات، لا يتم التخلي عن شيء فيما يتعلق بما هو قائم، لأن جميع الامتيازات تتعلق بنشاطات يتعين تنفيذها. ولا بدَّ من إضافة أن الشاه والمحيطين به مهتمون أيضًا بالمشروع من الناحية المالية.

ويتم منح الامتياز في عام ١٨٧٢ فيستثير على الفور معارضات قوية، من جانب روسيا، وإن كان أيضًا، في الوقت نفسه، من جانب كبار رجال الدين الشيعة. والديپلوماسية البريطانية، لم تقدم غير مساندة فاترة لرويتر الذي لا يُعَدُّ، على أي حال، غير يهودي ألماني نال الجنسية البريطانية وتحوَّل إلى اعتناق المسيحية. وكان التفاوض على الامتياز قد تم خارج الحكومة البريطانية ومشروع إنشاء شبكة سكك حديدية ممتدة من الشمال إلى الجنوب سوف يكون مؤاتيًا للروس أكثر بكثير ممَّا للإنجليز، ما سوف يزيد من حدة التهديد الروسي للهند. وحيال اتساع المقاومات ونقص الحماسة من جانب الحكومة، ترفضُ البنوك البريطانية التورط، وذلك بالأخص في سياق الأزمة المالية الكبرى لعام ١٨٧٣. ولا يعود أمام الشاه إلَّا أن يُسَوِّف لكي يتمكن من إلغاء التنازل متذرعًا بتخلف رويتر عن تعهده (أواخر عام ١٨٧٣).

وفي الأعوام التالية، ينخرط رويتر في حملة مستديمة إمَّا للحصول على تعويضٍ مناسبٍ أو لعقد اتفاق امتياز جديد محدود أكثر إذا ما اقتضى الأمر ذلك. والحال أن الديپلوماسية البريطانية، سوف تتذرع، مرائيةً، بحقيقة وجود نزاع حول صلاحية الامتياز لكي تحظر أي امتياز أجنبي آخر يتعلق بالسكك الحديدية. وهكذا يجد الروس أنفسهم محرومين من إمكانية إنشاء خطوطٍ في شمالي فارس. ومن ثَمَّ يتأخر هذا البلد تأخرًا ملحوظًا في مجال السكك الحديدية، الحاملة الرئيسية للتحديث، في حين أن الدولة العثمانية والهند وروسيا بسبيلها إلى أن تُشكِّل لنفسها شبكات متماسكة بشكل متزايدٍ باطراد.

وتشكِّلُ حركة عام ١٨٧٣ الاحتجاجية مرحلة مهمة في تاريخ إيران. فلأول مرة،

يتشكل ائتلاف غير متجانس من الأعيان ورجال الدين وشعبيين ذوي دوافع متباينة تمامًا (معاداة الغرب، الوطنية، الحزب الموالي للروس) يرفض السيطرة الأجنبية على موارد البلد. وهذه القضية تُصَوِّرَ إحدى مفارقات التحديث. فالعناصر الأفضل دراية بأوروبا لكونها عاشت فيها تميلُ إلى التهوين من شأن مخاطر الاستعمار الاقتصادي وتسعى بالدرجة الأولى إلى إنشاء بنية تحتية للنقل، تُعَدُّ رئيسيةً للدخول إلى الحداثة وللنمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر، بالاعتماد على رأس المال الأجنبي. والعناصر المحافظة، رجال الدين بالدرجة الأولى، ترتاب ريبة غريزيةً في الوجود الأجنبي الذي لا تُحسنُ معرفته وإن كانت تعتبره خطرًا رهيبًا على نمط الحياة التقليدية يؤدي، علاوة على ذلك، ليس فقط إلى سيطرة اقتصادية، وإنما إلى سيطرة ثقافية أيضًا. وإذا كان المحافظون يظهرون بالفعل في مظهر المدافعين عن الاستقلال عن الأجنبي، فإنهم إنما يجازفون أيضًا بأن تتم معاملتهم على أنهم رجعيون يقفون في وجه نهضة حقيقية للبلد.

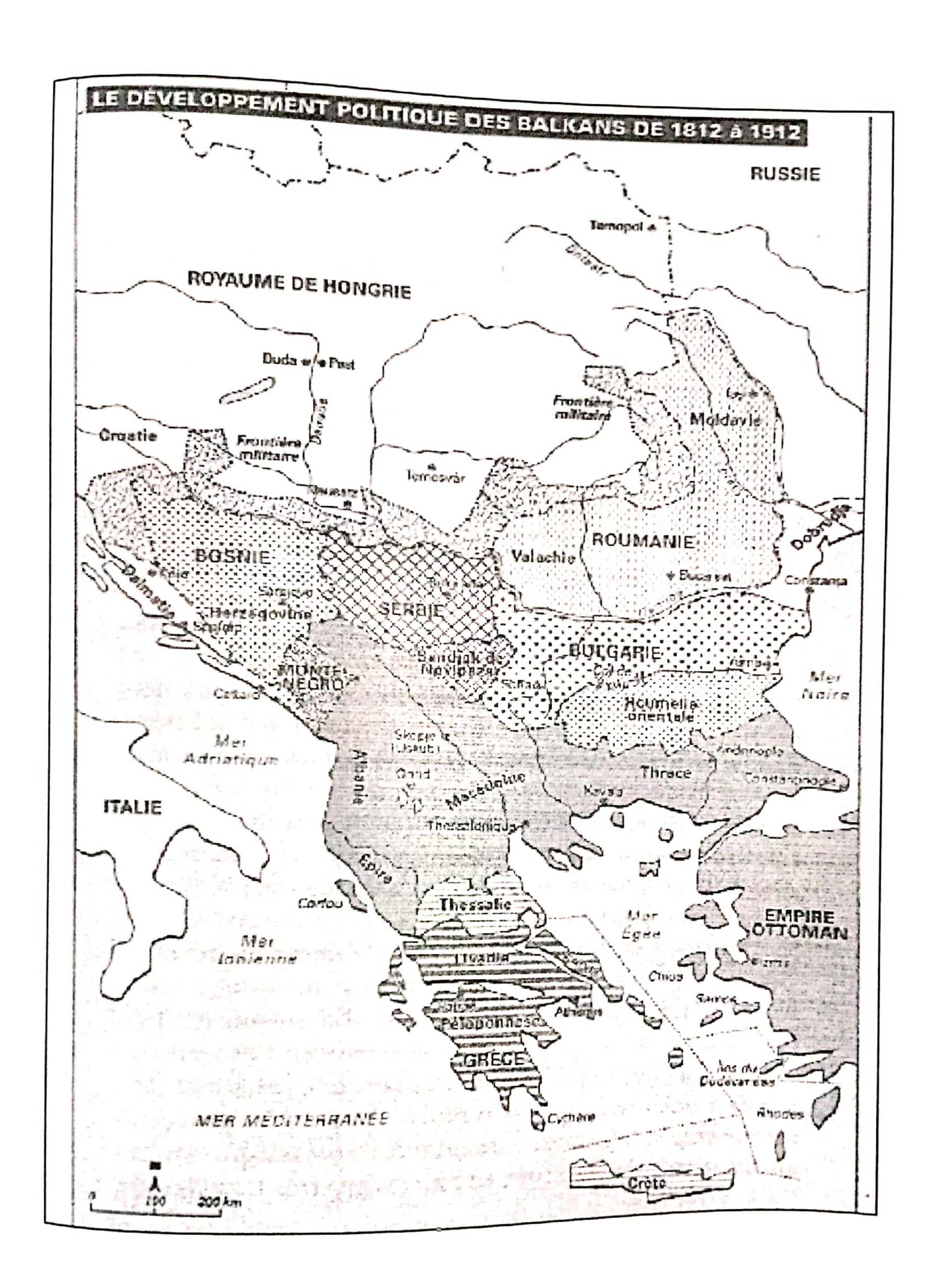
كما أن مثقفين معينين، وقد تأثروا تأثرًا خاصًا بكشوف الفيلولوجيا والآركيولوجيا، إنما يشيدون بفارس قبل الإسلامية، فارس الأخيمينيين والساسانيين، ويلقون بكل المثالب على العرب: إن هؤلاء الأخيرين قد جلبوا معهم التعصب الذي يشجب كل المبتكرات القادمة من الخارج. وهذه النزعة القومية تنبذ الإسلام بوصفه عنصرًا خارجيًا مع انفتاحها على الفكر المعاصر الأوروبي. ونبذُ العربِ يعني أيضًا تباعدًا عن الإسلام. وينشئُ هؤلاء المثقفون مقابلةً ضدية بين العرب والإيرانيين، وهي مقابلة تُشكِّلُ جِدةً حقيقية، لأنه منذ قرون وفارس محكومة بسلالات ملكية تركية الأصل ولأن مواجهة العالم الخارجي كانت محدَّدَةً من زاوية الخلاف السنّي/ الشيعي، وهو خلاف لا يتميز بأي بُعدٍ إثنيٍّ. وهم مستعدون بالفعل لتبني وجهات نظر المستشرقين الأوروبيين الذين قاموا بمماهاة عقيدة السنَّة بهوية عربية وبمماهاة عقيدة الشيعة بهوية إيرانية، بالشكل نفسه الذي جرت به مماهاة الكاثوليكية باللاتينية والپروتستانتية بالجرمانية والأرثوذكسية بالسلافية.

وخلال تلك الفترة، يقوم الشاه بزيارتين كبيرتين إلى أوروبا (١٨٧٣ و ١٨٧٨) ويبدو منبهرًا بوجوه التقدم التكنولوجي الحاصل آنذاك. وهو يرصد ضرورة إصلاح القوات

المسلَّحة الفارسية ويعتمد على بعثات عسكرية نمساوية وإيطالية، ومن ثم غير روسية وغير بريطانية. وسوف تكون النتائج جد محدودة. وبالمقابل، نجد أن القرار الخاص بإنشاء لواء من القوزاق الفرس الذين يقودهم ضباط روس سوف تترتب عليه آثار ملحوظة. وسوف يكون هذا اللواء القوة العسكرية الحديثة الوحيدة، المدعوة لأن تصبح الحرس الشخصي للشاه.

وفيما يخص بقية سبعينيات القرن التاسع عشر، تُبدي السلطة عجزها عن تحقيق إصلاحات مستدامة مع الشح المتزايد للموارد المالية في حين أن من شأن تحديث الإدارة أن يتطلب تكاليف متزايدة.

وممَّا لا جدال فيه أن تجارة فارس قد زادت بشكل ملحوظ، منذ بداية القرن التاسع عشر، خاصة مع جارتيها الرهيبتين المتمثلتين في الإمبراطورية الروسية والهند البريطانية. وفي الوقت نفسه، فرضت الدول العظمى الأوروبية عليها مثيل الامتيازات المفروضة على الدولة العثمانية، ما يمنعها من إيجاد حماية جمركية حقيقية للمنتوجات المصنَّعة. ويتفكك الاقتصاد التقليدي بينما يتزايد السكان، خاصة في المدن.



التطور السياسي للبلقان من عام ١٨١٢ إلى عام ١٩١٢

النزعة السلافية والحقائق الواقعية البلقانية الجديدة

افترضت النزعة المحبة للهيلينية استمراريةً بشريةً بين إغريق العصر القديم ويونانيي الزمن الحاضر. وفي الوقت نفسه، اعتبر النيوهيلينيون كل فلاحي البلقان يونانيين إذ حدَّدوهم بهويتهم المسيحية الأرثوذكسية وحدها. ومنذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ظهر في أوروبا تيارٌ «كارهٌ للهيلينية» يرفض فكرة الاستمرارية الإغريقية ويؤكد على أن كل سكان البلقان أصلهم سلافي، كما قد يشهد على ذلك أصل أسماء الأماكن، ومن هنا حماس النيوهيلينيين لاستعادة التسميات الجغرافية المنبثقة من العصر القديم.

وفي منتصف القرن، يبدأ تأكيد النزعة السلافية في منازعة النزعة الهيلينية. وتحصل إمارة صربيا في عام ١٨٣٢ من بطريركية القسطنطينية على حق الصرب في اختيار أساقفتهم. وشأن اليونان الواقعة في الجنوب، تقوم الدولة الجديدة الآخذة في التشكل بتطوير نشاط ثقافي بأكمله مؤكِّدةً الهوية الصربية والأرثوذكسية في اتجاه «فكرتـ»ـها «العظمى» التي تُطالِبُ بصربيا العصر الوسيط. والتحرك يتجه أولًا إلى البوسنة والهرسك العثمانية لأجل تحقيق الارتباط بالجبل الأسود وضمان الوصول إلى البحر المتوسط.

وخلافًا للحركة الهيلينية، التي تتغذى على ذكرى العصر الإغريقي القديم، تتبنى الحركة الصربية والحركات المشابهة على رؤية إثنوغرافية ومتفلكِرةٍ للشعب(٣٨). وهكذا تتجه النخب إلى جمع التراثات الشفاهية بما يسمح بالتوصل إلى روح الشعب. وحتى إن كان الشعب في مركز الخطاب، فإن البناء القومي هو من فعل النخب، ومن فعل المدرسين والكتَّاب بالأخص. وبالنسبة لكل هذه الشعوب السلافية الآخذة بالنهوض من جديد، فإن المسألة الأليمة هي مسألة الموقع الذي يتعين الاعتراف به للسلاف المسلمين الذين يتكلمون اللغة نفسها ويتقاسمون الثقافة الإثنوغرافية نفسها مع السلاف

غير المسلمين. فهناك رغبة في القيام في آن واحد بضمهم إلى القوام القومي الجديد، مع اعتبارهم، مع ذلك، خونةً من المفترض أن رد اعتبارهم لن يتحقق إلَّا برجوعهم إلى الأرثوذكسية. وتُضاف إلى ذلك مماهاةٌ متزايدة بين المسيحية والحداثة الأوروبية بما يجعل الإسلام مرادفًا للتخلف والهمجية. والدعوة إلى التضامن المسيحي هي مُحرِّكُ كل الدعاية القومية الموجهة إلى الآراء العامة الأوروبية والروسية.

والحال أن الخطاب البلقاني، كخطاب أوروبا وخطاب روسيا، إنما ينطلق من خلطٍ معين للمعجم. فالمسلمون يجري بوجه عام اعتبارهم «تُركًا» بحسب ممارسة قديمة لا تُراعي الفروق اللغوية والإثنية، لأن هؤلاء المسلمين قد يكونون ناطقين بالتركية أو ناطقين بالسلافية أو ناطقين بالألبانية، بل وناطقين باليونانية. ويجري تفادي استخدام مصطلح «العثماني» الذي يجمع، في معناه الحقوقي، كل سكان الدولة العثمانية، بصرف النظر عن كل الطوائف التي ينتمون إليها.

والمسألة العقارية هي أيضًا محركُ المشروع القومي: فالتحرر من «النير العثماني» يعني مصادرة جزء كبير من الأملاك التي يحوزها المسلمون، المعرَّفون بأنهم مضطهِدون. والرغبة في الثأر التاريخي تحول دون أي تجاوز للإطار الطائفي. ولا طائل من الدعوة إلى اتحاد جميع «السلاف الجنوبيين» الذين يتكلمون اللغة الواحدة نفسها وذوي الأعراف والشمائل الواحدة نفسها، فهم يظلون موزَّعين تمامًا إلى مسلمين وكاثوليك وأرثوذكس.

ويتسع الحكم الذاتي في ستينيات القرن التاسع عشر مع جلاء الحاميات العثمانية الأخيرة عن صربيا في عام ١٨٦٧ والنزوح الإجباري لجزء من السكان المسلمين. ومن المفترض أن المرحلة التالية هي التفاهم الصربي - اليوناني الهادف إلى طرد العثمانيين من البلقان. بل إن صربيا واليونان قد قامتا، في سياق الأزمة الكريتية، بعقد معاهدة سرِّية في ١٤ أغسطس/ آب ١٨٦٧[٣٩]، لأجل محاربة العثمانيين في العام التالي والاتجاه إلى «التحرير التام لجميع السكان المسيحيين في تركيا الأوروبية وجزر الأرخبيل». ومن المفترض أن تكسب اليونان من ذلك ضم إيبيروس وتساليا، وأن تكسب صربيا ضم البوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بالجماعات السكانية المسيحية الأخرى في البلقان، «من المفترض عدم إغفال الاحترام الواجب لرغبة الشعوب التي، بعد حملها السلاح في

النضال، من شأنها الإعراب عن أمنيتها المهيبة إمَّا في الانضمام إلى الطرفين المتعاقدين، أو في تشكيل نفسها على شكل دول مستقلةٍ وداخلةٍ في اتحاد كونفيديرالي [مع اليونان وصربيا]».

ويتحدث الموقِّعون على المعاهدة عن «اعتراف الدول العظمى بمبدأ انتماء الشرق المسيحي إلى نفسه هو»، مشدِّدين بذلك على أن الهوية لا يُنظر إليها على أنها أوروبية، ومعربين بالأخص عن الاعتراض على أي رغبة نمساوية في الزحف إلى الجنوب.

والحال أن الاتفاقية العسكرية اليونانية - الصربية المعقودة في ١٦ فبراير/ شباط ١٨٦٨ إنما ترتأي خطة عمليات بأكملها تشمل التنظيم المسبق لعصاباتٍ انتفاضية وقوات غزوٍ غير نظامية ستبدأ عمليات «حرب صغيرة» (حرب عصابات) قبل الإعلان الرسمي للدخول في الحرب. وسوف يجري الاجتهاد في تحييد الألبان واستثارة انتفاضة بلغارية.

لكن السياق السياسي جعلَ هذه الخطة غير قابلة للتنفيذ. فبعد معركة سادوڤا [بين النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٦]، تتقارب فرنسا الإمبراطورية الثانية مع النمسا وتبدو بريطانيا العظمى مناوئة على نحو حازم لأي حرب بين الدولة العثمانية واليونان. وتشهد هذه الوثيقة على لحظة كان لا يزال بالإمكان توقع توفيقٍ فيها بين الطموحات اليونانية والسلافية. على أنه لا يدور حديثٌ عن مصير السكان المسلمين الذين يشكلون شريحة مهمَّة من المجمل البشري المعنيِّ. ومن الواضح أن الطموحات الصربية تمتد لتشمل كل السلاف الجنوبيين، بمن فيهم أولئك، الكاثوليك والأرثوذكس، الواقعين تحت سلطة النمسا - المجر.

والحال أن الحل الوسط السياسي في عام ١٨٦٨، والذي يُنشئ الملكية النمساوية - المجرية المزدوجة، إنما يعطي الطرف المجري حكم المناطق السلافية، الكاثوليكية والأرثوذكسية إلى جانب المناطق الرومانية الأرثوذكسية. ومن غير الوارد أن يُعطى لهذه المناطق طابع عنصرٍ مشكِّلٍ لهذه الإمبراطورية متعددة القوميات، والمجريون متشدِّدون تشدُّدًا خاصًّا فيما يتعلق بهذه المسألة. وبالنسبة لنصف القرن الأخير من تاريخ النمسا - المجر، سوف تبدو الإمبراطورية مهدَّدةً كذلك في آن واحد بصعود المطالب السلافية

والأرثوذكسية وراغبةً في التمدد باستماتةٍ صوب الجنوب حتى تبلغ شرقي البحر المتوسط(٤٠). وإذا كان «طريق سالونيك» هذا بمثابة وهم سياسيٍّ على ما يحتمل، فإنه إنما يؤثّر على التصورات الجيوسياسية في ذلك الوقت. وفي اللحظة المباشرة، تؤدى استحالةُ خلقِ ثُلاثيٍّ نمساوي ومجري وسلافي إلى أن تكون الأولوية بالنسبة لڤيينّا هي تفادي بناء البوسنة - الهرسك لنفسها على شكل دولة سلاڤية جديدة ذات طموحات تحررية توحيدية على غرار صربيا والجبل الأسود. وينجم عن ذلك هجرُ السياسة المتّبعة منذ عام ١٨١٥ والمتمثلة في الدفاع عن وحدة الأراضي البلقانية للدولة العثمانية.

ويتصل الجانب الرئيسي من المطالب الرومانية بترانسلڤانيا، التي تنتمي إلى مملكة المجر، بينما تتعلق الأولويات الصربية واليونانية بالدولة العثمانية أساسًا في تلك اللحظة.

والدروس الأولى التي يجب استخلاصها من السيرورات الجارية الخاصة بالحكم الذاتي القانوني وبالاستقلال الفعلي للبلدان البلقانية العثمانية في السابق هي أن القاعدة العامة، على الرغم من اعتماد الصيغ الدستورية الليبرالية وتنظيم أحزابٍ تُعرِّفُ نفسها بأنها ليبرالية أو دستورية، إنما تتمثل في حكم الوجهاء الذي يستخدم المحسوبية والزبائنية والفساد بأشكال مختلفة، ما يُعَدُّ مفهومًا بما يكفي في وضع تُعَدُّ فيه الفوارق الاجتماعية ملحوظةً. ويظهر انعدام الاستقرار أيضًا في مسائل العائلات المالكة: ففي صربيـا، يُعارِضُ آل أوبرينوڤيتش آلَ كاراچورچڤيتش ؛ أمَّا في اليونان وفي رومانيا، فقد جرى خلع الملوك الأوائل.

وتنتهج الدولة الجديدة سياسة إرادوية لـ«غرسٍ للروح القومية» بين السكان، أي نشر الفكرة القومية عبر التعليم والصحافة. وينجم عن ذلك أن الكيانات الرئيسية الثلاثة المنبثقة من البلقنة، وهي رومانيا وصربيا واليونان، إنما تطرح كلها مطالب ترابية ملحوظة في الفضاءات العثمانية، بل والنمساوية - المجرية، ما يشكِّلُ مصدرًا لنزاعاتٍ قادمة.

أمَّا اليقظة القومية البلغارية فهي أكثر تأخرًا إلى حدٍّ ما من الناحية الزمانية، وذلك بحكم قُرب بلغاريا من السلطة المركزية العثمانية وبحكم الوصاية التي يمارسها الفناريون على الكنيسة البلغارية المحلية. وفي العقود الأولى للقرن التاسع عشر، تُعَدُّ المعركةُ ثقافيةً ولغوية في داخل الكنيسة ومؤسسات التعليم، بين من يستخدمون البلغارية، التي تُعاودُ

الظهور بوصفها لغة الثقافة، ومن يعتمدون على اليونانية ويتمتعون بمؤسسات أفضل. وسعيًا إلى التصدي لنفوذ اليونانية، يتجه المتمسكون بالبلغارية بأبصارهم إلى روسيا التي تعتبر لغتها قريبة نسبيًّا من البلغارية. على أن السياسة الروسية بعد حرب القرم إنما تتركز بالأحرى على الإصلاحات الداخلية وعلى التوسع في آسيا الوسطى.

وفي مواجهة الدولة العثمانية، يتمسك القيصر ألكسندر الثاني بالحفاظ على الوضع القائم الذي أوجده مؤتمرُ باريس، فيما عدا وضعية المضائق. وتغتنم روسيا فرصة الحرب الفرنسية - البروسية لكي تُلغي في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٧٠ اتفاقية باريس التي تنص على حياد البحر الأسود. وترتأي معاهدة لندن المعقودة في ١٣ مارس/ آذار ١٨٧١ حالات فتح للمضائق أمام السفن الحربية في زمن السلم وتنصُّ على أن بوسع الدولة العثمانية طلبَ المساعدة من سفن حربية تتبع البلدان الصديقة أو الحليفة إذا ما رأت أن وجودها ضروريٌّ لتأمين سلامتها. ويبقى مع ذلك أن الهشاشة الروسية في البحر الأسود إنما تنتمي إلى الماضي، على الرغم من أن العسكرة تدور، لأسباب مالية، ببطء، كما يبقى أن الهزيمة الفرنسية [في حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ مع پروسيا] تُطلق يد روسيا في البلقان.

وفي التشكيل الجديد للقوى في أوروبا، تلعب ألمانيا بسمارك بالتحالف المتزامن مع روسيا والنمسا: وهذا هو تحالف الأباطرة الثلاثة. وبالنسبة للبلقان، يجد هذا التحالف ترجمةً له في انتهاج برلين سياسةً واقعيةً تُقَسِّمُ شبه الجزيرة إلى منطقتي نفوذ، إحداها روسية والأخرى نمساوية، باسم الدفاع عن الوضع القائم. لكن عوامل عدم الاستقرار تستمر. فالدول البلقانية المستقلة رسميًّا إلى هذا الحد أو ذاك تُواصِلُ تبنّي المشروع الخاص بطرد العثمانيين والمسلمين حتى تحقِّق مشروعها القومي الكبير. والنمسا - المجر، بعد أن كانت قد طُردت من ألمانيا وإيطاليا، تمثل عقبة رئيسية في وجه الطموحات السلافية. وأخيرًا، هناك روسيا كالعادة.

وإذا كانت روسيا تمتنع، في تلك الفترة، عن انتهاج سياسة زعزعةٍ لاستقرار البلقان، فإن الطلاب البلغار ترحب بهم مع ذلك حركة الجامعة السلافية التي تقدم لهم منحًا دراسية. وفي روسيا نفسها، يتأثر بعضهم بالتيارات الجذرية والشعبية [النارودية] المهمة في وسط المثقفين [الروس].

وبعد حرب القرم، يحاول الباب العالي أن يجعل من المناطق الدانوبية مثالًا للإدارة التي طرأ عليها الإصلاح. ففي عام ١٨٦٤، يجري تكليف المصلح مدحت باشا بإعادة تنظيم ولاية الدانوب. وهو يعمل على إيجاد مساواة بين المسيحيين والمسلمين في مجالس الحكم. وبالمثل، يجري اختيار موظفين مسيحيين، لكن غالبيتهم ليست من أصول بلغارية. والمسألة الرئيسية مسألة ريفية. فمع النمو الديموغرافي، يتميز الطلب على الأرض بأنه طلبٌ قويٌّ في حين أن الفلاحين ضحية لجبايات ضريبية غير قانونية مختلفة يفرضها الوجهاء، المسلمون كما المسيحيون.

وتتلاقى المطالب الريفية مع تطور جماعات قومية ذات اتجاهٍ ثوريٍّ، بتشجيع إلى هذا الحد أو ذاك من جانب جيران بلغاريا، خاصةً صربيا. وتنصبُّ النزعة القومية بادئَ ذي بدء على المسألة الدينية. فالبلغار يطالبون بالانفصال عن بطريركية القسطنطينية على غرار ما فعل ذلك اليونانيون والصرب والرومانيون. وفي مرحلةٍ أولى، تبدو روسيا مناوئةً لذلك، لكنها، في ستينيات القرن التاسع عشر، تنزعج من التقدم الذي يحرزه دعاة الوحدة مع كنيسة روما (المسيحيون المنتمون إلى المِّلة الأرثوذكسية المعترفون بمرجعية بابا روما) والذين يغتنمون فرصة زوال اعتبار اليونانيين ونشاطِ المبشرين البروتستانت الأميركيين المنتشرين في الدولة العثمانية.

وعندئذ تعرض روسيا وساطتها بين البلغار والبطريركية. لكن الوساطة تنتهي إلى الفشل. وفي عام ١٨٦٦، يطرد البلغار أساقفتهم اليونانيين ولا يتدخل الباب العالي خوفًا من أن يؤدي تدخله إلى نشوب انتفاضة. لكن اليونانيين يخشون من قيام هيراركية دينية بلغارية في جزء من المناطق التي يطالبون بها. وفي النهاية، يعترف الباب العالي في عام ١٨٧٠ بإنشاء حَبرِّيةٍ بلغارية، أي كنيسة منفصلة. ويشار إلى أنه إذا ما طلبَ ثلثا المؤمنين في أحد البنادر الانتقال تحت سلطة الحبرِّية، فسوف ينتقل هذا البندر تحت سلطتها. وينجم عن ذلك نزاع خطير بين أنصار الحبريّة وأنصار البطريركية. وفي عام ١٨٧٢، تَعتبر البطريركيةُ الكنيسةَ الحبرِّية كنيسةً منشقَّة، ما لا يحول دون إحرازها التقدم على الرغم من اجتماع مجمعٍ في شهر سبتمبر/ أيلول - يجتمع فيه البطريرك المسكوني برفقة البطاركة الأرثوذكس لبطريركيات أنطاكيه والقدس والإسكندرية، وكلهم رومٌ والحق

يقال، شأنهم في ذلك شأن كبار رجال الإكليروس - يشجب الانشقاق البلغاري (سوف يجري رفع هذا الحظر في فبراير/ شباط ١٩٤٥).

ولا يكفي الانفصال عن بطريركية القسطنطينية لإرضاء من هم أكثر جذريةً. فالجماعات الثورية تحاول في مناسبات مختلفة حوك انتفاضة ضد السلطة العثمانية، لكن هذه الأخيرة تنجح في القضاء في الوقت المناسب على هذه التحركات التي لا يبدو أنها حظيت بدعمٍ كبير في صفوف السكان.

نضوبُ الإصلاحات وجيوسياسة سبعينيات القرن التاسع عشر

اضطرت حربُ القرم الدولة العثمانية إلى الاقتراض من الأسواق المالية الأوروبية، خاصةً باريس ولندن. فتكلفة الحفاظ على جيش حديث في لحظةٍ لم يعد فيها من الممكن للعتاد الحربي (البنادق والمدافع) أن يكون نتاج صناعة محلية ويجب استيراده من البلدان الصناعية إنما تشكل عبئًا باهظًا. وتزداد وطأة هذا العبء جرَّاء تكوين أسطول حربيٍّ حديث من السفن البخارية المدرَّعة. والأمر نفسه بالنسبة لبناء دولة حديثة تستخدم عددًا من الموظفين أكبر بكثير وتكاليف تشغيلها أفدح بكثير من التكاليف التي عرفتها العصور السابقة. ثم إنه لا بُدَّ من الاعتماد على مستشارين أجانب.

وتضاف إلى هذه الحالة الهيكلية نفقات السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) المسرفة فيما يتعلق بأسلوب معيشته في بناء قصور حديثة. وبعد عام ١٨٧١، ينقضي زمنُ الوزراء المصلحين ويعمل السلطان على إضعاف سلطة الباب العالي من دون أن يرغب بالفعل في ممارسة أعباء السلطة. وعدم الاستقرار الوزاري يلحق الضرر بحسن الإدارة. وعلى المستوى السياسي، بحكم الظرف الدولي الجديد، تبدو الدولة العثمانية منحازةً بالأحرى إلى روسيا.

وتؤدي الأزمة المستديمة في الميزانية إلى بحثٍ مستمرٍّ عن موارد جديدة، في المجال الزراعي أساسًا، لأن الامتيازات والمعاهدات التجارية تمنع أي حمائية فعلية. والدينامية الناشئة فعّالة بفضل اجتماع استثمار أراضٍ زراعية جديدة مع النمو الديموغرافي المحسوس بشكل خاص اعتبارًا من منتصف القرن التاسع عشر. والشرط الرئيسي لذلك هو تطور وسائل مواصلات يسمح للسواحل بسحب منتجات الأراضي الداخلية عبر إنشاء طرق معبّدة سالكةٍ وعبر مد السكك الحديدية الأولى بين الموانئ والبلدان الواقعة في مؤخراتها. والموانئ نفسها أدوات التجارة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية بحكم عدم إنجاز شبكات المواصلات البرّية. وفي آسيا العثمانية، لا توجدُ شبكةٌ متصلة من السكك الحديدية، بل سلسلة من طرق التغلغل المستقلة بعضها عن البعض الآخر. وبالمقابل، في البلقان، في ظروفٍ مكلفة بشكلٍ خاص، تنخرط الدولة العثمانية في بناء شبكة متكاملة يجب لها أن تؤدي إلى الارتباط بالشبكة الأوروبية الغربية: إنها شبكة قطار الشرق السريع القادمة.

وتتعزز التبعية حيال رأس المال الأجنبي باستمرار. والأمر كذلك بالنسبة للبنوك التي إمّا أنها فروعٌ للبنوك الأوروبية الكبرى أو استحداثات أجنبية كالبنك العثماني، وهو استحداثٌ فرنسيٌّ - بريطاني. والشبكات الكبرى للمواصلات كالموانئ والطرق والسكك الحديدية هي إلى حدٍّ بعيدٍ نتاج استثمارات أجنبية.

والانفتاح الفكري قرين الانفتاح الاقتصادي. فالفكر الأوروبي يصبح معروفًا بشكلٍ أفضل فأفضل، عبر الترجمات أو عبر معرفةٍ مباشرةٍ باللغات الأجنبية، وفي صدارتها الفرنسية. ويتخذ النشر والصحافة ملمح طموحٍ موسوعيٍّ. ويتطابق مع هذه الدراية المتزايدة بأوروبا، وبالدرجة الثانية بأميركا الشمالية، شعورٌ متزايدُ القوة باطرادٍ في صفوف النخب الحاكمة والثقافية بتأخر الشرق، بل بتأخر عالم الإسلام، وبضرورة علاجه. ويجري تكريس أدبيات بأكملها لهذا الموضوع.

ويمكن رصدُ تيارين كبيرين. الأول هو تيار «العثمانيين الفتيان» (إحالة إلى الريسورجيمنتو الإيطالي). فهؤلاء الأخيرون مقتنعون بأن ضعف التنظيمات الرئيسي إنما يكمن في بعدها السلطوي والذي يفرض من فوقٍ حداثتها على جماعة سكانية

متحفظة، خاصة في مكوِّنها المسلم. ويحاول العثمانيون الفتيان صوغ تركيب جسورٍ بين ثقافة إسلامية كلاسيكية، صارت الدراية بها هي نفسها درايةً أفضل بسبب النشر المطبوع لنصوص التراث، وتراث الثقافة الدولتية العثمانية وإسهامات الحداثة. وباسم الدفاع عن الإسلام، يجري السعي إلى تكوين ليبرالية إسلامية.

وهكذا فإن مفهوم البيعة، الولاء اللازم لسلطةٍ شرعية، إنما يعاد تفسيره بوصفه عقدًا قابلًا للفسخ بين السلطة والشعب. أمَّا الشورى، وهي وجوب قيام السلطة بالتشاور قبل اتخاذ قرار، فإنها تصبح التمثيل السياسي. والعملُ الفذُّ هو الاعتماد على معجم قديم للبرهنة على أن الليبرالية ليست مشروعًا قادمًا من الخارج بل هي ملازمة من حيث جوهرها لطبيعة الإسلام نفسها. وكلما اقتربنا من نموذجٍ إسلاميٍّ وعثمانيٍّ مثالي، ازددنا حداثةً. ويعمل هؤلاء الليبراليون الأوائل بشكل ما على أسلمة الإصلاحات حتى يتسنى جعلها مقبولةً أكثر.

أمَّا التيار الثاني فيجد تجسيدًا له في الشخصية جد المعقدة، شخصية جمال الدين الأفغاني، وهو شيعي إيراني مهرطق بالأحرى يقدِّم نفسه على أنه شيخٌ سنيٌّ. وهو يجوب العالم الإسلامي من الهند إلى البحر المتوسط وأتيحت له الفرصة للذهاب إلى فرنسا وانجلترا. ويمزجُ الرجلُ بين الرغبة في تجديد الفكر الإسلامي والفعل السياسي ضد السيطرة الأوروبية ومن ثم يُقاتل على جبهتين: الإصلاح الإسلامي الداخلي والنضال ضد الاستعمار. وهو يدعو إلى الاطلاع على العلوم الحديثة، بل إلى الإعلاء من شأن الفلسفة على حساب الفقه. وهذه الفلسفة هي ملتقى التراث الفلسفي الإسلامي في استمرارية الفكر الإغريقي والفكر الأوروبي الحديث، ومن هنا سمعة الهرطقة المرتبطة بشخصه وبأتباعه. وهذا التجديد للفكر تابعٌ لاستخدام الدين كسلاح في المعركة ضد السيطرة الأجنبية. ويحيلُ الأفغانيُّ إلى لوثر وإلى الدعاة المسيحيين للحملات الصليبية الذين مزجوا هم أنفسهم بين الدين والسياسة.

وتدريجيًّا، يفصح خطابه عن العداء لاستبداد السلطات الإسلامية القائمة وعن الدعوة إلى وحدة جميع المسلمين. وفكرة الوحدة هذه لا تنفصل عن اللحظة التاريخية حيث، بحكم تقدم المواصلات (افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩)، تتكثف الصلات

بين البلدان الإسلامية المختلفة. وهذه الصلاتُ تنجبُ الشعور بوحدة التجربة والمصير، وهو ما يمثله التعبير الجديد، تعبير «العالم الإسلامي».

وهذه المذاهب الجديدة يجري نشرها عبر الكتب والصحف وتؤثر في الأقلية الضيقة من القراء المتعلمين. وتتخذ الحركة أشكالًا مشابهةً للأشكال التي اتخذتها الحركةُ الكاربونارية الإيطالية حيث يجري تشكيل جمعيات سرِّية صغيرة أو استخدام شبكة المحافل الماسونية سواء كانت أوروبية الاتجاه أم كانت مستقلة. إلَّا أنه يتعين مع ذلك تدبير إمكانات لمواصلة النشاطات السياسية. وفي مستهل سبعينيات القرن التاسع عشر، يتسنى من ثم للشخصيات الأهم في السلطة في الدولة العثمانية وفي فارس تمويل مثل هذه النشاطات بهدف الظهور بمظهر شخصياتٍ مُصلحة ونيل التأييد من جانب رأيٍ عامٍّ مسلم ناشئ. وبالمثل، نجد أن الهند البريطانية، بعد قمع تمرد السباهيين، تصبح موقع نشاطٍ مذهبيٍّ مكثَّفٍ تستند خصوصيته إلى حقيقة أنه في غياب سلطة مسلمة ولو من الناحية النظرية فإن الرجال ذوي مصدر الإلهام الديني هم الذين يميلون إلى طرح أنفسهم كقادة للطوائف. وهم يشدِّدون على ضرورة نشر التربية الدينية في المجتمع كله وتمتد لوحة ألوان التوجهات ممَّا سوف يشكل قالبَ الأصولية المعاصرة إلى مختلف أشكال الحداثة. وخلال تلك الفترة الأولى، يرتاب البريطانيون في المسلمين إذ يعتبرونهم متورطين بالدرجة الأولى في التمرد، لكنهم، في أواخر القرن التاسع عشر، وحيال انبثاق حركة قومية يسيطر عليها الهندوس إلى حدٍّ بعيد، إنما يعيدون النظر إلى المسلمين فيعتبرونهم أكثر ولاءً.

وكلما تمدَّد الروسُ في آسيا الوسطى، زاد انزعاجهم من خطر نشوب انتفاضة من جانب المسلمين. والمنطق السليم يقضي بأن أي مشروعٍ للسيطرة إنما يستثير مقاوماتٍ مسلَّحة أو فكرية. وفي هذه المنطقة السنيِّة أساسًا، نجدُ من ثمَّ تأكيدًا على أن سلطان القسطنطينية هو خليفة العالم الإسلامي، ما يُعدُّ من جهة أخرى نتيجةً لمعاهدة كوتشوك قينارجه المعقودة قبل قرن من ذلك. والحال أن النزوح الاضطراري لمئات آلاف من مسلمي البحر الأسود والقوقاز إلى الدولة العثمانية قد عزَّز الأواصر بين مسلمي الإمبراطورية الروسية والعثمانيين. وبما أن بعض الناشطين يبدءون في الحديث عن

تضامنٍ بين جميع المسلمين في مواجهة السيطرة الأوروبية، تنبثق فكرةُ وجود خطرٍ إسلامي.

والنشاطات المذهبية لا تنفصل عن صراعٍ على السلطة في لحظةٍ تدخلُ فيها الدولة العثمانية في أزمة جديدة. فالوضع المالي يقودُ إلى تزايدٍ للضغط الضريبي الذي يمسُّ بالدرجة الأولى البلقان، المنطقة الأغنى والأعلى كثافةً سكانيةً في الدولة. والحال أن طموحات رومانيا وصربيا والجبل الأسود واليونان معروفةٌ للجميع. وهذه البلدان تدعم نشاطات العصابات المسلَّحة القومية في الأراضي العثمانية، خاصة في بلغاريا.

ويؤدي الاندماج بالسوق العالمية إلى سقوط الدولة العثمانية ضحيةً للانهيار المالي الأميركي والأوروبي في عام ١٨٧٣ والذي يرمز إلى بداية حقبة كسادٍ اقتصاديٍّ طويلة. ويصبح من الأصعب الحصول على المال في حين أن الدولة العثمانية مضطرة إلى الاقتراض حتى تتمكن من دفع فوائد وأقساط سداد القروض السابقة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٧٥، تجد الدولة نفسها عاجزة عن الدفع، ما يستثير غضب آلافٍ من الدائنين الأوروبيين، الذين استفادوا حتى ذلك الحين من عائداتٍ مرتفعة ارتفاعًا خاصًّا (٧٪).

والأمر نفسه بالنسبة لمصر، ضحية سياسة الخديوي إسماعيل المبذِّرة وضحية التكاليف الناشئة عن شق قناة السويس. وتحاول السلطات إصلاح ماليات البلد عبر زيادة الضرائب التي تضغط بشكلٍ متزايدٍ باطراد على الأرياف وعبر التحايلات المالية التي يتمثل أحدها في الدفع المقدَّم لضرائب معينة. والخديوي مضطرٌّ لرهن أملاكه العقارية جد المهمَّة إلى جانب الحصص التي تملكها مصر في الشركة العالمية لقناة السويس. وبعد توقف السداد العثماني، لا تعود هناك ثقة ويضطر إسماعيل في النهاية إلى بيع ٤٤٪ من رأس مال الشركة للحكومة البريطانية من خلال بنك روتشايلد في لندن (٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٧٥).

وتُعتبر المسألةُ نوعًا من سيطرةٍ بريطانية على القناة، على الرغم من أنها لا تغيِّرُ شيئًا من الناحية العملية في إدارة القناة. وبشكل أصح، فإن هذا القرار إنما يُفهَمُ بوصفه رغبةً في إبراز بريطانيا العظمى وجودها في شرقي البحر المتوسط بعد إلغاء نزع عسكرة البحر

الأسود في عام ١٨٧١. وفي اللحظة التي يتمتع فيها الروس من جديد بحرية الحركة في البلقان، بعد اختفاء فرنسا بحكم حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ - ما يحول دون إحياء ائتلاف حرب القرم-، يمكن من ثم للبريطانيين بناء بدايةٍ لخطٍّ دفاعٍ ثان بعد خط المضائق.

وهذه الشواغل التي تهتم بها حلقةٌ ضيقةٌ من الاستراتيجيين في البداية إنما تنتشر في الصحافة: فمع إمحاء فرنسا، يتعزز خطر نشوب حربٍ روسية - بريطانية بحكم غياب ردعٍ كافٍ من شأنه وقف الهبوط الروسي باتجاه الجنوب.

والحال أن حكومة ديزرائيلي المحافظة إنما تبدو متماهية بالفعل مع العظمة الإمبراطورية. ففي ٢٨ أبريل/ نيسان ١٨٧٦، تعلن الحكومةُ الملكة ڤيكتوريا إمبراطورةً للهند. ودوافعها أوروبيةٌ - لأن ذلك لا بُدَّ له من أن يعطي الملكة مكانةً پروتوكوليةً مساويةً لمكانة أباطرة أوروبا القارّية، وهم في جزء منهم أقارب لها بحكم زيجات أبنائها- مثلما هي دوافع هندية. إذ تظهر الإمبراطورةُ بوصفها سيدة الأمراء الهنود، المعتبَرين بمثابة عناصر استقرار بعد تمرد عام ١٨٥٧. كما يعبِّرُ هذا الحدثُ عن مخيال الأبَّهة والاستعراض المميِّز لبريطانيا العظمى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

عناصرُ إطلاق الأزمة(٤١)

في هذا السياق، توجد عدة عناصر لإطلاق الأزمة، كلها مرتبطة بالسياق البلقاني.

ويأتي العنصر الأول من البوسنة والهرسك. فثلث السكان مسلمون، معظمهم سلافٌ يتحدثون الصربية - الكرواتية. وهناك أيضًا مسلمون آخرون من مصدر آخر مورثون من الأنظمة العسكرية السابقة (سباهيون، أنكشاريون ...). وكانت هذه العناصر قد أبدت رفضها للإصلاحات العثمانية وجرى إخماد تمرداتها بقسوة. أمّا السكان المسيحيون فقد كانوا إمّا أرثوذكسَ ومن ثم كانوا يُعتبرون صربًا (نحو ٤٣٪)، أو كاثوليك ومن ثم كرواتيين (٢٢٪). ومن الواضح تمامًا أن هاتين المجموعتين تحتفظان بعلاقات مع إخوتهما في الدين على الجانب الآخر من الحدود. ويكمن الطموح الصربي الكبير

في فتح هذه الأرض المعتبرة صربيةً من حيث الجوهر. وهذا البرنامج لا يتميز بجانبٍ اجتماعي، في حين أن الفلاحين يجدون صعوبة متزايدة باطّراد في تحمل الاضطهاد الذي يمارسه كبار الملاك، حتى وإن كانوا ينتمون إلى ديانتهم نفسها. وضمن منطق النظام البلقاني، يوجِّه ممثلو الفلاحين بصورةٍ منتظمةٍ عرائض إلى ممثلي الدول الأوروبية العظمى التي أعطتها معاهدةُ باريس تفويضًا غامضًا بحماية المسيحيين.

وخلال صيف عام ١٨٧٥، تنشب انتفاضةٌ فلاحية في الهرسك وتمتد بسرعة إلى البوسنة. وبحكم تسلح الفلاحين ودعم سكان الجبال، تتكشف الصعوبةُ البالغة التي تواجهها السلطةُ العثمانية في صدِّ هذه الحركة. وتؤول هذه القضية إلى مجمع الوفاق الأوروبي الذي يسيطر عليه آنذاك تحالف الأباطرة الثلاثة. والحال أن ضعف هذا التحالف إنما يكمن في تناقض المصالح الروسية والنمساوية في البلقان. وفي روسيا، تنقسم الطبقة الحاكمة بين أنصار الإصلاحات الداخلية، المؤيِّدة لسياسةِ تَعقُّلٍ في الشؤون الخارجية، ودعاة الجامعة السلافية الحريصين عل تأمين العظمة الروسية بعد توحيد ألمانيا والمحصلة المحدودة لإصلاحات ألكسندر الثاني.

والحال أن ديپلوماسيي التحالف، حرصًا منهم على تفادي حدوث أزمة، إنما يحاولون العثور على حلولٍ وسطٍ على شكل برامج إصلاحات، أولها مذكّرة آندراسي في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٧٥، التي يقبلها العثمانيون لكن المنتفضين يرفضونها، ثم مذكِّرة برلين في مايو/ أيَّار ١٨٧٦، والتي يرفضها، هذه المرَّة، العثمانيون. وهذه البرامج ترتأي حريةً دينيةً كاملة للمسيحيين وإصلاحًا ضريبيًّا ينهي نظام الالتزام الضريبي. كما تتضمن إصلاحًا زراعيًّا من المفترض أن يتخلى فيه الملاك المسلمون عن أراضيهم للفلاحين المسيحيين. والشيء الأهمُّ هو أن الجانب الرئيسي من الإيرادات من المفترض وجوب تكريسه لإدارة الولاية التي من شأنها أن تُحكَمَ من جانب مجلس وجهاءٍ يكون الأعضاء المسيحيون والمسلمون فيه متساوين من حيث العدد.

ومن شأن جملة ذلك أن تجعل من البوسنة والهرسك ولاية تتمتع بالحكم الذاتي، إلَّا أنه بحكم غياب تجانسها الديني وبحكم عدم وجود مرجع تاريخي قديم، فمن غير المتصوَّر رؤية انبثاق نزعةٍ قوميةٍ محلية. فالكاثوليك يتطلعون بأبصارهم إلى كروات

النمسا - المجر والأرثوذكس يتطلعون بأبصارهم إلى الصرب، بينما يظل المسلمون موالين للسلطان - الخليفة.

وفي مجمل البلدان البلقانية العثمانية، يتصاعد التوتر بين المسيحيين والمسلمين. والحال أن العناصر الأكثر حساسيةً، في النظام الطائفي، هي النساء (فشرف الطائفة مُعَرَّضٌ للخطر) وحالات التحول عن ديانة لاعتناق ديانةٍ أخرى (وحدة الطائفة). وهذا السياق يفسِّرُ أحداث سالونيك. فقد قرَّرت شابَّةٌ بلغارية التحول إلى اعتناق الإسلام، بسبب قصة غرام مع شاب مسلم على الأرجح، بقدر ما كان بالإمكان معرفته(٤٢). لكن مسيحيي سالونيك يخطفون الشابة، في ٧ مايو/ أيَّار ١٨٧٦، قبل اعتناقها الإسلام. وفي اليوم التالي، يطالبُ جمهورٌ من المسلمين بتسليمها لهم. فيتدخل قنصلا فرنسا وألمانيا، تحدوهما الثقة بحصانة وضعيتهما، ما يستثير انفجارًا لأعمال عنفٍ تطالُ السلطات العثمانية والقنصلين اللذين يلقيان مصرعهما بمقذوفين ناريين.

وبينما يقدِّم السلطانُ اعتذاراته، يُرسلُ البلدان المعنيان أسطولًا حربيًّا قبالة سالونيك. وسوف تنجح لجنةٌ عثمانية لتقصّي الحقائق في العثور على المسؤولين عن المقتلة والذين سيتم إعدامهم شنقًا، وإن كان مع مراعاة الرأي العام المسلم في الوقت نفسه. وسيجري دفع تعويض جد باهظٍ (٩٠٠٠٠٠ فرنك) لأسرتي القنصلين.

والحال أن الدولة العثمانية، ذات الخزائن الخاوية، إنما تجد نفسها معرَّضَةً للسخط الأوروبي.

وفي هذا السياق تنفجر الأزمة البلغارية. وكانت السلطات العثمانية قد انتهجت سياسةً ليبرالية نسبيًّا تجاه السكان الناطقين بالبلغارية. ولم تكن معارِضةً لنهضتهم الثقافية واللغوية. وقد وافقت على انفصال الكنيسة البلغارية عن بطريركية القسطنطينية وعلى تشكيل هذه الكنيسة بوصفها حبرّية. وولاية الدانوب، المنشأة في عام ١٨٦٤، كانت تُعتبر نموذجًا للإدارة، خاصة خلال ولاية مدحت باشا.

لكن السلطات لم يكن بوسعها الحيلولة دون قيام الارتباط بين جماعة المثقفين والقوميين الشبان، المدعومين من البلدان المجاورة، والفلاحين البلغار، الآخذين في نموٍّ ديموغرافي سافر. وكما في بقية بلدان البلقان العثمانية، تتداخل المسألة الدينية إلى

حدٍّ بعيد مع المسألة الزراعية. وهكذا أمكن تقدير أن السكان المسلمين، في المناطق الناطقة بالبلغارية، كانوا يملكون ٧٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. وقد جاء فريقٌ منهم من سلافٍ تحولوا إلى اعتناق الإسلام وواصلوا التحدث بلغة سلافية (البوماك)، بينما جاء فريقٌ آخرُ من سكانٍ أناضوليين مسلمين ناطقين بالتركية كانوا قد استقروا أو قامت السلطة العثمانية بترحيلهم إلى هناك منذ أواخر القرن الرابع عشر.

والبيانات الديموغرافية عصيةٌ على التفسير. ففي ولاية الدانوب في مستهل سبعينيات القرن التاسع عشر، تتفق المصادر على قول إن المسيحيين، الذين لم يكونوا كلهم بلغارَ، لا بُدَّ أنهم كانوا يشكلون الأغلبية بدرجة طفيفة. فمن جهة، كان السكان الذكور المسلمون يعانون من النزيف الرهيب للخدمة العسكرية والتي أمكن امتدادها من خمس إلى ثماني سنوات، بينما كان المسيحيون في إعفاءٍ من أدائها. ومن الجهة الأخرى، نجد أن مسلمين فارّين من الإمبراطورية الروسية، تترًا وشراكسةً، كان قد أعيد توطينهم في هذه المناطق وكانت علاقاتهم من أسوأ العلاقات مع السكان المسيحيين.

أمّا الحدث الذي أطلق الأزمة فهو آتٍ من الثوار البلغار الذين يروجون شائعة أن الجيش الروسي قد تغلغل في الدولة العثمانية وأن المسلمين من شأنهم ذبح المسيحيين قبل وصول القوات القيصرية. لذا تنتفض بضع قرى ويذبح الناشطون السكان المسلمين المحليين لفرض واقعٍ لا سبيل إلى ردِّه. لذا يقوم المسلمون المعنيون، البوماك، بسحق الانتفاضة ويقتلون المسيحيين بدورهم. ولا بُدَّ أن عدد الضحايا يصل إلى عدة آلاف، وربما أكثر(٤٣). ثم يصل الجيشُ العثماني ويستعيد فرض النظام بالكامل في مستهل يونيو/ حزيران ١٨٧٦. وتبدو المحاكم العثمانية رءوفة نسبيًّا إذ لا تُصدر غير أحكام قليلةٍ بالإعدام.

وعلى الفور، تلتقط الصحافةُ الغربيةُ القضية. واعتبارًا من صيف عام ١٨٧٦، تتكاثر المقالات بشأن مصير المسيحيين البلقانيين المريع. ثم إن صحافيًّا أميركيًّا، هو چون ماكجاهان، الذي كان قد أبدى بالفعل عشقًا سافرًا للروس خلال الفتح الروسي لآسيا الوسطى، إنما يُكثر من البرقيات اللهوب. وبوجه عام، يجري شجب أعمال العنف التي يمارسها الشراكسة، المطرودون من الإمبراطورية الروسية، والذين ربما كانوا يشكلون

الجانب الرئيسي من القوات غير النظامية، الباشي بازوقات، المنخرطة في القمع.

وفي انجلترا، نجد أن رجل الدولة الليبرالي إدوارد جلادستون، والذي تعتبر عداوته للإسلام معلَنَةً منذ وقت طويل، إنما ينتهز فرصة الموضوع(٤٤) وينشر في سبتمبر/ أيلول ١٨٧٦، *The Bulgarian Horrors and the Question of the East* [الفظائع البلغارية والمسألة الشرقية]، الذي يهاجم فيه العثمانيين وبالإضافة إليهم منافسه ديزرائيلي الموجود ساعتها في السلطة والذي لا يُعَدُّ هواهُ الاستشراقي والمحب للترك أقل علانيةً. وكان المعنيُّ قد جرى تصعيده للتوِّ إلى مجلس اللوردات حاملًا لقب اللورد بيكونسفيلد. ويحظى كرّاسُهُ بنجاح هائل في التوزيع في المكتبات، حيث بيع أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسخة في غضون بضعةٍ أيام.

وفي هذا الكراس، جرت إعادة إنزال الترك إلى مستوى آكلي لحوم البشر ويتضمن وصف «الفظائع البلغارية» إيحاءات جنسية ظاهرة. وفي غمرة ذلك، يتولى مثقفون، مجتمعون في جمعية اسمها Eastern Question Association (جمعية المسألة الشرقية)، تنظيم نحو خمسمائة اجتماع احتجاجي في مستهل الخريف يشجبون فيها الفظائع ويهاجمون سلبية الحكومة البريطانية. ويتمثل ردُّ ديزرائيلي في أنه في هذه اللحظة الحرجة يكمنُ الواجبُ في الحفاظ على إمبراطورية انجلترا(٤٥)، أي اتخاذ موقفٍ منحازٍ للعثمانيين ومعادٍ لروسيا. أمّا في روسيا، فمن الواضح تمامًا أن الرأي العام يتضامن مع الإخوة السلاف والأرثوذكس. وفي فرنسا، يناشد ڤيكتور هوجو الضمير الإنساني لإرغام الحكومات على سماع شكايات الضحايا.

ويُعبِّرُ دستويفسكي، في ختام نصِّه **يوميات كاتب**، عن الشعور السائد في بلاده. فالرسالة التاريخية لروسيا التي قامت أوروبا بتحديثها هي تحرير جميع الإخوة السلاف، وصولًا إلى الاستيلاء على القسطنطينية وإنهاء الدعاوى اليونانية المتعلقة بقيادة الأرثوذكسية:

اليوم، مرَّ على روسيا زمنٌ طويل وهي على اتصالٍ بأوروبا. لقد تعلَّمت، والشيء الرئيسي هو أنها تدرك قوتها وقد أدركت مكمن هذه القوة. إنها تدرك أن القسطنطينية يجب أن تكون لنا، ولكن ليس بعدُ لكي تلعب دور عاصمة روسيا. ولو كان بطرس [الأكبر] قد قام، قبل قرنين، بفتحها، لما كان بوسعه أن يفعل شيئًا آخر سوى نقل عاصمة إمبراطوريته إليها، الأمر الذي كان من شأنه أن يكون كارثيًا، لأن القسطنطينية ليست في روسيا ولا يمكن روسنتها. واليوم، يمكن

للقسطنطينية أن تصبح لنا، ليس كعاصمة لروسيا بأكثر ممَّا في السابق، وإنما كعاصمة للجامعة السلافية، مثلما يحلم بذلك كثيرون من الناس. إن الجامعة السلافية من دون روسيا سوف تتبدد في صراعها ضد اليونانيين، ومن المستحيل تمامًا أن يرث اليونانيون القسطنطينية في هذه الساعة. فهذا من شأنه أن يكون مكسبًا فوق استحقاقهم، عديم الصلة بالمرَّةِ بوزنهم الإثني. أمَّا مع روسيا متزعمةً للجامعة السلافية، فإن الأمر كله يتغير، ولكن هل ستكون النتائج حسنة؟ تلك هي المسألة. ألن يكون ذلك، حال القيام به باسم السلاف، فتحًا سياسيًا لسنا بحاجةٍ إليه البتة؟ فباسم أي حقٍّ أدبي يمكن لروسيا المطالبة بالقسطنطينية؟ وباسم أي مبدأ أسمى يجوز لروسيا مطالبة أوروبا بالحصول على القسطنطينية؟ لكن الأمر يختلف عندما يكون ذلك باسم كونها حارسة الأرثوذكسية! ذلك هو الدور المكتوب لها، الدور الذي يرمز إليه النسر القسطنطيني ذو الرأسين والذي يظهر على أسلحة روسيا. وليس في ذلك ما يهدد استقلال مختلف الشعوب السلافية ؛ ولا ما يهدد اليونانيين ؛ باختصار، ليس فيه ما يهدد أي أمة من الأمم الأرثوذكسية. إن روسيا هي حامية هذه الأمم كلها، لكنها ليست سيدتهم.

الدستور العثماني والدول العظمى

تركت الأحداث البلغارية أصداء مباشرة على السلطة العثمانية. ففي ٣٠ مايو/ أيَّار ١٨٧٦، يقوم ائتلافٌ من كبار موظفين، على رأسهم المصلح النشيط مدحت باشا، وعسكريين ورجال دين بخلع السلطان عبد العزيز وإحلال مراد الخامس، ابن أخيه، محله. وقد وافق هذا الأخير على مبدأ إصدار دستور. فمصدر إلهام الانقلاب مصدرٌ دستوري. وكان عبد العزيز قد بدا منذ وقت طويل غريب الأطوار وشاذًّا. وكان مسلكه يهدد بجرِّ الدولة إلى فنائها. والحال أن مشاركة كل عناصر السكان سوف تسمح للدولة العثمانية بتعزيز تماسكها الداخلي والتصدي للتدخلات الخارجية وسوف تكون ضمانة حُكمٍ أفضل. لكن انتحار السلطان المخلوع في ٤ يونيو/ حزيران إنما يثير قلقًا عظيمًا ويزعزع الصحة العقلية لخليفته.

وفي ٣٠ يونيو/ حزيران، تعلن صربيا والجبل الأسود الحربَ على الدولة العثمانية

باسم الإنسانية والمشاعر الأخوية التي تربطهما بإخوتهما ضحايا المعاناة. وهما تلقيان دعمًا سافرًا من جانب روسيا التي ترسل «متطوعين» للقتال في صفوف جيشيهما. وتتفق سان بطرسبورج وفيينا على اقتسام لمناطق النفوذ: فالنمساويون سوف يستردون البوسنة وسوف تسترد روسيا بلغاريا بينما ستحتفظ انجلترا باليونان التي ستتسع أرضها. أمّا القسطنطينية فسوف تكون لها وضعية مدينةٍ حرَّة. ولم يكن هناك مفرٌّ من أن تتبخر هذه الآمال بسرعة، إذ يتكبد الصرب هزائم إثر هزائم ويضطرون في نهاية المطاف إلى توسل عون الدول العظمى حتى يتسنى لهم الحفاظ على أرضهم هم.

وفي القسطنطينية، أبدى مراد الخامس علامات اضطراب نفسي كبيرة فيتم خلعه في ٣١ أغسطس/ آب ١٨٧٦ لصالح أخيه عبد الحميد الثاني، البالغ من العمر نحو ٣٤ عامًا. والرجلُ يكاد يكون آنذاك غير معروف. وتحيط به سمعة أنه كان مديرًا حكيمًا لأملاكه وأنه، كأخيه، كان قريبًا من العثمانيين الفتيان. ومنذ بداية الأزمة، تمكن بالفعل من أن يشكِّل لنفسه شبكة نفوذ بأكملها، وإن كان في الأوساط المحافظة بالأحرى.

وبعد مرحلة هدوء، ترجع المعارك مع صربيا. وتسمحُ نجاحاتٌ جديدة للجيش العثماني بالزحف على بلجراد. وفي ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول، تُوَجِّهُ روسيا إنذارًا على القوات العثمانية وقف زحفها ومنح هدنةً لصربيا. ولكي تبرهن روسيا على جدية نواياها، تتجه إلى تعبئةٍ جزئيةٍ.

وحيال خطر نشوب مواجهة مسلَّحة، يتعين اللجوء إلى مجمع الوفاق الأوروبي بعقد مؤتمرٍ دولي. ويقترح اللورد ديربي، وزير الخارجية البريطانية، عقده في القسطنطينية. فتوافق روسيا على كُرهٍ منها وتعلن أنها سوف تستعيد حرية حركتها إذا ما اقتضى الأمرُ ذلك. كما يرى العثمانيون في ذلك تدخلًا في شؤونهم الداخلية، لكنهم يرون فيه أيضًا وسيلةً لكسب الوقت.

والحال أن اللورد سالزبوري(٤٦)، وزير وزارة الهند، جد المعادي للعثمانيين وإن كان يجب عليه مراعاة خطر سخط السكان المسلمين في الإمبراطورية البريطانية، إنما يمثِّل لندن. ثم إن الحكومة البريطانية منقسمةٌ بين مؤيدين للعثمانيين ومناوئين لهم. وفي هذا الملف، يحظى ديزرائيلي بتأييد الملكة ڤيكتوريا التي يخامرها الانزعاج من الأطماع

الترابية الروسية منذ وقت طويل. وهي لا تتردد في نصح وزرائها بالتصرف بحزم. أمّا فرنسا، المنصاعة كالعادة لسياسة انكفاء على الذات بعد هزيمة ١٨٧٠ - ١٨٧١، فهي مستعدة للموافقة على اقتسام للبلقان بين الروس والنمساويين. ويدفع بسمارك البريطانيين إلى توسُّعٍ فيما وراء البحار من شأنه إبعادهم عن الشؤون الأوروبية ويحرضهم على احتلال مصر. وهو يسعد لسعي الدول العظمى الأوروبية، فيما عدا فرنسا، إلى كسب عطف ألمانيا التي ينأى عنها خطرُ قيام ائتلافٍ ضدها.

وسعيًا إلى الحدِّ من الأضرار، تطرح بريطانيا العظمى صيغة حلٍّ وسط يتمثل في قيام بلغاريا متمتعةً بالحكم الذاتي ضمن الإطار العثماني تتولى كفالة الأمن فيها عن طريق جندرمةٍ «محايدة» بلچيكية على الأرجح أو تحت قيادةٍ بلچيكية. وبما يمثل ضمانة أمنٍ إضافية، من شأن بلغاريا أن يتم تقسيمها إلى ولايتين، من المفترض أن أيًّا منهما لن يتمتع بمخرجٍ إلى البحر المتوسط، وذلك سعيًا إلى منع روسيا من التمتع هناك بميناءٍ حربيٍّ.

وقد ركن عبد الحميد، بعد ارتقائه العرش، إلى قبول مبدأ دستورٍ طالبَ به الليبراليون الذين يقودهم مدحت باشا. ومن المفترض أن يسمح هذا الدستور بالتمتع بأرضيةٍ حقوقيةٍ لرفض التدخلات الأوروبية. على أن السلطان يدافع عن صلاحياته. فتعقبُ ذلك مساومةٌ سياسية لا بُدَّ لها من الوصول إلى غايتها قبل بدء المؤتمر، في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٧٦. فيجري تعيين مدحت باشا صدرًا أعظمَ ويَصدرُ الدستور بأُبَّهَةٍ في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول. ويحتفظ السلطان بسلطات واسعة، على أن هناك بالفعل إعلان بعض حقوق أساسية وانتخاب برلمان.

والحال أن المندوب العثماني إنما يعلن الدستور فورًا في المؤتمر، ما يثير الانزعاج. ويعلن الممثلون الأوروبيون مقترحاتهم التي تميل إلى الفصل بين الجماعات السكانية، وهو حلٌّ يرفضه فورًا العثمانيون المدافعون المتحمسون عن صهرٍ للشعوب. وفي الأيام التالية، يرفضون كل المقترحات الأوروبية بوصفها متعارضةً مع معاهدة باريس ومع مبدأ الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية. وفي تصرُّفٍ أريبٍ، يلقي عبد الحميد المسؤولية عن التشدد على مدحت باشا، ما يسمح له بألاَّ يتعرض لمعاداة الدول العظمى له.

وفي ٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٨٧٧، ينهي المؤتمر أعماله. ويعبر سالزبوري عن

الفكرة التي تذهب إلى أنه بما أن سياسة الدفاع عن الدولة العثمانية لم تعد صالحةً فإن من الواجب إجراء إعادة تعديل ترابي تسمح لبريطانيا العظمى بإيجاد خطٍّ دفاعيٍّ عن طريق الهند. وهو يفكر في الدردنيل وكريت.

وفي اللحظة المباشرة، بسبب فصل الشتاء، من غير الممكن القيام بعملياتٍ عسكرية. وتغتنم صربيا فرصة الظرف الديبلوماسي للخروج من الحرب بالعودة إلى الوضع السابق. ويعفي عبد الحميد مدحت باشا من منصبه كصدرٍ أعظم ويقوم بنفيه إلى أوروبا (٥ فبراير/ شباط ١٨٧٧). ولا يتمتع زعيم الليبراليين هناك بأي دعم. وفي الوقت نفسه، يأمرُ السلطانُ بإعلان عقد البرلمان. فتجري الانتخابات على عدة مراحل. والحال أن مصر ولبنان وكريت غير ممثَّلة في البرلمان، بسبب وضعياتها الخاصة.

وقد استفادت روسيا من فسحة الوقت لكي تتفاوض مع النمسا - المجر. وسوف تحتفظ هذه الأخيرة بحيادٍ عطوفٍ في حالة نشوب الحرب مع احتمال احتلال البوسنة والهرسك. وهكذا تصبح روسيا مُطلقة اليدين في الجزء الشرقي من البلقان، بينما تهتم النمسا بضفة البحر الأدرياتي. لكن من غير الوارد سوى إعادة ربط بيسارابيا بالإمبراطورية الروسية التي فقدتها في عام ١٨٥٦. فالافتراض المتعلق بدولة سلافية كبرى تمتد إلى البحر المتوسط افتراضٌ مرفوض. ويمكن فهم مرونة روسيا باحتياجها الضروري إلى تفادي قيام ائتلاف أوروبي ضدها، كما حدثَ في زمن حرب القرم.

أمَّا الحزمُ العثماني فهو يرجع إلى الضغط الذي يبديه الرأي العام المسلم والرغبة في الدفاع عن مسلمي البلقان والاعتقاد بأن بريطانيا العظمى بحاجةٍ دومًا إلى الدولة العثمانية كحاجزٍ في وجه الأطماع الروسية. ومن ثم لن يكون بإمكانها ألاَّ تتدخل. ويبدو تعيين هنري ليارد سفيرًا لدى القسطنطينية بمثابة مؤشرٍ مهمٍّ في هذا الاتجاه. فهذا الرجل الذي اكتشف آشور، في وقت واحد مع بوتَّا، قد مارس عملًا سياسيًّا كنائبٍ ليبراليٍّ ووكيل لوزارة الخارجية ثم دخل السلك الديبلوماسي في عام ١٨٦٩ كسفيرٍ لدى مدريد. وهو يتماهى مع سياسة ديزرائيلي المنحازة إلى العثمانيين.

الحرب[٤٧]

في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٨٧٧، تعلن روسيا الحرب على الدولة العثمانية. وفي ٦ مايو/ أيّار، تعلن بريطانيا العظمى حيادها مع بعض التحفظات، لكونها مستعدة للدفاع عن مصالحها في الخليج الفارسي وقناة السويس والمضائق. وبعبارة أخرى، سوف تدافع عن حريةٍ كاملةٍ في الملاحة. وخطرُ سقوط القسطنطينية في أيدي الروس يزعج صانعي القرار البريطانيين: فمن شأن الانفعال الناشئ أن يجازف باستثارة انتفاضة للعالم الإسلامي. وهذا هو الشاغل الذي يؤرق اللورد سالزبوري الذي يصبح وزيرًا للخارجية في أغسطس/ آب ١٨٧٧.

وكانت رومانيا مضطرة إلى هذا الحدِّ أو ذاك إلى الانحياز لروسيا. ففي مقابل دخولها الحرب والسماح للجيش الروسي بحرية عبور أراضيها، سوف يتم الاعتراف باستقلالها الكامل والشامل، إلى جانب توسيع ضفة مصبِّ الدانوب، وإن كان سيتعين عليها رد بيسارابيا إلى روسيا.

وينتقل الجيش الروسي من دون صعوبة إلى الدانوب، لكن تقدمه يتوقف في يوليو/ تموز أمام مدينة بليڤنا المحاصَرَة. والحال أن حصار الحصن والمعارك المتعاقبة، والتي قام مراسلو الصحافة بتغطيتها بإسهابٍ، إنما تؤثر في مشاعر الرأي العام الدولي. إذ تتعدل صورةُ الدولة العثمانية بحكم بسالة جنودها: فهي لا تبدو كثيرًا بوصفها رجل أوروبا المريض، بحسب التصور المنتشر عمومًا.

والموقف في الأناضول الشرقية مماثلُ بما يكفي. فبعد نجاحات روسية أوليّةٍ مهمَّة، يتوقف الزحف الروسي عند قارص. وهكذا تتحول الحربُ القصيرة التي تخيّلها المسؤولون الروس إلى حرب مواقع. وتصبح التكلفةُ جسيمةً، في الأرواح وبالأخص في المال. وتسعدُ بريطانيا العظمى للإخفاقات الروسية التي تسمحُ لها بعدم الاضطرار إلى التدخل. وتظل في موقف الترقب والانتظار.

ويحاول عبد الحميد عبثًا تعبئة الرأي العام في العالم الإسلامي في صفه سعيًا إلى التأثير على قرارات الدول العظمى الأوروبية. على أن البريطانيين ينزعجون ممّا قد يفعله الأفغان. وإذا كان يجري استخدام الدعاية الإسلامية، فإن التدويل يتقدم أيضًا. فقد انضمت الدولة العثمانية من دون تحفظ إلى اتفاقية چنيف لعام ١٨٦٤ والتي تُنشئ الصليب الأحمر مع الالتزام بعلاج الجرحى من دون تمييز بين جنسياتهم، وبحيادية (حصانة) أفراد الرعاية الصحية والمؤسسات الصحية، وبعلامة الصليب الأحمر المميِّزة على خلفية بيضاء. ويظهر الرمز في نهاية المطاف مسيحيًّا بشكلٍ مسرفٍ، ومن هنا اعتماد رمز الهلال الأحمر بديلًا عنه، وهو ما يجري تقديم إشعار رسميٍّ به في ١٦ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٧٦. وبعد احتجاج الصليب الأحمر على ذلك، يوافق عليه من باب تسامحٍ مع جزئيةٍ. ويصدِّقُ الجبل الأسود ثم صربيا على اتفاقية عام ١٨٦٤ في عام ١٨٧٥ وفي عام ١٨٧٦، حيث إن الانضمام إليها يعتبر علامةً من علامات السيادة.

والحاصل أن مؤتمر بروكسل، المنعقد تحت رعاية القيصر ألكسندر الثاني في يوليو/ تموز ١٨٧٤، قد حاول تقنين شرائع وأعراف الحرب. وهكذا فإن إعلان بروكسل، الذي لا يتميز بقوةٍ قانونية ولا يخضع للتصديق، إنما يطرح القواعد التي يجب اتِّباعها في بلدٍ تحت الاحتلال وطبيعة الميليشات، غداة مسألة القناصة في الحرب الفرنسية - الپروسية. فشروط الاعتراف بهم كمقاتلين شرعيين إنما تتمثل في وجود شخصٍ مسؤولٍ عن مرءوسيه، وعلامةٍ مميِّزة ويمكن التعرف عليها عن بُعد، وحمل السلاح علانيةً والتماشي في العمليات مع قوانين وأعراف الحرب.

ولم تكن مسألة حماية المدنيين قد وجدت حلاً لها. وقد حاول الصليب الأحمر بالفعل القيام بتدخلٍ خلال «الفظائع البلغارية»، ولكن من دون طائل. إن خرافة حربٍ بين جيوش نظامية متعارضة إنما تظل القاعدة. أمَّا في الواقع، فإن الحرب يتكشف أنها رهيبة بالنسبة للسكان غير المسيحيين، حتى خارج أعمال التدمير المألوفة في ساحات القتال. فالقوات الروسية والميليشيات البلغارية المرافقة لها ترتكب مذابح عديدة بحق اليهود. والسكان المسيحيون يذبحون السكان المسلمين، ليس فقط من باب الثأر، وإنما أيضًا للاستيلاء على ممتلكاتهم. وفيما عدا الصحافة اليهودية الأوروبية التي تنزعج على

إخوتها في الدين، يحدث الباقي وسط اللامبالاة الأوروبية.

وفي الأناضول الشرقية، نجد أن القوات الكردية غير النظامية في الجيش العثماني والقوزاق في الجيش الروسي يحيون على حساب البلد، مكثرين من أعمال العنف التي تستهدف الجماعات السكانية المحلية المستقرة، الأرمنية والمسلمة.

وفي أواخر الخريف، تنقلب حظوظ السلاح، إذ تسقط قارص ثم پليڤنا في أيدي الروس. ويحصل ضباط پليڤنا العثمانيون على كل آيات التشريف الحربي، لكن جنودهم، الذين أنهكهم الحصار والأمراض، لن يستفيدوا إلَّا من قليلٍ من المساعدات من جانب الروس وسوف يموتون بالآلاف خلال أسرهم.

والحال أن الصرب والجبل الأسود واليونانيون إنما ينخرطون بدورهم في الحرب. ويشن الجيش الروسي هجومًا في الشتاء يسمح له باجتياز ممرات البلقان، والاستيلاء على صوفيا في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٨٧٨. وتسقط أدرنه في ٢٠ يناير/ كانون الثاني. ويصبح الطريق إلى القسطنطينية مفتوحًا.

ويرمز سقوط پليڤنا إلى أن على بريطانيا العظمى إنهاء موقفها المترقِّب، لاسيما أن الرأي العام يجنح إلى صف دعاة الحرب. وتعبِّرُ أغنيةٌ شعبيةٌ عن مناخ اللحظة(٤٨):

لا نريدُ الحرب، لكننا سنمضي إلى خوضها بالچينجو(*)، إن مضينا إليها،

عندنا السفن والرجال، والمال عندنا أيضًا، سَبَقَ لنا أن حاربنا الدُبَّ وما دمنـا بريطانيين حقيقيين

فلن يحصل الروس على القسطنطينية.

وسوف تصبح الچينجوية تعبيرًا من تعابير اللغة الإنجليزية يعني وطنيةً عدوانيةً.

والحق إن البريطانيين لديهم السفن والمال، لكنهم يعوزهم الرجال لأن جيوشهم المحترفة أو الكولونيالية لا يمكن مقارنتها بالجيوش القارّية القائمة على التجنيد. وتظل الوزارة البريطانية منقسمةً على الرغم من توسلات الملكة الداعية إلى اتخاذ موقفٍ حازمٍ

(*) بالجينجو: من دون أدنى تردد. -م.

تجاه روسيا. ويتغلب اللورد بيكونسفيلد في نهاية المطاف باللعب بورقة الدفاع عن «الهيبة» البريطانية، أي قدرتها على تخويف الآخرين. ويُدعى البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للموافقة على اعتمادات عسكرية جديدة. ويرابط الأسطولُ البريطاني على مقربة من الدردنيل مستعدًا للتوجه إلى القسطنطينية.

ويترافق الاندحار العثماني في البلقان مع فرارٍ هائجٍ للسكان، خاصة السكان المسلمين. وتراقيا مغطّاة باللاجئين ونسبة الوفيات مريعة.

ويقرر عبد الحميد الرضوخ لجميع المطالب الروسية على أمل إجبار البريطانيين على التدخل ودفع حاملي سندات الدين العثماني إلى الضغط على حكوماتهم (خاصة الفرنسيين والبريطانيين). وفي ٣١ يناير/ كانون الثاني، يتم توقيع هدنة في أدرنة تتضمن بندًا ينصُّ على التنازل عن الجانب الرئيسي من البلقان لبلغاريا وللدول المسيحية، على أن تتمتع البوسنة والهرسك بوضعية حكم ذاتي، وعلى أن تدفع الدولةُ العثمانيةُ لروسيا تعويضات عن الحرب وأن تعقد مع هذه الأخيرة اتفاقًا بشأن المضائق.

على أن القوات الروسية تواصل الزحف إلى القسطنطينية، وفي ٨ فبراير/ شباط، يتلقى الأسطولُ البريطاني الأمر بعبور الدردنيل. فتقع الحكومة العثمانية بين نارين. ثم إن البرلمان العثماني ينتقد بقوةٍ أسلوب خوض الحرب. وفي ١٤ فبراير/ شباط، يتم حله ويجري نفي قادة المعارضة إلى الريف.

وتتمثل السياسة الروسية في الإسراع بعقد صلحٍ لأجل تفادي حدوث تدخل من جانب مجمع الوفاق الأوروبي. وقد جرت مفاوضات الصلح في سان ستيفانو، في ضاحية القسطنطينية. فينال العثمانيون الحفاظ على أسطولهم الحربي الذي يسيطر على البحر الأسود وإرجاء مسألة المضائق إلى اتفاقٍ دولي جديد، إلّا أن عليهم الرضوخ فيما يتعلق بالجانب الرئيسي من المطالب الروسية والتي تتضمن إنشاء بلغاريا كبرى تمتد حتى البحر المتوسط، على أن تكون من الناحية النظرية متمتعة باستقلاليةٍ نسبيةٍ داخل الدولة العثمانية ومحتلّةً بصورةٍ مؤقتة من جانب الجيوش الروسية. وتنال صربيا والجبل الأسود ورومانيا الاستقلال الكامل وتتسع من الناحية الترابية. وتؤول بيسارابيا إلى روسيا. وتصبح البوسنة والهرسك متمتعةً بالحكم الذاتي. وتَحولُ بلغاريا الكبرى دون

أي اتصالٍ ترابي للممتلكات العثمانية في البلقان، بما أن الجزء الغربي (تساليا، إيبيروس، ألبانيا) قد أصبح من ثمَّ منفصلًا عن تراقيا. وفي القوقاز، تضم روسيا إليها أقاليم قارص وأردهان وباطوم. وتعلنُ المادة ١٦ عن افتتاحية المسألة الأرمنية:

بما أن جلاء القوات الروسية عن الأراضي التي تحتلها في أرمينيا والتي يجب ردها إلى تركيا قد تكون موضع نزاعاتٍ وتعقيداتٍ ضارَّة بحسن العلاقات بين البلدين، لذا يتعهد الباب العالي بالقيام من دون مزيد من التأخير بالتحسينات والإصلاحات التي تتطلبها الحاجات المحلية في الولايات المأهولة بالأرمن، كما يتعهد بضمان سلامتهم من تعديات الكُرد والشراكسة.

ويتخيل البعض بالفعل قيام أرمينيا بالدور الذي لعبته بلغاريا للتوِّ في البلقان.

مؤتمر برلين(٤٩)

في مستهل فبراير/ شباط، رأت النمسا – المجر في قيام بلغاريا كبرى انتهاكًا للاتفاق السرِّي المعقود مع روسيا ودعت إلى عقد مؤتمرٍ دولي، في ڤيينا إن أمكن. ويوافق على ذلك الموقعون الآخرون على معاهدة باريس (فرنسا، إيطاليا، بريطانيا العظمى). وفي ١٩ فبراير/ شباط، نجد أن بسمارك، المنزعج من خطر وقوع مواجهةٍ بين النمسا – المجر وروسيا، يعرض نفسه كـ«وسيطٍ نزيهٍ» بين الطرفين.

وتنتهج روسيا وبريطانيا العظمى سياسة من شأنها أن تُعرَّفَ في أيامنا بأنها سياسة «حافة الهاوية». إذ يتغلب بيكونسفيلد في الحكومة البريطانية بفضل الدعم الذي يقدمه له اللورد سالزبوري، نصيرُ سياسة الحزم مثله. ويوجِّه سالزبوري تعميمًا إلى جميع الموقِّعين على معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، مشدِّدًا على أن معاهدة سان ستيفانو تُلغي هذه المعاهدة وعلى أن أي تغيير لا بُدَّ له من أن يلقى موافقتهم. وهو يشيرُ، بشكلٍ خاص، إلى أن الدولة العثمانية تسيطر على الجانب الرئيسي من شرق البحر المتوسط وإلى أنها لو فقدت استقلاليتها عن روسيا فمن شأن السويس والخليج الفارسي أن يتعرضا للخطر، وهو وضعٌ لا تقبله لندن.

وتنتهز النمسا فرصة هذا الموقف لكي تقترح عقد مؤتمر أوروبي في برلين. وفي فرنسا، يصل الجمهوريون للتوّ إلى الحكم. وهم منقسمون فيما يتعلق بالمسلك الذي يجب اتخاذه. فـ«الانتقاميون» يدركون أن فرنسا لا تستطيع محاربة ألمانيا بمفردها. فهي بحاجةٍ إلى حليفٍ أوروبي ليس من شأنه أن يكون سوى روسيا. ومن ثم فإنهم مناوئون لفكرة الذهاب إلى برلين، لأن من الواضح أنه سيجري إرغام روسيا هناك على التخلي عن جزء من مكتسباتها. ولو انضمت فرنسا إلى القرارات المتخذة، فمن شأن حليفتها المحتملة النظر إليها بعين الغضب. ويشمل الاتجاهُ الثاني جميع أولئك الذين يريدون الانخراط في سياسةِ توسُّع استعماري لاستعادة مكانة فرنسا. ومن شأن الذهاب إلى برلين أن يسمح بإعادة البلد إلى مجمع الوفاق الأوروبي وبالاستفادة المحتملة من الاضطراب الكبير للمسألة الشرقية. والحال أنهم هم الذين يتغلبون.

وتوافق روسيا على عقد المؤتمر لأنها لا يمكنها أن تسمح لنفسها بالتورط في حربٍ أوروبية بينما جيشها ومالياتها مستنفدة.

وتتحركُ الديبلوماسيةُ البريطانية ضمن أفق مفاوضاتٍ سرِّية سوف يتعين إنجازها قبل عقد المؤتمر. وقد تخلت عن مبدأ الدفاع عن الوحدة الترابية للدولة العثمانية وتكتفي بضمان الحفاظ على «تركيا الآسيوية»، وهو ضمانٌ يتحقق عبر وجودٍ بريطانيٍّ دائم في شرقي البحر المتوسط. وفي المقابل، يتعين على العثمانيين التخلي عن قبرص لصالح بريطانيا العظمى. وشبهُ الإنذار هذا يتم قبوله بمرارة. وعلاوة على قبرص، تنصُّ الاتفاقيةُ الأنجلو - عثمانية، فيما يتعلق بتركيا الآسيوية، على أن:

> صاحب الجلالة السلطان يَعِدُ انجلترا بإدخال الإصلاحات الضرورية التي ستقررها الدولتان العظميان فيما بعد فيما يخص حسن الإدارة وحماية الرعايا المسيحيين ورعايا آخرين للباب العالي موجودين في الأراضي المعنية.

وتسمح الديبلوماسية [السرِّية] نفسها بمعرفة أن الروس مستعدّون للتراجع فيما يتعلق بجزء من مكتسباتهم البلقانية. ويبقى «صرفُ اهتمام» الأطراف المشاركة الأخرى، وبعبارة أخرى تقديم مقترحات إلى النمسا وإلى فرنسا، بينما تظل إيطاليا فاعلاً ثانويًا

(كانت قد دعيت إلى برلين لأن بيمونت، بفضل ذكاء كافور، كانت قد شاركت في مؤتمر باريس عام ١٨٥٦).

وهكذا يتسنى للمؤتمر بدء أعماله في ١٣ يونيو/ حزيران ١٨٧٨، بما أن الديپلوماسية السرّية قد أعدّت الجانب الرئيسي من التسوية. وينصبُّ الجزء الأول من الأعمال على المهمّة الأصعب، ألا وهي التسوية البلقانية. ويناقش المفوَّضون مطلقو الصلاحيات حجم بلغاريا التي ستتألف من إمارة تتمتع بالحكم الذاتي في الشمال وولاية روميلي شرقية في الجنوب تظل تحت السلطة العثمانية. والشيءُ الأهمُّ هو أن المنطقتين ليستا مطلّتين على البحر المتوسط، ما يسمح بالحفاظ على الاتصال الترابي لتركيا الأوروبية. وفي مقابل التأييد الذي تبديه النمسا، تحصل على السماح لها باحتلال البوسنة والهرسك من دون ضمهما. فالاحتلال يوفّرُ المزايا نفسها التي يرفّرها الضم، من دون أن يجازف بالقدر نفسه بإعادة طرح مسألة مكانة السلاف في الكيان الإجمالي النمساوي - المجري. ولأجل تهدئة الاحتجاجات الفرنسية فيما يتعلق بالتنازل عن قبرص، يوضح اللورد سالزبوري لوادنجتون، الممثل الفرنسي، أن انجلترا توافق على إطلاق يديّ فرنسا في تونس: «خذوا تونس، إن قارطاج لا يجب أن تبقى في أيدي البربر»[٥٠]. ويفضي كل شيء إلى إعادة توزيعٍ للمهام: فبريطانيا العظمى لها صدارة النفوذ في تركيا الآسيوية ولها مساواة في المركز مع فرنسا في مصر ولا تهتم بمصير تونس.

كما يحث بسمارك فرنسا على الاستيلاء على تونس لصرفها عن الاهتمام بالألزاس واللورين ولتوريطها في خلافات مع إيطاليا على ما يُحتمل.

ولأجل تعزيز موقع غير السلاف في البلقان، تسمح فرنسا وبريطانيا العظمى لليونان، التي لم تُحارِب، بـ«تعديلٍ للحدود» لصالحها. ويتعين على رومانيا التنازل عن بيسارابيا لروسيا وأن تحصل على جزء من دلتا الدانوب (الدوبرودچا). وتحصل صربيا والجبل الأسود على توسعات ترابية. ويجري الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلدان الثلاثة.

وفي آسيا، تحتفظ روسيا بالجانب الرئيسي من مكتسباتها الترابية (قارص وأردهان وباطوم). ويُعادُ طرح المسألة الأرمنية:

المادة ٦١. يتعهد البابُ العالي بأن يحقق، من دون مزيد من التأخير، التحسينات والإصلاحات

التي تتطلبها الحاجات المحلية في الولايات المأهولة بالأرمن وبضمان أمنهم ضد الشراكسة والكرد. وسوف يقدم معلوماتٍ بشكلٍ دوريٍّ عن التدابير المتخذة في هذا الصدد إلى الدول العظمى التي ستراقِبُ تنفيذها.

وفيما يتعلق بغير المسلمين، وبما أن روسيا تريد نوعًا من الحماية الجماعية الأوروبية للمسيحيين ويريد الإنجليز حرية التبشير والتحول الديني على أيدي المبشرين البروتستانت، بينما تدافع فرنسا عن مزاياها المكتَسَبَة فيما يتعلق بالكاثوليك، نصلُ إلى المادة ٦٢:

بما أن الباب العالي قد أعرب عن رغبته في الحفاظ على مبدأ الحرية الدينية، متيحًا لها أوسع مدىً، فإن الأطراف المتعاقدة تسجِّلُ علمها بهذا التصريح التلقائي.

إن الاختلاف في الدين في أي جزء من أجزاء الدولة العثمانية لن يكون بالإمكان حظره على شخصٍ بوصفه دافعًا للإقصاء أو لعدم الصلاحية فيما يتعلق بالاستفادة من الحقوق المدنية والسياسية وشغل الوظائف العامة أو المناصب أو نيل آيات التكريم أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة.

وسوف يجري السماح للجميع، من دون تمييزٍ في الديانة، بالإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم.

أمَّا حريةُ جميع العبادات وممارستها العلنية فهي مكفولة للجميع ولن يكون بالإمكان وضع أي عقبة، سواء كان ذلك في وجه التنظيم الهيراركي للطوائف المختلفة أم في وجه علاقاتها برؤسائها الروحيين.

وأمَّا الكنسيّون والحجاج والرهبان من جميع القوميات المسافرون في تركيا الأوروبية أو تركيا الآسيوية فسوف يتمتعون بالحقوق والمزايا والامتيازات نفسها.

وحقُّ التمتُّع بالحماية الرسمية معترفٌ به للممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول العظمى في تركيا، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه أم بمؤسساتهم الدينية الخيرية والأخرى في الأماكن المقدسة وأماكن أخرى.

والحقوق المكتَسَبَةُ لفرنسا مصونةٌ بشكل مُعلن، ومن الواضح تمامًا أن من المفترض عدم جواز أي مساسٍ بالوضع القائم في الأماكن المقدسة.

ومن واجبنا التشديد على أن حريةً دينيةً كهذه لا وجود لها في الإمبراطورية الروسية

ولا في رومانيا المستقلة، حيث يخضع اليهود لقانونٍ تمييزي.

ولدى عودة ديزرائيلي وسالزبوري إلى لندن، يمكنهما إعلان أنهما حصلا على «السلام المشرِّف».

ومؤتمر برلين منعقد في لحظةٍ مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية. وكان الجانب الرئيسي قد تم الحصول عليه بفضل الديبلوماسية السرِّية، وفي الوقت نفسه، كان للرأي العام في النمسا وروسيا وبريطانيا العظمى تأثيره الضاغط بقوّة. وإمكانية نشوب حرب أوروبية أو عدمها إنما تقع بين المعطيات الجيوسياسية القابلة للتفاوض وصعودٍ للمشاعر الوطنية الأصعب على التهدئة.

فعلى الرغم من المكتسبات الملحوظة التي حازتها روسيا، فإن الرأي العام الروسي يخامره الشعورُ بأنه قد تعرَّضَ للخيانة في برلين. والفكرة العامة هي أن البلد كان ضحية دسائسَ حاكها بسمارك، ومن هنا انبثاق شعورٍ مستديم برُهاب ألمانيا. ومن المؤكد أن إعادة توزيع الأراضي والجماعات السكانية في البلقان قد تمت في نهاية المطاف، ليس تحت رعاية روسيا، بل ضمن إطار مجمع الوفاق الأوروبي. وقد عانت رومانيا من ضياع بيسارابيا وصارت معاديةً لروسيا.

ولم يكن العثمانيون يملكون الإمكانات اللازمة للصمود وحدهم في وجه الروس وكانوا قد لحقت بهم الهزيمة لأنهم لم يكن لهم حلفاء أوروبيون خلافًا لما كانت عليه الحال في أعوام ١٨٣٣ - ١٨٤١ و ١٨٥٤ - ١٨٥٦، لكن الروس يكابدون الخيبة نفسها بضياع جزء لا بأس به من مكتسباتهم بسبب عزلتهم الديبلوماسية في أوروبا.

أعقاب معاهدة برلين

بينما أدت الفظائع البلغارية إلى إطلاق المشاعر، لا تلفت الكارثة الإنسانية لعام ١٨٧٨ اهتمام أحد، فيما عدا السفير البريطاني لدى القسطنطينية، السير هنري ليارد. وهي في الأغلب مسكوتٌ عنها، بل يجري نفي وقوعها، بما في ذلك في المؤلفات الصادرة في أيامنا.

وتُعَدُّ الخسائرُ البشرية بمئات الآلاف من الموتى المدنيين الذين ترجع وفياتهم إلى حدٍّ بعيدٍ إلى الحرمانات وإلى الأوبئة التي طالت اللاجئين. ولو أخذنا سكان المجمل البلغاري الذي خلقته معاهدة برلين، فربما هبط المسلمون من ٠٠٠ ٤٨٠ ١ نسمة قبل الحرب إلى ٠٠٠ ٦٧٦ بعدها. ومن المفترض أنه كان هناك ٠٠٠ ٢٨٩ حالة وفاة و ٠٠٠ ٥١٥ لاجئ. وبعض المصادر، الأكثر افتقارًا للدِّقة، تُضاعف هذه المؤشرات بالنسبة لمجمل البلقان العثمانية(٥١). ومن الواضح تمامًا أن التطمينات التي قُدِّمت في برلين فيما يتعلق بعودة اللاجئين المسلمين قد ظلت حبرًا على ورق.

وفي الأناضول، تُعتبر الأرقامُ تقريبيةً أكثر: فمن المفترض أن ٠٠٠ ١١٠ مسلم قد غادروا المناطق التي ضمتها روسيا ولعل ٠٠٠ ١٠٠ أرمني قد رحلوا عن الأناضول العثمانية لكي يستقروا في عبر القوقاز الروسية. وكانت الخسائر بين العسكريين ملحوظة. فمن بين الجنود العثمانيين الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٤٣ جندي والذين استسلموا في پليڤنا، مات ثلثان في الأسر جرَّاء المعاملات السيئة التي أنزلها الروس بهم. ولم تكن البيانات المتعلقة بإجمالي الموتى العسكريين العثمانيين قد قُدِّمت، لكن كل المؤشرات تلتقي لتوضيح أن النزيف كان ملحوظًا. ويشير الرحالة في الأناضول وفي سوريا – فلسطين إلى أن القرى المسلمة قد خسرت جانبًا كبيرًا من سكانها الذكور البالغين الذين استُدعوا إلى الجيش. وقد تكون الخسائر الروسية قد ارتفعت إلى مائتي ألف حالة وفاة على الأقل(٥٢).

والحال أن الأزمة الشرقية، التي بدأت في عام ١٨٧٦، لا تتوقف عند مؤتمر برلين. ففيما يتعلق بالمجال البلقاني، سوف يتطلب الأمر ثلاثة أعوام كاملة أخرى حتى تتم تسوية كل شيء. ويظلُ مجمع الوفاق الأوروبي تحت تأثير الشخصية القوية لبسمارك الذي يسعى إلى الحفاظ على تحالف الأباطرة الثلاثة، لكن التناحر بين النمسا وروسيا قويٌّ بشكل زائدٍ عن الحد، ما يضطر بسمارك إلى اتخاذ موقف الحياد حيال التعارض بين حليفيه. وبالنسبة للروس، يُعتبر مسلكُ ألمانيا خيانةً لاسيما أن النمسا تنسق جهودها مع بريطانيا العظمى في الملفات البلقانية. أمَّا فيما يتعلق بفرنسا، فهي تبدأ في العودة إلى الانبثاق في السياسة الدولية، لكنها تركِّز جهودها على شرق البحر المتوسط. وتنتهج

الدولة العثمانية، من جهتها، سياسةَ مقاومةٍ سلبية تهدف إلى الحفاظ قدر الإمكان على مجالها البلقاني وحماية الجماعات السكانية المسلمة فيه.

والحال أن احتلال القوات النمساوية للبوسنة والهرسك لا يتكشف عن مسألةٍ سهلة. فالعثمانيون يؤخرون بأكثر ما يمكن رحيلهم، ما يسمح للسكان بالوقت اللازم لتسليح أنفسهم. وقد تم الانسحاب تحت الضغط الأوروبي. وفي ٢٩ يوليو/ تموز ١٨٧٨، يعبر الجيش النمساوي الحدود مسبوقًا بإعلانٍ صادرٍ إلى سكان الولايتين بينما عَهَدَ السلطانُ إلى صديقه الإمبراطور بحماية أراضيهم. لكن المعنيين ليسوا مطمئنين وتجري مقابلة القوات النمساوية بانتفاضةٍ حقيقيةٍ تشمل المسلمين والأرثوذكس ولا تستكمل القواتُ الفتح إلَّا في الخريف لقاء ٥٠٠٠ قتيلٍ ومصابٍ في صفوفها. أمَّا الخسائر البوسنوية فهي غير معروفة، لاسيما أن شريحةً من المسلمين تلجأ إلى الدولة العثمانية. ويغتنم العثمانيون فرصة ما حَدَث لكي يتحدثوا عن الفظائع المرتَكَبَة ضد البوسنويين. وفي غمرة ذلك، يحتل النمساويون سنجق نوفي بازار، الذي يفصل الجبل الأسود عن صربيا ويحافظون على الاتصال الترابي بين النمسا والدولة العثمانية، تاركين «طريق سالونيك» الشهير، ولكن الافتراضي، مفتوحًا.

ويتم التوصل إلى تسوية ديبلوماسية تأخذ شكل مفاوضةٍ طويلة تُفضي إلى الاتفاقية النمساوية – العثمانية الموقَّعة في ٢١ أبريل/ نيسان ١٨٧٩. إذ يجري الاعتراف بالسيادة العثمانية، بينما يُعهَدُ بإدارة البلد إلى النمسا. على أن من غير الوارد ذكر أن هذا الاحتلال احتلالٌ مؤقَّت. والمكسب الوحيد، إن جاز قول ذلك، لعبد الحميد هو الاحتفاظ بسلطته الدينية كخليفةٍ على الجماعات السكانية المسلمة.

وبالمقابل، نجد أن الاحتلال النمساوي في السنجق احتلالٌ عسكريٌّ تمامًا ويتم الحفاظ على الإدارة العثمانية.

وبدايات الوجود النمساوية صعبة. ففرضُ التجنيد في عام ١٨٨١، والذي يُعَدُّ انتهاكًا فعليًّا لوضعية الاحتلال، إنما يستثير انتفاضةً جديدة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، وهي انتفاضةٌ يتم إخمادها بصعوبة في مارس/ آذار ١٨٨٢.

والهدف النمساوي هو جعل البوسنة والهرسك مستعمرةً نموذجية تسيرُ في اتجاه

مدينية تجاه الشعوب الشرقية(٥٣). ... وقت نفسه، يجري

رسالة ال ... جتماعية النمساوية الخاصة بالتعامل ... ات والجماعات

كل الهنا ... نلفة. وهناك نحو ٤٠٪ من المسي ... وذكس الذين ب

والديانا ... المسلمين و ٢٥٪ ... يك (الكروات ... لم

التماهي ... رب و ... الاقتصاد والمجتم ... املون مجمل ... بحو

المديرا ... اويون ... علي

قدم ال ... ويحاو ... عي وحدويٍّ بو ... ثأر التقدم. ... فكل

انتشر ... زاد ن ... خاص لكل ج ... ب القوميو ... القانو

التي أ ... مساو ... خدعة تهدف ... ق ... نزع الطا ... سي» ع

الجما ... مكاني ... جد الواقع نة ... ما ... مل النمس ... جر.

أمّ ... مفوة ... ة ... تحديد وضـ ... اريا ... دها الج ... ويصطد

بمسأل ... ح التي ... لا ... الروس ضـ ... مين ... ت النمـ ... نيا تتمنيا

السكا ... هذه ... بين ... لفرنسيو ... لماليو ... طانيو ... ن التحقيق

فيها. ... م ال ... ن ذل ... هاية المـ ... نمير أن ... يشـ ... ن افتراءات

الصحـ ... طا ... تحدث ... ن «الف ... لتي ارتـ ... لا ... رون.

و ... نز ... لبلقان. ... خر ... م ١٨٧٨ ... ب ... سُ الانطباع

بأنهم ... ال ... المنطقة ... ع ... م من أن ... لذلك كان

قد تحـ ... ث ... و/ أيّار ٩ ... تـ ... المفوضية ... ت الاحتلال

في تعـ ... تـ ... كل طرف ... لةُ جرّاء نـ ... مسيحية في

مقدونـ ... بأن الروس و ... ا عليها. وال ... وعين» روسـ

يشارك ... كن الجيش الع ... ي حال، يستـ ... على المنطقة

في نوفـ ... ني.

ويُقا

الأخيرة ... حتى النهاية مطلـ ... الحدود» مع ... سيما أن هذه

فإن المـ ... الحرب. وبما أن المـ ... غاري يستأثر بـا ... يبلوماسيات

باب حب ... قة بصورة مؤقّتة، على الرغم من أن فرنسا تـ ... ها لأثينا، من

وفي ٨ فبراير/ شباط ١٨٧٩، تسمح معاهدةٌ روسية - عثمانية بتسوية مسألة التعهدات المتَّخذة في سان ستيفانو والتي لم تكن قد ألغيت في برلين. وكانت تعويضات الحرب قد حُدِّدت بـ ٨٠٢ مليون فرنك. وتظل المسألة الأهم هي مسألة وضعية الروميلي الشرقية، وهي موضع مفاوضات مكثفة بين لندن وسان بطرسبورج. والمراد هو تدويل الولاية بالعمل على مرابطة وحدات من قوات أوروبية فيها، لكن أحدًا ليس على استعدادٍ لتحمل أعباء ذلك. وقد يتمثل الحلُّ الآخر في تعيين والٍ أوروبيٍّ يقود وحدةً عثمانية. وعودة الوجود العثماني مثارُ جدل. فالآن تبدأ القوات الروسية الانسحاب من الأرض العثمانية إلى حدود الروميلي الشرقية. وبالمقابل، يتعين على العثمانيين التخلي عن إرسال قوات إلى هذه الولاية طالما أن الروس لم يرحلوا عنها.

وفيما يتعلق ببلغاريا الأصلية، تجتمع جمعيةٌ تأسيسية وتنتخب كملكٍ للبلد الأمير الألماني ألكسندر دو باتنبرج، وهو ابن شقيق القيصر ألكسندر الثاني. على أن موعد ٣ مايو/ أيَّار ١٨٧٩ الأقصى يمرُّ من دون إنجاز الانسحاب الروسي. ويوافق البريطانيون والنمساويون على تأجيل استكمال الانسحاب إلى ٣ أغسطس/ آب. وهذه المرَّة، يدخل الروس اللعبة ويُعِدّون جديًّا لرحيلهم. وتتم الموافقة في ٢٦ أبريل/ نيسان ١٨٧٩ على قانونٍ أساسيٍّ للروميلي الشرقية. وبموجب هذا القانون، سوف يجري تعيين والٍ مسيحيٍّ بموافقة الدول العظمى. وبينما يجري الجلاء الروسي، تُحرِزُ المفوضيةُ تقدمًا سريعًا في تحديد حدود بلغاريا مع كل جاراتها. ويتم توقيع المرسوم النهائي في ٢٠ سبتمبر/ أيلول ١٨٧٩.

وقد قررت الحكومةُ العثمانية عدم إرسال قوات إلى الروميلي الشرقية. فالماليات مستنفدة والأولوية مُعطاةٌ لملفاتٍ أخرى كما للمسألة الألبانية. ولم تُقدم أي دولة من الدول العظمى ضمان أمنٍ بالنسبة لبقية تركيا الأوروبية. ولا يمكن للروميلي الشرقية أن تشكِّل خطَّ صدٍّ لغزوٍ روسيٍّ جديد وكانت الميليشيا المحلية قد جُنِّدت ونُظِّمت من جانب الروس.

وبما أن الملف البلغاري قد استأثر بالاهتمام، فقد ظلت المسائل الأخرى مُعلَّقة. والمسألة الأكثر إلحاحًا هي مسألة الجبل الأسود الذي يُطالِب بأرضٍ يسكنها ألبانٌ.

وهؤلاء الأخيرون يرفضون الاعتراف بالضم ويغتالون المفوَّض العثماني الذي كان قد أُرسل إليهم لإرغامهم على الإذعان.

وكانت المناطق الناطقة بالألبانية غير مذعنة تاريخيًّا بالأحرى للسلطة المركزية، كما يذكِّرنا بذلك زمنُ كبار الوجهاء المستقلين، والذين كان أشهرهم علي باشا اليانيناوي. وفي عهد محمود الثاني، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان الوجهاء ضحايا لأسرع المعاملات التأديبية وكانت سلطةُ الباب العالي قد أعيد فرضُها. وقد احتفظت قبائل الجبل الأسود باستقلاليتها الذاتية إلى حدٍّ بعيد وكانت الالتزامات الضريبية قد تحولت تدريجيًّا إلى مِلكياتٍ عقاريةٍ كبيرة.

والدينامية الألبانية مزدوجة. فبسبب البؤس الريفي، يُعَدُّ النزوح مهمًّا باتجاه مناطق عثمانية أخرى: البلقان، القسطنطينية، مصر. كما يُشارك جزءٌ من النازحين في الهجرة إلى الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، يبدو الألبان المسلمون بالأحرى كجماعةٍ سكانيةٍ محافظة مناوئةٍ لإصلاحات التنظيمات. وعلى الرغم من اختلاف اللغة، فقد جرى اعتبارهم «تُركًا»، مع كل ما ينطوي عليه هذا المصطلح من التباساتٍ في لغة القرن التاسع عشر.

وهم يكتشفون مذهولين، في لحظة معاهدة سان ستيفانو، أن جزءًا منهم سوف يصبحون رعايا لدول وأراض مسيحية هي صربيا والجبل الأسود وبلغاريا. لذا يقومون، بدورهم، بإنشاء لجانٍ سرِّية وينظِّمون مؤتمرًا ينعقد في ١٠ يونيو/ حزيران ١٨٧٨ في بريزرين. وهم يقررون إنشاء لجنة مركزية وتكوين جيش، إلَّا أنه تبقى مسألة ما إذا كان عليهم تعريف أنفسهم كعثمانيين مسلمين أساسًا أم كألبان متكاملين عندئذٍ مع الكاثوليك والأرثوذكس(٥٤).

والحال أن عصبة بريزرين وقد تشكلت هكذا إنما تعترض على قرارات مؤتمر برلين فيما يتعلق بالأراضي التي يجب التنازل عنها للجبل الأسود. ومدعومين من العثمانيين إلى هذا الحدِّ أو ذاك، يقاومون الجبل الأسود ظافرين. فتقرر الدول العظمى التخلي عن عمليات الضم هذه وتستبدل بها ميناء دولسينو على البحر الأدرياتي. لكن الألبان لا يرضخون، ما يخلق مأزقًا ديبلوماسيًّا.

والأمر نفسه بالنسبة لتعديلات الحدود مع اليونان. فالباب العالي لا يريد سماع شيء إلّا عن تغييرات طفيفة، بينما اليونان تطالب بأرضٍ مهمَّة. وتقدم فرنسا دعمها الديبلوماسي لليونان، لكنها ليست مستعدةً للإقدام على عملٍ مسلَّح. وفي النهاية، في يناير/ كانون الثاني ١٨٨٠، يجري اتخاذ قرارٍ بعمل وساطةٍ أوروبية. وبريطانيا العظمى مهمومة بالمقاومة الألبانية وبضرورة الحفاظ على اتصال ترابيٍّ عثمانيٍّ بين تراقيا والبحر الأدرياتي.

مصير تركيا الآسيوية

ما إن سويت بسهولةٍ كبيرة مسألة الانسحاب الروسي ومسألة تحديد الحدود الجديدة في الأناضول، حتى انصبَّ المجهود الرئيسي على طبيعة الالتزامات البريطانية في تركيا الآسيوية. إذ كان على الدولة العثمانية أن تضحيَ بقبرص حتى تحصل على ضمانة بريطانية، إلّا أنه تبقى مسألة الإصلاحات في المناطق الأناضولية.

ويُوجد في الشمال الشرقي لشبه الجزيرة توترٌ قويٌّ راجعٌ إلى تبدل الحيازات الزراعية. وفي خطوط عريضة، فإن القبائل الكردية التي يتمثل شغلها الأهم في تربية الماشية عبر ارتياد الكلأ إنما تناوئ القرى المسيحية الأرمنية. وبحسب قواعد مغرقةٍ في القِدَم، يفرضُ الرُحَّلُ إتاوةً تتخذ أشكال حماية مشابهةٍ للابتزاز المالي الحديث على الجماعات السكانية المستقرة، وهو ما نجده أيضًا في الولايات العربية بين البدو والفلاحين. إلّا أنه، هنا، تتخذ أعمال العنف ذريعةً إضافيةً في الاختلاف الديني. وقد تفاقم الموقف خلال حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨، مع الجبايات التي مارسها على البلد الجيشُ العثماني وانتقالات السكان التي رافقت التسوية السلمية. وفي عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٠، تجد بعض المناطق نفسها في حالة مجاعة وتلجأ جماعات كردية إلى العصيان. وفي القسطنطينية، ينصبُّ الانزعاج على حقيقة معرفة ما إذا الأرمن أم الكُرد هم الذين قد يشرعون في السير على نهج البلغار في البلقان.

والمنطقة الأخرى ذات الكثافة السكانية الأرمنية هي قيليقيا (ولاية أضنه) التي تتطابق مع مملكة أرمينيا الصغرى في العصر الوسيط وتقع في منتصف الطريق بين الأناضول وسوريا. وهي تتألف من مناطق جبلية يسكنها أرمن وتتصرف بشكل مستقلٍ نسبيًا إلى حد بعيد. والاقتصاد مزدهرٌ بما يكفي بحكم تطور زراعة القطن في السهول.

وفي القسطنطينية نفسها، تُعَدُّ الجماعةُ السكانية الأرمنية المهمَّة راضيةً بالأحرى عن مصيرها. فقد أدى تطبيق مرسوم عام ١٨٥٦ إلى قيام جماعةٍ أرمنيةٍ حقيقية منظمة مع عقد انتخابات داخلية تحت إشرافٍ عثماني. على أن توجُّه المسؤولين الأرمن بالمناشدات إلى الدول العظمى الأوروبية في مؤتمر سان ستيفانو وفي مؤتمر برلين قد أوجد مناخ ريبةٍ معيَّنًا.

والحال أن ليارد الذي يعتبر نفسه صديقًا مخلصًا للدولة العثمانية والذي يتمتع بحق الدخول دومًا للقاء عبد الحميد، قد صاغ برنامجًا واسعًا لإصلاحاتٍ في تركيا الآسيوية، في الأناضول أساسًا. وبريطانيا العظمى هي في الواقع البلد الوحيد المنخرط في تطبيق المادة ٦١ من معاهدة برلين. فسالزبوري وبيكونسفيلد يدركان بالأخص ضرورة الحفاظ على حاجزٍ عثمانيٍّ في وجه التوسع الروسي ويخشيان من وقوع فوضى طويلة الأمد إذا ما آلت هذه الدولة إلى الاختفاء.

وتدعم المقترحاتُ البريطانية إنشاء چندرمة ينظِّمها ويقودها أوروبيون وإيجاد محاكم في المدن الكبرى مع وجود مساعدٍ أوروبيٍّ للقاضي من شأن موافقته على كل حُكم صادرٍ أن تكون ضروريةً، وتعيين جباة ضرائب أوروبيين لضمان انتظام الجبايات. والردُّ العثماني هو أن الدولة العثمانية لا تملك الإمكانات المالية اللازمة لتعيين أوروبيين، وأن هؤلاء الأخيرين لن يكونوا مفيدين لأنهم ليسوا على دراية بلغة البلد وقوانينه، وأنه لا وجود هناك لسجلٍ عقاريٍّ يسمح بتطبيق إصلاحٍ ضريبيٍّ.

وعلاوة على الطابع التقاني ولكن الصحيح للرد، فالخوفُ واقعيٌّ من دخول الأناضول في سيرورة بلقنةٍ أو سقوطها تحت الحماية البريطانية. وعبد الحميد والمحيطون به مقتنعون بأنهم ضحية مؤامرة من جانب مجمل الدول العظمى الأوروبية تهدف إلى اقتسام الدولة العثمانية. ومن المفترض أن هذه المؤامرة قد حيكت غداة حرب القرم وأن

الدولة العثمانية و«الأمة» (الملّة) الإسلامية مستهدفتان على حدٍّ سواء. فبريطانيا العظمى تريد آسيا العثمانية، وإيطاليا تريد ألبانيا والنمسا تريد سالونيك ومن المؤكد أن فرنسا سوف تطالب بنصيبيها.

ويضاف إلى ذلك مشروع شركة بريطانية لبناء سكة حديدية من الإسكندرون إلى بغداد، ما يتطلب ضمانة مالية عثمانية. ويَطلبُ الباب العالي قرضًا جديدًا لتغطية نفقات مثل هذه المشاريع، إلَّا أنه سرعان ما يتضح أن البرلمان البريطاني لن يوافق على هذا الطلب.

وفي النهاية، يضطر ليارد إلى الاقتصار على إرسال ضباط محترفين إلى المواقع القنصلية في الأناضول مهمتهم العمل على احترام برنامج الإصلاحات، على أن تتحمل الخزانة البريطانية تكاليف كل ذلك. لكنهم، على أي حال، لا يصطدمون فقط بالفتور التلقائي من جانب السلطات المحلية، بل يستثيرون أيضًا الريبة المعمَّمَة التي تبديها الدول العظمى الأخرى والتي ترى في ما يدور فرضًا لاحتكارٍ بريطانيٍّ على هذه المنطقة من العالم. وتُبدي روسيا استياءها لألمانيا التي تنقل الرسالة إلى البريطانيين.

وعلاوة على ذلك، يصطدم البريطانيون في سوريا بالعداوة الفرنسية.

والحال أن السكان المسلمين في الولايات السورية قد قدَّموا وحداتٍ جد ضخمة للجيش العثماني وكانت الخسائر البشرية ملحوظة. وغداة معاهدة برلين، يصبح السخط عامًّا، ويؤدي وجود البريطانيين في قبرص، على مقربة من الساحل السوري، إلى إطلاق الكثير من التكهنات. ويشير إلغاء الامتيازات في هذه الجزيرة، في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٨٧٩، إلى أننا بإزاء وجودٍ مستديم بالفعل. وبحكم مسلك البريطانيين في الأناضول، يقتنع الفرنسيون بأن الإنجليز قد اندرجوا بالفعل في منطق تمزيقٍ للدولة العثمانية. وتقدِّمُ جمهوريةُ الجمهوريين دعمها لحلفائها المحليين، أي الكاثوليك الشرقيين، وفي المقام الأول الموارنة. ولا يقتصر الأمر على أن معاداة الإكليريكية ليست مادةً للتصدير، بل إن الجمهورية الفرنسية تَعتبر نفسها المدافع المتشدِّد عن حماية فرنسا للكاثوليك والتي ترى أنها جزءٌ من الامتيازات.

وفي يوليو/ تموز ١٨٧٨، قام مجهولون بإلصاق ملصقاتٍ تستلهم النزعة السورية.

وقد فُسِّرَ ذلك على الفور بوصفه بداية رغبة سورية في الحكم الذاتي وفق النموذج البلقاني. والحال أن ليارد قد حَثَّ على استدعاء مدحت باشا وعلى تعيينه واليًا على سوريا. ويبدو أن سمعته كمصلح نشيطٍ تجعل منه رجل الموقف. وعندما يتولى منصبه في نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٧٨، يشتبه الفرنسيون بأنه يريد أن يقيم لحسابه نيابة مُلك سورية من شأنها أن تكون تحت الحماية البريطانية. ويتقاسم عبدُ الحميد الاشتباهات نفسها، لكنه لا يجرؤ على التخلص من الرجل بحكم دعم الإنجليز المفتَرَض للوالي الجديد.

ومدحت قبل كلِّ شيءٍ وطنيٌّ ومُصلحٌ عثماني. ومن دون أن تكون لديه تحبيذات خاصة للعرب، يرى أن اللامركزية واللجوء إلى الموظفين المحليين لا غنى عنهما لحسن الإدارة. وينحاز إلى صفه فريقٌ نشيط بشكل خاصٍّ من الحداثيين في بيروت حيث توجد آنذاك الجامعة الحديثة الوحيدة في الدولة العثمانية، الكلية البروتستانتية السورية، ويقف ضده الأعيانُ التقليديون المعادون للأفكار الحديثة اللصيقة بأوروبا والخائفون من تهديد زبائنيتهم والعوائد المختلفة التي يحصلون عليها. ويمضي بعض رجال الدين المسلمين إلى حدٍّ اتهامه بالإلحاد كما ينضمون إلى المسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس الذين يرون فيه خصمًا للامتيازات الطائفية.

ومدحت أيضًا زعيمٌ لليبراليين ولأنصار دستور ١٨٧٦. وله أتباعٌ في كل مكانٍ إلى حدٍّ ما ويشكِّلُ تهديدًا لعبد الحميد الذي لم يُوَطِّد نظامه بعد. وسعيًا إلى تفادي عزله من جديد، يضطر إلى الظهور بمظهر الرجل الذي لا غنى عنه، الوحيد القادر على مواجهة انتفاضةٍ سورية، إلَّا أنه لا يجب عليه أيضًا التعرض لاتهامه بأنه يحوك هذه الانتفاضة.

وينخرط المصلح على الفور في سلسلة من المشروعات الكبرى ومن بينها إنشاء شبكة للسكك الحديدية في آسيا الصغرى، مشابهةٍ لشبكة البلقان. وهو يفكر بالأخص في التعاقد مع شركات بريطانية، ما يزيد من الشكوك حوله. وفي خريف عام ١٨٧٩، يقوم ليارد بجولةٍ في سوريا العثمانية. وفي لقاءاته مع مدحت، تحدَّث إليه هذا الأخير عن وجود مؤامرة واسعة تهدف إلى إنشاء «مملكة عربية» في سوريا، لصالح الأمير عبد القادر بالتأكيد. ولدى عودة السفير، قام بإبلاغ السلطان بهذه المعلومة.

وعلى الجانب الفرنسي، تبدو تحركات ليارد الأخرى بوصفها تسير في اتجاه مؤامرةٍ بريطانية. فالسفير يتمنى الحصول على مساواة في الوضعية بين الپروتستانت والطوائف المسيحية الأخرى، أي تكوين ملَّةٍ پروتستانتية. وهو يطرح نفسه بوصفه مدافعًا عن المسيحيين غير الكاثوليك وغير الأرثوذكس، خاصة النساطرة، الذين تبنوا اسم الآشوريين - الكلدانيين بعد الأعمال الأركيولوچية التي قام بها ليارد.

وفي مناخ الاشتباه المعمَّم هذا، يؤدي اختراق هذه المنطقة من جانب لورانس أوليفانت (١٨٢٩ - ١٨٨٨)، وهو أحد أولئك المغامرين البريطانيين الكبار في القرن التاسع عشر، إلى تأجيج الانزعاجات[٥٥]. والحال أن هذا الدبلوماسي السابق، وعضو البرلمان والكاتب والصحافي الناجح، كان أيضًا عضوًا في شيعةٍ أميركية تؤمن بتحضير الأرواح. وفي عام ١٨٧٨، تأثَّر لبؤس يهود أوروبا الشرقية، خاصة يهود رومانيا الخاضعين لقانونٍ تمييزيٍّ على الرغم من دعوات مؤتمر برلين. وهو ينخرط في مشروعٍ ضخم لاستيطانٍ يهوديٍّ لشرق الأردن حيث تبدو له الأراضي الزراعية غير المستغلَّة وافرةً. وهو يُضيفُ الإيمان الپروتستانتي بتحقق النبوءات إلى أفق تعزيز الحاجز العثماني في وجه التوسع الروسي. ومن المفترض وجوب تمويل مشروعه من جانب فاعلي الخير الإنساني اليهود في أوروبا الغربية. ويلقى الرجلُ ترحيبًا إيجابيًّا في المجتمع البريطاني الراقي، خاصة في العائلة المالكة، وقد حصل على خطابات تقديم، تسمح له بعقد لقاءٍ مع مدحت الذي وعده بتقديم دعمه له، إذا ما وافق السلطان على ذلك. ويدبر ليارد له لقاءً مع عبد الحميد الذي، بحسب عادته مع الأجانب ذوي النفوذ، أحسن معاملته بينما امتنع عن تقديم أيِّ تعهد، موضحًا أن حكومته معادية لمشروعه تمامًا. وعندئذ رَفَعَ أوليفانت نبرته، ما استثار انزعاج السلطان. ولا بُدَّ من قول إنه قد شرح له أن من شأن عودة اليهود إلى وطنهم التوراتي التعجيل بالمجيء الثاني للمسيح وبنهاية الزمان.

وبالنسبة للفرنسيين، بات من الواضح أن ما نحن بإزائه هو إيجاد مستعمرة بريطانية في شرق الأردن[٥٦]. ويكتب كُتَّاب بريطانيون آخرون في الوقت نفسه عن ضرورة وضع اليد على فلسطين لضمان أمن قناة السويس.

ويرى الفرنسيون في كل مكانٍ علامات هذه المؤامرة البريطانية الواسعة المفتَرَضَة

والرامية إلى الاستيلاء ليس فقط على الأناضول، وإنما أيضًا على سوريا وبلاد الرافدين، بل ومصر. وفي ربيع عام ١٨٨٠، يجري تكليف الكابتن تورسي، الملحق العسكري الفرنسي لدى القسطنطينية، بالقيام ببعثة دراسات في سوريا. وهو يهاجم، في التقرير الذي أعدَّه، نوايا بريطانيا المفترَضة في المنطقة، ويدرسُ إمكانيات بناء سكة حديدية فرنسية ويعرضُ الخطوط العريضة لمشروع فتحٍ فرنسيٍّ لسوريا. كما يرتأي اقتسامًا لمناطق نفوذ:

في وجود النشاط الصناعي والسياسي الذي يقوم به في سوريا ممثلو الجنس الأنجلو - ساكسوني، الأعداء بالفطرة لنفوذنا في الشرق، فكَّرتُ منذ وقت طويل في أن من المفترض أن لنا مصلحةً من الدرجة الأولى في محاربتهم بأسلحتهم هم، وأن نقوم بدورنا، في سوريا، بمبادرة مساوية، بدلًا من الاقتصار على شَلِّ مساعيهم متهيبين، ومن هنا ولدت فكرة ترك الإنجليز يشترون أو يستأجرون السكك الحديدية في مصر، إن أمكنهم ذلك، وتركهم ينشئون كما يشاءون خط سكك حديدية يقود إلى الخليج الفارسي، عبر آسيا الصغرى وبلاد الرافدين، وهي بلدان أصبحت الآن ضائعة بالنسبة لنا، ولم يعد بإمكانها إلاَّ أن تكون ساحة معركة بين روسيا وانجلترا، وأن نتولى لحسابنا دون غيرنا بناء شبكةٍ سوريةٍ.

ومن الواضح أن غالبية المسلمين بين السكان من شأنها أن تكون معاديةً لسيطرةٍ من جانب فرنسا، إلَّا أنه قد يكون بإمكان فرنسا التمتع بتأييد من جانب الأقليات، الموارنة والدروز والنصيرية (العلويين).

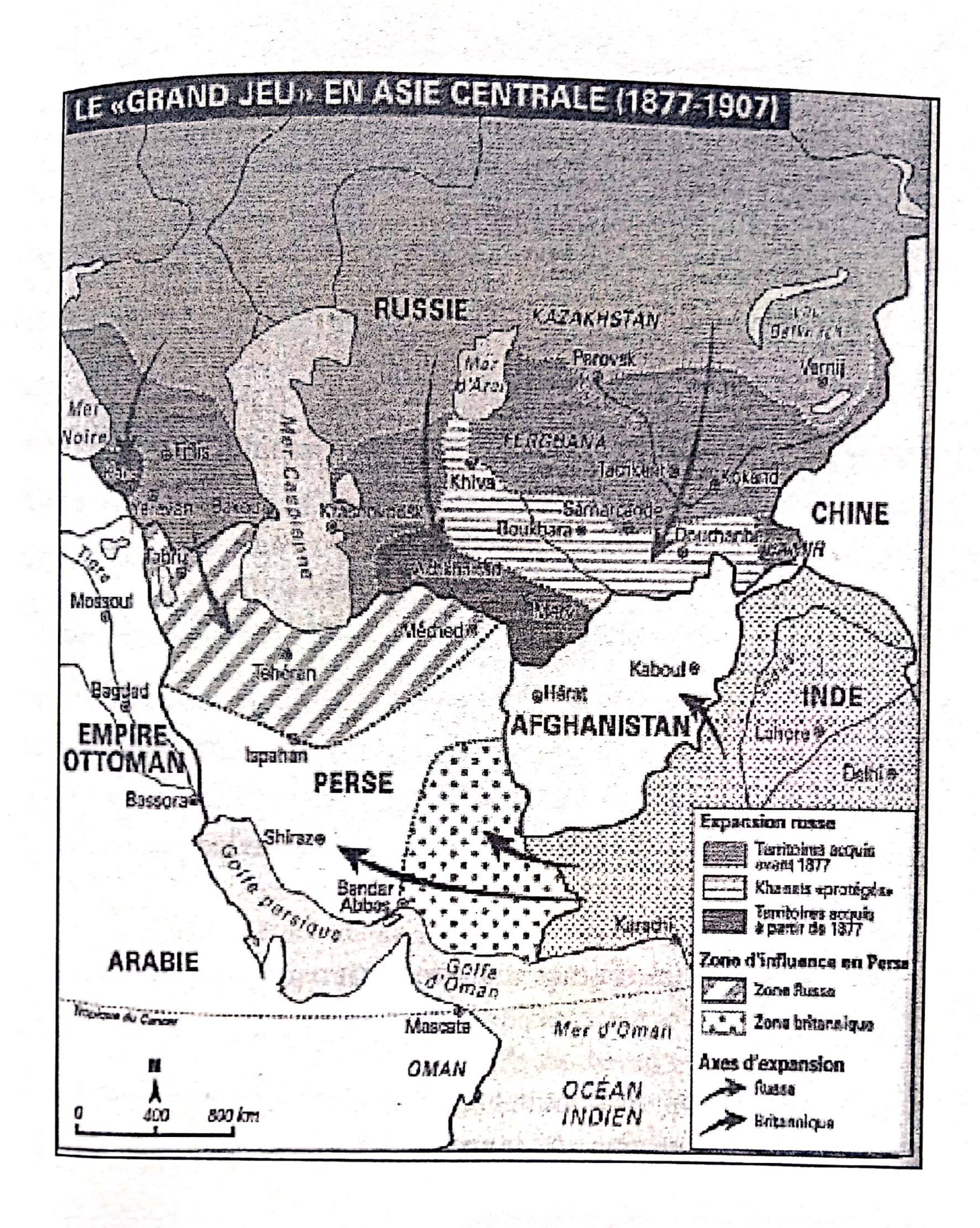
وفي الأول من يونيو/ حزيران ١٨٨٠، يجري إلصاق موجة جديدة من الملصقات في بيروت وفي دمشق، وهي ملصقاتٌ تُطالِبُ بحكم ذاتيٍّ سوري على غرار نموذج الحكم الذاتي الممنوح بالفعل لولايات أخرى. وتتحدث المراسلات الدبلوماسية عن احتمال نشوب انتفاضة عربية واسعة تشمل سوريا وبلاد الرافدين والحجاز. وفي ٢٨ يونيو/ حزيران، تُهاجم ملصقاتٌ جديدة التُركَ بقوة.

وقد تغيَّرَ الوضع السياسي. فمع انسحاب القوات الروسية، تُبدي البلقانُ طابعَ إلحاحٍ أقل وكان قد تحقق تقدمٌ في العمل على استقرار ماليات الدولة العثمانية. وعبد الحميد أقل اضطرارًا إلى مراعاة جانب البريطانيين لاسيما أن الليبراليين يفوزون في الانتخابات

العامة وأن جلادستون، العدو الصريح للعثمانيين، يشكِّلُ الحكومة الجديدة (٢٣ أبريل/ نيسان ١٨٨٠).

ولدى عودة تورسي إلى القسطنطينية، يستقبله عبد الحميد. فيفضح الكابتن الدناءات المختلفة التي يرتكبها مدحت الذي يُشجِّعُ الحركات الثورية ويهدف إلى إنشاء نوعٍ من الخديوية في سوريا. وقد يكون إنشاء مستعمرة أنجلو - إسرائيلية في شرق الأردن تمهيدًا لغزوٍ بريطانيٍّ لسوريا. وبما أن عبد الحميد قد نال تأييد فرنسا، لذا يمكنه الأمر بنقل مدحت إلى منصب والي إزمير، في ٣ أغسطس/ آب ١٨٨٠. وفي العام التالي، سوف يجري اتهام الوالي بأنه اغتال عبد العزيز. وسوف يلجأ إلى سفارة فرنسا التي ترفض منحه حق اللجوء وتقوم بتسليمه إلى السلطات العثمانية في ١٧ مايو/ أيَّار ١٨٨١. وبعد الحكم عليه بالإعدام، يجري تعليق العقوبة بطلبٍ من البريطانيين. وبحسب كل أرجحية، فإن مدحت، وقد جرى حبسه في الحجاز، إنما يتم اغتياله في ٢٦ أبريل/ نيسان ١٨٨٣.

ويستخلص السلطان من هذه المسألة استنتاجين. أولهما هو أن من شأن هجرة يهودية مهمَّة ليهودٍ أوروبيين إلى فلسطين أن تشكِّل خطرًا إضافيًّا بالنسبة للدولة العثمانية، ومن ثم فإنه يحظرها. لكنه يصطدم بالامتيازات، إذ تتولى الدول العظمى الأوروبية حماية القادمين الجدد. وثانيهما هو أن هناك بالفعل خطرًا «عربيًّا» يتهدد سلطته. وهذا الأفق الأخير يفسر مسلكه خلال الأزمة التالية.



«اللعبة الكبرى» في آسيا الوسطى (١٨٧٧ - ١٩٠٧)

العودة إلى اللعبة الكبرى

يتحدَّد إيقاع اللعبة الكبرى بإيقاع الأزمات البلقانية. فكل تقدم روسيٍّ في آسيا الوسطى قد حدث في لحظةٍ لا تهتم فيها روسيا إلى هذا الحدِّ أو ذاك بالبلقان. والحال أن من الواضح أن شروط تسوية حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨ قد بدت مخيبة للآمال بالنسبة للمسؤولين الروس بحكم جسامة التضحيات التي جرت الموافقة عليها، ومن هنا عودة عقارب الساعة إلى الوراء.

وفي هذا السياق، نجد أن البرقيات التي تتميز على نحو متزايد باطرادٍ بالتحذير من الخطر، والتي يرسلها اللورد لايتون، نائب الملك في الهند، إنما تَحُثُّ على القيام بعملٍ وقائيٍّ. فبما أن الروس يقتربون بشكل متزايدٍ باطراد، يجب زرع وجودٍ بريطاني في أفغانستان، خاصةً في كابول وقندهار وهرات. ويحاول العاهل الأفغاني، شير علي، الحفاظ على توازنٍ بين ضغوط الروس والبريطانيين المتناقضة، لكن اللورد لايتون يُطالِبُ بوجود بعثاتٍ بريطانِية دائمة، ما يرفضه العاهل بحكم أن الروس من شأنهم أن يطلبوا المعاملة بالمثل. وهو يرصد جيدًا ما يجري في فارس المجاورة، حيث تتلاعب التعارضات فيما بين الدول العظمى بالسياسة الداخلية.

وأثناء مؤتمر برلين، أرسل الروس بعثة عسكرية إلى أفغانستان على الرغم من الرفض المتكرر الذي أبداه شير علي. وقد اضطر إلى استقبالها، لكن سان بطرسبورج، بعد معاهدة برلين، أصدرت الأمر بسحبها. وعلى الرغم من التعليمات الواردة من العاصمة، بقيَ بعض الضباط الروس في كابول، ما أدى إلى تأجيج انزعاجات لايتون. والحال أن هذا الأخير إنما يُعِدُّ لتظاهرةٍ عسكرية. وخلافًا للتعليمات الواردة من لندن، تتغلغل التظاهرة في الأرض الأفغانية في سبتمبر/ أيلول ١٨٧٨ حتى ممر خيبر. وعلى أي حال، فإن الممارسة الاستعمارية قد شجعت دومًا مبادرات الموجودين في الساحة، بما يتعارض مع التعليمات الصادرة إليهم من أعلى. والشرط الواضح هو أن هذا النوع من

المبادرات يجب أن يُتوَّجَ بالنجاح، وإلاَّ فإن ذلك يصبح عصيانًا مميَّزًا.

وفي ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٧٨، تجتاز ثلاثة جيوش بريطانية الحدود. ويتم الاستيلاء على ممر خيبر من دون مقاومة كبيرة. والنجاحُ فوريٌّ ويضطر شير علي إلى اللجوء إلى آسيا الوسطى حيث يموت شقيًّا بما يكفي. وهكذا يتسنى للبريطانيين تسمية أمير جديد مستعدٍّ لقبول شروطهم الموضوعة في معاهدة جانداماك: وجودُ مندوبٍ بريطانيٍّ في كابول، السيطرة البريطانية على السياسة الخارجية للبلد وعلى ممر خيبر، التنازل عن أراضٍ للهند البريطانية. وفي مقابل ذلك، لا بُدَّ له من الحصول على إعانةٍ سنويةٍ قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه استرليني.

ويتولى المندوبُ الجديد منصبه في أواخر يوليو/ تموز ١٨٧٩. وفي ٣ سبتمبر/ أيلول، يتم ذبح البعثة البريطانية على أيدي جنودٍ متمردين، إذ إن رواتبهم لم تكن قد دُفعت لهم. وبما أن العاصمة الأفغانية متصلةٌ الآن بالهند البريطانية عن طريق التلغراف، فقد جرى إخطار السلطات على الفور.

وتتلقى القواتُ البريطانية المرابطةُ في البلد الأمر بمعاقبة الأفغان. فيعادُ احتلال كابول بسرعة ويجري إعدامُ عدد كبير من المتمردين المفترَضين. وتستمر المعارك حتى سبتمبر/ أيلول ١٨٨٠. ويقوم البريطانيون بوضع أميرٍ جديدٍ في السلطة، هو عبد الرحمن خان، الذي يقبل معاهدة جانداماك. إلَّا أنه يتم إلغاء البعثة الدائمة في كابول.

وحربُ أفغانستان هذه معاصرةٌ للحرب ضد قبائل الزولو في أفريقيا الجنوبية. وقد انتهز جلادستون فرصة هاتين الحربين لكي يتحدث هذه المرَّة عن الفظائع التي يرتكبها البريطانيون ضد من يريدون الدفاع عن بلدانهم. وهكذا تحولت انتخابات أبريل/ نيسان ١٨٨٠ إلى استفتاءٍ ضد الحروب الإمبراطورية. والمكسب الأكثر دوامًا لهذه الحرب هو انتقال ممر خيبر تحت سيطرة إنجليز الهند.

لكن الخطر الروسي باق. فمن عام ١٨٨١ إلى عام ١٨٨٤، تنجزُ القواتُ القيصرية فتح آسيا الوسطى. وفي فبراير/ شباط ١٨٨٤، يجري ضم خانية مِرو، ما يطرحُ مسألة تحديد الحدود الجديدة بين الإمبراطورية الروسية وفارس وأفغانستان، وهي مسألة صعبة لاسيما أن المناطق المعنية ليست لها غير علاقاتٍ هشة بطهران أو كابول. ويُطالِبُ

البريطانيون بالمشاركة في اللجنة المعيَّنة لترسيم الحدود الجديدة.

وهكذا يرصد إنجليز الهند الخطر الماثل دومًا ويضطلعون بمسح جغرافيٍّ للمناطق الواقعة بين الإمبراطوريتين: فارس، أفغانستان، التبت. وبوجهٍ عام، فإن من يتم إرسالهم هم عملاءٌ من الأهالي، جرى اختيارهم وإعدادهم للقيام بهذه المهمَّة. وفيما بعد، سوف يدخل عملاء اللعبة الكبرى هؤلاء الأدب عبر كتاب كيلنج الشهير **كيم**، المنشور في عام ١٩٠١.

ومرَّةً أخرى، فإن نقطة ضعف الهند المفترضة تُوجَدُ في هرات. وتدوي شائعاتٌ عن حشودٍ عسكرية على الجانبين. وفي النهاية، يؤدي اختراقٌ روسيٌّ في أرضٍ معرَّفةٍ بأنها أفغانية في عام ١٨٨٥ إلى استثارة أزمةٍ كبرى. وفي غضون بضعة أسابيع، تبدو الدولتان العظميان الإمبراطوريتان على أهبة الحرب، إذ تقومان بتعبئة إمكاناتٍ مهمَّة. وتنطرح من جديد مسألة مرور أسطولٍ حربيٍّ بريطاني في البحر الأسود ويتساءل العثمانيون عن تحصينٍ محتملٍ للدردنيل لمنع عبور المضائق.

ولا تتمتع الإمبراطوريتان بحلفاء أوروبيين لدعمهما، والانخراط في حرب في منطقة نائية إلى هذا الحد يبدو صعبًا. لذا توافقان في سبتمبر/ أيلول ١٨٨٥ على تشكيل لجنة مشتركة تهدف إلى تحديد الحدود الروسية - الأفغانية. وسوف يتم إنجاز العمل في عام ١٨٨٧. وفي عام ١٨٩٣، سوف يُحدِّدُ خط مورتايمر ديوراند الحدود بين أفغانستان وإمبراطورية الهند مع تقسيم المناطق المأهولة بالقبائل البشتونية.

وخارج أفغانستان، من شأن الطريق الآخر لتغلغلٍ ممكنٍ أن يتمثل في پامير وتركستان الصينية والتبت. وهنا يلتقي من جديد عملاء الدولتين العظميين، إلَّا أنه والحق يقال لا يبدو أن بالإمكان تحقيق مرور جيشٍ بكل عتاده على ارتفاع عدة آلاف من الأمتار.

وإذا كان خطر وقوع حوادث ينحسر بفضل هذا الاتفاق، فإن القلق البريطاني ينصبُّ على تقدم السكك الحديدية الروسية. فاعتبارًا من عام ١٨٨٠، يشكِّل بناءُ شبكة عبر القوقاز تهديدًا رئيسيًّا. وسوف يتطلب الأمرُ رُبع قرنٍ حتى يتم الربط من ثم بين المراكز الرئيسية لآسيا الوسطى. ويرى الاستراتيجيون البريطانيون أن السكك الحديدية تعطي ميزةً لوجستيةً رئيسيةً للروس الذين يمكنهم نقل قواتهم بسرعة قصوى. وما إن ترتبط

هذه الشبكة بالشبكة العامة لروسيا الإمبراطورية وبالنظر إلى أن الجيش الروسي جيش مبنيٌّ على التجنيد، فسوف تكون حاجة هذا الجيش إلى وقتٍ للوصول إلى أبواب الهند أقل من حاجة بريطانيا العظمى إلى الوقت لإرسال تعزيزات مهمَّة إلى هناك عبر الطرق البحرية. والردُّ البريطاني الممكن الوحيد هو مد شبكة السكك الحديدية للهند إلى الشمال - الغربي.

وإذا كانت الصحافة تغذّي بصورة منتظمة الرأي المتعلق بالتهديد الروسي، فإن المسؤولين في لندن يواصلون التساؤل عن المعنى الذي يجب أن يُعطى للتحرك المعادي. فخلافًا لإنجليز الهند المقتنعين بأن حربًا ستقع يومًا ما بين آسيا الوسطى والهند، يميل خبراء وزارة الخارجية إلى اعتبار التهديد بشأن الهند حرفًا للأنظار بالأحرى، إذ تظل القسطنطينية الهدف الحقيقي لسان بطرسبورج، ومن هنا الأهمية الرئيسية لشرقي البحر المتوسط.

العالم نحو عام ١٨٨٠: النزعات القومية والإسلام والماليات

من الواضح تمامًا أن وجهات النظر هذه تتماشى مع خطابات الفاعلين الذين يفكرون على نحو متزايدٍ باطرادٍ من زاوية الچيوسياسة، التي تتحدد شيئًا فشيئًا، في أواخر القرن التاسع عشر هذه، بوصفها علمًا له قوامه. وينبني التعارضُ الرئيسي بين الدول العظمى القارّية والدول العظمى البحرية، وقد اكتسبت هذه الأخيرة ميزة مؤقّتة في المواصلات والتي يميل بناء شبكات سكك حديدية عبر قارات إلى تهديدها. وفي الوقت نفسه، لا بُدَّ لكل دولة بحرية عظمى أن تفكر في التمكن من تمديد الموانئ التي تسيطر عليها بشبكة سكك حديدية تسمح بالتغلغل في المناطق الداخلية للأراضي.

وهذه اللحظة التاريخية، التي تبدأ نحو عام ١٨٨٠، سوف تدخل التاريخ بوصفها عصر الإمبريالية. وفي اتجاهٍ أول، لا يسعى الإمبرياليون إلى التوسع الترابي بقدر ما يسعون إلى توطيد الإمبراطوريات الكولونيالية (يظهر هذا المصطلح في هذه اللحظة أيضًا) حتى

تجعل من إجماليٍّ ممتلكاتٍ كيانات متماسكة. إلَّا أنه سرعان ما يندفع الإمبرياليون إلى الاستحواذ على أراض باسم اعتبارات جيوسياسية وباسم ضرورات التماسك الترابي. ويجري التخلي عن «النُزُل» العزيزة على قلب پالمرستون. ومن الواضح تمامًا أن الدافع الرئيسي الذي يُشار إليه يظل هو المنافسة التي تبديها الدول العظمى الأخرى والتهديد الذي تمثله هذه الدول. والمحاجات الاقتصادية موجودة بالفعل، لكن كون الإمبريالية تتركّزُ بين عام ١٨٨٠ و ١٩٠٠ على أفريقيا السوداء، وهي إحدى المناطق الأكثر فقرًا في العالم، إنما يشير إلى أن هذه المحاجات ذات طبيعة ثانوية وأنه بمثابة ذريعة.

وفي البلدان الأوروبية، استثارت الإمبريالية في البداية ريبةً من جانب أقسام كبيرة من المجتمعات بحكم التكاليف البشرية والمالية التي مَثَّلتها، لكن الإمبراطورية تصبح تدريجيًّا موضع فخرٍ قوميٍّ وتُماهيها الوطنيةُ على نحو متزايدٍ باطراد بالوطن الأم.

وهكذا يندرج التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر بشكلٍ متزايدٍ باطراد في منطق التأكيد القومي. وفي الوقت نفسه، يتحول مبدأ القوميات المعروف في مستهل القرن التاسع عشر تدريجيًّا إلى برنامجٍ عدواني. ففي البداية، كان هذا المبدأ يتوخى توحيد كيانات لغوية وثقافية متماثلة في مجملٍ سياسيٍّ واحد. وقد ظهرت التوحيدات الإيطالية والألمانية بوصفها نماذج نجاح، على الرغم من مرورها بسلسلة بأكملها من الأحداث الحربية.

ونحو عام ١٨٨٠ أيضًا، يتبدل مبدأ القوميات ويتبنى مواقف لا تعودُ توحيديةً، بل انفصالية. فـ«القوميات» التي تؤلِّف النمسا – المجر تؤكد بعضها على نحو متزايدٍ باطراد قياسًا إلى بعضها الآخر. وتصبح الإدارةُ النمساوية خبيرةً في فن التسويات اللغوية والسياسية، إذ تلعب على كون الانتماء إلى مجملٍ أوسع يشكل عاملًا جذَّابا من الناحية الاقتصادية مع ما يوفره على شكل سهولةٍ في الانتقال. وبالمقابل، يبدو المجريون أكثر سلطوية ودعاةً للمركزة بكثير في الجزء الجغرافي الذي يخصهم. وفي الحالتين، ينكشف أن الجانب الرئيسي من القوميات الجديدة إمَّا أنه سلافيٌّ، وبالأحرى سلافي غير أرثوذكسي (الپولنديون، التشيك، الكروات)، أو أنه أرثوذكسي من دون أن يكون بالضرورة سلافيًّا (رومانيو ترانسلفانيا).

وهكذا لا تعودُ الجامعة السلاڤية تخصُّ البلقان العثمانية والعثمانية السابقة وحدها، بل إنها تشكل تهديدًا للبناء النمساوي – المجري الذي تحقق في عام ١٨٦٧ والذي حَرَمَ السلاف من موقع شعوب مؤسِّسة. وإذا كان تماسك الإمبراطورية النمساوية – المجرية يظل، في الواقع، قويًّا، شأنه في ذلك شأن الولاء الملكي، فإن المهم هو أن النزعة السلاڤية، في شكلها الانفصالي، إنما تُعتبر خطرًا محتملًا مميتًا.

وكان قيام الرايخ الثاني قد تم بطرد النمسا من المجمل الألماني وكان بسمارك قد تفوّه بكلمات جد قاسية في حق الناطقين بالألمانية الكاثوليك في المجمل النمساوي، ما مَثَّلَ ركنًا من أركان «معركتـ»ـه «في سبيل الحضارة» والتي خاضها ضد قوة الكنيسة الكاثوليكية التي جرت مماهاتها بالتجهيلية في ألمانيا الجديدة. ويبقى أن الخلاف الفرنسي – الألماني بشأن الألزاس واللورين يؤدي إلى تعريف الأمة الألمانية على أساسٍ ثقافيٍّ بشكل محدَّد، بل عنصري. والنتيجة أن الكاثوليك قد أعيد دمجهم بسرعةٍ في المجمل الألماني. وفي النمسا، ينزعج العنصر الألماني من صعود الدعوى السلاڤية التي تهدد، في بوهيميا (التشيك الآن)، مركزه المهيمن في الإدارة. وعندئذ يُصاغُ خطابُ اتحادٍ لجميع الألمان يأخذ اسم الجامعة الچرمانية ويهتم بمصير كل الجماعات الناطقة بالألمانية في المناطق ذات الأغلبية السلاڤية.

وهكذا، ففي الخطاب المشترك، تميل الجامعة الچرمانية إلى اللحاق بالجامعة السلاڤية القائمة منذ وقت طويل.

وقد تَوَجهت خطابات الإصلاحيين والمصلحين المسلمين إلى مجمل العالم الإسلامي، وهو مصطلحٌ يتعمَّمُ استخدامه بعد افتتاح قناة السويس، ما يشير إلى أنه ذو طبيعة سياسية مرتبطة بالتحولات الطارئة على المواصلات. ومن الواضح تمامًا أن هذه الخطابات قد تحدثت عن تضامن المسلمين الذي لا غنى عنه في لحظةٍ تبدأ فيها الهوياتُ الإثنية في اتخاذ معنىً أكثر رسوخًا. وقد أدى فتح الروس لآسيا الوسطى إلى تقوية هذا الشعور وكان المسلمون قد اعتبروا حرب ١٨٧٧ – ١٨٧٨ بمثابة محنة، حتى وإن كان الخلاف بين السنَّة والشيعة يظلُّ قويًّا.

وكانت آثار معاهدة برلين قد تمثلت في انخفاضٍ ملحوظ لنسبة المسيحيين في

إجمالي السكان العثمانيين وتمثلت، مع وصول المهاجرين بأعداد غفيرة، في تزايد عدد المسلمين في الأناضول وبشكلٍ إضافي في سوريا. ويحصل هؤلاء اللاجئون على تنازلات عن أراضٍ يجب استغلالها كما يلعبون دور أداة للسيطرة على المجتمع المحلي، خاصةً في المناطق التي يشرع فيها البدو بالاستقرار.

وعبد الحميد ليس إيديولوچيًّا[٥٧]، لكنه عازمٌ بالفعل ليس فقط على الإمساك بزمام المُلك وإنما أيضًا على الحكم ضمن أفق إنقاذ الإمبراطورية. وبوصفه أوتوقراطيًّا، فإنه لا يريد العودة إلى البرلمانية ويرفضُ أي أفقٍ للّامركزية التي يفسِّرها، مُحقًّا تمامًا، على أنها طريقٌ مفتوحٌ للتدخل الأجنبي. وبالمثل، يطرح نفسه بوصفه خصمًا للّيبرالية ومحافظًا متمسكًا بمراعاة السُنن الإسلامية، والتي تعني بالنسبة له تفوق السلطنة والأمة الإسلامية والمركزة. وتنطوي نزعته المحافظة على مراعاة خصائص وتقاليد المكونات المختلفة للدولة العثمانية، خاصة تجمع كل مُكَوِّنٍ في جماعة طائفية. وكأسلافه، فحيثما تكون سلطة السلطة المركزية ضعيفة بحكم القيود الجغرافية، لا يتردد في التراضي مع القوى المحلية، سواء كان ذلك في ألبانيا أم في الأناضول الشرقية أم في شبه الجزيرة العربية.

وهو، في الوقت نفسه، يقبل ويحبذ كل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي الحداثة عليها، ما دامت لا تهدد تفوقه وتفوق المسلمين، ومن هنا معارضته للمشروع البريطاني المتعلق بإدخال إصلاحات في تركيا الآسيوية. لكنه، على امتداد عهده، سوف يتمسك بزيادة كفاءة إدارته وتطوير الشبكات التلغرافية والسكك الحديدية والنقل بوجه عام. وسوف يكون المجهود المبذول في التعليم ملحوظًا بهدف مواجهة نشاط المبشرين المسيحيين والنهوض بالعنصر المسلم. وعلاوة على المدارس الابتدائية والثانوية التابعة للدولة، سوف يجري إنشاء مدارس مهنية وفي النهاية جامعة تتبع الدولة في القسطنطينية في عام ١٩٠٠.

والحال أن السلطان، وهو مؤمنٌ صادقُ الإيمان لكنه يحترم إيمان الآخرين، إنما يشدِّد على البُعد الإسلامي لدولته، لاسيما أن المسلمين يبدون له الوحيدين من بين رعاياه المتماهين معها بالكامل، ومن هنا التأكيد القوي لخلافته. وقد رَصَدَ، بالأخص، لأول مرَّة، مع المسألة الألبانية، خطر نزعة انفصالية إسلامية. والحاصل أن هذا الخوف قد

تعزز خلال ولاية مدحت باشا في سوريا. وقد انزعج السلطان انزعاجًا حقيقيًا من خطر نشوب انتفاضة عربية وبدا له الاعتمادُ على الخلافة استعراضًا يتميز أثره بالكفاءة. وهو، في الوقت نفسه، يحافظ على تباعده عن رجال الدين. وخلال عهده، تتعزز سلطة الدولة على المؤسسات الإسلامية تعززًا ملحوظًا. وذائقاته الشخصية تجعله يُثمِّنُ عددًا معينًا من جوانب الثقافة الأوروبية في عصره. وهو يحفز ترجمة عدد كبير من الكتب ويأمر ببناء مسرح في قصره، قصر يلدز.

وقد استشعر المراقبون الأوروبيون على الفور أهمية هذا التأكيد الإسلامي. ومنذ عام ١٨٧٩، يظهر في المراسلات الديپلوماسية مصطلح «الجامعة الإسلامية» لتعريف سياسة السلطان، ما يعزز مخاوف الفرنسيين الذين يرون في ذلك رغبةً في عودةٍ هجوميةٍ في الشمال الأفريقي. أمَّا الدستوريون العثمانيون، المشتَّتون بعد تعطيل الدستور والسقوط النهائي لمدحت باشا، فهم يرفضون دعوى الخلافة التي تعني، بالنسبة لهم، شرعنة الاستبداد. وفي هذه الأوساط، التي تُشَكِّل نوعًا من سديم غير محدَّدٍ في أماكن المنفى المختلفة، يصاغُ خطابٌ رافضٌ للخلافة العثمانية بوصفها غير مشروعة ومُطالِبٌ بعودةٍ إلى الخلافة الأصلية التي يجب لحائزها أن يكون منتميًا إلى قبيلة النبي. وفكرة الخلافة «العربية» هذه تستعاد في كتابات مختلفة اعتبارًا من ١٨٧٩ - ١٨٨٠.

وهكذا، فبعد سقوط مدحت باشا، يجري في أواخر عام ١٨٨٠ ومستهل عام ١٨٨١ لصق ملصقات جديدة في دمشق وفي طرابلس (الشام). والبيان الملصق موجَّهٌ إلى «الإخوة السوريين في الوطن» ويهاجم بحميَّةٍ التُرك المعادين لاستخدام اللغة العربية. وقد جرى اتهامهم بسوء إدارتهم للأوقاف الإسلامية وباغتصاب الخلافة. ويدعو النصُّ إلى استقلال مشترك مع الأشقاء اللبنانيين وإلى استخدام العربية كلغةٍ رسميةٍ وإلى استخدام الجنود في خدمة الوطن وحدها. وهذه الإشارة الأخيرة تسمح بتصور أن أصل الوثيقة إسلاميٌّ، لأن غير المسلمين يدفعون ضريبة بدليةٍ جرَّاء إعفائهم من التجنيد.

وفي عام ١٨٨١، نجد أن الصحافي الفرنسي جابرييل شارم، الذي كان على علمٍ بالمراسلات الديپلوماسية الفرنسية الواردة من القسطنطينية، يقوم بنشر سلسلة من المقالات المدوِّية، قام بجمعها في مجلدٍ في العام التالي تحت عنوان: *مستقبل تركيا*،

الجامعة الإسلامية[٥٨]. ومنذ مقدمة الكتاب، يُقال كل شيء من الناحية العملية[٥٩]: «منذ عام ١٨٣٠، تُعَدُّ فرنسا قوةً إسلامية عظمى والقوة العربية الأكبر في العالم، بعد تركيا». وبحكم ذلك، فإن مستقبل تركيا يعنيها بشكلٍ مباشر:

لن يكون بوسعنا البقاء غير مبالين حيال دعوى السلطان أنه خليفة؛ لأنه، إذا ما جرى تبرير هذه الدعوى، فمن شأن الملايين الخمسة من المسلمين الذين نحكمهم في الجزائر وفي تونس أن يكونوا، بعيدًا عنَّا وعلى الرغم منَّا، تحت فعل سلطةٍ روحيةٍ وسياسيةٍ تفرض نفسها على ضمائرهم كما على إراداتهم. فهل نظن أن هذا خطر عديم الجسامة؟ هل نظن أن من المسموح به التقليل من شأنه من دون تبصُّرٍ؟

وما يصفه هو سيرُ عملِ العالم الإسلامي من حيث كونه فضاءً للرأي:

لقد جرى منذ بضع سنوات في برلين ابتكار تعبير «مسألة البحر المتوسط». وهذا التعبير أدق وأوفى من تعبير المسألة الشرقية. فعلى ضفاف البحر المتوسط، يجتمع الشرق والغرب بآصرة غير قابلةٍ للانحلال: الإسلام. وحتى نفهم على الوجه الصحيح ما يدور في الجزائر وفي تونس، من المهم معرفة ما يدور في القسطنطينية. فالتيار المعنوي الواحد يتدفق على امتداد ضفاف البحر المتوسط، من البوسفور إلى مضيق جبل طارق. وبضعة المشايخ المتعصبين الذين استولوا على عقل عبد الحميد والذين يعللونه بوهم الجامعة الإسلامية، على الرغم من قلة أهميتهم في حدود ذواتهم، سوف يمارسون من دون شكٍّ تأثيرًا حاسمًا على مستقبل العالم. وهذا هو السبب في أن ما يقومون به يستحق تسليط الضوء عليه.

وعبر هذه المنشورات، سوف يدخل جابرييل شارم التاريخ بوصفه مبتدع مصطلح «الجامعة الإسلامية»، المصاغ وفق نموذج الجامعة السلافية والجامعة الجرمانية. ومن الواضح أن الكلمة غير موجودة حقًّا في اللغتين العربية والتركية حيث يجري استخدام تعبيراتٍ أقلَّ دقةٍ من قبيل «تضامن» أو «اتحاد» المسلمين.

والحال أن الحزم الذي أبداه عبد الحميد بشأن تسوية المسائل المعلَّقة الموروثة من معاهدة برلين إنما يُصَوِّر بالنسبة للأوروبيين الموقف الخطير الذي يتخذه السلطان. فهو قد رَفَضَ المشروعات البريطانية بشأن تركيا الآسيوية ويبدو حازمًا تجاه الجبل الأسود

اليونان. ولا بُدَّ من انتظار تشكيل وزارة جلادستون في أبريل/ نيسان ١٨٨٠ لاستعادة ضغطٍ أوروبيٍّ جماعي فيما يتعلق بهذه الملفات. والأجواء آنذاك تتميز بـ«الانفراج» فيما بين الدول العظمى الأوروبية الرئيسية.

وفيما يتعلق بالجبل الأسود، تقرِّرُ الدول العظمى الاستعاضة عن بندرين موضع خلاف في الداخل بجزءٍ من ساحل البحر الأدرياتي يمتد حتى دولسينو. ويُبدي الألبان المقاومة دومًا بالسلاح وهناك خطر نشوب حرب بلقانية جديدة، حيث تُهدِّدُ صربيا وبلغاريا واليونان العثمانيين. وفي سبتمبر/ أيلول ١٨٨٠، يتم تجميع وحشد أسطول دولي لأجل الضغط على هؤلاء الأخيرين الذين يُضطرون إلى انتزاع دولسينو من الألبان لكي يتنازلوا للجبل الأسود بعد ذلك عن الميناء (نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٠). وتستثير المسألةُ انتفاضةً ألبانية يتم إخمادها بقسوة في الشهور الأولى لعام ١٨٨١.

وفيما يتعلق باليونان، يُقاومُ عبد الحميد حتى النهاية ما يُمَارَسُ عليه من ضغوط. وفي نهاية المطاف، يَفرِضُ مؤتمرٌ منعقدٌ في اسطنبول تحكيمًا يعطي اليونان تساليا، لكنه يرفض منحها إيبيروس. وتُحَدِّدُ اتفاقيةٌ موقَّعةٌ في يوليو/ تموز ١٨٨١ ترسيم الحدود الجديدة. والرأي اليوناني غير راضٍ ويُطالِبُ دومًا بإيبيروس وبمقدونيا في نزاعٍ مع الألبان والشعوب السلاڤية المختلفة، كما يُطالِبُ بكريت حيث يُطالِبُ العنصرُ الأرثوذكسي دومًا بحكم ذاتي متعاظم لا بُدَّ له من أن يفضي إلى ارتباطٍ باليونان، ومن هنا المقاومة التي يبديها السكان المسلمون.

ونقطة الضعف الكبرى للدولة العثمانية هي ضائقتها المالية، التي تُعتبر أيضًا نقطة قوة بقدر ما إن حائزي الدين العثماني يشكلون جماعات ضغطٍ قوية مهتمة ببقاء الدولة العثمانية. وبعد أن استأنف العثمانيون سداد الديون جزئيًّا في عام ١٨٧٩، يبدءون مفاوضات طويلة تفضي إلى المرسوم المسمّى بمرسوم مُحَرَّم في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٨١. وهو، من جهة، يتضمن استبدالًا [للسندات] يختزل قيمة الدين وتتحدد نسب استيفاء الدين والفائدة من زاوية تحسن الوضع المالي. ومن الجهة الأخرى، يُحال عددٌ معين من إيرادات الدولة العثمانية بشكل لا رجوع عنه إلى إدارة للدين يرأسها مجلسٌ من سبعة مندوبين يمثلون الدائنين. وجرّاء الوزن المهم للسندات التي تحوزها فرنسا

وبريطانيا العظمى، فإن رئيس المجلس فرنسيٌّ وبريطانيٌّ بالتناوب.

والحال أن إدارة الدين هذه سوف تشكّل نوعًا من دولة داخل الدولة لها وكالات في الولايات. والملح والتبغ وحدهما يمثلان نحو ٦٠٪ من الإيرادات. ثم إن التسوية ذات طبيعة ملتبسة. فهي تَفرضُ رقابةً أجنبية على الماليات العثمانية، ومن ثم تعتبر خطوة إضافية في التبعية، غير أنها تكفل في الوقت نفسه إدارةً أفضل، ما يسمح للدولة العثمانية بالعودة إلى الأسواق المالية وأخذ قروض بشروطٍ أفضل بكثير ممّا في الفترة السابقة.

ويبقى مع ذلك أن السوقين الماليتين العالميتين الأكبر هما لندن وباريس وأن تقديم قروض جديدة يتم عبر تصريحٍ مسبق من جانب السلطات الحكومية البريطانية أو الفرنسية، ما يَفتَرِضُ مفاوضات سياسية مسبقة.

ومن المؤكد أن السلطان قد جمع حوله عددًا معينًا من رجال الدين العرب المنتمين إلى طرق صوفية كبرى، لكنه يَعتبر ذلك بالأخص أداةً سياسية لإدارة الولايات العربية بعد مرحلة مدحت «الليبرالية» في سوريا. وهو يمزج كعادته بين نزعته المحافظة السياسية والتماهي الديني. وبسرعة بالغة، رأت فيه الأوساط الديبلوماسية الأوروبية قائد أوركسترا سرِّية يدير مؤامرة جامعة إسلامية واسعة تهدِّد مجمل الممتلكات الكولونيالية في أرض الإسلام.

وهناك دومًا قدرٌ لا بأس به من استخدام الوهم والخطر. ففي فرنسا، قرَّر الانتهازيون الموجودون في السلطة استئناف التوسع الاستعماري لأجل إعادة إعطاء فرنسا «مكانتـ»ـها بين الأمم أو لصون هذه «المكانة». وهم يصطدمون بعداوة قوية في أوساط الرأي العام الذي يتذكر المغامرة المكسيكية الكارثية في عهد نابوليون الثالث. كما يعارضهم اليمين واليسار الجذري إذ يريان في مشروعهم حرفًا خطيرًا للأنظار عن استرداد الألزاس واللورين وعن التهديد الألماني.

وبوسع أنصار التوسع الاستعماري أن يقدموا بالفعل أسبابًا اقتصادية، فيجري اتهامهم عندئذ بالجري وراء المكاسب المالية، كما في زمن نابوليون الثالث. كما يقومون بتطوير الفكرة التي تتحدث عن فائض الطاقة أو فائض النشاط الذي لا يمكن أن يجد مخرجًا له إلّا خارج المتروبول، لكن هذا ليس كافيًا لإقناع المعترضين.

ولدى وصول چول فيري إلى السلطة، يخامره الاقتناع بضرورة رفض «سياسة صرف النظر» عن الشؤون العالمية، وإلاَّ فإن فرنسا قد لا تعود سوى «بلچيكا كبيرة». ومنذ مؤتمر برلين، يعمل الممثلون الفرنسيون في تونس على تعزيز نفوذ بلدهم. وهم يصطدمون بقنصلي بريطانيا العظمى وإيطاليا. فيتعين إلزام الأول بالسكوت من جانب حكومته الملزَمَة بالتعهدات التي أخذها اللورد سالزبوري على نفسه. بينما يواصل الثاني عناده في المواجهة مع الفرنسيين.

ويرى فيري أنه يجب التصرف بالتذرع بخطر الرغبة العثمانية في العمل على كسب الاعتراف بالسلطة الخليفية للسلطان العثماني. فيقوم في فبراير/ شباط ١٨٨١ بإرسال السفينة المدرَّعة *Friedland* قبالة تونس ويصوِّر هذا الإجراء على أنه ضرورة أوروبية لمواجهة التهديد الجديد[٦٠]:

لقد جرى اتخاذ القرار بتحرك *Friedland* على أثر معلومات جد خطيرة نُقلت من القسطنطينية وصوَّرت محاولةً من جانب الباب العالي العثماني لفرض سيطرته على تونس بوصفها محاولةً وشيكة الوقوع. وتعلمُ الحكومةُ الفرنسية كما تعلم الحكومة البريطانية من دون شك أن السلطان عبد الحميد يعمل منذ بعض الوقت، في جميع البلدان الإسلامية، على تنفيذ مخططات سرِّية تُعَدُّ، في الأساس، معاديةً لانجلترا كما لفرنسا ولا يمكن من ثم لوزارة لندن أن تنظر إليها بعين الرضا. وتمتد الاتصالات الاستخباراتية السرِّية التي يقوم بها السلطان الحالي إلى السكان المسلمين في الهند، ومن المرجَّح أن المؤامرة الأخيرة التي تم اكتشافها في كولاپور ترجع إلى تحريضه.

وتسمح مجموعة حوادث في الجزائر وفي الصحراء بتأكيد فكرة المؤامرة الإسلامية، خاصةً حركات قبائل الكرومير على التخوم الجزائرية – التونسية. وباسم عمليةٍ أمنية، تغزو القوات الفرنسية تونس في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٨٨١ ويتم فرض الحماية الفرنسية بموجب معاهدة باردو المؤرَّخة في ١٢ مايو/ أيَّار. وخلال الصيف، تَفرضُ انتفاضةٌ تونسية حربَ فتحٍ حقيقية سوف تستمر حتى مايو/ أيَّار ١٨٨٢.

ويخلق فتحُ تونس نزاعًا مستديمًا مع إيطاليا ويزعجُ بريطانيا العظمى التي تَفرضُ على فرنسا عدم الزحف باتجاه ليبيا، التي لا تزال ولاية عثمانية، حتى لا يؤدي ذلك إلى إدخال

تعديل على المساواة في المعاملة بين فرنسا وبريطانيا العظمى في مصر.

وفي هذه الأزمة الجديدة، رأى عبد الحميد إلى أي حد تعتبر الدولة العثمانية عاجزةً إن لم تتمتع بدعمٍ حقيقيٍّ من جانب دولةٍ أوروبية عظمى واحدة على الأقل. وروسيا عدو تاريخي، بينما استولت بريطانيا العظمى على قبرص وأبدت أطماعًا في تركيا الآسيوية، فيما استولت فرنسا للتوِّ على تونس. وعلى الرغم من النتيجة الهزيلة للانفتاحات المقدَّمة للألمان، فإن الرايخ الثاني وحده يظهر بوصفه الشريك الوحيد الأكثر نزاهةً للدولة العثمانية.

ويبدو بسمارك صديقًا لكنه يمتنع عن أخذ أبسط تعهد على نفسه. فأولويته هي استعادة تحالف الأباطرة الثلاثة وحث فرنسا على المغامرة الاستعمارية. على أنه يتحرك لدى الدول العظمى الأوروبية الأخرى لعدم إعادة طرح المسألة الأرمنية و«يصرِّح» لبعض الضباط الألمان بالخدمة، بصفةٍ شخصية، كمستشارين عاملين في الجيش العثماني.

المسألة المصرية(٦١)

اعترفت بريطانيا العظمى، في برلين، بمساواةٍ في المعاملة مع فرنسا في مصر. والمسألة مسألة مالية بالدرجة الأولى. فالبلد يرزح تحت وطأة مديونيةٍ جد ثقيلة، وذلك في ظروفٍ مريبةٍ أحيانًا. وفي مايو/ أيّار ١٨٧٦، كان الخديوي إسماعيل قد اضطر إلى الموافقة على إنشاء صندوق للدين العام مسؤولٍ عن العمل على فرض احترام التزامات مصر المالية. وكان عدد معين من إيرادات الدولة قد تم رهنه بشكل مباشر عند الحصول على القروض. وقد اقتطعت هذه الإيرادات من الموارد العامة لكي تذهب مباشرةً إلى دعم الصندوق، الذي يقوده أربعة مفوضين معيَّنين كل واحدٍ على حدة من جانب فرنسا وإيطاليا والنمسا – المجر وبريطانيا العظمى.

ثم تتصرف فرنسا وبريطانيا العظمى في تنسيق بينهما بما يفضي إلى خطةٍ لترسيخ

الدين على أساس فائدةٍ نسبتها ٧٪، ما يؤدي إلى الرقابة على الماليات المصرية من جانب المفوضين الأوروبيين. وعلى رأس الهيراركية، يُراقِبُ مفوّضٌ بريطانيٌّ جمع الإيرادات بينما يراقب مفوَّضٌ فرنسي الإنفاقات، ومن هنا اسم الكوندومينيوم الفرنسي - البريطاني وعدم تناول المسألة المصرية في مؤتمر برلين.

ويشتبه الفرنسيون الموجودون في مصر اشتباهًا مستديمًا بأن الإنجليز يريدون الاستيلاء على البلد ويرى المعنيون أن الفرنسيين يعرقلون دومًا تحركاتهم. وبصورة منتظمة، تضطر لندن وباريس إلى إشعار هؤلاء وأولئك بضرورة الحفاظ على وفاق جيد. وتظل المسألة الرئيسية هي ماهية موارد مصر، ما يتطلب القيام باستقصاءٍ إحصائيٍّ واسعٍ يُفضي إلى فرض الرقابة على الدولة. ويضطر الخديوي إلى قبول إنشاء مجلس وزراءَ يضم وزيرين أوروبيين، فرنسيًّا وبريطانيًّا (٢٨ أغسطس/ آب ١٨٧٨). والحال أن هذه «الوزارة الأوروبية» إنما تجرِّد إسماعيل من الجانب الرئيسي من سلطاته بعد أن كانت قد جرّدته من كل ممتلكاته غير المرهونة إلى جانب ممتلكات عائلته. ويجب له أن يتلقى في المقابل مخصصات سنوية.

ويؤدي اتساع الجبايات الأوروبية المفروضة على موارد البلد إلى استثارة سخطٍ عام يؤدي إلى ظهور «حزبٍ وطني»، يمثل إلى حدٍّ بعيد مصالح الملاك العقاريين. وهم يتبنون برنامجًا دستوريًّا يتضمن تمثيلًا نيابيًّا للتصويت على الإلزام الضريبي. ويستند إسماعيل إلى هذه الحركة ويحفز احتجاجًا من جانب عسكريين لم تكن رواتبهم قد دُفعت، ما يؤدي إلى سقوط «الوزارة الأوروبية» (١٨ فبراير/ شباط ١٨٧٩). ويستمر اختبار القوة بضعة شهور ويفضي إلى عزل إسماعيل، في ٢٦ يونيو/ حزيران ١٨٧٩، بمجرد برقية تلغرافية وبناءً على طلبٍ من الأوروبيين. ويُعَيَّنُ ابنه توفيق خلفًا له. وتستعاد الرقابة المالية الأوروبية.

وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول ١٨٧٩، يتولى رياض باشا، وهو شخصية محافظة وسلطوية، تشكيل الحكومة المصرية الجديدة مع برنامج إصلاحات يؤدي بعضها إلى تخفيف أعباء الفلاحين. ويؤدي قانون التصفية الصادر في ١٧ يوليو/ تموز ١٨٨٠ إلى خفض نسبة فائدة الدين الموحَّد من ٦٪ إلى ٤٪، ما يستثير سخط الدائنين الأوروبيين. ولا جدال في

نجاحات هذه الحكومة، لكن سخط السكان يظل قويًّا.

ويرى العسكريون ذوو الأرومة المصرية أنهم تُساءُ معاملتهم قياسًا إلى الضباط ذوي الأصول التركية - الشركسية. فيحتجون على مصيرهم، ما يؤدي إلى محاولة توقيفٍ لثلاثة عقداء يُعتبرون محرِّضين، ما يستثير انتفاضة عسكرية في الأول من فبراير/ شباط ١٨٨١. وتضطر السلطة إلى التراجع أمام مجموعة العسكريين الذين يقودهم أحمد عرابي. ويؤيد قنصل فرنسا باستحسانٍ الحركة، لكن باريس تتبرأ منه بناءً على طلب من الخديوي وانجلترا.

ومن المستحيل إيجاد أدنى ثقة بين الخديوي والضباط المقتنعين بأن ما يرغب فيه الأول هو إزاحتهم. فتجد مصر نفسها في وضع ازدواجيةٍ للسلطة. ويؤدي استعراض جديد للقوة، في ٩ سبتمبر/ أيلول ١٨٨١، إلى إنهاء وزارة رياض باشا. فيجري تكليف المعتدل شريف باشا بتشكيل حكومة جديدة هدفها، هذه المرة، وضع دستور وإقامة نظامٍ نيابي.

وخلال هذه الفترة كلها، تصرفت فرنسا وبريطانيا العظمى بالتنسيق فيما بينهما، بينما تركت لهما الدول العظمى الأوروبية الأخرى حرية التصرف. والشاغل الرئيسي هو الحفاظ على استقلالية مصر النسبية عن الدولة العثمانية مع اللجوء إلى هذه الأخيرة للتأثير على المسرح السياسي المصري. ولا بُدَّ من تأمين سداد الدين المصري، ومن ثم الإبقاء على رقابة على ماليات البلد، في لحظةٍ يطالب فيها العسكريون بتعزيزٍ مهم لإمكانات الدفاع عن مصر، لانزعاجهم على أثر الاحتلال الفرنسي لتونس. وتترافق الحركة السياسية مع فورانٍ فكريٍّ قويٍّ يمضي في اتجاه النزعة الدستورية والنضال ضد السيطرة الأوروبية.

وفي مصر نفسها، توجد جاليات مهمة تسمّى بالجاليات الأجنبية، إمَّا أنها جاءت من أوروبا الجنوبية (يونانيون، مالطيون، إيطاليون)، أم من أوروبا الغربية والوسطى. وهؤلاء الأجانب، المحميون بالامتيازات، يلعبون دورًا ليس قليل الأهمية في الاقتصاد المصري، جنبًا إلى جنب السوريين - اللبنانيين. وجميع هذه العناصر تجري مماهاتها بالغرباء من جانب المصريين الذين يعتبرونها عناصر مستغِلَّة، ما لا يُعدُّ غير صحيح بالنسبة لفريق منها ينشط في الربا الريفي.

وسلامة الأجانب في مصر رهانٌ محوريٌّ في النزاع، إذ يطرح الخديوي والعسكريون أنفسهم أمام الدول العظمى الأوروبية بوصفهم أفضل المدافعين عنهم. وتماشيًا مع التعهدات المتَّخَذَة، تدعو الحكومة المصرية الجديدة إلى انعقاد مجلسٍ للنواب كان انتخابه قد تم في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٨١. والمسألة الرئيسية هي ما إذا كان هذا المجلس لن تكون له غير مسؤولياتٍ استشارية أم أنه ستكون له أيضًا سلطة اتخاذ القرارات.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٨١، توفد الحكومة العثمانية بعثة استعلامية إلى مصر هدفها الرئيسي تقييم خطر نشوب انتفاضة «عربية». فتقرر فرنسا وبريطانيا العظمى توجيه تظاهرة عسكرية قبالة الإسكندرية لإظهار رفضهما لتعزيز السلطة العثمانية في مصر.

والحال أن جامبيتا، الذي شكَّل للتوِّ «وزارتـ»ـه «الكبرى» في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٨١، عازمٌ على الحفاظ على التعاون الفرنسي - البريطاني، لكنه يرى أن على الدولتين العظميين دعم الخديوي بكل ثقلهما لأجل تعزيز مركزه في مواجهة الدستوريين والعثمانيين. وهو يحصل من الحكومة البريطانية على مذكرة مشتركة يجري إرسالها على شكل تعليمات مشتركة إلى قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى، ثم تنشرها الصحافة المصرية في ٩ يناير/ كانون الثاني ١٨٨٢(٦٢):

كان قد جرى تكليفكما في عدة مناسبات بإعلان الخديوي وحكومته برغبة فرنسا وانجلترا في تقديم دعمهما إليه في مواجهة المصاعب مختلفة الطبيعة والتي قد يكون من شأنها عرقلة سير الشؤون العامة في مصر.

إن الدولتين العظميين متفقتان كل الاتفاق في هذا الصدد وقد أدت ظروفٌ نشأت مؤخرًا، خاصة اجتماع مجلس الأعيان، الذي دعا الخديوي إلى انعقاده، إلى إتاحة الفرصة لهما لكي يتبادلا مرَّةً أخرى وجهات نظرهما. لذا أرجو منكما إخبار توفيق باشا، [...] بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تنظران إلى بقاء سموه على العرش، بحسب الشروط المكرَّسة في فرمانات السلاطين والتي وافقت عليها الحكومتان رسميًا، بوصفه القادر وحده على أن يضمن في الحاضر وفي المستقبل حسن النظام وتطور الازدهار العام في مصر، اللذين تهتم بهما فرنسا وانجلترا أيضًا. إن الحكومتين، المشتركتين اشتراكًا وثيقًا في العزم على أن يدرءا بجهودهما المشتركة كل أسباب التعقيدات الداخلية أو الخارجية التي قد تؤدي إلى تهديد النظام الحاكم

القائم في مصر، لا يخامرهما الشك في أن التأكيد المقدَّم علنًا لعزمهما الرسمي في هذا الصدد ليس من شأنه إلَّا أن يسهم في درء المخاطر التي قد تضطر حكومة الخديوي إلى التخوف منها، وهي مخاطرٌ من شأنها، من جهة أخرى، أن تجعل فرنسا وانجلترا متحدتين بالتأكيد لمواجهتها، وهما تثقان بأن سموه هو نفسه سوف يستمد من هذا التأكيد الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما لتوجيه مصائر الشعب والبلد المصريين.

والحاصل أن المذكرة، بعيدًا عن أن تعزِّزَ مركز الخديوي، إنما تستثير تشدُّدًا للرأي العام المصري، الذي يضع الدفاع عن البلد والدفاع عن الإسلام على مستوىً واحد. وبينما لا تزال انجلترا جلادستون الليبرالية تبدو مترددة، انحازت فرنسا جامبيتا الجمهورية انحيازًا سافرًا ضد الحركة القومية وضد شعارها «مصر للمصريين».

وتنصبُّ المرحلة التالية للنزاع على اختصاصات المجلس النيابي المصري، خاصةً في الشؤون المالية. فنصف موارد الدولة يتجه إلى سداد الدين والعدد الكبير من الموظفين الأجانب يضغط على الجزء الآخر. ويرى المراقبون الماليون الأوروبيون أن عليهم مراقبة كل قرارات الإدارة، ومن ثم فرض رقابة على قرارات الحكومة. كما يدعمون الأوتوقراطية الخديوية ضد أي شكل من أشكال الليبرالية. كما أنهم، من جهة أخرى، مدافعون عن مصالح الموظفين الأوروبيين الذين هم في مقدمتهم. وفي هذا السياق، يستقيل شريف باشا والحكومة الجديدة منبثقة من الحركة القومية والعسكريين.

ولا يؤدي سقوط جامبيتا في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٨٨٢ إلى تغيير شيء في الموقف. ويتولى فريسينيه تشكيل الحكومة الجديدة في ٣٠ يناير/ كانون الثاني. واعتبارًا من تلك اللحظة، تسير السياسة الفرنسية في أثر الأحداث بأكثر ممَّا تساعد على حدوثها. والحال أن هناك تفاعلًا مستديمًا بين نزاعين: فالنزاع الأول يضع الأوتوقراطية الخديوية في مواجهة الحركة الدستورية، ويتعلق النزاع الثاني بالعمل الفرنسي - البريطاني المشترك قياسًا إلى مجمل الدول العظمى الأوروبية والدولة العثمانية. والواقع أن الدول العظمى الأخرى ترى أن الكوندومينيوم الفرنسي - البريطاني لا ينصبُّ إلَّا على مجال الماليات وأن من شأن تدخل من جانب الدولتين العظميين إعادة فتح المسألة الشرقية وقد تترتب عليه آثارٌ بالنسبة للمجمل العثماني.

ومن ثم لا بُدَّ لباريس ولندن من الحصول على تفويضٍ أوروبيٍّ جديد. فيجري إرسال خطابٍ تعميميٍّ في هذا الاتجاه في ١٢ فبراير/ شباط إلى الحكومات الأوروبية الأخرى(٦٣):

لا ترى حكومتا فرنسا وإنجلترا أن قضية مناقشة فرصة تدخلٍ ماثلة الآن، وذلك لأن الأعيان والحكومة الجديدة قد أعربوا عن اعتزامهم الحفاظ على التعهدات الدولية، إلَّا أنه إذا ما انطرحت هذه القضية، فمن شأنهما أن ترغبا في أن يمثل أيُّ تدخلٍ محتملٍ اجتماعًا لتحرك أوروبا وسلطتها.

وفي هذا الظرف، من شأن الحكومتين الانجليزية والفرنسية أن تريا أيضًا أن يكون السلطان شريكًا في أي تدبيرٍ أو أي نقاشٍ تالٍ.

وتسمح هذه المشاورة بتهدئة مخاوف الدول العظمى الأخرى ويوضح بسمارك أنه يفضِّلُ تدخلًا عثمانيًّا، لكنه مستعد للموافقة على تحرك فرنسي - بريطاني في حالة ارتماء مصر في الفوضى. وبوصفه محلِّلًا جيدًا للعلاقات الدولية، فإنه لا يؤمن بدوام الوفاق الفرنسي - البريطاني بحكم تباين المصالح. وليست هناك لحمة حقيقية لهذا الوفاق الذي يجازف بأن يكون ثقلًا مضادًا لتحالف الأباطرة الثلاثة.

ولا يُكِّنُ عبد الحميد أي تعاطف حيال خديويٍّ يبدو له ضعيفًا، لكنه يعتبر سلطويته مشروعة. فالحركة القومية تزعجه بحكم نزعتها الدستورية، كما تزعجه، ويا للمفارقة، بحكم ميولها الإسلامية. فالسلطان يرى فيها انبعاثًا لـ«الحركة العربية» التي أمكن وقفها في العام السابق في سوريا.

ولا تريد باريس تدخلًا عسكريًّا عثمانيًّا في مصر. فهذا من شأنه تقويض مجمل السياسة الفرنسية المتَّبعة في هذا البلد منذ مستهل القرن التاسع عشر ومن شأن وجود العثمانيين في القاهرة أن يشكِّل تهديدًا بالنسبة لتونس والجزائر. ويقترح فريسينيه إحلال عضو آخر من أعضاء عائلة محمد علي محل توفيق، لكن لندن ترى أن توفيق يظل «الأقل سوءًا بين الخديويين المحتملين». وتنتهي فترة الترقب باكتشاف «مؤامرة» دبَّرها ضباط شراكسة ضد قادة الحركة القومية (مستهل أبريل/ نيسان ١٨٨٢). فيجري

توقيف المتآمرين وصدور حكم من محكمة عسكرية بنفيهم إلى السودان. لكن الخديوي لا يوافق على هذا القرار ويناشد القسطنطينية مساندته. فتصبح المواجهةُ مباشرة بين الحكومة والخديوي. ويسعى الطرفان إلى الفوز بتأييد القناصل الأوروبيين بتأكيد كل طرف على أنه الضمانة الوحيدة لسلامة الرعايا الأوروبيين في القلاقل التي تنذر بالوقوع. وفي مسعىً وقائي، يقرر الفرنسيون والإنجليز إرسال وحدةٍ بحرية تصل قبالة الإسكندرية في ١٨ مايو/ أيّار ١٨٨٢.

ويحاول الخديوي إقالة الحكومة، لكن تشدُّد الرأي العام يجبره على التراجع. ويعيِّنُ البابُ العالي بعثةٍ إلى مصر لأجل «تهدئة» التوترات. وهدفها هو إفهام المعنيين أن عليهم التنازل عن جزء على الأقل من مطالبهم حتى يتسنى التوصل إلى رحيل الأسطول الفرنسي – البريطاني. والتوتر جد قوي في البلد.

وفي ١١ يونيو/ حزيران ١٨٨٢، يؤدي شجارٌ بين مصريين ومالطيين (رعايا بريطانيين) في الإسكندرية إلى استثارة إطلاقٍ لأعمال عنفٍ بين الجاليات الأجنبية والأهالي. وفي المساء، ينجح الجيش المصري في استعادة النظام، بعد مصرع ٧٥ من غير المسلمين (الأوروبيين واليونانيين والسوريين) ومصرع ١٦٣ من الأهالي، أي ٢٣٨ قتيلًا. ويرى المعاصرون في هذه الأحداث نتاج مؤامرة من المفترض أنها حيكت إمَّا من جانب الخديوي أو من جانب العرابيين، أو العثمانيين، أو الإنجليز ... ويظل الشيء الأرجح هو العداوة جد القوية بين «المشارقة» و«مصريي الأرومة» في السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لعام ١٨٨٢.

ويبقى أن الشيء الرئيسي هو أن «الهيبة» الأوروبية قد تعرضت للنيل منها وأن الدول العظمى تُطالِبُ بإنزال عقوبات «تكون مضرب الأمثال». وبعبارة أخرى، يجب استعادة الردع الذي يحمي الرعايا الأوروبيين، وإلاَّ فسوف يكون محكومًا عليهم بالرحيل. ومن المفترض وجوب قيام لجنة تقصٍّ للحقائق بتحديد المسؤوليات عن هذه الأحداث، إلَّا أنه يظل من المستحيل اتخاذ قرارٍ بشأن قوام هذه اللجنة. وترى فرنسا في الأحداث دليلًا على وجود مؤامرة جامعة إسلامية واسعة تهدد الشمال الأفريقي كله، ومن هنا ضرورة استعراضٍ للقوة لإخضاع مصر للسيطرة والحضارة الأوروبيتين.

وفي ٢٣ يونيو/ حزيران، يبدأ في القسطنطينية مؤتمر للسفراء لمعالجة الملف المصري. فيتم عقد پروتوكول «صَرف نظر» بين الدول العظمى، لكن بريطانيا العظمى تحتفظ لنفسها بحق التدخل في حالة الاضطرار. ومن المفترض أن الأوروبيين يتمنون قيام جيشٍ عثماني باستعادة النظام في مصر، على أن يتحمل هذا البلد الأخير تكلفة تدخلٍ كهذا. لكن عبد الحميد يمتنع عن ذلك، فهو لا يريد قيام مسلمين بمحاربة مسلمين آخرين باسم الدفاع عن المصالح الأوروبية.

ويدفع خطر القيام بعملية عسكرية الأوروبيين إلى مغادرة مصر ومن هنا تكاثر سفن أمم مختلفة قبالة الإسكندرية. ويصابُ الاقتصاد المصري بالشلل ولا تؤدّى الضرائب ويتوقف سداد الدين. ويرى المسلمون في مغادرة الأجانب نذيرًا بقصفٍ للإسكندرية، ما يؤدي إلى تأجيج التوترات ويستثير مغادرات جديدة.

والحال أن الأدميرال سيمور، الذي يقود الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، إنما ينذر المصريين بالتوقف عن أعمال تحصين ميناء الإسكندرية. أمّا الفرنسيون، الذين لم يروا شيئًا من هذا القبيل، فإنهم يبتعدون عن الأسطول البريطاني. وتغادر السفن الفرنسية الإسكندرية لتذهب إلى بورسعيد، النقطة الأخرى الوحيدة على الساحل المصري التي يمكنهم منها البقاء على اتصالٍ تلغرافي مع أوروبا.

ويتذرع الإنجليز بالدفاع المشروع إلّا أن من الواضح أنهم الوحيدون الذين يصدقون ذلك. وفي ٩ يوليو/ تموز، يأمر الأدميرال سيمور آخر الأوروبيين الباقين في المدينة بمغادرتها. وفي ١١ يوليو/ تموز، يقصف الأسطول البريطاني حصون الإسكندرية. ويصيب جزء لا بأس به من القنابل المدينة نفسها ويتسبب في وقوع حرائق. وفي ١٢ يوليو/ تموز، يقوم الجيش المصري، مستفيدًا من وقفٍ لإطلاق النار، بالرحيل عن المدينة التي لم تعد بها قوات لحفظ النظام. فيجري نهب المدينة وحرقها في ليلة ١٢ - ١٣ يوليو/ تموز. وفي هذا اليوم الأخير، وحده، ينزل بحارةٌ أوروبيون ويعيدون النظام. وفي ١٧ يوليو/ تموز، تسمح تعزيزاتٌ قادمةٌ من مالطه بتمكين البريطانيين من احتلالٍ حقيقيٍّ للمدينة ومشارفها.

وينضمُّ الخديوي إلى الإنجليز ويُصدر بيانًا يتهم أنصار عرابي بالعصيان. فيرُدُّ

المعنيون باتهامه بالخيانة ويدعون إلى التعبئة العامة ضد الغزاة البريطانيين. والخطابُ العامُّ يجمع بين الدعوة إلى مقاومة الأجنبي والدعوة إلى الجهاد. فبحكم النسبة الهزيلة لمن يجيدون القراءة والكتابة بين السكان المصريين (أقل من ١٠٪ بالنسبة للرجال) تنبني التعبئة الشعبية على المرجعية الإسلامية بأكثر بكثير ممَّا على أفكار النزعة الدستورية، حتى وإن كانت كوادر الحركة تأتي أساسًا من جهاز الدولة. والإجراء الاجتماعي الوحيد الذي يجري الإعلان عنه هو إلغاء الربا الريفي، ما يستهدف بالدرجة الأولى الجماعات المشرقية المختلفة المنخرطة في هذا النوع من النشاط.

وينجح مشروع الحكومة المؤقتة نجاحًا جيدًا بما يكفي في مهمات استقبال اللاجئين من المناطق الساحلية وفي حماية الأجانب. كما أن الدعاية العرابية الخاصة بالدفاع عن أرض الإسلام ضد غزو الكفار تلقى تأثيرًا عظيمًا في خارج مصر. والحال أن عرابي، في برقياته إلى السلطان - الخليفة، إنما يصوِّر نفسه على أنه قائدُ جيشٍ عثمانيٍّ وإسلاميٍّ خانه الخديوي.

وتنظِّمُ المقاومةُ المصرية نفسها، حيث إن البريطانيين، على الرغم من انضمام الخديوي إليهم، لا يسيطرون إلَّا على مدينة الإسكندرية التي صارت من جهة أخرى أنقاضًا وخاويةً من جزء كبير من سكانها. ولأجل مواصلة التدخل، لا بُدَّ من الحصول مرَّةً أخرى على تفويضٍ من مجمع الوفاق الأوروبي. والذريعة هي حماية قناة السويس، والتي تشكِّلُ مصلحةً دولية. لكن القناة أقل عرضةً للتهديد لا سيما أن السفن الفرنسية ترابط في بورسعيد وتجوب القناة لتأمين حرية الملاحة.

وفي فرنسا، يعادي اليمينُ (الملكيون) واليسارُ (الجذريون) هذه السياسة الاستعمارية التي لا يجري البتة تصويرها على أنها سياسة استعمارية، بل يجري تصويرها على أنها سلسلة من التدابير التي تشكِّلُ ردود فعلٍ حيال تطورات الموقف. وتقترح باريس دعوة مؤتمر القسطنطينية إلى الانعقاد للحصول على تفويض أوروبي يَنُصُّ على احتلالٍ فرنسي - بريطاني لمنطقة القناة بصفةٍ وقائية. فالخطر المُفتَرَضُ هو احتمال قيام أنصار عرابي بإغراق سفنٍ في القناة لأجل سد مجراها. والحال أن التفويض الذي تم الحصول عليه إنما يتعين التصديق عليه بعد ذلك من جانب البرلمان الفرنسي. أمَّا بريطانيا العظمى

فهي مستعدة للتدخل من دون تفويض.

ويعتقد الأوروبيون أن السلطان - الخليفة يقدم دعمه لعرابي لأجل إضعاف الخديوي وإطلاق حركة جامعة إسلامية واسعة. والحال أن عبد الحميد، وهو رجلٌ حريصٌ على استتباب النظام، إنما يُعَدُّ بالأخص معاديًا كليًّا لأي حركة ثورية. وهو، من جانبه، يتخيل وجود مؤامرة بريطانية واسعة تهدف إلى تفكيك ما بقيَ من الدولة العثمانية بخلق «ألبانيا» و«أرمينيا» و«بلاد عرب». ولو أصبحت الخلافة «عربية»، فمن شأنها أن تنتقل إلى الحجاز أو إلى مصر.

وعلى الرغم من الأحداث، يظل السلطان متشبثًا بنهج التفسير هذا. ولا يمكن للدولة العثمانية أن تحارب بطلًا من أبطال الإسلام، يُعِدُّ، من جهة أخرى، لانتفاضة عربية ولا بُدَّ بحسب كل أرجحية أن يكون عميلًا بريطانيًّا. ومسلك الباب العالي أثناء مؤتمر القسطنطينية هو كسب الحد الأقصى من الوقت مع الإيحاء بأنه قد يحدث تدخلٌ عسكريٌّ عثماني، بينما ذلك غير وارد على الإطلاق.

ولا تعترض الدول العظمى الأوروبية الأخرى على تدخلٍ فرنسي - بريطاني، لكنها تمتنع عن إعطاء الدولتين العظميين تفويضًا كهذا. وفي ٢٤ يوليو/ تموز، تتقدم الحكومة البريطانية إلى البرلمان بطلب اعتمادات: والهدف هو خدمة خير مصر باستعادة النظام والسكينة العامة وسلطة الخديوي، وسوف يحصل الشعب المصري على بعض الحريات عندما يكون قد تخلَّص من الطغيان العسكري، وهو ما يتماشى مع مصالح الإنسانية. فيوافق مجلس العموم على الاعتمادات المطلوبة بأغلبية ٢٧٩ صوتًا في مقابل ١٩ صوتًا.

وفي فرنسا، يجري تبرير طلب الاعتمادات بحجة حماية قناة السويس. والمناقشات البرلمانية التالية تندرج ضمن ذرى الفن الخطابي في زمن الجمهورية الثالثة. فهي تضع من لديهم رؤية جيوسياسية قائمة على خطر الجامعة الإسلامية في مواجهة مع من يحبذون الدفاع عن القوميات المضطهَدة. فنسمع مداخلة جامبيتا الكبرى الأخيرة التي تضع في الصدارة المصلحةَ القومية الفرنسية وضرورة الوفاق مع بريطانيا العظمى وردَّ كليمنصو الشهير الذي يذكِّرُ بأن مصر تخص المصريين بالدرجة الأولى وبأن فكرة

«الجنس الأدنى» هي من أكثر الأفكار قابلية للرفض كما أنها قد تجازف بانطباقها يومًا ما على الفرنسيين أنفسهم. وفي سياق حديثه، يشتبه في دسائس بسمارك، الذي يسعى إلى تشتيت القوة الفرنسية:

لا أودُّ الحكم على نوايا أحد، إلَّا أنه، في النهاية، يصدمني شيءٌ: يبدو لي أن هناك من يحثنا على الاتجاه إلى البحر المتوسط، يبدو لي أن هناك من يسعى إلى تشتيتنا على سواحل أفريقيا، ومثلما جرى دفع النمسا إلى البوسنة وإلى الهرسك، يبدو لي أن هناك من دفعنا إلى تونس وأن هناك من يدفعنا إلى مصر.

ويتم رفضُ المشروع بأغلبية ٤١٦ صوتًا في مقابل ٧٥ صوتًا، ما يؤدي إلى استقالة حكومة فريسينيه. وفي هذه المسألة، نجد أن تدابير المشروع الاستعماري القاصرة قد اصطدمت بالمهمومين بالدرجة الأولى بخطِّ جبال الفوج والذين رأوا في المسألة المصرية مناورةً ألمانية.

وتجد انجلترا نفسها وحدها في التدخل. والحال أن قائد قوة الحملة، السير جارنيت ولسلي (١٨٣٣ - ١٩١٣) قد أعدَّ خطة التحرك إعدادًا دقيقًا. فهو سوف يوحي بأنه سوف يتحرك انطلاقًا من الإسكندرية بينما سيقوم بعملٍ مفاجئ عبر قناة السويس ويزحف بعد ذلك باتجاه القاهرة. ويشتبه عرابي بهذه الخطة البريطانية، لكن الوقت سيكون قد فات كثيرًا عندما يتخذ قراره. ففي ٢٠ أغسطس/ آب، يصل الإنجليز إلى بورسعيد ويستولون على القناة كلها. ويتم اجتياح الجيش المصري في ١٣ سبتمبر/ أيلول في معركة التل الكبير. ويدرك عرابي قصور أي مقاومة إضافيةٍ ويستسلم في اليوم التالي، بينما يدخل البريطانيون القاهرة.

احتلال مصر والتكالب على أفريقيا

يرجع الخديوي إلى عاصمته في أثر البريطانيين الذين يرصدون على الفور افتقاره إلى الشعبية. وبحكم حل الشرطة والجيش، من المستحيل عودة النظام القديم. فتجد الدولة المصرية نفسها في حالة فشلٍ كامل. ويقول البريطانيون، ولعلهم يصدِّقون، إنهم ليسوا هناك إلَّا بصفة مؤقتة، لكنهم يدركون على الفور أن عليهم أولاً استعادة الدولة المصرية حتى وإن كانوا لا يريدون الاتجاه إلى ضمٍّ صامتٍ وفق النموذج البوسنوي.

وفي شهر نوڤمبر/ تشرين الثاني، يجري إرسال اللورد دوفرين، السفير لدى القسطنطينية، لكي يدرس الوضع. ويمزج تقريره بين نظرات الوعي الليبرالي السليم والشعور بتفوق الأنجلو- ساكسون والضرورات الإمبراطورية. وهو يرى أنه يجب القيام في آن واحد باستعادة السلطة الخديوية وإنشاء مؤسسات حكم ذاتي بحصافةٍ والوفاء بالتزامات مصر الدولية. وباسم ظروف ملحَّةٍ مختلفة، يجري تعيين موظفين بريطانيين لرئاسة الإدارات الرئيسية، خاصةً الجيش. ويضطر الفرنسيون إلى التخلي عن الرقابة المالية التي تنتقل بالكامل إلى البريطانيين، لكن الفرنسيين يظلون في موقع قوة في صندوق الدين ما يسمح لهم بخوض معركةٍ قانونيةٍ تسمى بـ«وخزات الدبابيس». وتستعاد المجالس المحلية والإقليمية لكنها لا تؤدي غير وظائف استشارية.

والحال أن صوغ البناء بهذا الشكل إنما يُبقي على كل مظاهر ولاية ذات حكم ذاتي يحكمها خديوي، لكن البريطانيين يقومون شيئًا فشيئًا بوضع «مستشارين» في كل مستويات الإدارة. وهم يستلهمون في ذلك تجربة الولايات الأميرية الهندية التي أبقت على أشكال السيادة الزائفة، وهم وحدهم الذين يصدِّقون أن سيطرتهم حميدة وغير مرئية.

والرجل المكلَّف بتطبيق هذا البرنامج هو إيڤلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) الذي ليست له غير صفة قنصل ومندوبٍ بريطاني(٦٤). وهو يتولى منصبه في سبتمبر/

أيلول ١٨٨٣. وتعليمات الحكومة الليبرالية تتمثل دومًا في التحضير للجلاء عن مصر في الأمد الأفضل. لكن المندوب البريطاني يُعِدُّ على الفور بيان التدابير التي يجب اتخاذها قبل التمكن من الاتجاه إلى هذا الرحيل. وتظل المسألة المالية في الصدارة. والحال أن التعويضات المقرَّرة لضحايا اضطرابات عام ١٨٨٢ قد زادت من تفاقم وزن الدين المصري. وسرعان ما تستأثر أحداث السودان بالانتباه.

وكانت الإمبراطورية الكولونيالية المصرية قد امتدت إلى البحيرات الأفريقية الكبرى. وفي مايو/ أيّار ١٨٨١، قام محمد أحمد، وهو رجل دين مسلم زاهد، بإعلان نفسه مهديًّا، والمهديُّ شخصية ذات رسالةٍ خلاصية تدعي لنفسها التمتع بتوجيه إلهي وتتمثل رسالتها في استعادة نظامٍ عادلٍ في العالم كله. وهذه الحركة المهدية ترفض بحميَّةٍ مشروعية السلطة المصريةً والعثمانية، تمامًا مثلما ترفض، بالطبع، تحركات الدول المسيحية.

وعند الغزو البريطاني لمصر، كان الجهاديون قد ألحقوا الهزيمة بجيشين مصريين واحدًا تلو الآخر. والحال أن إبادة جيشٍ مصري يقوده ضابط بريطاني، هو هيكس باشا، في ٣ و ٤ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٣، إنما تهدد السيطرة على السودان. والتهديد الذي يخيم على مصر يجعل الجلاء البريطاني مستحيلًا، لكن الحكومة المصرية لا تملك الإمكانات المالية الضرورية لاسترداد السودان. ويرى عبد الحميد أن المهدي «عرابيٌّ آخر» هدفه إقامة «حكومة عربية» لأجل تحدي الخليفة العثماني. بل إن السلطان سوف يمضي إلى حدِّ الاشتباه بوجود دسيسة بريطانية جديدة. وعندما يطلب إليه الخديوي تجنيد جنود عثمانيين للقتال في السودان، يرى السلطان المستريب أيضًا في ذلك على الفور مناورةً تهدف إلى تشكيل جيشٍ تركيٍّ يكون في خدمة الإنجليز.

ويجري اتخاذ قرار بالجلاء عن السودان، ما يستثير سخط المصريين على محو العمل الكولونيالي الذي قامت به عائلة محمد علي. ولا يريد أيُّ مسؤول تحمل المسؤولية عن ذلك فهم يدركون أنه، ما إن يصبح النبأ معروفًا، سيلتف جميع السودانيين حول المهدي. وفي نهاية المطاف، في ظروف مضطربة بما فيه الكفاية، تُقرر الحكومة البريطانية أن ترسل إلى السودان جوردون باشا، الذي كان قد حكم السودان بالفعل في عهد إسماعيل، كما تُقرر منحه سلطات مطلقة.

ويتولى جوردون مهامه في الخرطوم في فبراير/ شباط ١٨٨٤. وسرعان ما تصبح الاتصالات مع مصر محفوفةً بالمخاطر ولا تنجح لندن في معرفة النوايا الحقيقية لمبعوثها. إلَّا أن من الواضح أن جوردون مُحَاصَر شيئًا فشيئًا في الخرطوم التي امتنع عن تركها. وهذه المسألة تحرِّكُ مشاعر أوروبا كلها.

وفي تلك الأثناء، في يوليو/ تموز ١٨٨٤، ينعقد مؤتمرٌ دولي للنظر في الدين المصري. ويغتنم الفرنسيون هذه الفرصة لمحاولة الحصول على موعدٍ محدَّدٍ للانسحاب البريطاني، لكنهم مضطرون أيضًا إلى تأييد حلٍّ واقعي لأن معظم الدين يغطيه مُكتتبون فرنسيون. ويفشل المؤتمر وتظل الماليات المصرية في حالة هشاشةٍ قصوى مع وجود صندوق للدين يعترض على التعاقدات المالية للحكومة. وتتواصل المفاوضات الدولية لتفضي إلى اتفاقية لندن المؤرَّخة في ١٨ مارس/ آذار ١٨٨٥. فيجري جمعُ قرض جديد قيمته ٩ مليون جنيه استرليني ويجري تخفيف الفوائد تخفيفًا طفيفًا إلى حدٍّ ما. وكان قد تم التوصل إلى حلٍّ وسطٍ بشأن حصة كلٍّ من الميزانية المصرية وصندوق الدين من موارد مصر الضريبية. والحال أن الدولة العثمانية، التي لا بُدَّ لها من أن تكون موافقةً على أي قرضٍ مصري، قد أعربت عن تحفظات، لكن لندن تُهَدِّدُ بقطع العلاقات الديپلوماسية وتُرغِمُ الحكومة العثمانية على إعطاء موافقتها.

وتصل حملة غوثٍ متأخرةً كثيرًا إلى مشارف الخرطوم. فتسقط المدينة في أيدي المهديين في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٨٨٥.

والحال أن الأزمة المالية والمسألة السودانية إنما تؤديان إلى هشاشة الوجود البريطاني وإن كانت تجعله أمرًا لا غنى عنه، في حين أن الفرنسيين يحثون دومًا على تدويلٍ لمصر أو لقناة السويس على الأقل. وقد حاول عبد الحميد، خلال الأزمة الأنجلو - روسية في عام ١٨٨٤، الضغط على البريطانيين كي يرحلوا عن مصر. وكان المعنيون يريدون بالفعل قبول مناقشة أشكالٍ محتملةٍ لرحيلهم، وإن كان مع امتناعهم عن تحديد موعد لذلك.

والحاصل أن عودة المحافظين إلى السلطة في انجلترا مع اللورد سالزبوري إنما تعيد إطلاق مسألة رحيل البريطانيين. ويجري تكليف السير هنري دراموند وولف بالتفاوض مع العثمانيين ويتم توقيع اتفاقية في أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٨٥. وهي ترتأي برنامج

إصلاحات وإعادة تنظيم الجيش المصري و«تهدئة» المسألة السودانية، لكن قول ذلك أسهل من فعله. وعلى هذا الأساس، تُعقد اتفاقيةُ جلاء في القسطنطينية في ٢٢ مايو/ أيّار ١٨٨٧. فأمام البريطانيين ثلاثة أعوام لتحقيق جلائهم شريطة ألاَّ يقع بين لحظة توقيع الاتفاقية وحتى إتمام الجلاء «مظهرُ خطر». وبالمثل، في حالة نشوء وضع كهذا، فإن لهم الحق في إعادة احتلال البلد. وأخيرًا، هناك مشكلة الجيش المصري. فالسلطان لا يريد سماع شيء عن إعادة تكوينه سواء كان ذلك عبر تجنيد مصريين أو عبر تطوعات عثمانية. فالرجل مهجوسٌ دومًا بخطرِ «عرابيٍّ آخر» يتلاعب به البريطانيون.

كما تتضمن الاتفاقية وجوب الحصول أولًا على موافقة الدول العظمى الأوروبية الخمس المعنية أكثر من سواها بالأمر، ما يمنح بريطانيا التبرير الدولي الذي لم تكن قد تمتعت به حتى الآن لاحتلالها مصر. ويرفض الفرنسيون والروس النص الذي يعطي البريطانيين حقًّا في العودة. كما أن عبد الحميد لا يصدِّق على النص، بضغطٍ منهم. وهو يخشى من أن تطلب الدولتان العظميان تعويضات باسم التوازن بين الدول العظمى فهما قد أوضحتا أنهما قد تنهيان تعهداتهما بالحفاظ على وحدة الدولة العثمانية. وكابوسه هو أن تستولي فرنسا على سوريا، وإيطاليا على ليبيا، وروسيا على المضائق.

ومن ثم نرجع من ذلك إلى الوضع الأول. فبما أن البريطانيين لا يتمتعون في احتلالهم مصر بتأييد دولي، فإنهم لا يملكون إمكانات الاعتراض على الامتيازات والمحاكم المختلطة التي، مع صندوق الدين، تَحُدُّ بشكل جدّيٍّ من هامش مناورتهم. وبفضل تدابير حادة في مجال الاقتصاد كما بفضل الإدارة الحكيمة لموارد البلد، ترجع الميزانية إلى التوازن ويتأمن سداد الدين. وفي هذا الإطار، تتعزز السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية بشكلٍ متواصلٍ ويبتعد أفق حكم ذاتي. والقيد الوحيد على الأوتوقراطية البريطانية يؤديه التدويل، أي دور الدول العظمى الأوروبية الأخرى وبشكل جد ثانوي الولايات المتحدة.

والملف الوحيد الذي يجد حلّه السياسي هو ملف قناة السويس(٦٥). فبعد احتجاجات دو ليسبس الحامية على الانتهاك البريطاني للحياد المفترض للطريق المائي في عام ١٨٨٢، كانت قد دارت مفاوضاتٌ بين الشركة العالمية والبريطانيين أدت إلى «برنامج

لندن» في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٣ : إذ يجري الاعتراف لبريطانيا بمهمة حماية القناة ويرتفع عدد البريطانيين في مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء إلى عشرة أعضاء من إجمالي اثنين وثلاثين عضوًا، بينهم ٢٠ فرنسيًّا وهولنديٌّ واحد وبلجيكيٌّ واحد. ومن ثم تبقى القيادة فرنسية.

ويبقى تحديد وضعية الطريق المائي. والحال أن المناقشة، التي تدور تحت الرئاسة العثمانية ولكن من دون مشاركة مصرية، إنما تفضي إلى اتفاقية القسطنطينية الموقَّعة في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٨٨. وهي تُكرِّسُ الاستخدام الحرَّ للقناة وفق أربعة مبادئ: حرية الملاحة التجارية في زمن الحرب كما في زمن السلم وحرية مرور السفن الحربية بشرط عدم ترافق هذا المرور بإنزالٍ للقوات وتحييد أرض القناة وكذلك أرض موانئ دخولها في مدى ثلاثة أميالٍ بحرية وحق مصر في التدخل في حالة وقوع تهديدٍ أو حرب على أرضها. فتخسر مصر جزءًا من سيادتها، لكنها تجد نفسها أيضًا مكلَّفةً بالعمل على احترام الاتفاقية باللجوء عند الضرورة إلى القوة المسلَّحة.

ويتزامن الاحتلال البريطاني مع التكالب على أفريقيا. فالوضعية الحقوقية للممتلكات المصرية السابقة تصبح مشكوكًا فيها، إلَّا أنه حتى يتسنى الفوز بها فمن المفترض أولًا وجوب إنهاء سيطرة المهديين على السودان.

ويحاول العثمانيون في ملكيتهما الأفريقية المباشرة، برقة وطرابلس الغرب، البقاء كفاعلين سياسيين في هذه القارة[٦٦]. وتشارك الدولةُ العثمانية في مؤتمر برلين المنعقد من ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير/ شباط ١٨٨٥. وقد تفاوض المشاركون في المؤتمر طويلًا على تقسيم أفريقيا إلى «مناطق» أو «مجالات» نفوذ، أي إلى محميات خاصة. وقد عَرَّفَ العثمانيون أنفسهم تعريفًا واضحًا كدولة عظمى استعمارية وسعوا إلى الفوز بالاعتراف لهم بمنطقة نفوذ تمتد من البحر المتوسط إلى بحيرة تشاد. إلَّا أنه للتوصل إلى ذلك، لا بُدَّ من إيجاد ما يشهد على احتلالٍ فعليٍّ للأرض التي تجري المطالبة بها. ويضاف إلى ذلك مبدأ الأراضي الداخلية، والذي يتألف من إعلان أن دولةً عظمى تسيطر على ساحلٍ لها الحق في المطالبة بمجمل الأراضي الواقعة وراء هذا الساحل.

ولا يملك العثمانيون إمكانات الانخراط في فتحٍ للصحراء الليبية، كما أن هذا لا يتماشى مع أساليبهم. لذا يعتمدون على طريقة السنوسية الصوفية القوية، التي نشأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي اضطلعت بالتمدد والسيطرة على سكان الصحراء حتى تخوم تشاد. والشيء الرئيسي هو أن السنوسيين قد اعترفوا بسلطة وشرعية خلافة عبد الحميد، خلافًا للمهديين الذين يتمكن السنوسيون من وقف تقدمهم باتجاه غربي أفريقيا. وتكبح القوتان السياسيتان - الدينيتان إحداهما الأخرى، لكنهما تمتنعان عن مقاتلة إحداهما الأخرى.

وقد مثَّلَ المهديون بالنسبة لأوروبا خطر تمردٍ جهاديٍّ وأعطوا بذلك معنىً للتهديد الإسلامي، حتى وإن كانوا يعارضون الخلافة العثمانية. أمَّا السنوسيون فسرعان ما جرى تصويرهم في كتابات الخبراء الاستعماريين على أنهم يشكِّلون تهديدًا حقيقيًّا، بالنسبة لفرنسا في الشمال الأفريقي بالأخص وبالنسبة لبريطانيا العظمى في مصر بدرجة ثانوية. وهكذا تتشكل «الأسطورة السوداء» عن السنوسيين، العدو الذي لا مفر من أن تُضطرَّ الدول العظمى الاستعمارية إلى محاربته يومًا ما[٦٧].

ويؤدي التكالب على أفريقيا إلى نوعٍ من حرف الأنظار عن المسألة الشرقية بقدر ما إنه يجتذب لعبة الدول العظمى الأوروبية، إلَّا أنه، بحكم أهمية السكان المسلمين المعنيين، فإنه يعزِّز بُعد الشاغل الإسلامي في تعريف سياسات الدول العظمى الأوروبية المعنية.

المسألة البلغارية

يبدو النظام الأوروبي مستقرًّا جرَّاء استعادة تحالف الأباطرة الثلاثة في يونيو/ حزيران ١٨٨١. فهذا التحالف يعزل بريطانيا العظمى فيما يخص الشؤون الأوروبية، لا سيما أن الأزمة المصرية قد أنهت الوفاق الفرنسي - البريطاني، ويُبعد إمكانية حدوث تحركٍ منسَّق من جانب الدول العظمى الأوروبية في الشؤون العثمانية، حيث تبدو بريطانيا العظمى الوحيدة الراغبة في التحرك في الملف الأرمني.

ولأجل وضوحٍ أكبر، سنعالج الشؤون المصرية والأفغانية والبلقانية كلًّا على حدة، إلَّا أن من الضروري التذكير بأنها متزامنة وبأن الديبلوماسيات تجعلها في حالة فعلٍ متبادلٍ عبر تصاريف التضاد وعلاقات القوة.

وتبدو النمسا – المجر بوصفها المستفيد غير المتوقَّع من مؤتمر برلين. فقد حازت بالفعل البوسنة والهرسك وحافظت على الاتصال الترابي مع الدولة العثمانية في سنجق نوفي بازار. وديبلوماسيتها النشطة تسمح لها بنسج علاقات وثيقة مع صربيا وتبدو مؤثرةً لدى دول بلقانية أخرى. وفي مستهل ثمانينيات القرن التاسع عشر، يبدو أن النفوذ الروسي يضمحل في كل مكان، حتى في بلغاريا، ومن هنا على الأرجح استئناف الزحف في آسيا الوسطى، بحسب الموازنة المألوفة التي تتَّبعها السياسةُ الروسية.

ولا يقل تمسك الدول البلقانية الجديدة بنزعتها التحررية – التوحيدية التي تعبر عن نفسها حيال كل جيرانها. والرهان هو استمالة الجماعات السكانية الفلاحية الأرثوذكسية بالاعتراف لها بهوية قومية خاصةٍ عند الانتقال إلى التعليم العام. إلَّا أنه، في توازٍ مع مبدأ القوميات، يجري أيضًا استحضار مبدأ توازن القوى الإقليمي والذي من شأنه أن ينطوي على منطق التعويض في حالةِ توصلِ إحدى الدول إلى مكسبٍ ترابيٍّ جديد.

ولا يعود عبد الحميد يؤمن، من جهته، بتحالفٍ مع بريطانيا بعد احتلال مصر وبما أن ألمانيا بسمارك لا يبدو أنها تريد بناء علاقة قوية مع الدولة العثمانية، فإنه يستسلم لتقاربٍ مع روسيا التي يتقاسم معها شاغلَ حماية الأوتوقراطية. وهو بحاجة إلى المساعدة الروسية لحماية تركيا الأوروبية من أطماع الدول البلقانية المشاغبة. وبما أن الأمير ألكسندر دي باتنبرج قد تباعد عن السياسة الروسية، فإن هذه الأخيرة ليست مهتمةً باندماجٍ بين بلغاريا والروميلي الشرقية، ما يسهِّل التقارب بين العثمانيين والروس.

وفي ليلة ١٧ – ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٨٨٥، يستولي ثوارٌ بلغار على فيليپوليس (پلوڤديف)، عاصمة الروميلي الشرقية. وفي غمرة ذلك، يتغلغل الجيش البلغاري في الولاية ويعلن الأمير ألكسندر اتحاد الأرضين. والحال أن كل الدول العظمى قد بوغتت بما جرى. وروسيا ساخطةٌ بشكل خاص وتُعلن ذلك.

ويدرك عبد الحميد أنه لا يملك إمكانات التدخل عسكريًّا ضد بلغاريا، في اللحظة

المباشرة على الأقل، ويلعب بورقة الديپلوماسية الأوروبية، لا سيما أن روسيا قد شجبت الانقلاب. وكما أمكن الخوف من ذلك، ترى اليونان وصربيا في الإجراء البلغاري خطرًا على دعاويهما هما وتشرعان في طرح مطالبات بـ«تعويضات» على حساب الأرض العثمانية كما هو واضح. وتعترف الدول العظمى الأوروبية بأن الدولة العثمانية مُحقَّة، لكن هذه الدول ليست مستعدةً للالتزام على نحو فعالٍ باستعادة الـ *statu quo ante*(*). وتناشدُ النمسا – المجر حليفها الصربي عدم الانخراط في مغامرةٍ عسكرية، لكنها تَعِدَهُ إمَّا بتعويضٍ أو بعودة إلى الوضع القائم. أمَّا بريطانيا العظمى فما ترمي إليه أوسع من ذلك، فهي تريد بلغاريا جديدة منفصلة عن النفوذ الروسي، لأن روسيا، إذ يجري إضعافها بذلك، من شأنها أن تكون أقل تمتُّعًا بالنفوذ في القسطنطينية ومن شأن السلطان أن يصبح أكثر استعدادًا لتلبية المطالب البريطانية فيما يتعلق بعبور المضائق. ونحن آنذاك تحديدًا في غداة أزمة الحدود الأفغانية فتمتد المواجهة الروسية – البريطانية من البلقان إلى التبت.

وفي مستهل شهر أكتوبر/ تشرين الأول، ينعقد مؤتمر للسفراء في القسطنطينية، لكنه لا يمضي إلى ما هو أبعد من شجب الانقلاب ومطالبة العثمانيين بعدم اللجوء إلى القوة. وتتفاقم الأزمة مع خطر نشوب حرب بين الدولة العثمانية ومجمل الدول البلقانية، ومن هنا امتناع السلطان عن الانخراط في عملٍ مسلَّح في الروميلي الشرقية. وهو يرفض اقتراحًا صربيًّا بخوضِ حربٍ مشتركة ضد بلغاريا. ومسألة ما إذا كانت بلغاريا، الموسَّعة أم لا، سوف تظل تحت النفوذ الروسي أو سوف ترتمي في منظومة تحالف أخرى إنما تُصيب بالشلل أي تحركٍ أوروبيٍّ منسَّق.

وفي النهاية، ولأجل إنهاء المأزق الديپلوماسي، يوضح عبد الحميد لصربيا أن الدولة العثمانية سوف تظل على الحياد لو قامت صربيا بمهاجمة بلغاريا لاستعادة الوضع القائم. وفي ١٤ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يتغلغل الجيش الصربي في بلغاريا التي تطلب الغوث من السلطان العثماني، لكن المعني يردُّ بأنه لن يتصرف إلَّا على أساس انسحابٍ بلغاريٍّ من الروميلي الشرقية. وفي يومي ١٨ و ١٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يُلحق البلغارُ هزيمةً حاسمةً بالغزاة الصرب الذين يَجري ردهم إلى خارج الحدود.

(*) الوضع القائم في السابق، باللاتينية في الأصل. -م.

ومُذ ذاك تجد صربيا نفسها في خطر. وقد تم إنقاذها بتدخلٍ نمساويٍّ يستدعي احتلالًا نمساويًّا لصربيا وغزوًا روسيًّا لبلغاريا. وهكذا يتم فرض وقف إطلاق النار على الطرفين. ويبقى العثور على حلٍّ ديبلوماسيٍّ عندما تُطالِب اليونان بدورها بتعويضات وتُهدِّدُ بدخول الحرب. ولا نعود الآن ضمن منطق العودة إلى الوضع القائم، بل ضمن منطق الحدِّ من الأضرار لتفادي نشوب حريقٍ شاملٍ في البلقان. وتقوم الدول العظمى الرئيسية، فيما عدا فرنسا، بالمشاركة في تظاهرة بحرية تهدف إلى منع اليونان من التدخل في كريت. ولا بُدَّ من تسوية وضعية الروميلي الشرقية. فيقترح الباب العالي جعل الأمير ألكسندر واليًا على الولاية ضمن إطارٍ عثمانيٍّ، أي بمراقبةٍ دولية. ويتم قبول الحل في أبريل/ نيسان ١٨٨٦. أمَّا فيما يتعلق باليونان التي لا تكف عن التهديد، فإن الأوروبيين، فيما عدا فرنسا، يمارسون عليها ضغوطًا تصل إلى حد حصار پيريه. فتضطر أثينا إلى الرضوخ وإنهاء استنفار قواتها.

ويقوم ألكسندر دي باتنبرج، خلافًا لالتزاماته، بدمج جمعية [برلمان] الروميلي الشرقية بجمعية [برلمان] بلغاريا ويحتفل بالاتحاد الذي جرى تحقيقه بهذا الشكل. وفي تلك الأثناء، تُقرِّرُ روسيا إنهاء نزع سلاح ميناء باطوم في البحر الأسود والمسجَّل في معاهدة برلين. فتنتشر الشائعات عن حرب قريبةٍ في البلقان وفي القوقاز. إلَّا أنه، في ٢١ أغسطس/ آب، يؤدي انقلابٌ عسكريٌّ دبَّرته عناصرٌ مواليةٌ لروسيا إلى الإطاحة بالأمير ألكسندر الذي يضطر إلى التنازل عن العرش وترك بلغاريا إلى المنفى.

وينشأ عهدُ وصايةٍ، بمجرد إزاحة الموالين لروسيا عن السلطة. ومن غير الوارد إعادة تنصيب الأمير الذي تقف ضده كل الدول العظمى. ومن ثم يضطر البلغار إلى اختيار قائدٍ جديد بموافقة الباب العالي والدول العظمى. لكن الروس يريدون استعادة سلطتهم على بلغاريا ويعترضون على عملية اختيار القائد الجديد. ويدور الحديثُ علنًا عن تدخلٍ عسكريٍّ. وتعترض النمسا – المجر على التحرك الروسي وتنال تأييد بريطانيا العظمى وتنجح في جعل المسألة البلغارية موضع اتخاذ قرارٍ أوروبيٍّ بشأنها.

وتمتد المسألة البلغارية خلال الأشهر الأولى من عام ١٨٨٧، مُؤثِّرةً تأثيرًا سلبيًّا على تحالف الأباطرة الثلاثة، بينما يحاول بسمارك المناورة من جميع الجهات للحفاظ على

قدرٍ معينٍ من التماسك. وضمن هذا الإطار عُقدت «الاتفاقات المتوسطية» بين بريطانيا العظمى وإيطاليا، التي انضمت إليها فيما بعد النمسا – المجر وإسبانيا. والحال أن البولانچية(*) في فرنسا إنما تزيد من وطأة خطر نشوب حربٍ فرنسية – ألمانية وقد يغتنم الروس هذه الفرصة لغزو البلقان، ما من شأنه استثارة حربٍ مع النمسا – المجر. وتهدف الاتفاقات إلى الحفاظ على الوضع القائم في البحر المتوسط والحيلولة دون تحالف الدولة العثمانية مع روسيا. وتوضح بريطانيا العظمى أنها مستعدةٌ للالتزام بمنع فرنسا وروسيا من توسيع سيطرتهما في البحر المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود، لكنها تمتنع عن الدخول في أي تحالفٍ رسميٍّ.

وضمن المنظور العرقي السائد آنذاك، يتعلق الأمر أيضًا بالحيلولة دون اتحاد الأجناس «اللاتينية»، فالملكيتان الإيطالية والإسبانية لا مفرَّ من أن تفلتا من الهيمنة الجمهورية الفرنسية. وكان من حَفَزَ هذه الاتفاقات هو بسمارك، الذي يتولى في الوقت نفسه عقد معاهدة تطمين بين ألمانيا وروسيا، في ١٨ يونيو/ حزيران ١٨٨٧، تعترف بالحقوق «التاريخية» لروسيا في بلغاريا وتَعِدُ بحياد ألمانيا الحميد في حالة نشوب حرب روسية – عثمانية. وفي المقابل، تضمن روسيا حيادها في حالة نشوب حرب فرنسية – ألمانية. وهدف بسمارك دومًا هو عزل فرنسا لردعها عن الانخراط في حرب انتقامية ضد ألمانيا. ولا بُدَّ من قول إن فرنسا تستجيب للُّعبة فتنخرط في سياسةٍ استعمارية تؤدي إلى تراكم النزاعات مع بريطانيا العظمى في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. والحال أن اللورد سالزبوري، رئيس الوزراء المحافظ، لا يفهم هذا المسلك الذي يجازف بجرِّ فرنسا إلى الكارثة. وبالنسبة لبريطانيا العظمى، تظل فرنسا التهديدَ الأكثر جدِّية: ولولا التناحر الفرنسي – الألماني، لاضطرت بريطانيا العظمى إلى بذل مجهود مهم في مجال التسلح.

وفي نهاية المطاف، يقوم البلغار، في ٦ يوليو/ تموز، بانتخاب أمير لهم هو فرديناند دو ساكس – كوبورج، وهو ضابط في الجيش النمساوي من أصلٍ مجريٍّ قريبُ للعائلة

(*) البولانچية، نسبةً إلى الجنرال بولانچيه (المكني بجنرال الانتقام) والذي التفت حوله آنذاك القوى المعارضة للنظام البرلماني من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٨٨٩. وقد انهارت الحركة البولانچية بعد انتحار زعيمها في عام ١٨٩١. – م.

المالكة البريطانية. وعلى الرغم من الاعتراض الروسي، ينجح فرديناند في توطيد سلطته بسرعة. على أن الحديث يدور في إحدى اللحظات عن حربٍ بين روسيا والنمسا على أثر حشودٍ عسكرية روسية في پولنده.

وفي مستهل عام ١٨٨٨، يصبح من الواضح أنه لن تقع حربٌ أوروبية لأجل خلع أو عدم خلع الأمير فرديناند. ويبدو أن معاهدة برلين، بعد عشر سنواتٍ من توقيعها، قد كرّست تسويةً دائمة. فالدولة العثمانية، بعيدًا عن أن تنهار، قد نجحت في اجتياز العقبات الأصعب وإن كان الثمن هو توحيد بلغاريا واحتلال مصر. على أن القادة العثمانيين ومسؤولي الدول العظمى على حدٍّ سواء لا ينسون احتمال حدوث تفككٍ للدولة العثمانية ولا خطر نشوب حرب أوروبية والذي ينطوي عليه هذا التفكك ولا آثاره على الرأي العام المسلم، وهو عاملٌ له أهميته في حسابات بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا، و، بدرجةٍ أقل، النمسا.

تحولات السياسة الأوروبية

لا يبدو أن ارتقاء ڤلهلم الثاني الشاب عرش ألمانيا في يونيو/ حزيران ١٨٨٨ يُبَدِّلُ اللعبة الأوروبية تبديلًا محسوسًا، إذ يظل بسمارك مستشارًا. ويتعزز التحالف الألماني – النمساوي في عام ١٨٨٩ ويدور الحديث بشكلٍ متزايدٍ باطراد عن تعاون عسكري ضد عدوٍ لا يمكن أن يكون سوى روسيا. ويؤدي سقوط بسمارك في مارس/ آذار ١٨٩٠ إلى وضع حدٍّ للتوليفات الدپلوماسية المتناقضة التي كان المستشار قد نجح في نسجها. والقرار الأول للحكم الملكي الشخصي هو إنهاء معاهدة التطمين. فألمانيا لا تريد التعرض لخطر التورط في حربٍ أنجلو – روسية وهي بحاجةٍ إلى النمسا – المجر لموازنة روسيا. وعلى أي حال، لا يمكن للأوتوقراطية الروسية التفاهم مع الجمهورية الفرنسية.

ويؤدي إنجاز شبكة السكك الحديدية البلقانية في ١٨٨٨ – ١٨٨٩ وربطها بأوروبا

الغربية إلى تعزيز النفوذ النمساوي في شبه الجزيرة، خاصةً في المجال التجاري. فاقتصاد الدول البلقانية الجديدة هو اقتصاد زراعيٌّ أساسًا، وتصدير المنتجات الزراعية، خاصةً الماشية، له حيويته. وتشكِّلُ النمسا – المجر السوق الرئيسية. ويحدث ذلك ليس من دون طرح مشكلات بالنسبة للمجر التي تُعَدُّ أكثر ريفيةً من النمسا. وتضاف إلى ذلك أحوال الجائحات الحيوانية والتي تؤدي إلى إغلاقاتٍ للحدود يُعَدُّ أثرها رهيبًا بالنسبة للفلاحين المصدِّرين.

والاقتصادات البلقانية قليلة الجاذبية أيضًا بالنسبة للاستثمارات الدولية، فيما عدا مجال السكك الحديدية التي يخدمُ جزءٌ منها الترانزيت الدولي. ومن ثم تضطر الدول البلقانية إلى الاعتماد على القروض، خاصةً اليونان، لكي تموِّل نفسها، لا سيما أن هذه الدول كلها تتولى إعاشة وحفظ أجهزةٍ عسكرية مهمة.

ويشارك المجمل البلقاني والعثماني مشاركة واسعة في الهجرة الكبرى التي ميَّزت العولمة الأولى في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. واعتبارًا من عام ١٨٨٠، أصبحت شبكات السكك الحديدية الأوروبية مرتبطة كلها فيما بينها، ما يؤدي إلى التمكن من مغادرة المناطق المتاخمة للبحر الأسود والبلطيق للوصول إلى الموانئ الكبرى التي تدير الاتصالات عبر الأطلسية. والحال أن النمو الديموغرافي وانعدام الإصلاحات الزراعية إنما يدفعان جزءًا مهمًّا من السكان البلقانيين إلى الرحيل باتجاه أميركا الشمالية. أمَّا الأناضول فهي في تحولٍ ديموغرافي كاملٍ مع الوصول الحاشد للاجئين مسلمين بلقانيين وشراكسة، والذي تُضاف إليه سيرورة استقرار جزء مهم من الرحَّل، خاصة الكُرد والتركمان. وقد تكون التوترات الزراعية قوية على المستوى المحلي، ما يعطي حافزًا إضافيًّا لنزوح شريحة من الجماعات السكانية المسيحية. وفي المشرق العربي، يتوجه فائض الجماعات السكانية المسيحية، والمسلمة بشكل ثانوي، إلى القارتين الأميركيتين. وفي أميركا الشمالية، يسمَّى هؤلاء المهاجرون بـ«السوريين» لتمييزهم عن «الآسيويين» الحقيقيين المتمثلين في الصينيين واليابانيين. أمَّا في أميركا الجنوبية، فهم يسمَّون بالأحرى بالـ«توركوس» [التُرك].

وهذه الدياسپورات على اتصالٍ متواصلٍ ببلدانها الأصلية. وهي تقدم دومًا سيلًا من

المعلومات عن العالم الواسع. والحال أن فلاحًا يونانيًّا أو لبنانيًّا إنما يعرف عن العالم الجديد أكثر مما يعرفه فلاح فرنسي (لكن هذا لا ينطبق على فلاح إيطالي).

وبما أن روسيا ترفض دومًا الاعتراف بفرديناند، أمير بلغاريا، فإن هذا الأخير يتجه إلى عقد علاقات أفضل مع النمساويين - المجريين (يتزوج هابسبورجية في عام ١٨٩٣). وعلى الرغم من التوترات المتكررة بشأن مصير السكان الناطقين بالرومانية في ترانسلڤانيا، الخاضعة للسيطرة المجرية، تجد رومانيا في النمسا - المجر أيضًا شكلًا من الحماية في وجه الجار الروسي القوي. أمَّا فيما يتعلق بصربيا، فهي تظل دومًا في الفلك النمساوي بعد الهزيمة القاسية أمام البلغار. وأمَّا الجبل الأسود فهو مطوَّقٌ عمليًّا داخل أراضٍ تحتلها النمسا.

وهذه الكوابح المختلفة تسمح بفهم الهدوء النسبي الذي تعرفه البلقان بعد المسألة البلغارية. وتسهم القطيعة بين ألمانيا وروسيا في ذلك. ومنذ عام ١٨٩٠، تُكثر الجمهوريةُ الفرنسية والأوتوقراطيةُ الروسية من علاقات التقارب الظاهرة بدعوة عسكريين إلى حضور مناورات وبزيارات سفنٍ حربية. ويتم عقد اتفاقية عسكرية في عام ١٨٩٢: فتتعهد روسيا بالتدخل ضد ألمانيا إذا ما دخلت إيطاليا وألمانيا في حرب ضد فرنسا، وستفعل فرنسا الشيء نفسه في حالة مهاجمة روسيا من جانب ألمانيا والنمسا - المجر. وهذه الاتفاقية الدفاعية بشكلٍ دقيق تحظر على فرنسا شن أي حربٍ انتقامية ضد ألمانيا، لكنها تعرِّض ألمانيا لخطر خوض حربٍ على جبهتين في وقتٍ واحد. وتصدِّق روسيا على الاتفاقية في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٩٣ وتصدِّق فرنسا عليها في يناير/ كانون الثاني ١٨٩٤.

وعلاوة على النصِّ العسكري، تحصل روسيا على حرية الوصول إلى سوق رؤوس الأموال الفرنسية، وهي السوق الثانية في العالم بعد سوق انجلترا (منذ عام ١٨٧١، لا يعود بوسع ألمانيا الوصول إليها). وتسمح القروض التي تحصل عليها الدولة والقروض التي تحصل عليها المشروعات الروسية بتمويل التصنيع الروسي جد السريع في تلك الفترة. وأخيرًا، تسمح الصداقة الفرنسية - الروسية بتهدئة التوترات في المشرق بين الكاثوليك والأرثوذكس، محميِّ الدولتين العظميين.

مقدونيا وأرمينيا

في البلقان، يتمثل الخُرَّاجُ المقيم الرئيسي في مقدونيا، وهي منطقة ذات حدود سيئة التحديد، لكنها تتطابق في جانبٍ كبيرٍ منها مع ولايات سيلانيك (سالونيك) وكوسوفا وبيتولا. وهذا الخليط من ثمانية شعوب على الأقل - تُرك، بلغار، صرب، ألبان، ڤالاك، يهود، غجر - سوف يترك اسمه لطبقٍ من أطباق الطبخ، هو سلطة الخضروات. وبعض السكان يعتبرون أنفسهم مقدونيين بالدرجة الأولى. ومع وصول اللاجئين، لا بدَّ أن المسلمين، الألبان في معظمهم، يشكِّلون نحو نصف هذه الجماعة السكانية. ومن الصعب للغاية معرفة التوزيع الدقيق للجماعات السكانية لأن هذا هو رهان النزاعات نفسه ولأن كل فريقٍ يقدِّم أرقامًا مُبالغًا فيها بشكل ملحوظ. والمركز الاقتصادي للمنطقة هو ميناء سالونيك الكبير، لكن الاقتصاد الريفي السائد يظل فقيرًا بما يكفي.

وفيما يتعلق بالجماعات السكانية المسيحية، فمن غير الممكن آنذاك العمل على انبثاق نزعة قومية مقدونية بشكل محدَّد وذلك بحكم عدم وجود مرجعيات تاريخية قديمة (إذ كانت مقدونيا العصر القديم تعتبر إغريقية) وعدم وجود طبقة من المثقفين تحمل مشروعًا كهذا. والفلاحون الأميون خاضعون لمنافسة بين مختلف المطالبين بالصدارة. فاليونانيون يلعبون بورقة الأرثوذكسية والتفوق الثقافي الذي يرون أنهم يتمتعون به على السلاف. والبلغار والصرب يتوجهون بالنداء إلى الوحدة الدينية والانتماء السلافي. وأخيرًا، يؤيد الرومانيون بشكلٍ متأخرٍ الاعتراف بهوية ڤالاكية.

وينشب النزاع الأول بين الشبكات المدرسية والكنسية المختلفة والتي تميل إلى حفز الانتماءات القومية. وهذا النزاع ليس فيه البتة ما هو سلمي. فمنذ غداة مؤتمر برلين، تخوض العصابات المسلَّحة البلغارية هجمات ضد السلطات وبالأخص ضد منافسيها المسيحيين قبل أن تلوذ باللجوء إلى بلغاريا. وبصورة منتظمة، تشكو السلطات العثمانية من أعمال قطع الطرق هذه، ولكن من دون طائل(٦٨). ويمارس اليونانيون والصرب

بدرجة أقل أعمالًا من هذا النوع.

وفي عام ١٨٩٣ تتشكل، في سالونيك، المنظمةُ الثورية المقدونية (ORIM) التي تريد بالدرجة الأولى توحيد السلاف الجنوبيين، لكن مصدر إلهامها بلغاري من دون أن تعتمد على السلطات، خلافًا لحركات أخرى أوثق ارتباطًا بصوفيا. و ORIM هي أول حركة مصنفة بوصفها كوميتاجيليك ويمارس المناضلون، الكوميتاجيون، حرب العصابات المدينية والريفية ويُعِدُّون لانتفاضةٍ في مقدونيا سوف يتوجب عليها، بحسب المنطق المعروف جيدًا، استثارة تدخلٍ خارجي يُسفر عن إنهاء السيطرة العثمانية.

والإحالة إلى الفكرة الثورية مؤشرٌ على تغيرٌ في الحالة الذهنية وعلى انتقالٍ جغرافي. فإذا كان صحيحًا أن اللغة الثورية تظل مستخدمةً دومًا عند الاشتراكيين الأوروبيين، فإنهم منخرطون بالفعل في ممارسةٍ إصلاحيةٍ بشكلٍ متزايدٍ باطراد، واثقين بالسير في اتجاه التاريخ. وبالمقابل، نجد أن من يرتأون القيام بعملٍ عنيفٍ موجودون في الفضاءات الروسية والبلقانية بامتداداتها العثمانية. وليس من دون سبب يبدأ استخدام تعبير «الإرهابي» في الحديث عن العدميين الروس والكوميتاجيين.

والملفُّ المقدوني وثيقُ الارتباط بالملف الأرمني، وذلك من زاوية العلاقات الدولية على الأقل. ويكمن تعقيد الوضع الأرمني في توزيعٍ متباينٍ للسكان. ففي الأناضول الشرقية وقيليقيا، تتألف الغالبية من فلاحين، حتى وإن كانت هناك جماعات حضريَّة مهمَّة. وبالمقابل، في اسطنبول وفي المدن العثمانية الكبرى، يشكِّلُ الأرمن طبقةً متوسطة مهمة من التجار والحرفيين مع بورجوازية كبيرة مرتبطة بالسلطة العثمانية. وأرمنُ العاصمة مرتاحون بالأحرى للإصلاحات العثمانية التي أعطتهم درجة جد كبيرة من الاستقلالية النسبية لجماعتهم في حين أنه، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، يتدهور الوضع تدهورًا ملحوظًا في الأناضول الشرقية، خاصةً بسبب أعمال العنف التي يمارسها الكُرد ضد الفلاحين الأرمن.

وإلى هذا السياق العام، لا بُدَّ من إضافة الأرمن الموجودين خارج الدولة العثمانية. فأرمن روسيا يكابدون الاضطهاد المتمثل في الوصاية الروسية التي تحظر أي نشاطٍ قومي. وفي الوقت نفسه، نجد أن الشبيبة الأرمنية جد متأثرة بالحركات الثورية الروسية

التي يجري نشر أفكارها عن طريق أوروبا والقوقاز. وهكذا تتشكَّل في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر ثلاث حركات ثورية تستلهم الشعبية [النارودية] والماركسية الروسية: الداشناق (الاتحاد الثوري الأرمني) والهِنتشاق (الناقوس، استلهامًا للمصطلح الروسي الذي استخدمه ألكسندر هرتسن) والأرمناجان. وهكذا فإن الوجهاء، الذين لعبوا دومًا دور توفيقٍ بين الجماعات الأرمنية والسلطات، إنما يجدون أنفسهم مجرَّدين من قيادة العمل السياسي. على أن البطريركية تنقل بصورة منتظمة مطالب الحكم الذاتي للولايات المسمَّاة بالأرمنية.

وفي الأناضول كما في البلقان وُجدت دومًا أشكال من قطع الطرق الريفية بحكم وجود قاعدة اجتماعية لها، وقطاع الطرق هؤلاء هم «بدائيو التمرد»(٦٩) المشهورون. وفي أعمال العنف مع الكُرد تتشكل كذلك عصاباتٌ ريفية مهمتها حماية القرى الأرمنية. وتتولى الحركات الثورية الإمساك بزمام هذه العصابات وتمنحها شكل تنظيم. ومن الغريب أن هؤلاء المقاتلين يسمون أنفسهم بالفدائيين، وهذا مصطلحٌ عربيٌّ - فارسيٌّ مشحونٌ بدلالات إسلاميةٍ قوية. ويشكِّلُ الفدائيون المثل الأناضولي للكوميتاچيين البلقانيين.

ولا تقتصر مهمة هذه الجماعات على الدفاع عن القرى الأرمنية. فهي مكلَّفةٌ بإيقاظ الشعب ومنحه وعيًا سياسيًّا استعدادًا لانتفاضةٍ عامة. وهي تهاجم الوجهاء، العلمانيين والدينيين، الذين كانوا يلعبون بشكلٍ تقليدي دور الوسيط لدى السلطة العثمانية. وإذ يجري اتهامهم بالخيانة، فإنهم يصبحون ضحايا للاعتداءات ويفقدون نفوذهم السياسي.

على أن الأحزاب الثورية تدرك أنها لا تملك السيطرة على أرضٍ لمدة طويلة، لا سيما أنه لا وجود هناك لمأهوليةٍ سكانية أرمنية متواصلة وذات أغلبية في فضاءٍ شاسع. لكن هذه الأحزاب لا تنسى المثل البلغاري: فالفعل الثوري قد استثار أعمال عنفٍ جَرَّت إلى تدخل دولي أدّى إلى التحرر القومي.

والمشكلة هي أن هذه الأحزاب الثورية لا يبدو أنها تدرك أن العلاقات الديموغرافية مختلفة في الأناضول وأنه لا وجود هناك لمثيل حركة جامعةٍ سلافيةٍ لدعمها. وليست أي دولة عظمى مستعدةً لحمل السلاح للدفاع عنها. وعلاوة على ذلك، فإن لغتها الاشتراكية

لا تمنحها رؤيةً واضحة لعلاقاتها المستقبلية مع السكان المسلمين الذين يعرفون ما مثّلتهُ البلقنةُ بوجهٍ عام والاستقلالُ البلغاريُّ بوجهٍ خاص.

ومنذ معاهدة برلين، رأى عبد الحميد في المسألة الأرمنية خطرًا مميتًا بالنسبة للدولة العثمانية، لا سيما أنه قد تعهد بالحيلولة دون إعادة إنتاج بلغاريا أخرى في الأناضول. وقد نجح مؤقتًا في تحييد الخطر بتخريب المشاريع البريطانية في آسيا الصغرى، لكن نشاطات الثوريين الأرمن تزعج الأوتوقراطي المحافظ إزعاجًا ملحوظًا. وشأنه في ذلك شأن ملوك وقادة الدول آنذاك، فإنه يحيا في وسواس الخوف من محاولة اغتيال تطالُ شخصه.

وضمن هذا المنطق، يتخذ نحو عام ١٨٩٠ القرار المصيري الخاص بتجنيد كتائب سلاح فرسانٍ خفيفٍ من صفوف سكان الأناضول الكُرد، كتائب «الحميدية»(٧٠). والنموذج الذي يفكر فيه هو نموذج قوزاق الإمبراطورية الروسية، والذي يسمح بالتعويض عن ضعف السلطة في هذه المناطق النائية حيث لا يجري احترام الانخراط في التجنيد حقًّا. فيتم اتّباعُ منطق المناطق القبلية في الدولة العثمانية التي دخل عليها الإصلاح: دمج قبائل الرحّل عن طريق زعمائها سعيًا إلى حثها على الاستقرار ضمن نهج المشروع «التمديني». وهذا أيضًا صدى عثماني للإيثار البريطاني للأجناس «الحربية». كما ستسمح هذه الكتائب بالسيطرة على الحدود مع روسيا وبالعمل، كما هو واضح، على مواجهة التهديد الثوري الأرمني.

وللتغلب على ريبة المعنيين، الذين يرون في ذلك محققين شكلًا من أشكال التجنيد، تُكثرُ السلطاتُ من آيات التكريم ومن الحوافز المالية، خاصةً الإعفاء من الضرائب. واللعبةُ معقّدة لأن الدولة تحاول فرض سلطتها على السكان الكُرد عن طريق الكتائب بينما يبني الزعماء الكُرد استقلالهم تحديدًا عبر قيادة هذه الكتائب نفسها. ويتم التجنيد بين صفوف الكُرد السنّة، حتى وإن كانت هناك مشاريع لتجنيد علويين وإيزيديين. والحال أن القبائل التي تقدِّم وحداتٍ حميدية إنما تستأثر بالنفوذ على القبائل غير الحميدية وتضطهدها عند مرورها بها.

وتُكثر هذه الكتائب من أعمال العنف ضد السكان المستقرين، المسلمين

والمسيحيين، فتخلق دورةً خبيثة حيث تستثير أعمال العنف الكردية دفاعًا ذاتيًا أرمنيًا يدفع الكُرد إلى تبرير أعمالهم بدعوى الخطر الأرمني المتزايد. ومحصلة كل ذلك هي مسألة ساسون، وهي منطقة جبال وهضاب عالية حيث تتكرر الصدامات بين الرحَّل الكُرد والسكان المستقرين الأرمن(٧١).

وفي ربيع عام ١٨٩٤، يمتنع الأرمن عن دفع الإتاوة التي يفرضها الكُرد عليهم بدعوى «الحماية». فتعقب ذلك أعمال عنف بين الفريقين. وتُبلغ السلطاتُ المحليةُ العاصمة بنشوب انتفاضة. فتَصدُرُ تعليمات بإخماد الحركة. وتتدخل الكتائب الحميدية خلال شهر أغسطس/ آب. ويرتفع رقم الخسائر الأرمنية بحسب المصادر من بضع مئات إلى عدة آلاف من القتلى (سوف يعمل عبد الحميد على ذكر أن عدد الضحايا المعلن في الصحافة الغربية يزيد عدة أضعاف عن إجمالي سكان البندر المعني). والحال أن المبشرين الأميركيين، ذوي الحضور الواسع، إنما يطلقون حملةً دولية ضد الفظائع المرتكَبَة.

وفي مايو/ أيَّار ١٨٩٥، تتقدم بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا إلى السلطات العثمانية بخطة إصلاحات في الولايات الأناضولية الست تتضمن ضرورة موافقة الدول العظمى على تعيين الولاة، وتعيين نواب ولاة مسيحيين واستعادة حقوق وامتيازات الجماعة الأرمنية. وتستلهم هذه الخطةُ النظام الذي أقيم في جبل لبنان، وإن كان على أرضٍ أوسع بكثير. وهي تجمع بين تمثيلٍ مسيحيٍّ قويٍّ في إدارة الولايات المعنية ورقابةٍ دولية على تطبيق هذه الإصلاحات. كما تتضمن بشكلٍ خاصٍّ اختزالًا محتملًا لعدد الولايات: «قد يتعين تحقيقه بشكلٍ يتم عبره توزيع الجماعات السكانية إلى جماعات إثنوغرافيةٍ أكثر تجانسًا قدر الإمكان، في الوحدات الإدارية المختلفة لكل ولاية».

وترتأي هذه الخطةُ الترتيب السريع لتحقيق استقرار القبائل الكردية المترحِّلة، وهو أمرٌ يُعَدُّ قوله أسهل من تنفيذه.

ويَردُّ عبد الحميد بسلسلة بأكملها من المناورات التسويفية، إذ يقبل مشاركة المسيحيين في الجندرمة والشرطة، بينما يرفض الرقابة الدولية على تعيين الولاة. وهو يلعب على تناقضات النصِّ الذي يرتأي مثلًا اختزال عدد الولايات في الأناضول: فهي سوف تكون

أقل تجانسًا بكثير من زاوية السكان. والامتيازاتُ المقترَحَة للمسيحيين تتعارض مع مبدأ المساواة بين رعايا السلطان... وهذا الأخير يرصد بذلك تناقض الإصلاحات التي يسعون إلى فرضها على الدولة العثمانية: أَتَهدفُ إلى دمجٍ متزايدٍ للجماعات السكانية في مجتمعٍ واحدٍ أم أنها تتجه ضمن مسار منطق الفصل؟ والجانب الآخر للأمور، والذي لم يكن قدْ أُخذ في الاعتبار، هو مسألة ما إذا كانت سلطة الدولة كافيةً للتمكن من فرض احترام الإصلاحات بينما الاضطرابات تنبع تحديدًا من رصد ضعف هذه السلطة. ويتم إخضاع المسلمين لموظفين مسيحيين بشكلٍ عادي في العاصمة وفي المراكز الحضرية الكبرى، لكن الأناضول الشرقية لا تزال تعيشُ في زمنٍ سابقٍ لعهد التنظيمات.

ويدرك السلطان أن روسيا لا يمكنها أن تكون متحمسةً لفكرة شكلٍ من أشكال الحكم الذاتي الأرمني من شأنه أن يكون متعارضًا مع سياسة الاستيعاب التي تنتهجها في أرمينيا التي تسيطر عليها هي. ثم إن روسيا تخشى من عدوى الحركة الثورية. وقد تولى نيكولاي الثاني العرش للتوِّ، في نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٨٩٤، وهو ينوي تعزيز التقارب مع باريس. وبسبب تحالف فرنسا الثمين مع روسيا، سوف يكون من الصعب على فرنسا التباعد عنها في مواقفها.

وفي انجلترا، يرجع اللورد سالزبوري للتوِّ هو أيضًا إلى السلطة في يونيو/ حزيران ١٨٩٥. ورأيه في العثمانيين بالغ السوء دومًا، لكنه يدرك أيضًا حدود قدرته على التدخل: وبحسب تعبيره، لا يمكن للسفن الحربية عبور جبال طوروس. بل إن ضباط البحرية قد أوضحوا له أن من غير الوارد عبور الدردنيل، من دون حيادٍ فرنسي. ومن شأن القيام بتحركٍ من جانبٍ واحد يصل إلى حدِّ الاستيلاء على ممتلكات عامة عثمانية كبناية لمصلحة الجمارك أن تتمثل نتيجته السلبية في ضرب ما هو مرهونٌ أساسًا لسداد الدين العثماني. وفي أغسطس/ آب، يبدو أن سالزبوري قد تقدم إلى ڤلهلم الثاني بعروض متحدثًا عن تفكيكٍ محتملٍ للدولة العثمانية. وقد ردَّ عليه الإمبراطور بالسلب. فمن شأنِ ألمانيا ألاَّ تكسب أي ميزة من ذلك ومن شأنها المجازفة بالتورط في حرب بين النمسا وروسيا.

وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٨٩٥، تنظِّم حركةُ الهنتشاق تظاهرة في اسطنبول بهدف العمل على تطبيق برنامج الإصلاحات. وكانت قد حذَّرت السفارات الأجنبية قبل ذلك

بيومين: «بما أن هذه التظاهرة لن يكون لها أي طابع عدواني، فإن من شأن تدخل الشرطة والقوة المسلَّحة لأجل منعها أن تترتب عليه عواقبُ مؤسفة لا نتحمل سلفًا أي مسؤولية عنها».

وكانت حالةُ الحصار قد فُرضت على العاصمة وتقع صداماتٌ مع قوات حفظ النظام. فيلقى ضابط شرطة مصرعه، ما يُطلقُ مواجهاتٍ وتراشقات بنيـران البنادق تؤدي إلى سقوط قتلى من الجانبين. وسوف تستمر أعمال العنف عدة أيام. ومن دون تمييزٍ، يهجم طُلاب المدارس الدينية الإسلامية، السفطة، على كل السكان الأرمن، الذين يتعرضون أيضًا لتوقيفات عديدة. وتؤدي الأحداث إلى سقوط ضحايا جد عديدين من الأرمن وتجد صدىً هائلًا في أوروبا. والمسألة هي معرفة ما إذا كان الشعب الإسلامي قد جرى حفزه، أو السكوت عنه على الأقل، من جانب السلطات. ويرى كثيرون من المؤرخين أن من غير المعقول أن تقع أعمالُ عنفٍ كهذه في العاصمة من دون موافقة عبد الحميد عليها.

وأيًّا كان الأمر، فإن ضغط السفراء الثلاثة (سفراء فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا) إنما يتزايد على السلطان الذي يضطر إلى قبول خطة الإصلاحات بما فيها تعيين موظفين مسيحيين بحسب نسبة المسيحيين في إجمالي السكان. ولا بُدَّ من تطبيق مبدأ الإصلاحات على كل البنادر الأناضولية حيث توجد جماعة سكانية مسيحية مهمة، ومن بين هذه البنادر قيليقيا، المركز الكبير الثاني لسكنى الأرمن.

وما إن ينتشر النبأ، نحو ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يحدثُ انفجارٌ لأعمال العنف في جزء لا بأس به من الأناضول وليس بعدُ في الأناضول الشرقية وحدها. وبحسب الأماكن، تحدث مذابحُ لمسيحيين على أيدي مسلمين أو مواجهاتٌ دمويةٌ بين الجماعتين. وفي ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول، يضطر پول كامبون، سفيرُ فرنسا، إلى الاعتراف بأن «الفوضى عامة وتبدو الحقبةُ الثورية مفتوحةً، من دون أن يكون بالإمكان التنبؤ بالعواقب التي سوف تترتب عليها بالنسبة للسلطان وبالنسبة لتركيا، كما بالنسبة لأوروبا نفسها».

ويرتفع عدد الضحايا إلى عدة مئات من الآلاف، إلَّا أن من غير الممكن تحديد التقديرات تحديدًا دقيقًا وذلك بسبب حرب الأرقام المألوفة. ويبدو أن الانتفاضة كانت

عفويةً، فالمسلمون الأناضوليون لا يريدون أن يحل بهم المصير الذي حلَّ بإخوتهم البلقانيين في الدين. وفي عدد كبير من الأماكن، من المؤكد أنهم وجدوا التأييد من السلطات المحلية. وقد أدى العنف إلى توليد العنف وأعمال السلب والنهب، بل إلى حالات اغتصاب. ويُضاف إلى ذلك عدد كبير من الإرغامات على التحول إلى اعتناق الإسلام. وفي قيليقيا، سيطر المنتفضون المسيحيون على منطقة زيتون [السلمانية الآن] المأهولة بالأرمن وسوف يتطلب الأمرُ عدة أشهرٍ ووساطة الدول العظمى الأوروبية حتى تتسنى استعادة السلطة العثمانية هناك في مقابل عفوٍ عام.

وممَّا له دلالته أن الاضطرابات قد امتدت إلى الجزء الأناضولي من ولاية حلب. وحتى إن كان من الوارد وقوع توترات محلية في هذا المكان أو ذاك، فإنه لم تحدث أعمالُ عنفٍ في الولايات العربية.

ومن المؤكد أن عبد الحميد يتحمل نصيبه من المسؤولية، ولو لمجرد عزوفه عن الرغبة في استخدام القوة المسلَّحة ضد المسلمين. وإذا كان لا يستشعر عداوةً شخصيةً ضد المسيحيين عمومًا والأرمن خصوصًا - فهم موجودون في صفوف المحيطين المباشرين به-، فإنه يشعر الشعور نفسه الذي يخامر إخوته في الدين حيال خطر ظهور وضع في الأناضول من قبيل الوضع الذي نشأ في بلغاريا.

وإذا كانت الدولة العثمانية، في مرحلةٍ أولى، عاجزةً عن استعادة النظام، فإنها تنقل إلى الدول العظمى هذا الضعف نفسه لأن هذه الدول لا تملك التصرف إلا من خلالها. والحال أن الاتساع الجغرافي للأحداث لا يسمح بإرسال قواتٍ للفصل بين الطرفين المتنازعين.

وليست تلك حالة كريت. فهناك أيضًا، كان من المفترض لمنطق إصلاحات مفروض من الخارج ويتضمن مشاركة موظفين مسيحيين أن يكون منطق دمجٍ لمجمل السكان في مجتمع سياسيٍّ واحد. لكن الرغبة في الاتجاه إلى الاتحاد مع مملكةً اليونان هي الأقوى لدى العنصر المسيحي، ما يرفضه العنصر المسلم. فيترتب على ذلك أنه عندما يكون الوالي مسلمًا يحاربه المسيحيون وعندما يكون مسيحيًّا فإن المسلمين هم الذين يبدون المقاومة.

وفي سياق المجريات الأرمنية، تنشب أعمال العنف بين الجماعتين الكريتيتين في

سبتمبر/ أيلول ١٨٩٥. فالمسيحيون يريدون الحصول على لجنة رقابة مماثلة لتلك التي وُعِدَ بها الأرمن. ووجود سفينة حربية روسية على مقربة من الجزيرة يساعد للحظة على تهدئة الخواطر، لكن عصابات مسلَّحة يونانية تتشكل في الجبل الكريتي. وبما أن القوات العثمانية المحلية لا تتوصل إلى ضربها، يَطلُبُ الوالي تعزيزات. وتحاول الحكومة اليونانية التصدي لذلك. وفي مستهل عام ١٨٩٦، تمتد الاضطرابات شيئًا فشيئًا إلى مجمل الجزيرة. وفي الربيع، لا مفر من مواجهة انتفاضةٍ مسيحيةٍ حقيقية. وينحاز الجنود العثمانيون إلى السكان المسلمين. أمَّا مسلمو المناطق الداخلية، الذين يتعدّى المنتفضون عليهم، فإنهم يلوذون بالمدن الساحلية ويهاجمون المسيحيين المحليين.

وفيما يتعلق بمجريات كريت، من الأيسر استعادة مجمع الوفاق الأوروبي. فتقوم الدول العظمى الست بالضغط على الحكومة العثمانية التي تقبل في يونيو/ حزيران تعيين والٍ مسيحيٍّ وعقد جمعية نيابية كريتية وإصدار عفوٍ عام. فيعود الهدوء تدريجيًّا ولكن بشكلٍ هشٍّ. وفي شهر أغسطس/ آب، يضطر السلطان إلى التخلي عن حقه في نقض قرارات الوالي، وسوف يتم الاحتفاظ للمسيحيين بثلثي الوظائف العامة وسيعيد الأوروبيون تنظيم الجندرمة والشرطة.

وفي تلك اللحظة تحديدًا يعيدُ الثوريون الأرمن إطلاق الأزمة. ففي ٢٦ أغسطس/ آب ١٨٩٦، تستولي مجموعة من مناضلي الدشناق على مقر البنك العثماني في القسطنطينية، فتقتل حارسين وتأخذ ١٥٠ موظفًا وعميلًا رهائن. وهم يهددون بنسف البنك والموجودين فيه إذا لم تُلبَّ مطالبهم. وهي تتضمن تعيين مندوبٍ سامٍ أوروبي. ويجازف كل النظام المصرفي العثماني بالسقوط إذا ما جرى تدمير البنكً. فتنشط الديبلوماسية الأوروبية و، في النهاية، يوافق الثوريون على إخلاء سبيل الرهائن ومغادرة العاصمة العثمانية تحت حماية ديبلوماسية. وتولِّدُ الأحداث مذبحةً رهيبةً تطالُ سكان المدينة الأرمن، حيث تَترك السلطاتُ الحبل على الغارب بشكلٍ ظاهرٍ لمثيري الشغب المسلمين المسلَّحين بالنبابيت. وقد تصل الحصيلة النهائية إلى عدة آلاف من القتلى.

ومن المفترض أن سالزبوري قد رأى بالفعل حلاً في خلع عبد الحميد، إلَّا أنه يضطر إلى التراجع حيال اعتراض روسيا ومن ثَمَّ فرنسا. وفي سبتمبر/ أيلول ١٨٩٦، وصل

به الأمر إلى حدِّ اقتراح تفكيك الدولة العثمانية على نيكولاي الثاني، لكن القيصر ردَّ عليه بأن ما له أهمية بالنسبة لروسيا هو السيطرة على المضائق، عبر وجود حاميةٍ روسية بشكل مستديم في الدردنيل. ولا بُدَّ من الحفاظ على وجود سلطانٍ في القسطنطينية، وإلاَّ فسوف تنشب دومًا تمرداتٌ إسلامية والدول العظمى ليست مستعدةً لأن تدير بشكلٍ مستديمٍ الأراضي التي تشكِّلُ الدولة العثمانية.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٩٦، يستخلص سالزبوري الاستنتاجات من الأحداث: إن من شأن تحصينات الدردنيل أن تكلِّف البحرية البريطانية عدة بوارج مدرعة إذا ما حاولت العبور، وبوسع السلطان التمتع بـ ٢٠٠ ٠٠٠ جندي حول العاصمة بينما لا يستطيع البريطانيون إنزال أكثر من ٥٠ ٠٠٠ جندي. كما أنه لا بُدَّ من تأمين سداد الدين العثماني. وفي أواخر عام ١٨٩٦، تتمسك فرنسا وروسيا بموقفٍ مشترك: الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية، رفض إقامة كوندومينيوم، رفض العمل المنفرد بشأن أي مسألة. وبمراعاة أن الضغوط المالية وحدها هي الممكنة، فمن المنتظر من السلطان وحده العمل على وقف أعمال العنف وتنفيذ برنامج إصلاحات غير محدَّدِ الملامح.

وخلال عام ١٨٩٦ كله، استشعر سالزبوري وزن العزلة البريطانية. فڤلهلم الثاني قد بدا مصدر ضيق بشكل متزايد باطراد خلال الأعوام السابقة وقد أصدر التصريح المزعج، بمناسبة حلول الأول من يناير/ كانون الثاني ١٨٩٦، والذي قال فيه إن ألمانيا قد أصبحت «إمبراطوريةً عالمية». وهي قد برهنت على ذلك بدعم البوير علنًا في جنوب أفريقيا في نزاعهم مع البريطانيين. وفي أفريقيا وآسيا، تُواصِلُ المنافسةُ الاستعمارية الاحتدام مع فرنسا. بل إن هناك توترات مع الولايات المتحدة بشأن الحدود الكندية وبشأن ڤنزويلا.

وفي البحر الأحمر، تعرَّضَ الإيطاليون للهزيمة على أيدي الإثيوبيين في معركة عَدوه، في الأول من مارس/ آذار ١٨٩٦. وجرَّاء ذلك، تُصابُ المواقعُ الأوروبية في هذه المنطقة بإضعافٍ خطيرٍ لها. وإذ يستخلص سالزبوري الاستنتاج من الآثار المُرة لسياسته تجاه الدولة العثمانية، يقرِّر إعادة محورة السياسة البريطانية على مصر التي لم يعد من الوارد الجلاء عنها. وهو يتخذ قرارًا بالعمل على استرداد السودان باسم مصر لكنه يصطدم بالاعتراض الفرنسي - الروسي على تمويل الحملة استنادًا إلى الاحتياطيات

المالية لصندوق الدين. وقد حَدَث زحفٌ أولٌ خلال صيف عام ١٨٩٦ تحت قيادة اللورد كتشنر، القائد العام للجيش المصري، عبر الحملة المسمّاة بحملة دنقله. ويجري تدعيم المواقع المكتَسَبَة بتمديد السكك الحديدية المصرية.

وفي مستهل عام ١٨٩٧، تتكاثر التكهنات السياسية بشأن مواجهةٍ روسية – بريطانية مسلَّحة محتملة بشأن الدردنيل. فروسيا تريد إغلاق البحر الأسود كي تحمي أرضها وبريطانيا العظمى لا يمكنها قبول ضياع وسيلة الضغط هذه. وتأتي دواعي القلق الرئيسية من كريت. فحكومة أثينا تُواصل على المكشوف إرسال أسلحةٍ ومتطوعين إلى الجزيرة وتحرِّض على ربطها باليونان. ويتم التوصل إلى تنسيق بين الدول العظمى لحظر حركة المرور بين اليونان وكريت ومن ثم تفادي نشوب حرب يونانية – تركية قد تُجازف بإعادة طرح مسألة تفكيك الدولة العثمانية. فلو قامت اليونان بضم كريت، فمن شأن مسألة مصير مقدونيا أن تتصدر المشهد.

ويحاول سالزبوري تهدئة اللعبة باقتراحه حكمًا ذاتيًّا موسَّعًا لكريت. لكن الوقت لذلك كان قد تأخر كثيرًا، ذلك أن ٢٠٠٠ متطوع يوناني يهبطون إلى الجزيرة ويعلنون الاتحاد. فتعترض الدول العظمى الست على ذلك وتَفرضُ الحصار على الجزيرة. ويجري وضع حاميات أوروبية في الموانئ الرئيسية. وفي الوقت نفسه، تُقدِّمُ الدول العظمى إلى المعنيين خطة الحكم الذاتي. لكن اليونان تجتاحها الحركة القومية. وفي أبريل/ نيسان، تنتقل عصابات مسلَّحة إلى الأرض العثمانية. فتنشب الحرب بين البلدين في ١٧ أبريل/ نيسان ١٨٩٧.

وهزيمةُ الجيوش اليونانية سريعةٌ وتتغلغل القوات العثمانية تغلغلًا عميقًا في تساليا وتهدد أتيكا. والحال أن الدول العظمى، التي ترى في الفشل اليوناني وسيلةً لفرضِ تسويةٍ في كريت، لا يمكنها مع ذلك الموافقة على أي تعديل للحدود على حساب دولةٍ مسيحية تتمتع بضمانة حمايةٍ منذ إنشائها. وتَعرضُ الدولُ «تلقائيًّا» وساطتها.

ويرجع الانتصار العثماني إلى جهود إعادة تنظيم الجيش التي جرى الاضطلاع بها منذ عام ١٨٧٨. والحال أن جيلًا جديدًا بأكمله من الضباط الذين جرى إعدادهم في الأكاديمية العسكرية قد أثبت جدارته واحترافيته. وقد تمكنت هيئة الأركان العامة تمامًا

المالية لصندوق الدين. وقد حَدَثَ زحفٌ أولٌ خلال صيف عام ١٨٩٦ تحت قيادة اللورد كتشنر، القائد العام للجيش المصري، عبر الحملة المسمّاة بحملة دنقله. ويجري تدعيم المواقع المكتَسَبَة بتمديد السكك الحديدية المصرية.

وفي مستهل عام ١٨٩٧، تتكاثر التكهنات السياسية بشأن مواجهةٍ روسية – بريطانية مسلَّحة محتملة بشأن الدردنيل. فروسيا تريد إغلاق البحر الأسود كي تحمي أرضها وبريطانيا العظمى لا يمكنها قبول ضياع وسيلة الضغط هذه. وتأتي دواعي القلق الرئيسية من كريت. فحكومة أثينا تُواصل على المكشوف إرسال أسلحةٍ ومتطوعين إلى الجزيرة وتحرِّض على ربطها باليونان. ويتم التوصل إلى تنسيق بين الدول العظمى لحظر حركة المرور بين اليونان وكريت ومن ثم تفادي نشوب حرب يونانية – تركية قد تُجازف بإعادة طرح مسألة تفكيك الدولة العثمانية. فلو قامت اليونان بضم كريت، فمن شأن مسألة مصير مقدونيا أن تتصدر المشهد.

ويحاول سالزبوري تهدئة اللعبة باقتراحه حكمًا ذاتيًّا موسَّعًا لكريت. لكن الوقت لذلك كان قد تأخر كثيرًا، ذلك أن ٢٠٠٠ متطوع يوناني يهبطون إلى الجزيرة ويعلنون الاتحاد. فتعترض الدول العظمى الست على ذلك وتَفرضُ الحصار على الجزيرة. ويجري وضع حاميات أوروبية في الموانئ الرئيسية. وفي الوقت نفسه، تُقدِّمُ الدول العظمى إلى المعنيين خطة الحكم الذاتي. لكن اليونان تجتاحها الحركة القومية. وفي أبريل/ نيسان، تنتقل عصابات مسلَّحة إلى الأرض العثمانية. فتنشب الحرب بين البلدين في ١٧ أبريل/ نيسان ١٨٩٧.

وهزيمةُ الجيوش اليونانية سريعةٌ وتتغلغل القوات العثمانية تغلغلًا عميقًا في تساليا وتهدد أتيكا. والحال أن الدول العظمى، التي ترى في الفشل اليوناني وسيلةً لفرضِ تسويةٍ في كريت، لا يمكنها مع ذلك الموافقة على أي تعديل للحدود على حساب دولةٍ مسيحية تتمتع بضمانة حمايةٍ منذ إنشائها. وتَعرضُ الدولُ «تلقائيًّا» وساطتها.

ويرجع الانتصار العثماني إلى جهود إعادة تنظيم الجيش التي جرى الاضطلاع بها منذ عام ١٨٧٨. والحال أن جيلًا جديدًا بأكمله من الضباط الذين جرى إعدادهم في الأكاديمية العسكرية قد أثبت جدارته واحترافيته. وقد تمكنت هيئة الأركان العامة تمامًا

من استخدام شبكة السكك الحديدية ومن الاستقدام السريع لقوات مشتَّتةٍ في الأناضول. وهذه رسالةٌ استوعبتها الدولُ البلقانيةُ بسرعة، ومن هنا موقف الانتظار والترقب الذي اتخذته في مسألة مقدونيا.

وتستأثر التسوية الديبلوماسية للنزاع بجزء كبير ممَّا يتبقى من عام ١٨٩٧.

فتخسر الدولة العثمانية من الناحية الفعلية كريت. ويتعين على القوات العثمانية الجلاء عن الجزيرة. ويتم تعيين الأمير چورج، الابن الثاني لملك الهلينيين [اليونانيين] حاكمًا عامًّا. على أن الوحدات الأوروبية تبقى كقوات فصلٍ بين الطرفين المتنازعين. ولا يثق المسلمون الكريتيون بالنظام الجديد وينزحون بشكل متواصلٍ إلى الأناضول، ما يؤدي إلى تضخم عدد اللاجئين المسلمين.

والحال أن الانتصار العثماني إنما يعطي عبد الحميد فجأةً هيبةً هائلةً في العالم الإسلامي.

المسألة المصرية والتشكيل الجديد للقوى

الاعتراض على بعثرة القوات يصبح أقل قوة. وحتى إذا كان ڤلهلم الثاني يتبنى خطاب تبجحاتٍ عسكرية، فإنه لا يسعه إلَّا أن يَسعَدَ لإنزال مسألة الألزاس واللورين إلى المرتبة الثانية. وكلُّ شيءٍ يدور وكأن التحالف الفرنسي - الروسي قد سمح للشريكين بأن يكونا في موقع أفضل قياسًا إلى بريطانيا العظمى.

والسياسة التي ينتهجها جابرييل آنوتو، الذي يشغل خلال هذه الفترة منصب وزير الشؤون الخارجية معظم الوقت، إنما تتمثل في اغتنام فرصة التكالب على أفريقيا لإعادة طرح المسألة المصرية. فالاحتلال البريطاني كان قد أُعلن، على أي حال، أنه احتلالٌ

مؤقت، ويجب تذكير المعنيين بذلك. وتشيرُ حملةُ دنقله، مع عدم ربط الجزء المستردِّ من السودان بمصر، إلى أن ما تنويه لندن هو جعل الاحتلال البريطاني لمصر نهائيًّا. وقد بيَّنت الأزمة الأرمنية – الكريتية بين عامي ١٨٩٤ و ١٨٩٧ أن النفوذ البريطاني في القسطنطينية لم يعد غير ظِلٍّ نفسه ولا يتردد اللورد سالزبوري في التصريح علنًا بأن حرب القرم كانت خطأً... وفي الملف الكريتي، كان الاشتباه قد حام حول البريطانيين بأنهم يريدون الاستيلاء على خليج سود الصغير، وهو أحد أفضل الموانئ الطبيعية في البحر المتوسط. والشعور العام هو أن الدفاع عن طريق الهند لم يعد يمر بالقسطنطينية، بل بالقاهرة.

وفي عام ١٨٩٨، ينجح الأدميرال تيپريتس في العمل على الموافقة على القانون البحري الأول الهادف إلى تزويد ألمانيا بأسطول حربي حديث يتناسب مع توجهها العالمي الذي تنطوي عليه إمبراطوريتها الكولونيالية الصغيرة وتجارتها الكبيرة. على أن الأسطول الجديد يظل بعيدًا أيضًا في أوروبا عن أساطيل فرنسا وبريطانيا العظمى. ففائدته الاستراتيجية الوحيدة هي السيطرة على البلطيق في حالة نشوب حرب مع روسيا. وهو لا يُعتبر تهديدًا بالنسبة لبريطانيا العظمى التي تتمسك بما يسمَّى «two-power standard(*)»، أي بأن على البحرية البريطانية أن تكون مساويةً لإجمالي بحريتين تاليتين، هما آنذاك البحرية الفرنسية والبحرية الروسية. وبشكل شبه غير واعٍ، لا يراعي صانعو القرار البريطانيون في حساباتهم الأسطول الحربي الأميركي، أللهم إلَّا في علاقات القوة في المحيط الهادئ ربما.

وبالمقابل، فإن تقاربًا بين الدولة العثمانية وألمانيا الإمبراطورية آخذٌ في الحدوث. ففي عام ١٨٩٨، يذهب ڤلهلم الثاني إلى الشرق في رحلةٍ يُضاف إليها حَجٌّ. وفي القسطنطينية، يُعبر عن صداقته للسلطان الذي ندَّدت به أوروبا للتوِّ باعتباره جزار الأرمن. وفي القدس، يدخلُ دخولًا مهيبًا مرتديًا بزَّةَ ماريشالٍ پروسيٍّ (٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٩٨) ويعلن نفسه حاميًا للمسيحيين. وفي دمشق، يؤدي التحية أمام قبر صلاح الدين الذي يمجده بوصفه فارسًا مقدامًا لا يعيبه شيء. وفي نهاية المطاف، يؤكد للسلطان

(*) «معيار قوة قوتين»، بالإنجليزية في الأصل. -م.

ولرعاياه المسلمين الـ ٣٠٠ مليون في العالم الذين يوقرونه بوصفه خليفةً أن القيصر الألماني سيكون دومًا صديقهم.

والحالُ أن الإمبراطور، باتخاذه مظهر حامي الإسلام، إنما يزعج الإمبراطوريات الكولونيالية الثلاث المتمثلة في بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا التي تَعتبر نفسها قوة مسلمة. ويبدو أن ڤلهلم الثاني يتصور بالأخص إمكانية خوض جهادٍ ضد إمبراطورية الهند البريطانية.

وتسعى فرنسا من جهتها دومًا إلى إعادة طرح المسألة المصرية. فخلال حملة كتشنر في دنقله، نجد أن ثيوفيل ديلكاسيه، وزير المستعمرات آنذاك، قد اتخذ قرارًا، بالاتصال مع جابرييل آنوتو، بإرسال حملةٍ فرنسية انطلاقًا من الكونجو باتجاه النيل الأعلى في منطقة بحر الغزال. فتخرج بعثة مارشان في فبراير/ شباط ١٨٩٧، حيث تجري نوعًا من سباق السرعة مع البريطانيين. ويتقدم كتشنر بشكل ملحوظ في اتجاه الخرطوم في ربيع وصيف عام ١٨٩٧.

وعلى أثر أنباءٍ مشوَّشَةٍ عن وجود الفرنسيين في النيل الأعلى، تُقرِّر الوزارة البريطانية، في أواخر يناير/ كانون الثاني ١٨٩٨، التصريح لكتشنر بالزحف على الخرطوم. والحال أن بعثة مارشان لا تصل إلّا في ١٠ يوليو/ تموز إلى فاشوده الواقعة على النيل الأعلى، على بُعد ٦٥٠ كيلومترًا إلى الجنوب من الخرطوم، وهناك ترفع العلم الفرنسي عليها. والقوة ضعيفة: ٦ ضباط فرنسيين ونحو ١٥٠ من الرُماة السنغاليين.

وفي تلك الأثناء، تَقَدَّم الجيش الأنجلو - مصري الذي يقوده كتشنر (١٧٦٠٠ مصري وسوداني، إلى جانب ٨٢٠٠ بريطاني) باتجاه الخرطوم. ومن الناحية القانونية، لا تعود لندن تعتبر السودان أرضًا مصريةً يسيطر عليها عصاةٌ، بل تعتبره أرضًا تنتمي إلى المهديين يمكن ممارسة حق الفتح عليها. وبسبب المشاركة المالية والعسكرية المصرية، فسوف نكون بإزاء كوندومينيوم أنجلو - مصري.

ويكسب كتشنر معركة أم دُرمان الحاسمة، في ٢ سبتمبر/ أيلول ١٨٩٨، مع مصرع ١٢٠٠٠ من المهديين في مقابل ٤٨ من القوات الأنجلو - مصرية. فتنهار الدولة المهدية ويتم احتلال الخرطوم. ثم يسارع كتشنر إلى الزحف باتجاه النيل الأعلى ويصل

إلى فاشوده في ١٩ سبتمبر/ أيلول. والحال أن مارشان وكتشنر إنما يُعارِض كلٌّ منهما التعليمات الرسمية الصادرة إليه ثم يحتفظان بعلاقات ودِّية. وتنتقل المعلومات إلى أوروبا عبر الخط التلغرافي الذي أقامه البريطانيون خلال زحفهم.

وتصل الأنباء إلى فرنسا غارقةٍ في أهوال قضية دريفوس. والحال أن ديلكاسيه، الذي يتولى للتوِّ وزارة الشؤون الخارجية، إنما يدرك أن بلده لا يتمتع بالتأييد من جانب روسيا، فالتحالف بين البلدين لا يتصل بأفريقيا. ثم إن نيكولاي الثاني يقترح في هذا الوقت تحديدًا عقد مؤتمر بشأن نزع السلاح. أمّا فيما يتعلق بڤلهلم الثاني، فقد هنَّأ البريطانيين للتوِّ تهنئة حارّة على انتصارهم في أم دُرمان.

وخلال المرحلة الأولى للأزمة، تقوم الحكومتان، تحت ضغطٍ من الآراء العامة جد المتصاعدة في بلديهما، باللعب بورقة التشدد. ثم يحاول ديلكاسيه نيل تنازلات في أفريقيا في مقابل سحب بعثة مارشان. وفي منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، يصل التوتر إلى أقصى مدىً له. وتثور صحافة البلدين. وفي فرنسا، يدور النزاع بين أنصار دريفوس ذوي الموقف المعتدل بالأحرى بشأن فاشوده وأعداء دريفوس المتشددين بالأحرى. ويدور الحديث عن حرب، وينخرط البَلدان في استعداداتٍ عسكرية.

والمسؤولون الفرنسيون يدركون تمامًا أن فرنسا لا تملك الإمكانات اللازمة للانخراط في حربٍ ضد بريطانيا العظمى، كما أنها ليست لها مصلحة في ذلك. وفي مستهل نوڤمبر/ تشرين الثاني، يَصدر الأمر إلى بعثة مارشان بالانسحاب من فاشودة. والسخط جد عظيم في أوساط الرأي العام الفرنسي المصاب بالأنجلوفوبيا. ويستمر التوتر جرّاء المشروع المنسوب إلى بريطانيا والخاص بالانخراط في حرب بحرية من أجل تسوية كل النزاعات مع فرنسا مرَّةً وإلى الأبد. وتعلن بعض الأوساط الاستعمارية الفرنسية تحبيذها لوفاقٍ مع ألمانيا لمواجهة التهديد البريطاني.

وينشأ مناخ انفراجٍ خلال الأسابيع الأولى من عام ١٨٩٩. فپول كامبون، الذي عُيِّنَ للتوِّ سفيرًا لدى لندنٍ، يبدأ محادثات مع سالزبوري للتوصل إلى تحديدٍ نهائي لحدود الإمبراطوريتين الكولونياليتين في أفريقيا من زاوية خطوط تقسيم المياه بين نهر الكونجو ونهر النيل.

والحاصل أن أزمة فاشوده، علاوة على أسطورتها في العلاقات الفرنسية - البريطانية حيث تنضم إلى أسطورة «الإنجليزي الخبيث» المرتبطة بحرب السنوات السبع، إنما تَرمز إلى لحظةٍ حاسمةٍ في تاريخ العلاقات الدولية. وقد لقيت القضية الاستعمارية في فرنسا دعمًا من جانب الرأي العام كان غائبًا في ثمانينيات القرن التاسع عشر ووضعت بين قوسين مسألة الألزاس واللورين.

وفي بريطانيا العظمى، تصبح فاشوده مناط مجدٍ قومي، لكن أفريقيا تظل في جدول الأعمال مع المسألة التي لم تسوَّ كالعادة، وهي مسألة جمهوريات الپوير في جنوب أفريقيا والتي يجري إعلان الحرب معها في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٩٩. والحال أن الانتكاسات البريطانية الأولى في هذه الحرب إنما تستثير في القارة الأوروبية موجةً جديدة من الأنجلوفوبيا، ما يؤدي إلى إشعار لندن بمدى عزلة البلد على المستوى الدولي.

وإذا كانت الحرب تستثير حماسةً وطنيةً في إنجلترا، فإنها تَحُدُّ خلال كل مدتها من هامش مناورة البريطانيين. ففي عام ١٩٠٠، يؤدي القانون البحري الألماني الثاني إلى مضاعفة حجم الأسطول الحربي للرايخ الثاني وإلى إزعاج البريطانيين إزعاجًا عظيمًا، خاصةً بسبب القدرة الإنتاجية للترسانات البحرية الألمانية. وفي المحيط الهادئ، تعقد بريطانيا العظمى معاهدة تحالف مع اليابان في يناير/ كانون الثاني ١٩٠٢، وهي معاهدة تسمح لها بموازنةٍ أفضل للعلاقات بين الأساطيل المختلفة في تلك المنطقة من العالم. والأفق هو احتواء التقدم الروسي في الشرق الأقصى.

وفي يوليو/ تموز ١٩٠٢، يترك اللورد سالزبوري السلطة لأسبابٍ صحية ويخلفه آرثر بلفور، ابن شقيقه، في تولي رئاسة الحكومة البريطانية. ويتمثل التجديد الإداري الكبير لحكومته في إنشاء لجنة الدفاع الإمبراطوري المسؤولة عن تحديد الاستراتيجية البريطانية بالتنسيق بين جهازي البحرية والجيش. وبدعم من الملك إدوارد السابع، تنخرط الحكومة الجديدة في سياسة توطيدٍ إمبراطوريٍّ، تتضمن تصفية النزاعات الكولونيالية مع فرنسا. وتبدأ المفاوضات في يوليو/ تموز ١٩٠٣. وفي أفريقيا السوداء، كان الشيء الرئيسي قد تحقق بالفعل في عهد سالزبوري، وفي آسيا، كانت سيام قد تُركت لتكون

دولةً عازلةً بين الهند البريطانية والهند الصينية الفرنسية. والملف الحقيقي هو ملف مصر المفتوح منذ عام ١٨٨٢. وبما أن فرنسا قد انخرطت في إنجاز فتحها لأفريقيا السوداء، فإن بالإمكان التوصل إلى تسوية. وهكذا تقبل الصفقة «المستديمة» للاحتلال البريطاني لمصر. وفي المقابل، لا تعترض بريطانيا العظمى على الأطماع الفرنسية في المغرب الأقصى.

وفي ٧ أبريل/ نيسان ١٩٠٤، يتم التوقيع على الاتفاق الجديد للوفاق الودّي ويجري تصويره على أنه صفقة كولونيالية بسيطة، لا تنطوي على تحالفٍ عسكريٍّ. لكن الخطوة التالية تتألف من تقاربٍ مع روسيا، ما ينطوي على تسويةٍ لمنازعات اللعبة الكبرى وبالدرجة الأولى النزاع الخاص بفارس.

فارس في اللعبة الكبرى(٧٢)

بعد استنفار ١٨٨٤ – ١٨٨٥، تجد فارس نفسها دومًا واقعةً بين المطرقة الروسية والسندان البريطاني. فعلاوة على الحدود الهندية، نجد أن الخليج الفارسي، في جزئه العربي على الأقل، ينتقل تحت السيطرة البريطانية بعقد معاهدات حماية مختلفة بين الدولة البريطانية العظمى والدول المحلية الصغيرة. والدافع هو تأمين حرية الملاحة في هذا الطريق البحري. وتجري مكافحة المحاولات الفرنسية لتحقيق انغراسٍ تجاريٍّ في المنطقة. أمَّا الألمان، الذين يفتحون بعثةً لدى طهران في عام ١٨٨٥، فإنهم لا يظهرون كمنافسين. وعلى أي حال، فلكي تكون فارس جاذبةً، من المفترض أولًا وجوب تطوير كل مرفق مواصلاتها. وفي عام ١٨٨٨، تفتتح شركة بلچيكية أولَّ خطٍّ للسكك الحديدية: وهو يغطي ١٠ كيلومترات لربط طهران بمزارٍ دينيٍّ... والحال أن الروس والبريطانيين إنما يعترضون بشكلٍ متبادلٍ على أي مشروعٍ يربط بحر قزوين بالخليج عبر طهران.

وتُسَوَّى مسألة امتياز رويتر في عام ١٨٨٩ بمنح هذا الأخير حق إنشاء بنك للدولة هو بنك فارس الإمبراطوري، الذي سيكون بوسعه، علاوةً على إصدار أوراق مصرفية لها

صفة التداول القانوني، الانخراط في نشاطاتٍ مالية وصناعية وتجارية. فيُطالِبُ الروسُ بامتيازات ضخمةٍ مساويةٍ بصفةِ تعويضات. فيمنحهم الفُرسُ احتكارًا مدته خمس سنوات لعروض بناء السكك الحديدية، وإن كانوا يقدمون للبريطانيين تطمينًا بخلاف ذلك. وتتواصلُ حربُ الامتيازات حتى اللحظة التي يصبح فيها واضحًا أن لا أحد على استعدادٍ لتمويل مشروعات مكلِّفَةٍ إلى هذا الحد تتميز بربحيةٍ غير مؤكَّدة وأن الدولة الفارسية لا تملك إمكانات ضمان إيرادٍ دائم من السكك الحديدية.

وفي عام ١٨٩٠، يمنح الشاه لشركة بريطانية احتكار شراء وبيع وتصنيع التبغ لقاء رسم سنويٍّ ومشاركةٍ في الأرباح وذلك وفق نموذج رِيجي التبغ في الدولة العثمانية إلى حدٍّ ما(٧٣). وخلافًا لامتياز رويتر الذي تعلَّق بمشروعات يجب تنفيذها، فإن هذا الاحتكار يمسُّ آلاف الفرس المعنيين بإنتاج التبغ وتسويقه. ويحتجُّ الروسُ، مؤكِّدين أن هذا الاحتكار يتعارض مع المعاهدات المعقودة بين فارس وروسيا والتي تَنصُّ على حرية التجارة.

وتنشب الأزمة في عام ١٨٩١ عندما تبدأ الريجي نشاطاتها، فيصبح السخط عامًّا. وهو سخطٌ يجمع الفاعلين في مجال التبغ وأنصار روسيا الذين يناصرونها لاعتبارات متباينة ومعارضي الحكومة القائمة. وتدعم البعثةُ الروسية بنشاطٍ الاحتجاج الذي ينضم إليه المدافعون عن الإصلاحات، ومن بينهم جمال الدين الأفغاني الشهير. وتأتي المعارضةُ الأهمُّ من جانب رجال الدين الذين يخطبون في المساجد ضد بيع البلد للأجانب. بل إن شخص الشاه يتعرض للهجوم.

وتنشب الاضطرابات في الريف، ثم تمتد إلى العاصمة. ويتعرض العاملون في الريجي للتهديد بالقتل، إذ يشجبُ كبارُ رجال الدين العمل لحساب الكفار. وفي الخريف، يُحرِّمون بكل بساطةٍ استهلاك التبغ. وتمتد المقاطعة إلى مجمل المجتمع، بما في ذلك داخل المحيطين المباشرين بالشاه. ويجري لصق ملصقات تدعو إلى الجهاد ضد الأجانب.

فتدرك الحكومة البريطانية خطر انهيار الدولة الفارسية وتتوقف عن دعم الريجي التي تسعى الآن إلى الحصول على تعويضٍ عن إلغاء الامتياز، وهو إلغاءٌ أعلنه الشاه في يناير/ كانون الثاني ١٨٩٢.

والعاقبة المستديمة لهذه المسألة هي تأكيدُ دورٍ سياسيٍّ لرجال الدين. وتبدو المسألة بوصفها هزيمة سياسية كبرى للبريطانيين وانتصارًا للروس. وستحصل الريجي على نصف مليون جنيه كتعويض، يتم تمويله عن طريق قرضٍ من البنك الإمبراطوري.

والحال أن الأفغاني الذي يلاحقه عقابُ الشاه إنما يلجأ إلى الدولة العثمانية حيث يستقبله عبد الحميد. وفي الأول من مايو/ أيّار ١٨٩٦، يتم اغتيال نصير الدين شاه على يد أحد المقربين إلى الأفغاني. ويريد الممثلان الروسي والبريطاني تفادي حرب وراثةٍ للعرش ويقومان عندئذ باختيار مظفَّر الدين لتولي منصب الشاه.

والعاهل الجديد شخصيته ضعيفة ومحدودة القدرات. والدولة على حافة الإفلاس. فتحاول الحكومةُ الحصول على قرضٍ من أوروبا، لكن البريطانيين يعترضون على رهن إيرادات جمارك الجزء الجنوبي من فارس. ولاعتبارات مختلفة، يمتنع الروس أيضًا عن الاستجابة. ويشن رجالُ الدين حملةً ضد الحكومة التي يتهمونها ببيع البلد للأجانب وبالرغبة في القضاء على الدين الإسلامي. وفي نهاية المطاف، تقدم روسيا القرض في عام ١٩٠٠، من دون رهن إيرادات جمارك الخليج، وذلك لإرضاء الإنجليز.

والحال أن تعيين اللورد كيرزون كنائبٍ للملك في الهند في عام ١٨٩٨ قد جرى التحفظ عليه بوصفه رغبةً في تأكيد الوجود البريطاني. والجميع يعرفون الشخصية القوية لهذا الرجل الذي لم يبلغ الأربعين بعدُ من العمر والذي جابَ الشرق كله بالفعل ونَشَرَ رواياتِ رحلاتٍ تُعَدُّ أيضًا بيانات سياسية. وهو يُعارضُ بحزمٍ سيطرةً روسيةً في الشرق ويُطلق حملةً في التبت لتعزيز حماية الهند. لكن ذلك من دون مراعاة منافسٍ جديد: ألمانيا ڤلهلم الثاني.

فخلال تسعينيات القرن التاسع عشر، حصلت شركة ألمانية على الامتياز وبَنَت خطَّ سكك حديدية يمتد من البوسفور إلى أنقره. وشيئًا فشيئًا يظهرُ مشروعُ مدّ الخط إلى بغداد، بل إلى البصره (يُشار إليه عادة بخط BBB – برلين– بيزنطة – بغداد). ويحصل الألمانُ على الامتياز في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٩٩. ولم تُسَوَّ مسألة التمويل، لكن البريطانيين قد تصرفوا بشكل وقائي ففرضوا حمايتهم على الكويت، التي تنفصل عن الدولة العثمانية. والفكرة هي أن خليج الكويت الصغير هو الميناء الممكن الوحيد

لبلاد الرافدين المرتبط بالخليج. وكان الهدف في البداية هو التصدي لمشروع روسيٍّ خاصٍّ بإنشاء خط للسكك الحديدية بين البحر المتوسط والخليج، لكن خط الـ BBB يصبح، في عام ١٩٠٠، الخط المستهدَف. وفي العام التالي، يحتل العثمانيون عسكريًّا ما يجوز اعتباره المنفذ البحري لشط العرب من دون المرور بخليج الكويت الصغير. وهدفهم هو إعادة فتح البصرة للحركة البحرية.

وفي ٥ مايو/ أيّار ١٩٠٣، توضح لندن أن البريطانيين، من دون استبعاد المصالح التجارية للدول العظمى الأخرى في الخليج، سوف يتصدون بجميع الوسائل لإقامة محطة بحرية أو قاعدة عسكرية أجنبيتين في المنطقة. فيصبح من الواضح أن البريطانيين يريدون فرض احتكارهم على جميع الامتيازات في جنوبي فارس وفي منطقة الخليج، بحيث يتبع كل ذلك من الناحية الإدارية نيابة ملك الهند. والروس هم أول المستهدفين إذ يُشتبَهُ بحقٍّ بأنهم يريدون إقامة ميناء في البحر «الساخن»، أي في الخليج (فالموانئ الروسية، فيما عدا موانئ البحر الأسود، تصاب بالشلل في جزء من العام جرَّاء الثلوج). وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٠٣، يقوم اللورد كيرزون، بصحبةِ سفنٍ حربية، بزيارةٍ للخليج تُمثِّلُ استعراضًا حقيقيًّا للاستحواذ.

وفي هذا السياق المضطرب، نجد أن ويليام نوكس دارسي، وهو رجلُ أعمالٍ أسترالي، يحصل في عام ١٩٠١ على امتيازٍ يمنحه احتكار التنقيب عن البترول في مجمل فارس واحتكار استغلاله. وحتى ذلك الحين، كانت فارس تستورد ما تستهلكه من البترول من روسيا (باكو) لأغراض الإنارة أساسًا. والحال أن بترول باكو إنما يشكو من مصاعب نقلٍ تجعله غاليًّا جدًّا في السوق العالمية. ومن شأن الروس أن يرغبوا في بناء خط أنابيب من باكو إلى الخليج، لكن البريطانيين يعترضون على ذلك معتمدين على امتياز دارسي. وبالمقابل، يضطرون إلى التزحزح بشأن مسألة تقديم قروض جديدة لفارس من جانب روسيا، ما يمنح هذه الأخيرة سيطرةً كبيرة على ماليات الدولة الفارسية، الأمر الذي يستثير احتجاجات جديدة من جانب رجال الدين، مدعومة بهذه الدرجة أو تلك في الخفاء من جانب البريطانيين.

ويُوضح الروس أنهم مستعدون للتدخل عسكريًّا لحماية مصالحهم في فارس

ويردُّ البريطانيون بأنهم سيقومون في هذه الحالة باحتلال جنوبي البلد. ويؤدي نشوب الحرب الروسية – اليابانية في فبراير/ شباط ١٩٠٤ إلى تحويل القوات الروسية صوب الشرق الأقصى. والهزائم الروسيةُ تُذهلُ العالم: فلأول مرة، يُلحِقُ شعبٌ آسيويٌّ الهزيمة بالأوروبيين. وينتابُ الحماسُ العالم الإسلامي، الذي يرى فقط أن ما ينقصه لبلوغ الكمال الياباني هو تطبيق الإسلام. والمعركة الحاسمة هي تدمير الأسطول الروسي القادم من البلطيق إلى تسوشيما (٢٧ – ٢٩ مايو/ أيّار ١٩٠٥). وكان الروس يريدون تكرار مناورة عام ١٧٧٠، لكن النتائج جاءت بالعكس. ولم يكن أسطول البحر الأسود قد شارك في المعركة، إذ كان محظورًا عليه عبور المضائق.

والحال أن روسيا، التي تدخل في ثورة، إنما تضطر إلى توقيع صلح پورتثماوث في الولايات المتحدة في ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٠٥.

نشأة الشرق الأوسط

تعطي فارس إشارة الثورة الأولى في العالم المسود(٧٤). ففي مستهل عام ١٩٠٦، تتحالف أوساط التجار مع طبقة رجال الدين للتصدي للسياسة المالية للشاه الذي يستدين باستمرار من روسيا للحفاظ على أسلوبه في الحياة والذي يزيد من الضرائب حتى يتمكن من سداد هذه الديون. وحيال ضخامة التظاهرات التي بدأت في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٠٥، يضطر الشاه إلى التراجع، لكن الصدامات تستمر. وعندئذ يبحث التجار عن ملاذٍ في البعثة البريطانية بينما يبحث رجال الدين عن ملاذ في مزارات قُم. والجميع يطالبون بدستورٍ وبرلمان.

وفي بريطانيا العظمى، يرجع الليبراليون إلى سُدَّة السلطة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٠٥، لكن إدوارد جراي، الحائز الجديد لترأُّسِ وزارة الخارجية، سوف يُدرج السياسة الخارجية لبلده في استمرارية سياسة سابقيه. فهو يواصل السعي إلى اتفاق مع روسيا ولا يريد إعطاء الشعور بأنه يريد الاستفادة من ضعفها. والتعليمات الصادرة إلى الممثلين

البريطانيين في فارس هي عدم التورط في الانحياز إلى صف الحركة الدستورية، إذ إن من الواضح أن الروس يدعمون الأوتوقراطية. والحال أن الديپلوماسيين الموجودين في الساحة إنما يعدّون محبذين للمعارضة بالأحرى، لكن الأحداث سرعان ما تتجاوزهم. ففي أغسطس/ آب ١٩٠٦، يوجد في حدائق البعثة ١٣٠٠٠ طالب للّجوء.

وفي ٥ أغسطس/ آب، يتزحزح مظفَّرُ الدين شاه ويعلن عن إنشاء جمعية تأسيسية، ما يسمح بمغادرة طالبي اللجوء. ويتميز المشهد السياسي بمحاولات الشاه التنكر لتعهداته، بينما يبدو أن البريطانيين يُعلون من شأن علاقاتهم مع الروس بأكثر من إعلائهم من شأن مساندة الحركة الدستورية. فينتج عن ذلك أن القوميين يرفضون الوصاية الأنجلو - روسية المزدوجة وترى انجلترا في ذلك دسائس حاكها الألمان.

ويُتَوَفّى مظفَّرُ الدين شاه في يناير/ كانون الثاني ١٩٠٧ ويبدو خَلَفه، محمد علي شاه، قريبًا من الروس. والديپلوماسية البريطانية متورطة في معضلة اختيارٍ بين روسيا والأوتوقراطية من جهة وحركةٍ شعبية ودستورية من الجهة الأخرى، تمتد إلى مجمل العالم الإسلامي.

وتدور المفاوضات الأنجلو - روسية من أواخر عام ١٩٠٦ إلى صيف عام ١٩٠٧. فيتم الاتفاق أولًا فيما يتعلق بالتبت، حيث يعترف الروس بالصدارة البريطانية. ثم يجري تقسيم فارس إلى خمس مناطق للنفوذ، ما يشكِّلُ اعترافًا بحالةٍ قائمة بالفعل. فالروس يحوزون شمالي البلد مع العاصمة طهران، والبريطانيون يحوزون الجنوب بما في ذلك الحدود مع أفغانستان والهند البريطانية. ويدخل معظم الساحل الفارسي للخليج ضمن منطقةٍ محايدة، لكن الروس يعترفون فيها بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى. وبالمثل، تترك روسيا لهذه الأخيرة الاهتمام بتوجيه علاقات أفغانستان مع الخارج. ويتم توقيع الاتفاقية في ٣١ أغسطس/ آب ١٩٠٧.

والشاغل الرئيسي للبريطانيين هو التأمين النهائي لحماية الهند بخلق سلسلة من المناطق العازلة في فارس وأفغانستان والتبت. ويبدأ الشروع بتسمية هذه المنطقة بالشرق الأوسط (Middle East). وأول استخدام معروف لهذا التعبير هو استخدام الجيوسياسي الأميركي ألفريد ماهان له في مقال منشور في عام ١٩٠٢ عن الخليج لتعريف المنطقة

الواقعة بين بلاد العرب والهند. ويلقى التعبير تعميمًا له في العام التالي من جانب ڤالنتاين تشيرول، وهو صحافي بصحيفة *Times*، في سلسلة من المقالات جرى جمعها فيما بعد في مجلدٍ واحد(٧٥). ويغطي التعبيرُ بشكلٍ واضح منطقة حماية الهند ويتماشى مع المجال الجغرافي للعلاقات الخارجية للهند البريطانية والذي يشمل فارس والخليج. ويرصُدُ الإخباريون الديپلوماسيون الفرنسيون ظهور المصطلح لكنهم لا يتبنونه (بوجه عام، يمتنعون عن ترجمته).

وتستثير الاتفاقية الأنجلو - روسية الاحتجاجات من جانب المدافعين عن الديموقراطيين الروس وعن الدستوريين الفرس، لكن ردَّ وزارة الخارجية البريطانية هو أن الأولوية يجب أن تُعطى لحماية المصالح الاستراتيجية لبريطانيا العظمى. وانجلترا حسَّاسة بشكل متزايدٍ باطرادٍ لصعود الخطر الألماني الذي يعبر عن نفسه، في الشرق الأوسط، من خلال سكة حديد بغداد.

والمحرِّكُ الأول للتسويات الأنجلو - فرنسية والأنجلو - روسية والمطروحة بوصفها أمورًا كولونيالية بشكلٍ خالصٍ هو التنافس البحري بين بريطانيا العظمى وألمانيا الإمبراطورية. إذ لم يعد بوسع لندن أن تجيز لنفسها الوجود منفردةً حيال أوروبا معاديةً لها بالكامل، كما في زمن حرب البوير. وقد أدى تعجيل البرنامج البحري الألماني إلى فرض إصلاح جذريٍّ للبحرية البريطانية. فالسفن القديمة غير الملائمة للحرب الحديثة يجري إخراجها من الخدمة بينما يجري القيام بتعزيزٍ ملحوظٍ لأسطول حماية الجزر البريطانية (الـ *Home Fleet*) على حساب الأساطيل الأخرى. ويحرز المصلحون مأثرة كبرى بتدشينهم في عام ١٩٠٦ الـ *Dreadnought* (**عديمة الخوف**). والحال أن هذا النوع من السفن المدرَّعة مسلَّحٌ بعيارٍ واحدٍ للمدافع، ما يُزيد من القوة النارية ومدى المقذوفات، وهو يتميز بقوة دفع تُربين بخاري وبسرعةٍ عظيمةٍ وبتدريعٍ قويٍّ. وعلى الفور تجد كل السفن المدرَّعة نفسها وقد تفوَّق عليها النموذجُ الجديد وتندفع البحريات الحربية إلى بنائه. والنماذجُ التاليةُ هي الطرَّادات القتالية ذات المدفعية القويَّة، وإن كان تدريعها أكثر خِفَّةً، والـ «super-Dreadnought» ذات المدفعية الثقيلة بشكلٍ متزايدٍ باطراد.

ويتطلب تزايد كتلة السفن استهلاكًا أضخم لكربونٍ ذي قدرة حراريةٍ ضعيفة. ثم

إن عمود دخان مستوقَدِ الكربون يَكشِفُ من على بُعد كيلومتراتٍ وجود هذه السفن المدرَّعة التي تضطر إلى القتال من مسافة بعيدة. ويتم التوصل إلى حلٍّ بفضل الانتقال إلى التسخين بالمازوت، ذي الحرارة الأكثر مرتين، والذي يُفرِزُ أعمدة دخانٍ أقل وزنًا ويزيد بشكل ملحوظ من مدى الفعل.

واعتبارًا من عام ١٩١٠، يبدأ التسخين بخلط الكربون بالمازوت في فرض نفسه. وفي عام ١٩١٢، يجري تعميم التسخين بالمازوت على السفن الحربية البريطانية الجديدة. ودَفعَةً واحدة، يتحول عالمُ بحريةِ الثورةِ الصناعية الأولى. فتنتهي بذلك الشبكة العالمية لمستودعات الكربون التي كانت إحدى محركات التوسع الاستعماري الأوروبي. والحال أن المازوت، الأكثر سيولةً، إنما ينتقل ويبدل مواقعه بشكل أكثر سهولة. والأهم هو أن أوروبا تجد نفسها فجأةً منبوذة في التمتع بموارد الطاقة الضرورية لخوض الحرب. وفي حين أن انجلترا وبشكل ثانوي جيرانها كانوا «تلال كربون»، ما أمَّن لهم الاستقلال في الطاقة، فإنهم يصبحون فجأةً معتمدين على الولايات المتحدة، المصدِّر الأول للبترول في العالم. والشيء نفسه بالنسبة لتوسع المحرك المسمّى بالمحرك الاحتراقي (الاحتراقي الداخلي بالأحرى). فهو علامة الثورة الجديدة في وسائل النقل والتي تبزغ مع القرن العشرين، السيارات والطائرات الأولى. لكن الأمر سوف يتطلب بعض الوقت حتى يستوعب صانعو القرار التغيرات الجارية.

وكما كان متوقَّعًا، لا تُرضي الاتفاقيةُ الأنجلو - روسية مسؤولي الهند البريطانية والإمبرياليين من أمثال اللورد كيرزون. لكن لندن فرضت قرارها من زاوية المجريات الواقعية الأوروبية ومن غير الوارد معارضة سياسة روسيا في منطقة نفوذها في إيران. ويدعم الروس أوتوقراطية الشاه ويتدخلون عسكريًّا لمحاربة الدستوريين. ويفضي ذلك كله إلى احتلالٍ دائمٍ لشمالي البلد يُبرره الروسُ بالاضطرابات المستديمة التي تطال هذه المنطقة.

كما يعترض الروس على توظيف مستشارين أجانب لإصلاح الماليات. على أن الفرس يحاولون استقدام بعثةٍ أميركية من شأنها أن تظهر بوصفها غير متورطة في الشؤون الأوروبية. والحال أن بعثة شاستر التي تصل في عام ١٩١٤ إنما تتم مكافحتها بلا هوادة

من جانب الروس الذين يتوصلون إلى إجبارها على الرحيل في ديسمبر/ كانون الأول ١٩١١ باللجوء إلى القوة.

وتنهار السلطة المركزية ويبدأ البريطانيون بدورهم في إدارة ولايات الجنوب بالتعاون مع القوى المحلية. وفي عام ١٩١٤، وحيال تعديات الروس المستمرة، يفكرون في اقتسامٍ للبلد.

عودةُ المسألة الشرقية والتوازنُ الأوروبي

في عام ١٩٠٤، وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ إجراء محادثات عسكرية مع الفرنسيين تتضمن إرسال قوة حملة إلى فرنسا في حالة نشوب حرب مع ألمانيا. ونظل في إطار «الاحتمال» لا في إطار تحالفٍ ذي شكلٍ سليم ومقرَّرٍ يتضمن التزامات محدَّدة. وعلى أي حال، لا يشتمل الجيش البريطاني على جيشٍ محترفٍ وفير العدد بما يكفي للتأثير في حرب بين ملايين الجنود المندرجين في جيوشٍ تعتمد على التجنيد.

وهذه المحادثات تكفي لإزعاج الديپلوماسية الألمانية التي ترصد مؤامرةً حاكها إدوارد السابع وديلكاسيه لخلق وفاقٍ فرنسيٍّ – روسيٍّ – إنجليزيٍّ يهدف إلى تطويق ألمانيا والنمسا – المجر. ويحاول المسؤولون الألمان الاستفادة من الضعف الذي أصاب روسيا في عام ١٩٠٥ لكي ينخرطوا في اختبارٍ للقوة مع فرنسا سعيًا إلى توضيح ضعفها لها، إذ لا يمكن للتأييد البريطاني أن يكون إلَّا تأييدًا «أفلاطونيًّا». وهم يستخدمون رحلةً بحريةً لڤلهلم الثاني يهبط خلالها الإمبراطور في طنجه بالمغرب الأقصى في ٣١ مارس/ آذار ١٩٠٥. وهناك يعلن الإمبراطور أن ألمانيا تُواصل الاعتراف باستقلال المغرب وبالمساواة بين جميع الدول في الدخول إليه.

وعلى الفور، تُقدِّم بريطانيا العظمى دعمها لفرنسا. فعلاوةً على ضرورات التوازن الأوروبي، من شأن ألمانيا المجازفة بحيازة قاعدة بحرية، أي، بالدرجة الأولى، مستودع

كربون في المغرب الأقصى، ما من شأنه تهديد طرق المواصلات البحرية لبريطانيا العظمى في جنوبي المحيط الأطلسي. وتلعب ألمانيا على سياسة «حافة الهاوية»، أي حافة الحرب. فيستتبع ذلك تنحي ديلكاسيه، في ٦ يونيو/ حزيران ١٩٠٥، حيث إن فرنسا ليست مستعدةً لخوض الحرب. وتقوم فرنسا وبريطانيا العظمى على نحو استعراضي بمناوراتٍ بحرية مشتركة ويتشكلُ مجمعُ الوفاق الأوروبي من جديد للاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن المغرب الأقصى.

وهو ينعقد اعتبارًا من منتصف يناير ١٩٠٦ في آلجيزيراس في إسبانيا. وسرعان ما تجد ألمانيا نفسها فيه معزولةً ويُعطي القرارُ النهائي الصادر في ٧ أبريل/ نيسان فرنسا حق حراسة الحدود الجزائرية - المغربية ومسؤوليات مشتركة مع إسبانيا. فيخرج الوفاقُ الوديُّ من ذلك مُعزَّزًا تعزُّزًا ملحوظًا. وكما في فاشوده، وإنما هذه المرَّة مع ألمانيا، تتباينُ المشاعر القومية المتقدة بالكامل مع محدودية الرهانات الكولونيالية المطروحة.

وتُواصلُ المجريات البلقانية إرباك النظام الأوروبي. فأعمال العنف التي يقوم بها الكوميتاچيون تحرق مقدونيا العثمانية وتُدميها. ويمارس الثوريون البلغار ضغوطًا مسلَّحة على القرى السلافية بهدف إرغامها على الانضمام إلى الحَبرية البلغارية. ويضطر أنصار البطريركية، أي الموالون لليونانيين، إلى التحالف مع المسلمين لمقاومة أعمال العنف البلغارية.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٠٢، يُطلِقُ الكوميتاچيون البلغار حركةً انتفاضية في شرقي مقدونيا. فيستعيد الجيش العثماني السيطرة على المنطقة حيث تدور المواجهة بين الجماعات المختلفة. وفي أبريل/ نيسان ١٩٠٣، تطالُ موجةٌ من الاعتداءات المصالحَ الأجنبية في سالونيك، ما يؤدي إلى سقوط ضحايا عديدين، بينهم عدد من الأوروبيين الغربيين. وينتقم مسلمو المدينة فيقتلون ستين سلافيًّا مسيحيًّا.

وفي صربيا، يؤدي انقلابٌ عسكري، في ١١ يونيو/ حزيران ١٩٠٣، إلى إنهاء حكم آلِ أوبرينوڤيتش وتنصيب پيير الأول - المنتمي إلى أسرة آل كاراچورچڤيتش المنافِسة- على العرش. وإذا كانت تُقامُ سلطةٌ مدنية، فإن جانبًا لا بأس به من السلطة الحقيقية تَستأثرُ به جماعة من الضباط القوميين الذين يتمثل هدفهم في بناء دولةٍ تجمع

كل السلاف الجنوبيين. وهم يضعون حدًّا لعلاقات الصداقة مع النمسا - المجر، حتى وإن كان تدهور العلاقات كان قد بدأ قبل الانقلاب.

وفي ٢ أغسطس/ آب ١٩٠٣، تطلق الـ ORIM الانتفاضة المسماة بانتفاضة إيليندن (سان - إيلي) في مقدونيا الغربية. ويعلن المنتفضون جمهورية كروتشيڤا سريعة الزوال. والهجوم العثماني المضادُ سريعٌ ويلجأ فريقٌ كبيرٌ من المنتفضين إلى بلغاريا. وقد دارت المعارك الأخيرة في نوڤمبر/ تشرين الثاني. وأدت الأحداث إلى سقوط عدة آلاف من الضحايا. ويستفيد أنصار البطريركية من هزيمة ORIM فيمارسون العديد من أعمال الثأر والانتقام بينما تحاول السلطة الصربية الجديدة تنظيم سكان المنطقة ضد البلغار واليونانيين.

وفي سبتمبر/ أيلول - أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٠٣، يحاول نيكولاي الثاني وفرانسوا - چوزيف العثور على حلٍّ سياسيٍّ. فينتُجُ عن ذلك برنامجُ مورزستيج الهادف إلى الإبقاء على الوضع القائم مع تلبية بعض المطالب المسيحية: فالچندرمة العثمانية يجب إعادة تنظيمها تحت إشرافٍ أوروبي بمساعدة ضباطٍ تتولى الدول العظمى تقديمهم، ويجب إعادة تنظيم الإدارة والقضاء. أمَّا المادة الثالثة، ذات المضمون الغامض، فهي تسمح بتصور أن الحل من شأنه أن يتمثل في إعادة تجميع على أسسٍ إثنية، ما قد يؤدي إلى تقسيم للمنطقة: «ما إن تتم معاينةُ حدوثِ تهدئةٍ للبلَد، يجب مطالبة الحكومة العثمانية بإدخال تعديلٍ على التحديد الترابي للوحدات الإدارية سعيًا إلى تحقيق تجميعٍ أكثر اتساقًا للقوميات المختلفة».

وكما في المسألة الشرقية كالعادة، فإن التعريف الإثنوغرافي هو النذير بتطهيرٍ عرقيٍّ قادم. وتُشاركُ فرنسا وانجلترا وروسيا والنمسا - المجر في مهمة إعادة تنظيم الچندرمة. وتمتنع ألمانيا عن المشاركة، إيثارًا منها لمراعاة جانب العثمانيين. ولا يُسفر هذا العمل إلَّا عن نتائج محدودة. أمَّا فيما يتعلق بإجراء تعدادٍ للسكان، فإن أعمال العنف التي يقوم بها الكوميتاچيون البلغار والصرب واليونانيون تجعل من المستحيل تنفيذه.

وفي عام ١٩٠٣، يعترفُ الباب العالي بهوية صربية منفصلة وينال الڤالاك تمثيلًا خاصًا في المجالس المحلية في عام ١٩٠٥. وينزعج الألبان من التدخلات الأجنبية التي

يعتبرونها ممالِئةً للمسيحيين ويصطدمون بالصرب، خاصةً في ولاية كوسوڤا. وبوجهٍ عام، ينظِّمُ المسلمون أنفسهم ويحملون السلاح بدورهم، مشكِّلين قواتهم الكوميتاچية الخاصة. والغليانُ الألبانيُّ نابعٌ من رفضٍ لتزايد عبء الضرائب مثلما هو نابعٌ من مشروعٍ قوميٍّ.

وبعد البداية الواعدة لحملاتٍ قامت بها لجان *pro Macedonia*(*) ضد الفظائع المرتَكَبَة بحقِّ مسيحيي البلقان، يؤدي اتساع أعمال العنف بين السكان إلى تبديد أوهام الآراء العامة الأوروبية. فلئن كانت بعض الجماعات تتحدث عن هوية مقدونية خاصة، وليست بلغارية أو صربية، فإن هذه الهوية لا تخص سوى السلاڤ وليس المكونات السكانية الأخرى في المنطقة.

وفيما يتعلق بالحكومات الأوروبية، فهي تسعى إلى الحد من أعمال العنف بأكثر من سعيها إلى إيجاد حلٍّ سياسي مستحيل. وفي عالم ١٩٠٧، يجري تمديد برنامج مورزستيج من دون أن يسفر عن نتائج ملموسة.

وفيما يتعلق بالأرمن، تحاول الحكومةُ العثمانية بدء مفاوضات مع الحركات في المنفى، ما لا يفضي إلى شيء. وفي عام ١٩٠٣، ترجع الاضطرابات على أثر هجمات على جباة الضرائب يشنها الثوريون الأرمن في منطقة ساسون. ويمكن لمذابح جديدة أن تقع. فيصدر السلطان أوامر صارمة بمنع وقوع أعمال عنف كهذه، لكن الثوريين يطالبون بوساطة القناصل الأجانب، ما يُعَدُّ بدايةً لتدويلٍ للمسألة لا يمكن للسلطات قبوله. فترجع المعارك وتستمر حتى ربيع عام ١٩٠٤. وتصل الخسائر الأرمنية إلى نحو ٤٠٠٠ قتيل إلى جانب تشريد آلاف الأشخاص. ويشبه كل ذلك إحلالًا للسكان، إذ يستقر الكُرد على أراضي الأرمن المطرودين من المنطقة.

(*) مؤازرة مقدونيا، بالإنجليزية في الأصل. -م.

الولايات العربية

بعد عام ١٨٨٢، غادرت الولايات العربية جدول الأعمال الديپلوماسي. إذ كان نوع من التسويات قد استقر. فيتولى الولاة العثمانيون إدارة السكان المسلمين بينما تمارس الدول العظمى الأوروبية أنماطًا مختلفة من الحماية على الجماعات غير المسلمة. وقد تركت المذابح الأرمنية في أعوام ١٨٩٤ - ١٨٩٦ انطباعًا عميقًا لدى الجماعات السكانية، لكنها لم تترك أثرًا آخر. وعندما يقع حادثٌ طائفي، يتدخل القناصل بالاتصال مع الوالي لأجل الحدِّ من الأضرار ومعاقبة المسؤولين عندما يقتضي الحادث عقابهم. فالديبلوماسيون الأوروبيون والمسؤولون العثمانيون رجال حرصٍ على النظام يتقاسمون رؤية واحدة للعالم وقلَّما يتساهلون مع صانعي المتاعب.

وتتحقق الإدارة الحميدية للولايات العربية عبر إيجادِ توازنٍ مدروسٍ بين نفوذ كل دولة من الدول العظمى المختلفة حتى تُحَيِّدَ إحداها الأخرى بشكلٍ متبادل. وإذا ما رأت دولة عظمى أن نفوذها يضمحل، فإن السلطان لا يتردد في توبيخها على هذا التقصير.

والحال أن المجتمعات العثمانية في شرق البحر المتوسط إنما تدخل اللحظة المشرقية في تاريخها. فمن الإسكندرية إلى سالونيك، تنشأ حضارةٌ مشرقية للتبادل التجاري والثقافي عبر تعدد اللغات والديانات، حيث تصبح الفرنسيةُ لغةَ التواصل الرئيسية. وهذه الحضارة تتباين مع الواحدية الثقافية الهوياتية للدول البلقانية الجديدة. وتُقيمُ هذه المجتمعاتُ علاقات وثيقة مع العالم الجديد عن طريق الهجرة الجماعية التي عرفتها العولمة الأولى.

ويتعزز التمايز بين التُرك والعرب خلال هذه الحقبة، من دون أن يتخذ طابعًا نزاعيًا. وليس لهذا التمايز من واقعٍ حقوقيٍّ فليس من المعروف في الإدارة سوى المواطنة العثمانية والانتماء الطائفي. وجهازُ الدولة غير مؤاتٍ لتأكيد هوية سياسية ذات طبيعة إثنية، ولا يتحدث عن وجود شخصية سياسية عربية سوى بضعة مثقفين. وهي تتقاطع

مع هوية سورية حدودها هي نفسها غير محدَّدة المعالم بشكل واضح، كما أنها تختلط بهذه الهوية السورية في جانبٍ منها. وأخيرًا، تَدَّعي بعض الأوساط هويةً لبنانية خاصة من المفترض أنها ترجع إلى الأسلاف الفينيقيين وتُوجدُ نزعةٌ قُطريةٌ فلسطينية ترتبط بمجمل الاقتصاد السياسي للأرض المقدَّسة. وحتى عام ١٩٠٨، يسودُ النموذجُ الثقافي المشرقي مع قدرٍ معين من انعدام التحديد الإثني.

وكانت فرنسا رائدةً في الانخراط في سياسة ثقافية (آنذاك، كان الحديث يدور عن النفوذ الأدبي). وهي تتمتع بميزة أنها الدولة العظمى الأولى المصدِّرة للمبشرين الكاثوليك وبأن التحالف الإسرائيلي [اليهودي] العالمي يستخدم هو أيضًا الفرنسية كلغة عملٍ بين الطوائف اليهودية. وباعتزازٍ، يتحدث الكتَّاب الاجتماعيون الفرنسيون عن وجود «فرنسا مَشرِقٍ». وبالمقابل، نجد أن البريطانيين، الذين لا يرتأون إمكانية انتهاج سياسةٍ ثقافية، تاركين للمبشرين البروتستانت الأميركيين رعاية المدارس الأنجلوفونية، إنما يَبدون مُزدَرين ازدراءً خاصًّا للمشارقة الذين يراكمون كل مثالب الأهالي والفرنسيين المحرومين، هؤلاء وأولئك، من الخصال الجيدة المميزة لشعبيهما. واعتبارًا من عام ١٨٨٠، يتولى الرحالة البريطانيون الدفاع عن الأجناس الأهلية النقية والأصلية، المساوية إلى حدٍّ ما لـ«الأجناس المحارِبة» الموجودة في إمبراطورية الهند. والبدو هم نماذج نقاءٍ عربيٍّ يُفسدُهُ الخليطُ المشرقي.

ويرجع هذا المسلك إلى قوة الفكر التمييزي البريطاني في أواخر العصر الڤيكتوري، وهو فكرٌ يمزج حرية الأجناس «التيوتونية» أو «الأنجلو - ساكسونية» باحتقارٍ معين للاّتين. ويجري إسقاط هذه الخصال نفسها على الأجناس النقية والمحاربة، التي من المفترض أنها تُعيد إنتاج نَوعٍ من عصرٍ وسيطٍ يجري اعتباره عصرًا مثاليًّا، وهي أجناسٌ تُقابلها الأجناس الهجينة، الرخوة، بل المخنَّثة، والتي يضرب بها الأوروبيون المثل كالبنغاليين في الهند أو الأفندية، الذين يمثلون الطبقة المتوسطة المصرية. والحال أن موشور التفسير هذا إنما يجد تعزيزًا له في أن المشارقة والأفندية يميلون إلى اللغة والثقافة الفرنسيتين. وبالمقابل، نجد أن اليمين الفرنسي، المتميز تلقائيًّا برُهاب الأجانب، ضعيفٌ ومتعاطفٌ حيال هؤلاء المشارقة الناطقين بالفرنسية الكاثوليك غالبًا، كما يشهد

على ذلك بارِّس الذي كَتَبَ كتاب **الاستطلاع في بلاد المشرق**، وهو كتابٌ عن رحلة قام بها في عام ١٩١٤ لكنه لن يُنشَرَ إلَّا في عام ١٩٢٣.

ومنذ بداية جمهورية الجمهوريين، رضيَ اليسارُ الفرنسي على كرهٍ منه بوجوب دعم النشاطات الكاثوليكية في الشرق، فهي تعتبر أدوات نفوذ. كما نجد أن البعثة العلمانية الفرنسية التي أنشئت في عام ١٩٠٢ يجري الاعتراف بأنها ذات منفعة عامة في عام ١٩٠٧. والهدف منها هو منافسة المدارس الكاثوليكية وبشكل ثانويٍّ مدارس التحالف الإسرائيلي [اليهودي] العالمي، إلَّا أنها لن تُحقق نهوضها بالفعل إلَّا بعد الحرب العالمية الأولى.

والتحقيق الحميدي للاستقرار يتم عبر دمج أفضل للولايات العربية بالدولة العثمانية. ويُشارك عربٌ عديدون في الجماعة المحيطةً بشكلٍ مباشر بالسلطان. والأهم هو أن الإدارة تصبح مفتوحةً بشكلٍ واسع لتوظيف عربٍ فيها. والحال أن العائلات السنّية الكبيرة في سوريا بالمعنى الواسع للمصطلح إنما تُقَدِّم موظفين كبارَ للدولة العثمانية بفضل أهمية شبكة التعليم المحلية التي تُقدِّم درايةً جيدةً بالفرنسية وبالعثمانية، لغتيّ السلطة. وتقدِّمُ ولاياتُ بلاد الرافدين مساهمةً ملحوظةً في فريق الضباط، إذ تستأثر بنسبة تصل إلى ١٠٪ من أعداد المنخرطين في الأكاديميات العسكرية.

والجامعةُ الإسلامية عنصرٌ آخرُ من عناصر الدمج. وإنجازها الكبير هو سكة حديد الحجاز المراد بها نقل الحجاج إلى المدينتين المقدَّستين. ويستفيدُ تمويلها من التبرعات التي جُمعت من كل العالم الإسلامي. وتنطلق السكة من دمشق حيث ترتبط من ثم بخطِّ بيروت - دمشق وخط دمشق - حماه وامتداداتهما والذي لا بُدَّ له من أن يمتد حتى ينضم بعد ذلك إلى سكة حديد بغداد قيد الإنشاء. وعلى هضبة درعا في سوريا، يتحقق الارتباط بسكة حديد يافا - القدس. وتبدأُ الأعمالُ في عام ١٩٠٠ ويتم افتتاح الخط الواصل إلى المدينة [المنوَّرة] في عام ١٩٠٨. وقد توقفت الأعمال بعد ذلك.

والحال أن هذا الخط إنما يؤدي إلى تغيير كاملٍ لاقتصاد المنطقة، بل لإيكولوجيتها. فهو يؤدي إلى اختفاء تجارة القوافل ويعزِّزُ وجودَ الدولة الذي يدفع، في شرق الأردن على الأقل، إلى استقرار البدو. ومن الواضح أن له أهمية عسكرية سوف تصبح ذات

وزنٍ ملحوظٍ أكثر عندما يتم إنجاز الارتباط بسكة حديد بغداد. وعندئذ، سيكون بوسع السلطة العثمانية نقل القوات بسرعة من أحد أطراف الدولة إلى الطرف الآخر.

وينزعج البريطانيون عندما تصل الأعمال إلى الحجاز(٧٦). ويعلن العثمانيون عزمهم بناء فرعٍ يتجه إلى البحر الأحمر في خليج العقبة، ما يطرح مسألة تحديدات حدود ولاية الحجازً وسنجق القدس مع ولاية مصر العثمانية المحتلة من جانب البريطانيين. وحتى ذلك الحين، كانت دولة الاحتلال قد أهملت بالكامل سيناء. وكانت شبه الجزيرة تعتبر *No Man's Land*(*) تسكنها جماعات سكانية متناثرة من البدو. لكن السياسة العثمانية الخاصة بتسكين الرحّل، والمتجسدة في بناء مدينة وبندر بئر سبع في عام ١٨٩٩ في النقب، قلبت هذا التوازن. وعندئذ، يتحدث البريطانيون عن حدودٍ مصريةٍ - فلسطينية تمتد إلى أبعد مسافة ممكنة في الشمال وبالأخص في الشرق سعيًا إلى قطع مدخل فلسطين عند العقبة.

وفي مستهل عام ١٩٠٦، يجري إرسال فوجين من الجيش العثماني إلى العقبة سعيًا إلى تأكيد الوجود العثماني. وهكذا يجري احتلال الموقع المسمَّى طابا، في جنوبي العقبة، حيث توجد آبار مياه. ويرى البريطانيون في ذلك مناورةً خطيرة بينما روسيا غارقة في قلاقلها الداخلية وفرنسا منهَكَةٌ جرَّاء الأزمة المغربية. ويشتبه إنجليزُ مصر بوجود مؤامرة مشتركة بين ألمانيا وحركة الجامعة الإسلامية وتهدِّدُ الوجود البريطاني في مصر.

وتُطالِبُ لندن والقاهرة بتحديدٍ للحدود بين مصر وفلسطين، وهو مطلبٌ غير مقبول بالنسبة للباب العالي لأننا بإزاء أرضين عثمانيتين. وإذا لزم ذلك، فإن القسطنطينية وحدها هي التي يتعين عليها اتخاذ قرارٍ بشأن مسار الحدود ويقترح العثمانيون تقسيمًا لسيناء. وترى لندن أن أمن قناة السويس في خطر وتنذر العثمانيين بالجلاء عن طابا وتدعوهم إلى تحديد الحدود.

ويجري تعزيز أسطول البحر المتوسط ويتخذ مواقع له قرب الدردنيل (مايو/ أيَّار ١٩٠٦). فيضطر العثمانيون إلى التراجع والجلاء عن طابا. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٠٦، تتحدد الحدود الدولية الحالية ويوافق عليها العثمانيون والبريطانيون(٧٧). ويتعهد

(*) أرض لا أحد، جرَّاء إهمال الخديوية المصرية لها. -م.

العثمانيون بعدم مد سكة الحديد إلى العقبة.

وترمز أزمة طابا إلى أفول ديبلوماسية البوارج، لأن الأهمية الضعيفة للرهان هي التي دفعت العثمانيين إلى التراجع. أمَّا عبور الدردنيل فقد كان من شأنه أن يكون قضية أخرى بالنسبة للبريطانيين. والنتيجة هي أن الانزلاق الذي بدأ منذ مستهل ثمانينيات القرن التاسع عشرّ قد وصل الآن إلى غايته. فمقرُّ المعتَمَدِ البريطاني في القاهرة له الآن الصدارة على السفارة البريطانية في القسطنطينية في تحديد السياسة التي يجب اتِّباعها في الشرق الأدنى. وبمجرد انتهاء الحادثة، تبقى دواعي القلق البريطانية. فبسبب تقدم السكك الحديدية، سيكون بوسع العثمانيين أن يحشدوا بسرعةٍ جيشًا مهمًّا على مقربة من مصر في حين أن التعزيزات البريطانية سوف تأخذ وقتًا أطول في الوصول عبر طريق البحر، لا سيما أن الجيش البريطاني جيشٌ محترفٌ. وقد استوجب الأمر وقتًا ملحوظًا للتمكن من التمتع بأعدادٍ قوية خلال حرب البوير. ومن شأن غزوٍ عثمانيٍّ أن يترافق لا محالة مع انتفاضةٍ مصريةٍ يسهر عليها دعاةُ الجامعة الإسلامية.

ومن عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩٠٩، يفكر الاستراتيجيون البريطانيون أعضاء لجنة الدفاع الإمبراطوري في هذا الموقف. فيصوغون استراتيجيةً تهدف إلى التصدي للخطر الذي يتهدد مصر. ومن شأن الأمر أن يتعلق بالاتجاه إلى إنزالٍ في سوريا، على مؤخرات الجيش العثماني للهجوم عليه من الخلف. ويجري التفكير في منطقة حيفا أو منطقة الإسكندرون كموقع للإنزال. وقد أجريت استطلاعاتٌ في هذا الاتجاه. ومن شأن هذا الإنزال أن يكون بمثابة الإشارة لبدء انتفاضة عربية ضد التُرك. ويضيف خبراءُ آخرون أنه، للتصدي للخطر الجرماني - الإسلامي، قد يكون من المناسب الاعتماد على شريف مكة الذي لا يسعه إلَّا أن يكون منزعجًا من تعزز الوجود العثماني في الحجاز بحكم وصول سكة الحديد.

الحركة الصهيونية

اعتبارًا من مستهل سبعينيات القرن التاسع عشر تحدثُ هجراتٌ فرديةٌ ليهودٍ من أوروبا الشرقية إلى فلسطين. فمذابح اليهود، التي استثارها اغتيال القيصر ألكسندر الثاني في مارس/ آذار ١٨٨١، يَعقُبُها قانونٌ تمييزيٌّ في الإمبراطورية الروسية. وفي العصر نفسه، ترفض رومانيا إعطاء سكانها اليهود المساواة في الحقوق. وشبكات سكك حديد أوروبا الشرقية مرتبطةٌ الآن بشبكات أوروبا الغربية، ما يسمح بالذهاب بسهولة إلى الموانئ الكبرى للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي حيث ترحل البواخر في مواعيد منتظمة.

والحال أن التوترات المختلفة إنما تدفعُ إلى هجرةٍ يهودية قوية باتجاه القارتين الأميركيتين، ما يتماشى مع تحركٍ أعم لسكان قوس البلطيق - البحر المتوسط والذي يشمل أيضًا الأناضوليين وعرب الشرق الأدنى. والحاصل أن شريحة صغيرة من المهاجرين تتجه إلى فلسطين العثمانية على الرغم من قرارات الحظر التي أصدرها السلطان عبد الحميد على أثر واقعة أوليفانت. وهذه الحركة توجِّهها لجان «أحباء صهيون» وسرعان ما تتكشف عن خيبة، فالقادمون الجدد لا يحوزون لا الكفاءات ولا الإمكانات المالية اللازمة لتحقيق وجودٍ مستديم. لكن مصيرهم يجذب انتباه فاعلي الخير الإنساني اليهود الكبار، خاصة البارون الفرنسي إدمون دو روتشايلد. وفي البداية، يتمثل شاغله بالأخص في تفادي تحولات عن اليهودية إلى اعتناق البروتستانتية، دافعها اليأس. وتدريجيًّا، يقوم بتكوين مجموعة من المستوطنات الزراعية التي يقودها مديرون يهود فرنسيون، ما يَسمح بالتمتع بالحماية القنصلية الفرنسية.

وقد أدرك البارون على الفور أن عليه تفادي شدَّ انتباه السلطات العثمانية بطرح مطالب ذات طابعٍ سياسيٍّ. وهو يسعى إلى تأمين قابلية مستوطناته الزراعية للحياة، ما يتحقق في نهاية المطاف عبر استخدام اليد العاملة العربية في الأعمال الزراعية ويسمح باندماجٍ

مناسبٍ بما يكفي بالوسط المحلي. وبما أن لغة العمل في الاستيطان الروتشايلدي هي الفرنسية، فإن الحركة تندرج تمامًا في منطق اللحظة المشرقية.

وقد ارتاب إدمون دو روتشايلد فورًا بالحركة التي أطلقها الصحافي النمساوي تيودور هرتسل الذي يبدأ عمله السياسي نحو عامي ١٨٩٥ - ١٨٩٦ والذي يؤسِّس في عام ١٨٩٧، في مؤتمر بال، المنظمة الصهيونية. وبرنامجه هو برنامج «صهيونيةٍ سياسية». فهو يرى ألاَّ فائدة بالمرَّة من الرغبة في إقامة مستوطنات يهودية في فلسطين، «الصهيونية العملية»، ما لم يتم التمتع أولًا بضمانة - حماية من جانب الدول العظمى. وتسعى الصهيونية السياسية إلى نيل تأييد الدول العظمى حتى تتمكن من تحقيق انغراسٍ يهوديٍّ مستديم في فلسطين.

وهرتسل بحاجةٍ إلى استخدام درجةٍ مهمَّةٍ من الخروج إلى العلن، خلافًا لاستتار إدمون دو روتشايلد، حتى يأخذه قادة الدول العظمى الأوروبية بعين الاعتبار. وهو يلعب على معاداة السامية موضحًا أن الحل الذي يطرحه سوف يضع حدًّا لـ«المسألة اليهودية» في أوروبا، كما أنه يتحدث عن قوة المال اليهودي الدولي حتى يجعل مشروعه ذا مصداقية، بينما الأثرياء الكبار اليهود معادون له، وهو يوضح إلى أي مدىً من شأن جماعةٍ سكانية أوروبية منزرعة في الشرق أن تعمل هناك كموقع أماميٍّ للغرب. ويلقى هرتسل في الدول البروتستانتية مساندات من جانب شخصياتٍ تستلهم لاهوتَ تَحَقُّقِ النبوءات الذي يبشِّرُ باجتماع اليهود في فلسطين بوصفه مرحلةً لا غنى عنها لمجيء الألفية.

وتدعم فرنسا إدمون دو روتشايلد وتَعتبر هرتسل أداةً للسياسة النمساوية والألمانية. والواقع أن ڤلهلم الثاني قد خصَّصَ استقبالًا طيبًا لزعيم الحركة، إلَّا أنه لم يسفر عن لقائهما أي شيء ملموس. ثم حاول هرتسل كسب اهتمام عبد الحميد بمشروعه، لكن هذا الأخير بدا متلاعبًا أكثر منه. وتتحدث انجلترا عن انغراسٍ يهوديٍّ ممكنٍ في سيناء، ما يستثير على الفور اعتراض المصريين ثم تقترح «أوغنده» (الواقع أنها كينيا الحالية)، ما يخلق أزمةً في داخل الحركة الصهيونية. وفي حقبة مذابح سافرة لليهود، يحاول هرتسل إقناع الروس بتسهيل رحيل اليهود إلى فلسطين. وقد اقترح على الإيطاليين انغراسًا يهوديًا في برقه أو في طرابلس الغرب في حالة فتحهم ليبيا. وعند موته في عام ١٩٠٤، لم

يكن مجهوده الدبلوماسي الذي لا يكلُّ قد أسفر عن شيء، إلا أنه بفضله تَوَجَدَ الحركة الصهيونية على المسرح الدولي.

وفي هذه الحقبة، تكتسب الحركة الصهيونية قوامها المذهبي. فهي نزعة قومية ترابية يهودية مبنية على حقوق تاريخية. وهكذا ترفض خيار نزعة قومية ثقافية وجماعاتية غير متمفصلة مع امتلاك أرض، وهو خيار تؤيده حركات مختلفة، اشتراكية أو غير اشتراكية، في أوروبا الوسطى والشرقية. والشيء المهم هو إنقاذ الشعب اليهودي من الزوال، ما يؤدي إلى وضع الاضطهاد المعادي للسامية والاستيعاب الذي «يجرد» الشعب اليهودي «من الوجود السياسي» على مستوىً واحد. وضمن الرؤية التاريخية للصهيونيين الأوائل، فإن الشعب اليهودي هو الذي أنتج الديانة اليهودية وليس العكس. وهو قد صار دينيًّا بشكلٍ خالص إذ فَقَدَ أرض أجداده وتَفَرَّقَ في الشتات. وهو إذ يعود إلى أرضه الأصلية، يسترد نفسه.

وتَظهرُ الصهيونيةُ بوصفها الانتقال إلى حدود النزعة القومية في أوروبا الوسطى والبلقانية. إذ تتأسس الهوية القومية على ثلاثة معايير، هي الدين واللغة والحقوق التاريخية، إلا أنه، في حالة الصهيونية، لا بُدَّ حرفيًّا من اختراع هذه العناصر الثلاثة. فالدين يجب أن يُعاد تعريفه وذلك لأن الجانب الرئيسي من البنية التحتية لليهودية مُناوئٌ للصهيونية، سواء جاءت المناوئة من التيارات المختلفة لليهودية «الليبرالية» في أوروبا الغربية والقارتين الأميركيتين والتي ترفض أي تسييسٍ للوجود اليهودي أم من اليهودية الأرثوذكسية التي تَعتبر الصهيونية حركةً خلاصيةً وتعتبرها في الوقت نفسه معاديةً للدين بقدر ما إنها تُجَسِّدُ حداثةً تغتصب دور الربِّ في العودة إلى أرض الأجداد. كما تطرح اللغةُ مشكلةً لأن من غير الوارد استخدام اللغات «اليهودية» الموجودة، ومن هنا إرادةُ إعادة خلق العبرانية بوصفها لغةً حديثة. أمَّا الحقوق التاريخية، أخيرًا، فهي تطرح هي الأخرى سؤالًا لأنها تُحيلُ إلى أرضٍ يُعَدُّ الوجودُ اليهودي فيها ضعيفًا (أقل من ١٠٪ من إجمالي السكان) ويتميز بطبيعةٍ دينية أساسًا. فقبل الاستيطان الروتشايلدي، لم يوجد حضورٌ ريفيٌّ يهوديٌّ مهم.

كما أن هذا العمل الإرادوي على الأفراد علامة من علامات أوروبا حيث يعمل

المناضلون القوميون اليونانيون والصرب والبلغار وغيرهم على تحويل الفلاحين الأميين إلى مواطنين في أمة جديدة، وذلك انطلاقًا من انتماءٍ ديني. والحق إن اليهود، في هذه الأماكن تحديدًا، حيث تتوافر المعايير الثلاثة، إنما يجدون أنفسهم مُستبعدين بلا هوادة، وذلك تحديدًا بحكم أنهم لا يمكنهم الاستجابة للمعيار الديني. على أن الأحوال تتباين تباينًا كبيرًا بين رومانيا معاديةٍ بشكلٍ سافر للسامية، مثلًا، وبلغاريا أو صربيا اللتين تتصرفان في هذه الصدد بوصفهما دولتي قانون.

وأمَّا يهود البلدان الإسلامية فهم غير معنيين كثيرًا في تلك اللحظة بالصهيونية. والحداثةُ يجسِّدها التحالف الإسرائيلي [اليهودي] العالمي الذي يعمل، من خلال مدارسه، على «إنهاض» اليهود الشرقيين والذي يظهر، بحكم فرانكوفونيته، بوصفه عنصرًا مهمًّا في البنية المشرقيـة. وفي البلقان، يصطدم «ناشطو التحالف الإسرائيلي [اليهودي] العالمي» بمزاحمة الصهيونيين لهم، لكن هذه البلدان بسبيلها إلى هجر النموذج المشرقي. وفي الأماكن الأخرى من المغرب إلى اليمن، فإن ما نحن بإزائه في الأوساط جد الشعبية ليس هو الصهيونية بقدر ما إنه الأمل الخلاصي الذي يخامر هذه الأوساط في عودة إلى أرض الأصول.

وبعد موت هرتسل، تنقل المنظمة الصهيونية مقرها من ڤيينا إلى برلين، ما يُعزِّز طابعها «الألماني» في أعين الفرنسيين وبشكل ثانويٍّ في أعين البريطانيين. وهي تتقارب مع إدمون دو روتشايلد وتنغرس بدورها في فلسطين في مستهل عام ١٩٠٨. وتتوافق هذه اللحظة مع موجة هجرة يهودية ثانية تعقب الثورة الروسية في عام ١٩٠٥ وتشتمل على نواة صلبة قوامها ٢٠٠٠ من المناضلين الاشتراكيين الثوريين. فتتزايد الجماعة السكانية اليهودية بقوة، خاصةً في المواقع الحضرية، لكن الأكثر إثارة للخواطر هو إنشاء المستوطنات الجماعية الأولى التي لا تعتمد بالمَّرة على اليد العاملة العربية، حتى وإن كان الاستيطان الروتشايلدي يظل الأهم بفارقٍ كبير للغاية.

وكانت المخاوف العربية الأولى قد أثيرت عبر قراءة الصحف الأوروبية والتي كانت وكالات الأنباء تعيد أيضًا نشر برقياتها. وكانت نشاطات هرتسل موضع متابعةٍ من جانب الصحافة العربية التي تعبِّرُ، على المستوى المحليِّ، تعبيرًا متزايد الوضوح باطراد

عن وعيٍّ فلسطيني. ويؤدي قدوم المهاجرين الجدد إلى تدهورٍ سريعٍ للعلاقات بين الجماعات لأن القادمين ينبذون الاختلاط الاجتماعي المشرقي ويُطالِبون جميع اليهود الموجودين في فلسطين بالانفصال عن بقية السكان. وتدور الحوادث الأولى في يافا في أواخر عام ١٩٠٨ وتجد تسويةً قنصليةً كلاسيكية، لكن إنشاء تل أبيب، على مشارف يافا، إنما يرمز إلى الرغبة في الانفصال.

والأهمُّ هو أن ثورة تركيا الفتاة في يوليو/ تموز ١٩٠٨ قد قلبت كل قواعد اللعبة وأنهت الاستقرار الحميدي.

ثورة تركيا الفتاة

أدى تعطيل الدستور العثماني لعام ١٨٧٦ والقمع الذي طال الليبراليين والذي ترمز إليه إزاحة مدحت باشا إلى تشتيتٍ لشمل الدستوريين الذين وجد فريق منهم نفسه منفيًّا من جديد في أوروبا أو في مصر حيث يستفيدون من الحماية البريطانية. وبالمثل، نجد أن عبد الحميد، على الرغم من إضفائه بصمةً أكثر إسلاميةً على الدولة العثمانية، قد عمل بشكلٍ متواصلٍ على نشر التعليم الحديث في كل أراضيها، وخاصةً في المنظومة العسكرية.

وقد تشكلت تدريجيًّا معارضةٌ دستوريةٌ جديدة تجمع اتجاهات متنوعة بدءًا من الإصلاحيين المسلمين وصولًا إلى البيروقراطيين الساخطين وإلى نوع من نزعة قومية إسلامية. وقد أدى التعليم الحديث إلى توسيعٍ ملحوظٍ لدائرة اختيار عناصر الطبقة الحاكمة وتأتي عناصرُ عديدة من الطبقة المتوسِّطة الصغيرة. وهؤلاء القادمون الجدد، وهم نتاج الجدارة المدرسية، يعانون من زبائنية السلطان الذي يُعلي من شأن الولاء لشخصه على حساب الكفاءات المكتَسَبَة. ثم إنهم، بحكم انفتاحهم على الثقافة الأوروبية، ينفصلون عن أوساطهم الأصلية جد المتدينة. والإيديولوجية الأكثر انتشارًا في صفوف البيروقراطية وفي صفوف الجيش هي نوعٌ من المادية المبتَذَلة القائلة بالتفوق

المطلق للعلم على الدين. والأكثرُ ثقافةً مُشَرَّبون بأفكار أوجوست كونت وهربرت سبنسر، أي بسوسيولوچيا تطبيقية تميلُ في النهاية إلى ما سُمِّيَ بالداروينية الاجتماعية المفضية إلى تقديم تفسيرٍ بيولوچي للنزاعات بين الأمم.

والطيفُ واسعٌ بين الليبراليين الحقيقيين والمصلحين الجذريين، حتى وإن كان الجميع يسمّون بالتسمية العمومية، تسمية الـ«Jeunes-Turcs» (بالفرنسية في الأصل). وهم يتجمعون في لجان مختلفة حيث يلعب من ليسوا تُركًا دورًا مهمًّا. والمنظمة الرئيسية هي لجنة الاتحاد والترقي التي تضم كل المعارضين لعبد الحميد. وفي مؤتمر عام ١٩٠٢، تنقسم الحركة إلى فصيلين، يودُّ أحدهما اللعب بورقة التدخل الخارجي للعمل على إسقاط السلطان، بينما يرتأي الفصيلُ الآخر ثورةً من الداخل. وشيئًا فشيئًا، يقوم الفصيل الأول، بعد فشله في القيام بانقلاب من المفترض أنه يحظى بموافقة البريطانيين، باعتماد برنامج لا مركزيةٍ إدارية بوصفها الوسيلة الوحيدة لتأمين بقاء الدولة العثمانية، ما يجذب إلى هذا الفصيل العناصر غير التركية، خاصةً الأرمن. أمّا الاتجاه الثاني، الذي يحتفظ باسم لجنة الاتحاد والترقي، فهو ينظِّم نفسه في حركة سرِّية تنشر دعايته وتضم تُركًا أساسًا. وفي عام ١٩٠٧، يندمج مع حركة عسكرية سرِّية، هي جمعية الحرية العثمانية، المنغرسة في صفوف جيش مقدونيا، الذي توجد هيئة أركانه في سالونيك.

وهذا الاتجاه الثاني، المنقسم هو نفسه إلى عدة فصائل، يعتمد وجهة النظر «التركية»، أي يحبذ التُرك قياسًا إلى عناصر السكان الأخرى في الدولة العثمانية. ويتحقق تكوين النزعة القومية الحديثة عبر تمجيد ماضٍ تركيٍّ سابقٍ على الأسلمة، وهو ماض معروف بالأخص بفضل مؤلفات المستشرقين الأوروبيين. فتدور السيرورة بالشكل نفسه الذي دارت به بالنسبة للنزعات القومية الأخرى في الدولة العثمانية: ادعاء ماضٍ مجيد. وفي الوقت نفسه، يتشكل وسطُ اتجاه تركيا الفتاة أساسًا حول جهاز الدولة ويمكن لهذه النزعة التركية أن تظهر قبل أي شيء آخر بوصفها دفاعًا عن الدولة العثمانية ضد من يريدون هدمها: في المقام الأول، الدول الأوروبية العظمى التي تستولي، بالتحايل، على مواردها بفضل الامتيازات وبفضل صندوق الدين ؛ وفي المقام الثاني، الجماعات السكانية المسيحية وكيلة السيطرة الأوروبية والراغبة في تمزيق الدولة العثمانية عبر خلق

دولٍ جديدة ؛ وفي المقام الثالث، المسلمون غير التُرك كالألبان والعرب الذين قد تكون لديهم غوايات انفصالية. وخلال المناقشات أمام الرأي العام في الدياسپورا الأوروبية، يردُّ هؤلاء المنتمون إلى جماعة تركيا الفتاة على الاتهامات التي يوجِّهها أنصار المسيحيين البلقانيين والأناضوليين بالتذكير بما حلَّ بالمسلمين البلقانيين والكريتيين الذين طردوا من أراضيهم بعد أعمال عنف عديدة. وهم يتهمون البلغار واليونانيين والأرمن بالخيانة لرغبتهم في استثارة تدخلٍ أوروبي ويتساءلون عن عدم أخذ المسلمين الأناضوليين في الاعتبار.

ومن المؤكد أن تجنيد عناصر جماعة تركيا الفتاة يتم، في جانبٍ كبيرٍ منه، في تركيا الأوروبية حيث تُعَدُّ ذكرى حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨ قوية وحيث العنف مستديم. وبمعنىً ما، يمثِّل المنتمون إلى جماعة تركيا الفتاة في مقدونيا انتقال المسلَّمين إلى الكفاح المسلَّح. فهم يصبحون بدورهم كوميتاچيين بعد البلغار والأرمن واليونانيين والصرب. وتلك بوجهٍ خاصٍّ حالة ضباط جيش سالونيك.

وقد جرى تفسير مسلك جماعة تركيا الفتاة اللاحق وتجذرها المتزايد بتبني إيديولوچية حديثة كالداروينية الاجتماعية. وبالإمكان أيضًا اعتبار هذا التوجه نتاجًا للبلقنة، بموكبها الرهيب من المذابح والتطهيرات العرقية. والتجذرُ نابع أيضًا من العزلة الاجتماعية لعناصر الجماعة. فهم نخبةٌ، أنجبها التعليم الحديث، تعترض على المناخ الخانق وضيِّق الأفق المميِّز للأوساط التقليدية المنبثقة هي منها وهي تريد المضي إلى النهاية في تحقيق عملية التحديث مع رفضها لتدخلات أوروبا المتواصلة.

ومع ثورة ١٩٠٥ الروسية وثورة ١٩٠٦ الفارسية، يمكن للطريق الثوري أن يظهر بوصفه الحل، لا سيما أن السخط الاجتماعي عظيم. وتشهد الأناضول في عام ١٩٠٧ وفي الشهور الأولى من عام ١٩٠٨ انتفاضاتٍ تحاول جماعة تركيا الفتاة استخدامها. على أن الانفجار سوف يحدث في مقدونيا.

فبعد هزيمة روسيا في آسيا، ترجع إلى المسرح البلقاني. وهي تُطالِبُ بالاشتراك مع النمسا - المجر بإصلاح القضاء في مقدونيا. أمَّا بريطانيا العظمى، فهي تطلب تعزيزًا للچندرمة تحت رقابة دولية وخفض عدد القوات العسكرية في تلك المنطقة. وفي ١٠

يونيو/ حزيران ١٩٠٨، يجري النظر إلى لقاء ريڤال(*) بين القيصر نيكولاي الثاني والملك إدوارد السابع، حيث دار الحديث بشأن الملفات الدولية المختلفة، بوصفه اتفاقًا على تقسيم الدولة العثمانية، على غرار الاتفاق الذي تعلق بفارس في العام السابق. وفي القسطنطينية، تتكاثر الشائعات بشأن انقلابٍ قادمٍ من جانب جماعة تركيا الفتاة، ما قد يتطلب القيام بتحركٍ شرطيٍّ للقضاء على المنظّمة. ومن الصعب معرفة وزن العوامل المختلفة في اللعبة، إلَّا أنه في مستهل شهر يوليو/ تموز ١٩٠٨، يتجه عدة ضباط إلى المقاومة مع رجالهم على غرار الكوميتاچيين.

ويُصدِرُ عبد الحميد أوامر بإخماد التمرد، لكن الوقت كان قد تأخر كثيرًا لذلك. فسلطة السلطة المركزية تنهار والموالون للسلطان يتم اغتيالهم. والقوات التي أُرسلت إلى سالونيك تنشقُّ بعضها بعد بعضها الآخر وتنتقل إلى التمرد. وفي النهاية، يبدأ الألبان في التحرك. والشعار العام هو عودة الدستور.

وفي ٢٣ يوليو/ تموز، يرضخ عبد الحميد ويعلن استعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات. فتحدث آنذاك في كل مكان تقريبًا مشاهدُ فرحةٍ وتآخٍ عام بين مختلف مكونات السكان المتحدة حول شعارات «الحرية، المساواة، العدالة، الإخاء». ولا يبدو أن هذا التفجر الجبَّار للحماسة قد بَلَغَ الولايات العربية حيث احتفظ السلطانُ بشعبية قوية وحيث كان وجود عناصر جماعة تركيا الفتاة محدودًا، أللهم إلَّا في الإدارة.

وكما في كل ثورة، فإن اللحظة الأولى هي لحظة الوهم الشاعري المترافق مع إلغاء الرقابة واختفاء الشرطة. ويلجأ المحيطون بالسلطان إلى المنفى، لكن عبد الحميد يبدو قادرًا على استعادة السيطرة بتحوله إلى ملكٍ ليبرالي.

على أن لجنة الاتحاد والترقي تهدف هي أيضًا إلى أخذ السلطة. والحال أن صراعًا سياسيًّا خفيًّا يدور الآن بين جماعة تركيا الفتاة والسلطان على السيطرة على الجيش والإدارة بينما تهلل الأحزاب كلها لمآثر النزعة العثمانية والنظامِ الليبرالي. وسوف تنطبعُ على هذا الوضع الداخلي أزمةٌ دولية.

(*) ريڤال، مدينة مرفأية على خليج فنلنده، وهي الآن عاصمة إستونيا، واسمها الحالي تالين. - م.

أزمة خريف عام ١٩٠٨ وسقوط عبد الحميد

في مستهل عام ١٩٠٨، حرصًا من النمسا على مصالحها الاقتصادية، اقترحت ربط سكتها الحديدية في البوسنة بالدولة العثمانية عبر سنجق نوڤي بازار الذي تحتله من دون أن تديره. ويجري تفسير الاقتراح على أنه رغبة في تعديل التوازنات البلقانية وإعادة فتح طريق سالونيك. وكان التعاون النمساوي - الروسي قد تم تعليقه وأشار لقاءُ ريڤال إلى إمكانية عمل أنجلو - روسيٍّ مشترك. على أن الروس يحاولون إيجاد تقارب مع النمساويين ويقترحون في مستهل يوليو/ تموز تأييد النمسا للموقف الروسي بشأن المضائق والذي من شأنه السماح للروس وحدهم بعبور السفن الحربية في مقابل موافقتهم على ضمٍّ نمساويٍّ للبوسنة والهرسك، بل والسنجق إذا ما تطلَّب الأمرُ ذلك. والحال أن ڤيينا إنَّما تبدو جد مهتمة بالاقتراح الروسي.

وتؤدي ثورة جماعة تركيا الفتاة إلى قلب الوضع. فإجراء الانتخابات يطرح مسألة ما إذا كانت البوسنة والهرسك سوف تكونان ممثَّلتَين في البرلمان العثماني. وتُقَرِّرُ ڤيينا الاتجاه إلى فرض أمرٍ واقع بضمِّ البوسنة والهرسك وإن كان مع بقائها مستعدةً، في المقابل، للجلاء عن السنجقِ الهشِّ للغاية بين الجبل الأسود وصربيا. ويجري إبلاغ الروس بالقرار من دون إطلاعهم على مواعيد تنفيذه.

وفي تلك الأثناء، وبما أن العثمانيين يرون أن بلغاريا لا تزال تحت سيادتهم، فإنهم يقترحون أيضًا تمثيلًا بلغاريًّا في برلمان القسطنطينية. فيُقرِّرُ النمساويون تأييد إعلانٍ لاستقلال بلغاريا، البلد الذي يعتمدون عليه في موازنة صربيا. وهم يتصرفون من دون إبلاغ الروس والبريطانيين بما قرروه.

ومنذ بداية الثورة، طالبت جماعةُ تركيا الفتاة بسحب الممثلين الدوليين الموجودين في الجندرمة وفي إدارة الولايات المقدونية، وذلك لأن المساواة في الحقوق قد أصبحت، الآن، مكفولةً لجميع المواطنين العثمانيين. وتحاول لجنة الاتحاد والترقي

المطالبُ المقدونية في اتجاه اللامركزية، خلافًا لرؤية النظام الجديد. وبوجه عام، تمضي وبالرغبة في فرض سيطرة الدولة على الشبكات المدرسية المختلفة. ثم إن الاتجاه الطبيعي للجنة الاتحاد والترقي إنما يمضي في اتجاه الدولتية بجعل تعلم التركية إلزاميًا في التعليم المختلفة البلغارية والصربية واليونانية وغيرها من الحركات. الثورة. إلَّا أن من المستحيل التوصل إلى اتفاق بحكم تناقض الأهداف بين الحركات بدء مفاوضات مع المنظمات المقدونية المختلفة التي كانت على اتصالٍ بها بالفعل قبل

وفي ٣ أكتوبر/ تشرين الأول، تقرِّرُ الدول العظمى وقف عملها في مقدونيا وسحب ممثليها.

ومن ثم يحدث أن إعلان استقلال بلغاريا قد جرى في ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٠٨ بينما يتم في اليوم التالي إعلان ضم البوسنة والهرسك. وبعد ذلك ببضعة أيام، يعلن الممثلون الكريتيون ارتباط الجزيرة باليونان. وسعيًا إلى مراعاة جانب الدول العظمى، لا تعترف اليونان بذلك. لكننا هنا بإزاء خرافةٍ حقوقيةٍ خالصة. وإذا كانت الدولة العثمانية لا تملك الإمكانات العسكرية للتصدي لكل هذه التدابير، فإن لجان جماعة تركيا الفتاة تنجح في أن تُطلق في كل أرجاء الدولة العثمانية، بما في ذلك في الولايات العربية، مقاطعةً جد شعبية وجد فعالة للمنتجات النمساوية - المجرية.

فتجد النمسا - المجر نفسها معزولةً. وترى ألمانيا في ذلك خراب نفوذها في الدولة العثمانية في لحظةٍ تبدو فيها جماعة تركيا الفتاة راغبةً في التقارب مع البريطانيين. والروس بوجه خاص غاضبون لأنهم أُخذوا على حين غرّة بينما شركاءهم الفرنسيون والبريطانيون معادون لمطالبهم فيما يخص المضائق. والقطيعةُ عميقة بين ڤيينا وسان بطرسبورج، ما يُبرِزُ عدم تطابق سياسة البلدين في حالة اختفاء الوجود العثماني في البلقان. وفي الأشهر الأولى لعام ١٩٠٩، تبدو الحربُ واردةً، حتى وإن كان يتم الرجوع بسرعة إلى الرشد. فروسيا لم تكن قد استعادت بعدُ قوتها بعد أحداث ١٩٠٤ - ١٩٠٦، وفرنسا وبريطانيا العظمى تمتنعان عن مواكبة أي مغامرة عسكرية. وفي فرنسا، يفهمون أنه لن يكون بالإمكان التخلي عن روسيا دومًا خلال أزمة بلقانية، وإلاَّ فإن التحالف الفرنسي - الروسي يجازف بالانهيار.

والنتيجة الأبقى للأزمة هي التخلي في روسيا عن أي أفقٍ للتصالح مع النمسا في البلقان. وقد مرَّ البلدُ بهزيمةً ديبلوماسية بحجم هزيمته العسكرية في مواجهة اليابان. ومن غير الوارد أن يمر بإذلالٍ جديد من هذا النوع.

وهكذا فإن صربيا، وقد أصبحت معاديةً بشكلٍ نهائيٍّ للنمسا، إنما تلقى المساندة الديبلوماسية من جانب سان بطرسبورج. وهي، في مطالبتها بالبوسنة والهرسك، مستعدةٌ لاستخدام كل الوسائل، بما في ذلك الوسائل المألوفة لدى الكوميتاچيين. وبالمثل، تنحاز بلغاريا إلى صف روسيا ومن يبدون أنهم حلفاءها، فرنسا وبريطانيا العظمى. وبشكلٍ لا مفرَّ منه، تضطر التحالفاتُ الأوروبية الفاعلين الإقليميين إلى الاختيار.

وبالمقابل، على الجانب العثماني، ينجح الطرفان في التوصل إلى تهدئة. ففي يناير/ كانون الثاني - فبراير/ شباط ١٩٠٩، يتم التوصل إلى اتفاق. فتتعهد النمسا بدفع تعويض ماليٍّ ضخم في مقابل الاعتراف بالضم. لكن التجارة النمساوية - المجرية لن تتوصل إلى الشفاء من المقاطعة التي تعود بالفائدة في نهاية المطاف على التجارة الألمانية بالأخص.

وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٠٨، يفتتح عبد الحميد البرلمان العثماني الجديد. ومن بين إجمالي ٢٨٨ نائبًا، نجد ١٤٧ تركيًّا و ٦٠ عربيًّا و ٢٧ ألبانيًّا و ٢٦ يونانيًّا و ١٤ أرمنيًّا و ١٠ سلاف و ٤ يهود. وتسيطر لجنة الاتحاد والترقي على البرلمان. وفي المناطق التي لا تتمتع فيها بانغراسٍ، تجد مواءمات مع الأعيان المحليين. وتلك هي الحال في الولايات العربية. وقد سمح قيام حياة سياسية عامة للعائلات الكبيرة باحتكار التمثيل السياسي من دون الاضطرار إلى السعي إلى الدخول في مواجهات مع لجنة الاتحاد والترقي، إلَّا أن حقيقة أن النظام الحميدي كان قد جرت مماهاته، زورًا أم عن حقٍّ، بمجموعة من المحيطين الألبان والعرب به، إنما تؤدي، في الوقت نفسه، إلى إشعار المنتمين إلى هاتين القوميتين بالتعرض لشكلٍ معين من أشكال الحرمان السياسي.

وهذا الشعور تعزِّزه أحداثُ أبريل/ نيسان ١٩٠٩. فاعتبارًا من مستهل ذلك العام، تصطدم لجنة الاتحاد والترقي بالمعارضة المتشدِّدةِ التي يبديها ما يمكن اعتباره حركة إسلامية حقيقية قبل ظهور هذا المصطلح، وهي حركةٌ منظَّمةٌ في لجانٍ وتتمتع بصحفٍ. فالإصلاحية التحديثية يجري اتهامها بالكفر وخيانة الإسلام، ما يمثلُ سلاحًا للتجريد من

الاعتبار سوف يصبح مألوفًا لدى جميع القوى السياسية المحافظة. وهكذا يجري شجبُ مؤامرةِ كُفَّارٍ وماسون على تطبيق الشريعة الإسلامية.

ويتصاعد التوتر بسرعةٍ في مستهل أبريل/ نيسان. وفي يوم ١٣ من الشهر، تؤدي انتفاضةٌ عسكريةٌ تجذب إليها جميع الساخطين إلى تشتيت شمل اتحاديي القسطنطينية. وتمتد الاضطرابات إلى الريف. وفي ١٤ أبريل/ نيسان، يجري ذبح عدة آلاف من الأرمن في أضنه بقيليقيا. ومن المفترض أن عدد القتلى قد ارتفع إلى نحو ٢٠٠٠٠.

وقد أطلق عبد الحميد العنان للأحداث بأكثر من قيامه بتدبيرها. وفي جميع الأحوال، فإن جيش سالونيك يزحف فورًا على العاصمة. وفي ١٩ أبريل/ نيسان، يصل إلى أبواب القسطنطينية. فتنحاز الطبقة السياسية إلى صف لجنة الاتحاد والترقي ويسيطر الجيش على المدينة في ٢٤ أبريل/ نيسان. وفي يوم ٢٧، يتخذ البرلمان قرارًا بخلع السلطان وإحلال ابن عمه محمد رشاد محله. ويوضع عبد الحميد تحت الإقامة الجبرية المراقَبة في سالونيك.

والحال أن خلع آخر سلطانٍ عثمانيٍّ كبير إنَّما يُنهي السلطة الملكية. فخلفاء عبد الحميد لن تعود لهم غير سلطة رمزيةٍ، تشير إلى الوحدة العثمانية والوظيفة الدينية للخلافة. أمَّا السلطةُ الفعليةُ فهي تنتقل إلى الجيش والبيروقراطية اللذين يظلان منقسمين بشأن مسألة تسييسهما نفسها. وبعد فشل الثورة المضادة، يظل البلد خاضعًا لنظام الأحكام العرفية.

ويجري إنشاء حكومة مدنية، تشمل ممثلين للجنة الاتحاد والترقي وتتمتع بتأييد البرلمان. ويَنصُّ إصلاحٌ دستوري على أن السلطان يملك لكنه لا يحكم. أمَّا القانون الذي تمت الموافقة عليه بعد ذلك فهو يشير إلى الرغبة في أن تكون السلطة الجديدة سلطة مركزية. ويُلغى إعفاء غير المسلمين من أداء الخدمة العسكرية. وبالمثل، تقترب القوانين الصادرة من النماذج الأوروبية سعيًا إلى البرهنة على أن الامتيازات لم تعد ضرورية. ويجري رفض المزايا الاقتصادية الممنوحة للدول العظمى الأوروبية متى بدا أنها تتعدى على السيادة العثمانية.

أما الضعف الرئيسي فيظل هو ضعف الماليات. ومن غير الممكن، بحكم التهديدات

الخارجية، خفض النفقات العسكرية، ثم إن تكاليف إصلاحات الدولة غالية، حتى وإن كانت تسمح في الأمد المتوسط بالحصول على عائدٍ أفضل للفعل السياسي. ويظل الاعتماد على الاقتراض حتميًّا. وفي عام ١٩١٠، تتجه وزارة المالية العثمانية كالعادة إلى سوق باريس، لكن الحكومة الفرنسية تعترض على الإقراض، مُطالِبَةً برقابةٍ حقيقية على الماليات العثمانية. وعندئذ يُقدِّمُ الألمان قرضًا من دون شروط مُقابلة. ويبقى مع ذلك أن الحكومة العثمانية تَحتفظ بسياسة موازنةٍ نسبيةٍ بين الدول العظمى الأوروبية المختلفة.

وهي مستعدة لاستخدام السلاح الاقتصادي. فخلال صيف عام ١٩١٠، يحاول النواب اليونانيون الكريتيون أن يفرضوا على زملائهم المسلمين أداء يمين الولاء لملك الهيلينيين. وعلى سبيل الانتقام، تُطلقُ الحكومةُ العثمانية مقاطعةً للمنتجات اليونانية تهدف في الأمد الطويل إلى إنهاء الوجود التجاري اليوناني في الدولة العثمانية.

وتفشل المحاولات المختلفة للسلطة العثمانية الجديدة في التوصل إلى توفيقٍ بين المطالب اليونانية والبلغارية، ما يسمح للدول البلقانية بإعادة طرح مسألة الإصلاحات في مقدونيا. والشيء نفسه بالنسبة لفرض التجنيد على غير المسلمين. فمن الواضح أن السلطة ترفض تشكيل وحدات عسكرية خاصة على شكل مجموعات إثنية – دينية، ما يَجُرُّ عليها اتهامها بأنها تريد «تتريك» مسيحيّ البلقان. وردُّ الفعل مماثلٌ بالنسبة لحظر تشكيل جمعيات على أساسٍ إثنيٍّ صرف.

استمرار الاصطفافات الجديدة

بعد تسوية الأزمة التي استثارها ضم البوسنة والهرسك، تنشأ تهدئة نسبية في العلاقات الدولية كما في القضايا العثمانية على حدٍّ سواء. وعام ١٩١٠ هو العام الهادئ الأخير الذي ستعرفه أوروبا قبل الحرب. ومن المؤكد أن المنافسة البحرية الأنجلو – ألمانية تستمر. وفي عدة مناسبات، تُقدِّمُ بريطانيا العظمى مقترحات إلى ألمانيا بالحدِّ المتبادل للأسلحة البحرية، لكن برلين تُطالِبُ كمقابلٍ بحيادٍ بريطانيٍّ في القضايا الأوروبية، ما من شأنه أن

يترك لألمانيا موقعًا مهيمنًا في أوروبا القارِّية، وهو موقع لا يمكن لبريطانيا العظمى قبوله. وعلى الرغم من الإصلاحات الاجتماعية التي قامت بها الحكومة الليبرالية، تحتفظ انجلترا بموقعها المتقدم في سباق التسلح. ولأول مرَّة، تَحُثُّ الدومينيونات على تكوين بحرياتها الحربية الخاصة بهدف تمكين بريطانيا العظمى من التمتع بسفنٍ مدرَّعةٍ إضافية.

وقد أدت ثورة تركيا الفتاة إلى إنهاء الحل الوسط الضمني، في الولايات العربية، والذي وَضَعَ غير المسلمين تحت الحمايات الأوروبية ووَضَعَ المسلمين تحت سلطة الولاة العثمانيين. وكان لا بُدَّ لفرنسا من الاعتراض على الرغبة العثمانية في العمل على إشراك جبل لبنان في الانتخابات العثمانية. وهي، بالمقابل، تدرك وجود سخطٍ عربيٍّ وإسلاميٍّ حيال النظام الجديد. ومنذ أبريل/ نيسان ١٩٠٩، تطلب فرنسا من ممثليها في الساحة «تقديم معلومات عن الأعيان المحمديين الذين، بحكم موقعهم السياسي ونفوذهم الديني، يمارسون تأثيرًا على إخوتهم في الدين ويلعبون دورًا ليس فقط في بلدهم بل، بالتبعية، في عالم الإسلام».

ومثل هذا التقصي يمضي في اتجاه أفقٍ جديد للسياسة الفرنسية ينزع إلى أخذ العالم الإسلامي كفضاءٍ للرأي يجب النظر إليه في شموله لأن كل شيء إنما يجد له صدىً فيه. وهذا التصور تتقاسمه الأوساط العسكرية والاستشراقية التي تشارك في التغلغل الفرنسي في المغرب الأقصى، وأوساط «المحبين للعرب» في الجزائر الذين يطالبون بتلطيفٍ للقانون المتعلق بوضعية الأهالي، وأنصار «الإشراك» الذين يرون في الحماية الفرنسية على تونس نموذجًا للسياسة. وكانت ثورة تركيا الفتاة والأصداء التي لقيتها في مجمل العالم الإسلامي قد جرى تفسيرها على أنها تعارُضٌ بين إسلام أوروبي وتركي من جهة وإسلام عربي من الجهة الأخرى. فالإسلام الأول، خلافًا للإسلام الثاني، يتخذ طابعًا ليبراليًّا وقوميًّا. وبعبارة أخرى، يميل إلى أن يصبح هويةً سياسية بأكثر من أن يظل هويةً دينية.

والمسؤولون الفرنسيون حساسون حساسيةً خاصةً تجاه بعث فكرة الخلافة «العربية» والتي ترمز إلى انفصالٍ متزايدٍ بين التُرك والعرب. فتتزودُ الجمهورية العلمانية بسياسة «إسلامية» تأخذ في حسبانها كل ما هو مسلم في العالم. وسوف تفضي هذه السياسة إلى تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة للشؤون الإسلامية في عام ١٩١١، وهي اللجنة

التي تضم ممثلين لوزارات الحربية والمستعمرات (أفريقيا السوداء) والشؤون الخارجية (تونس والسياسة الخارجية) والداخلية (الجزائر) والمكلَّفة بعرض «طلبات» على الحكومة.

ومن غير الوارد القيام بفتح سوريا، فالفعل الاستعماري يتركز دومًا على المغرب الأقصى، لكن من الوارد القيام بمنع أي دولة عظمى أخرى من الاستيلاء عليها. ويكمن التغير الكبير في الرغبة في توسيع النفوذ الفرنسي بحيث يشمل عددًا معينًا من الأوساط الإسلامية ولا يعود يقتصر على غير المسلمين كما في السابق. وهكذا يتشكل، في داخل الحزب الاستعماري، فريقٌ فرعيٌّ من المتخصصين في الشؤون السورية يَضمُّ أيضًا سوريين مقيمين في فرنسا. وجماعة الضغط هذه سوف تسمّى بـ«الحزب السوري»، على الرغم من أنها ليست جماعة منظَّمة حقًّا.

وتشكل جنازة الملك إدوارد السابع في مايو/ أيّار ١٩١٠ آخر مأتم كبير لأوروبا الملكية إذ يحضره تسعة ملوك. والحال أن الأزمة المسماة بأزمة أغادير، والتي تقع بين فرنسا وألمانيا في يوليو/ تموز ١٩١١، إنما تقطع فترة التهدئة هذه. وحتى إذا كان يتم التوصل في نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩١١ إلى تسوية ديپلوماسية كلاسيكية، إذ تتنازل فرنسا عن أراضٍ في أفريقيا الاستوائية في مقابل الاعتراف لها بإطلاق يديها في المغرب الأقصى، فإن المشاعر القومية تحتدم في البلدين ويتعزَّزُ تماسك التحالفات.

وفي مايو/ أيّار ١٩١٢، تُنشئ معاهدة فاس الحماية الفرنسية على المغرب. ويرى الحزب الاستعماري أنه إذا كان لا يزال يتعين إلى حد كبير تنفيذ الفتح العسكري، فإن العمل الديپلوماسي قد وصل إلى غايته. والآن يمكنه تركيز عمله على الملف السوري.

وقد أمكن لفرنسا أن تستفيد، خلال الأزمة، من مساندةٍ قوية من جانب بريطانيا العظمى. فلأول مرَّة، قامت لجنةٌ محدودة من الحكومة البريطانية بدراسة مسألة القيام بتدخلٍ عسكريٍّ في حالة نشوب الحرب، وهذا ملفٌّ لم يكن حتى ذلك الحين غير موضعٍ لمحادثات بين العسكريين الفرنسيين والبريطانيين. وقد جرى استشعار ضرور تحديد استراتيجية مشتركة بين البحرية والجيش. وفي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١١ تجري تسمية ونستون تشرشل لوردًا أوَّلَ للأدميرالية، أي وزيرًا للبحرية.

وفي الشهور الأولى من عام ١٩١٢، نجد أن محاولةً أخيرة للتفاوض مع ألمانيا بشأن تحديدٍ للتسلح البحري تُمنى بالفشل، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالمسألة التقانية (تبدو ألمانيا مستعدةً للحدِّ من عدد السفن المدرَّعة الجديدة، ولكن من دون الحد من تزايد عدد البحّارة) أم فيما يتعلق بالمطلب الألماني الخاص بحيادٍ حميدٍ من جانب البريطانيين في القضايا الأوروبية. وسوف يسعى تشرشل دومًا إلى تحقيق التفوق عبر تدشين سفن مدرَّعة جديدة أقوى وذات تسليحٍ أثقل بكثير، وإن كان يتعين عليها الانتقال إلى التسخين بالمازوت، للحفاظ على سرعتها الكبيرة. وللحدِّ من الاعتماد على الولايات المتحدة، دَعَمَت الأدميرالية البريطانية في الخفاء بحث دارسي عن البترول في فارس. وفي مايو/ أيّار ١٩٠٨، يتم العثور على حقل بترول قابلٍ للاستغلال من الناحية التجارية. فيجري إنشاء شركة نفط، هي شركة النفط الأنجلو - فارسية، لأجل الانتقال إلى التسويق، ما يَفتَرِضُ استثمارات ملحوظة. وبعد بداياتٍ واعدة، يصبح من الضروري العثور على رؤوس أموال جديدة. وتشرشل مقتنعٌ بأن وزارته يجب أن تتدخل. فتُطلق الحكومة البريطانية دراسةً وافيةً، تُفضي إلى اتخاذ قرار بشراء نسبة ٥١٪ من رأس مال شركة النفط الأنجلو - فارسية من جانب الأدميرالية التي تُؤمِّنُ لنفسها تعاقدات تموينٍ طويلة الأمد (يونيو/ حزيران ١٩١٤).

وهكذا يُدخلُ التسلح الحديث في أوروبا اعتمادًا متزايدًا على البترول. وإحدى النتائج المترتبة على ذلك هي استغلال الموارد البترولية لمنطقةٍ تسمّى بشكلٍ متزايدٍ باطراد بالشرق الأوسط.

بداية السير إلى الهاوية[٧٨]

إذا كان من الواضح أن المعاصرين لم يكن بوسعهم معرفة أن الأحداث من شأنها أن تقود قريبًا إلى انفجارٍ رهيب، فقد أحسوا مع ذلك بأن المشاعر القومية المحتدمة والاصطفافات الديبلوماسية الجديدة قد أنجبت خطر نشوب الحرب، ومن هنا، من جهة أخرى، القلق الذي تعبر عنه في أوروبا الحركةُ الداعية إلى السلم. وتلعب الجوانب التقانية

للمسائل العسكرية دورًا رئيسيًّا في اتخاذ القرار السياسي. وهيئات الأركان مقتنعةٌ بأن الحرب سوف تُكسَبُ في الشهور الأولى بتصدّي قوات جيدة التدريب، ومن هنا ضرورة التمتع بجيشٍ دائم ذي أعدادٍ مهمّة (قانون السنوات الثلاث في فرنسا) وباحتياطيات يمكن استخدامها فورًا. وأهداف سباق التسلح هي الرغبة في التوطيد العالمي لألمانيا الإمبراطورية، التي لم تصل إلَّا بشكلٍ متأخر إلى مرتبة الدولة الاستعمارية العظمى، وإن كان من بين الأهداف أيضًا إرغام بريطانيا العظمى على التراجع، إمَّا عن طريق تقديم تنازلات كولونيالية أو عن طريق التزامها بحيادٍ «حميدٍ» في القضايا الأوروبية. ولم يكن الهدف المنشود هو التوصل إلى تناظُرٍ بحري على المستوى العالمي، بل التوصل إلى تفوقٍ دائم في بحر الشمال حيث تمكنت ألمانيا من حشد جميع أساطيلها بينما كانت أساطيل بريطانيا العظمى مبعثرةً على كل بحار العالم.

وكان خطأ ألمانيا الديپلوماسي هو تصور أنه قد يكون بوسعها الحصول على تعهد تفصيليٍّ من جانب البريطانيين، في حين أن تفوق الديپلوماسية الفرنسية يتمثل في المراهنة على وفاقٍ غير محدَّد المعالم وبلا آليةٍ تطبيقية مع بريطانيا العظمى التي من شأنها مع ذلك أن تضطر، في حالة نشوب حربٍ فرنسية - ألمانية، إلى التدخل للحيلولة دون السماح لألمانيا بهيمنةٍ مستديمة على القارّة. والحال أن تعبير **الوفاق الثلاثي** بين فرنسا وروسيا وبريطانيا العظمى، مع احتفاظ هذه الأخيرة على نحوٍ حازمٍ بحريتها في التصرف، إنما يعبر عن هذا الواقع.

أمَّا انعدام التوازن الديموغرافي بين فرنسا وألمانيا فقد جرى تعويضه بالتحالف مع روسيا. وتنطوي الخطط الحربية الألمانية على إلحاق الهزيمة بفرنسا قبل أن تتمكن روسيا من حشد كتلها البشرية على حدود ألمانيا. لكن انطلاق روسيا الصناعي المثير يهدد هامش الأمن هذا. والحال أن التحسين المستمر لشبكة السكك الحديدية الروسية، بفضل التمويلات الفرنسية بشكلٍ خاص، قد أدى إلى اختزال الوقت الضروري لإدخال الجيش الروسي في العمليات الحربية. ومن جهة أخرى فإن باريس قد طرحت هذا التحسين لشبكة السكك الحديدية كشرطٍ لتقديم قروض جديدة إلى روسيا.

وينزعج العسكريون الألمان من خطر خوض حرب على جبهتين، فمن شأن صعود

قوة روسيا المجازفةَ على نحو متزايد باطراد أن يجعل الموقف في غير صالح ألمانيا. وهم يرون أن من شأن الهزيمة الألمانية أن تصبح حتميةً في عام ١٩١٠ وذلك بسبب انعدامات التوازن في علاقات القوة. والصورة المستخدمة هي صورة «النشَّابة» الروسية. ولا تُؤخَذُ في الحسبان عيوب الجيش الروسي العديدة، خاصة في القيادة والتأطير واللوچستيك.

ويستند هذا التصور إلى حقيقة أن القيادات العسكرية الأوروبية إنما تفكر أساسًا من زاوية شن حروب هجومية وصدمات جبهوية مباشرة وخوض معارك هائلة وفق المخططات النابوليونية. وهذه القيادات تُهملُ مزايا الردع المعتمد على ترتيبات دفاعية تتطلب علاقات قوة ذات طبيعة أخرى.

وتتمثل نتيجة السياسة الألمانية في دفعها بريطانيا العظمى إلى صف فرنسا وروسيا، ما يستثير عندئذ قلقًا عميقًا من خطر تطويق ألمانيا.

وإذا كان صانعو القرار الأوروبيون ينظرون في إمكانية نشوب حرب عامة، فإن ذلك لا يعني أنهم يتمنونها. فعلى أي حال، لا توجد نزاعات ترابية مباشرة بين البلدان الستة المعنية (بريطانيا العظمى، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، النمسا - المجر، روسيا). ومن المؤكَّد تمامًا أن فرنسا لم تقبل فقدان الألزاس واللورين، لكنها لم تسع قط إلى خوض حرب استرداد لهما. وتحالفاتها المتعاقبة تهدف إلى ضمان أمنها بتعديل علاقات القوة لا بالانخراط في حرب هجوميةٍ ما كان بإمكان أي شريك لها الاستعداد لقبولها.

والحال أن السير إلى الهاوية سوف تدور أحداثه ضمن تلك المسألة الشرقية القائمة منذ أكثر من قرن بالفعل.

فلأجل الاطمئنان إلى كسب تأييد إيطاليا فيما يتعلق بالملف المغربي، تبدي فرنسا استعدادها لقبول الأطماع الإيطالية في طرابلس الغرب وبرقة، ما يسمح بتحقيق تقارب فرنسي - إيطالي على الرغم من أن إيطاليا تظل مرتبطةً بالتحالف مع ألمانيا والنمسا - المجر (التحالف الثلاثي). لكن العلاقات الإيطالية - النمساوية تظلُّ سيئةً بحكم المطالب الإيطالية في تريست والترنتينو آلتو وبحكم تعارض مصالح البلدين في الضفة البلقانية للبحر الأدرياتي. وبالشكل نفسه، اعترفت روسيا بالأطماع الإيطالية في الشاطئ الأفريقي وذلك في مقابل قبول مطلبها الخاص بالمضائق.

والحال أن الاستحواذ على الأراضي العثمانية الأخيرة في أفريقيا إنما يشكِّلُ هدفًا قوميًّا لإيطاليا الراغبة في الظهور كدولةٍ استعمارية عظمى. والإيطاليون تخامرهم الأوهام فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية لهذه الأراضي وبإمكانية جعلها مصرفًا للهجرة الإيطالية. والحاصل أن المشروعات الاستثمارية الإيطالية، وقد شجعتها حكومتها، إنما تقوم بالاستثمار في تلك البلدان، ما يشكل نوعًا من «الاختراق السلمي». وتحاول جماعة تركيا الفتاة التصدي لذلك على الرغم من الحدود التي تفرضها الامتيازات، ما يستثير احتجاجات حامية من جانب الحكومة الإيطالية على المسرح الدولي.

والسياق الذي أوجدته أزمة أغادير يدفع الحكومة الإيطالية إلى التحرك. فلو فازت فرنسا بالاعتراف لها بحقها في المغرب الأقصى، فإن إيطاليا إنما تجازف بفقدان مستحقاتها في الشمال الأفريقي. وإذا لم تستفد إيطاليا من حقيقة انصراف الانتباه الدبلوماسي عنها، فإنها تجازف، في حالة إقدامها على عملٍ مسلَّح، بأن يُفرَضَ عليها مؤتمر دولي للفصل في النزاع. لذا يجري اتخاذ قرار بالتحرك لأجل الاستفادة من الظرف الدولي ولإرضاء رأيٍّ عام يوجِّههُ القوميون. ومنذ وقت طويل، أعدَّ العسكريون الإيطاليون خطة احتلالٍ للشاطئ الليبي من المفترَض إمكان تنفيذها بسرعة بالاعتماد على قوة حملة قوامها بضع عشرات من آلاف الجنود.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٩١١، تَشنُّ الصحافةُ الإيطالية حملةً حامية ضد الجبايات غير القانونية المفروضة على الإيطاليين في طرابلس الغرب وضد خطر اندلاعٍ للتعصب الإسلامي. وتحاول ألمانيا القيام بوساطة وتحصل على موافقة العثمانيين على كل التنازلات الاقتصادية الممكنة ما إن تظل الأراضي تحت السيادة العثمانية. لكن إيطاليا تريد فتحًا ترابيًّا وتبعث إلى العثمانيين، في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩١١، إنذارًا ينذرهم بالتخلي سلميًّا عن برقة وطرابلس الغرب. وبما أن الدولة العثمانية ترفض الانصياع للإنذار، فإن إيطاليا تعلن عليها الحرب.

والحال أن الفعل الإيطالي إنما يستثير انزعاجات هائلة في أوروبا، خاصةً في ألمانيا والنمسا. فما هو في خطرٍ ليس أخلاقية فعلٍ استعماري، بل إن الخطر هو استثارة أزمة بلقانية قد تستتبع نشوب حرب عظمى في أوروبا. وبما أن المعارك الأولى قد دارت في

والحال أن الاستحواذ على الأراضي العثمانية الأخيرة في أفريقيا إنما يشكِّلُ هدفًا قوميًّا لإيطاليا الراغبة في الظهور كدولةٍ استعمارية عظمى. والإيطاليون تخامرهم الأوهام فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية لهذه الأراضي وبإمكانية جعلها مصرفًا للهجرة الإيطالية. والحاصل أن المشروعات الاستثمارية الإيطالية، وقد شجعتها حكومتها، إنما تقوم بالاستثمار في تلك البلدان، ما يشكل نوعًا من «الاختراق السلمي». وتحاول جماعة تركيا الفتاة التصدي لذلك على الرغم من الحدود التي تفرضها الامتيازات، ما يستثير احتجاجات حامية من جانب الحكومة الإيطالية على المسرح الدولي.

والسياق الذي أوجدته أزمة أغادير يدفع الحكومة الإيطالية إلى التحرك. فلو فازت فرنسا بالاعتراف لها بحقها في المغرب الأقصى، فإن إيطاليا إنما تجازف بفقدان مستحقاتها في الشمال الأفريقي. وإذا لم تستفد إيطاليا من حقيقة انصراف الانتباه الدبلوماسي عنها، فإنها تجازف، في حالة إقدامها على عملٍ مسلَّح، بأن يُفرَضَ عليها مؤتمر دولي للفصل في النزاع. لذا يجري اتخاذ قرار بالتحرك لأجل الاستفادة من الظرف الدولي ولإرضاء رأيٍ عام يوجِّهُهُ القوميون. ومنذ وقت طويل، أعدَّ العسكريون الإيطاليون خطة احتلالٍ للشاطئ الليبي من المفتَرَض إمكان تنفيذها بسرعة بالاعتماد على قوة حملة قوامها بضع عشرات من آلاف الجنود.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٩١١، تَشنُّ الصحافةُ الإيطالية حملةً حامية ضد الجبايات غير القانونية المفروضة على الإيطاليين في طرابلس الغرب وضد خطر اندلاعٍ للتعصب الإسلامي. وتحاول ألمانيا القيام بوساطة وتحصل على موافقة العثمانيين على كل التنازلات الاقتصادية الممكنة ما إن تظل الأراضي تحت السيادة العثمانية. لكن إيطاليا تريد فتحًا ترابيًّا وتبعث إلى العثمانيين، في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩١١، إنذارًا ينذرهم بالتخلي سلميًّا عن برقة وطرابلس الغرب. وبما أن الدولة العثمانية ترفض الانصياع للإنذار، فإن إيطاليا تعلن عليها الحرب.

والحال أن الفعل الإيطالي إنما يستثير انزعاجات هائلة في أوروبا، خاصةً في ألمانيا والنمسا. فما هو في خطرٍ ليس أخلاقية فعلٍ استعماري، بل إن الخطر هو استثارة أزمة بلقانية قد تستتبع نشوب حربٍ عظمى في أوروبا. وبما أن المعارك الأولى قد دارت في

البحر الأدرياتي، فإن الخطر يبدو جديًا. وتحت الضغوط النمساوية، تعلن إيطاليا وقفها للعمليات العسكرية في البحر الأدرياتي وفي تركيا الأوروبية.

ويلقى العدوان الإيطالي صدىً هائلًا في مجمل العالم الإسلامي. ويُكثر المسلمون الهنود من التظاهرات الاحتجاجية ويُطلقون مقاطعةً للمنتجات الإيطالية، ما يشكِّلُ موضع قلق عظيم بالنسبة للسلطات البريطانية.

والرغبة العامة للدول العظمى الأوروبية، جرَّاء مخاطر «تعقُّد الأمور»، هي التمسك بعدم التدخل ما إن تقتصر المعارك على البحر المتوسط وربما البحر الأحمر. ففي هذه المنطقة الأخيرة، يقدم الأسطول الإيطالي دعمًا للمنتفضين المحليين ضد الوجود العثماني في اليمن.

والحال أن التعليمات العثمانية الصادرة إلى القوات المرابطة في طرابلس الغرب إنما تتمثل، بحكم عدم توازن علاقات القوة، في الانسحاب إلى داخل الأراضي لأجل تنظيم المقاومة فيها. وهكذا تسقط طرابلس الغرب من دون معركة كبيرة في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول. والميناء الوحيد الذي دارت فيه مواجهة حقيقية هو ميناء بنغازي الذي يتم الاستيلاء عليه في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول.

ويحظر البريطانيون انتقال تعزيزات عثمانية عبر مصر ويسيطر الإيطاليون على المداخل البحرية. وتنجح جماعة تركيا الفتاة في تمريرٍ فرديٍّ لعددٍ معين من الضباط. وهذا عمل «التشكيلات المخصوصة» لجماعة تركيا الفتاة، والتي يبدو أنها قد جرى تشكيلها بمناسبة هذه الحرب.

وبمجرد انقضاء المفاجأة، تعيد القوات العثمانية تنظيم نفسها ويجري تجنيد قوات محلية لمحاربة الغزاة. وفي ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، يمكنها القيام، مدعومةً من جانب السكان المحليين، بشن هجوم مباغتٍ على طرابلس الغرب وإلحاق خسائر جسيمة بالإيطاليين (٢١ ضابطًا و ٤٨٢ جنديًا). فتجري ممارسة أعمال انتقامية جد قاسية ضد السكان المحليين وتتحدث الصحافة الدولية عن الفظائع التي ارتكبها الإيطاليون، والتي تتمثل في سقوط أكثر من ٤٠٠٠ مدنيٍّ ضحايا. وتستثير هذا المذابح حركة غضب في العالم الإسلامي ويحاول عدد كبير من المتطوعين الوصول إلى مسرح العمليات.

وقد دخلت حرب طرابلس هذه التاريخ بمناسبة الاستخدام المنهجي الأول للطيران كسلاحٍ حربيٍّ، في الاستطلاع كما في القصف (٥ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩١٢). والأمر كذلك بالنسبة للاستخدام الأول للسيارات المصفَّحة والمزوَّدة بالمدافع الرشَّاشة.

وبما أن الجنود الإيطاليين عاجزون عن التغلغل في الداخل، فإنهم ينحبسون في الموانئ الرئيسية التي صارت جيوبًا مُحصَّنَةً. ولا يعود من الوارد خوض حربٍ سهلة. فالحال أن العثمانيين خصومٌ أكثر خطورة بكثير من المهديين السودانيين الذين سحقهم كتشنر في معركةٍ واحدة.

وفي ٥ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يعلن الملك ڤيكتور - عمانوئيل الثالث ضم برقة وطرابلس الغرب، ما يجعل من المستحيل التوصل إلى تسوية ديپلوماسية على شكل «احتلالٍ مؤقَّت» من جانب إيطاليا ليس من شأنه تهديد السيادة العثمانية. والحال أن العثمانيين عازمون الآن على محاربة الإيطاليين محاربةً حازمة. ويقوم الضباط، الذين يصلون اعتبارًا من أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، كزعيم جماعة تركيا الفتاة أنور بك، أو مصطفى كمال، بتنسيق العمليات ويختارون شن حرب عصابات. أمَّا الطريقة السنوسية القوية، التي تسيطر على الصحراء، فهي تعلن الجهاد ضد الغزاة.

وإذا كان هؤلاء الأخيرون يرسلون طوابير مسلَّحة إلى الداخل ويقومون بتحصين هذا الموقع أو ذاك من المواقع التي يفتحونها، فإنهم لا يتمكنون من التوصل إلى القضاء على عدوٍّ يجيد الاختفاء.

وفي الأشهر الأولى من عام ١٩١٢، يرتفع العدد الإجمالي لأفراد القوات الإيطالية المنخرطة في الغزو إلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ جندي من دون أن تنجح في فرض حلٍّ عسكري. وتحافظ الدول العظمى الأوروبية على حيادها حتى لا تخسر إيطاليا وحتى لا تستثير أزمة شرقية كبرى.

وقد قررت روسيا أن يكون موقفها نسخةً من موقف فرنسا التي لم تعترض على الفتح الإيطالي. وألمانيا موزَّعة بين التزاماتها حيال إيطاليا وتعهداتها حيال الدولة العثمانية. ومنذ بداية الأعمال العدائية، نجد أن الأسطول الحربي العثماني، الأدنى للغاية، من حيث قوته، من أسطول إيطاليا، ينسحب إلى ما وراء الدردنيل الذي يضطلع العثمانيون بتعزيز

تحصيناته. ويُطالِبُ الروس، تحت طائلة القيام بتدخلٍ عسكريٍّ، بأنِ يحترم المتحاربون حرية الملاحة في المضائق. وفي مصر، يضطر البريطانيون إلى تحديد الحدود البرِّية مع برقة سعيًا إلى معرفة أين يتوقف مسرح العمليات العسكرية. وتُطالِبُ القاهرةُ بأن يتم اعتبار منطقة السلّوم وميناءها جزءًا من الأرض المصرية، على الرغم من أن حاميةً عثمانية لا تزال مرابطةً هناك... وفي نهاية المطاف، يسلِّمُ العثمانيون الأرض لمصر في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١١.

كما يستفيد الفرنسيون من الوضع لكي يتعدوا على فزّان انطلاقًا من الصحراء الجزائرية ومن التيبيستي في الصحراء التشادية. وفي مستهل عام ١٩١٢، تصاعدت النبرة بين فرنسا وإيطاليا بِشأن اعتراض الأسطول الإيطالي لسفنٍ تجارية فرنسية ضمن إطار البحث عن تهريب الأسلحة.

ولأن من المستحيل فرض حلٍّ عسكري، يضطر الإيطاليون إلى توسيع نطاق النزاع لإجبار العثمانيين على الرضوخ. لذا يقومون بفرض الحصار على كل الساحل العثماني للبحر الأحمر، ما يستثير انزعاجات فرنسا وبريطانيا العظمى على موسم الحج القريب إلى مكة والمنتظر أن يبدأ في خريف عام ١٩١٢.

وفي ٢٤ فبراير/ شباط ١٩١٢، يقصف الأسطول الإيطالي بيروت، ويذكر الإيطاليون على المستوى الرسمي أن الهدف من ذلك هو تدمير سفينتين حربيتين عثمانيتين، لكن الهدف بالأخص هو الضغط على العثمانيين. وقد وقعت بعض الأضرار في المدينة، ما سوف يترك ذكرى باقية لدى اللبنانيين. ومن باب الانتقام، تقوم الحكومة العثمانية بطرد جميع المقيمين الإيطاليين الموجودين في الولايات السورية، فيما عدا الكنسيين. وهذه ضربة رهيبة تطالُ وجودًا مشرقيًّا يرجع إلى قرون عديدة. وبالمثل، يجري إبلاغ سفراء الدول العظمى بأنه في حالة ظهور الأسطول الإيطالي قرب الدردنيل فقد يتم تلغيم المضيق.

وفي منتصف أبريل/ نيسان، يصل الأسطول الإيطالي إلى منفذ الدردنيل فيعقب ذلك تبادل لنيران المدفعية بين السفن الإيطالية والحصون التركية. ومن غير الوارد المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، لكن العثمانيين يغلقون المضيق في وجه الملاحة. فتبدي بريطانيا

العظمى استياءها لإيطاليا بينما تبدي روسيا استياءها للدولة العثمانية التي تعلن عن إعادة فتح قريبة للمضيق. والحال أن هذا الإغلاق، حتى مع كونه مؤقتًا، إنما يوجه ضربةً مهمَّة لتجارة روسيا الخارجية.

وفي نهاية المطاف، يقصر الإيطاليون عملياتهم على جزر الدوديكانيز. فيتم الاستيلاء على رودس في النصف الأول من مايو/ أيّار ١٩١٢ كما يتم الاستيلاء على الجزر الأخرى في هذا الأرخبيل. ويكتمل الاحتلال في أواخر الشهر. وهو يستثير احتجاجات حامية من جانب النمسا - المجر وانزعاجًا كبيرًا في الأدميرالية البريطانية. ولتهدئة هذه المخاوف، تتعهد إيطاليا بأن يكون هذا الاحتلال احتلالًا مؤقتًا يقتصر على أمد الحرب.

وتُواصل السياسة الداخلية للدولة العثمانية التعرض للاضطراب. فمعارضو لجنة الاتحاد والترقي يشكلون الاتحاد الحرَّ في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١١، وهو عبارة عن تجمع هجين لمحافظين وليبراليين، تُرك وغير تُرك. وترفض الحركة الجديدة حكومة وحدةٍ قَوميةٍ وتُنازعُ هيمنة لجنة الاتحاد والترقي. فتتوصل هذه الأخيرة إلى حلِّ البرلمان وإلى إجراء انتخابات تحت ضغوطٍ إدارية وبوليسية. والمجلس النيابي الجديد المنتخب في مارس/ آذار ١٩١٢ تسيطر عليه لجنة الاتحاد والترقي سيطرة جد غالبة. ويعمل الدستوريون السابقون على تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية. وفي يوليو/ تموز ١٩١٢، تنظِّم العناصر الليبرالية في الجيش انقلابًا وتطرد الاتحاديين من السلطة. وما تطالِبُ به هذه العناصر هو إنهاء تدخل العسكريين في السياسة العثمانية. وفي أغسطس/ آب، يجري حلُّ المجلس النيابي من جديد بينما يُطرَدُ الاتحاديون من مناصب المسؤولية في الإدارة.

وفي الوقت نفسه، يتدهور الوضع البلقاني. فمنذ عام ١٩١١، يؤدي غليانٌ ألبانيٌّ قويٌّ إلى تعقيد مسائل مقدونيا. فتضطر الحكومة العثمانية إلى تقديم تنازلات إلى الساخطين، خاصةً في كوسوڤا، ما يستثير غضب الصرب الذين يُطالِبون بهذه المنطقة. وبوجه أعم، فإن مطلب «ألبانيا كبرى» تابعة للدولة العثمانية إنما يزعج الأطراف الأخرى المخرطة في المسألة المقدونية، البلغار واليونانيين. وتميل النزعةُ الألبانية إلى التطور بوصفها مشروعًا سياسيًّا مع انقسامٍ بين من يريدون كتابة اللغة بالحروف اللاتينية، ما يُعَدُّ أكثر

أوروبيةً وحداثةً، ومن يريدون الكتابة العربية المتماهية مع الإسلام. وتنصبُّ المطالبُ الأكثر قصويةً على حكمٍ ذاتي وليس على الاستقلال. وحتى إذا كان الواقع السياسي أكثر تعقيدًا، فإن كثيرين يرونَ أن المطلب الألباني تدعمه النمسا - المجر ضمن رغبتها في إضعاف الدول السلافية في البلقان وإضعاف نزعتها التحررية التوحيدية التي تستهدف الولايات البلقانية. وواقع أن السياسة النمساوية تتحدث عن «إصلاحات» من المفترض تطبيقها على كل الجماعات المقدونية وليس على المسيحيين وحدهم إنما يُنظَرُ إليه على أنه دليل على ذلك.

والحال أن روسيا، الراغبة في الانتقام من إذلالها في عام ١٩٠٩، إنما تُقدِّمُ كل دعمها لتقاربٍ بين صربيا وبلغاريا. وفي سياق الحرب الإيطالية - العثمانية، جرت مفاوضات بين البلدين تحت الرعاية الروسية. وفي ١٣ مارس/ آذار ١٩١٢، يتم عقد اتفاقٍ سرِّي يتضمن اقتسام تركيا الأوروبية. ويضمن الاتفاق لصربيا الحصول على كوسوڤا، بينما يضمن لبلغاريا الحصول على تراقيا. أمَّا فيما يتعلق ببقية مقدونيا، فإن تحكيمًا من جانب القيصر نيكولاي الثاني سوف يسوي المسألة. ثم تعقد اليونان، في مايو/ أيَّار ١٩١٢، اتفاقًا مع بلغاريا، من دون المرور هذه المرَّة بالرعاية الروسية ومن دون اتفاقٍ على توزيع الغنائم القادمة. وينضم الجبل الأسود إلى هذه الاتفاقات في أواخر سبتمبر/ أيلول. والحاصل أن پوانكاريه، رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية الفرنسية، إنما يبادر، لدى إبلاغه بما يدور خلال زيارةٍ له إلى روسيا في أغسطس/ آب ١٩١٢، بإبلاغ روسيا بأن فرنسا لن تدخل في حربٍ بسبب المسائل البلقانية ما لم تتدخل ألمانيا في هذه المسائل، ما يعني أن التحالف الفرنسي - الروسي لن يسري مفعوله في حالة نشوب حرب بين روسيا والنمسا - المجر وحدها. فيتراجع الروس ويطلبون إلى أصدقائهم البلقانيين الالتزام بالوضع القائم، لكن الوقت كان قد تأخر كثيرًا لذلك.

ومن المفترض أنه كان بالإمكان لحلٍّ ديپلوماسيٍّ أن يتمثل في المطالبة بإصلاحات عثمانية جديدة في مقدونيا إلَّا أن هذا الحل، علاوة على أنه ينطلق دومًا من افتراض أن المتاعب متأتية من الحكومة العثمانية السيئة وليس من تناحر المشروعات القومية، إنما يصطدم بالأزمة السياسية الداخلية العثمانية. فالخطر يتمثل في نشوب هبَّةٍ قومية في وجه

المطالب الأوروبية الجديدة، وهي هبَّةٌ من شأنها أن تقود إلى عودةٍ للجنة الاتحاد والترقي إلى السلطة وفق نهج سياسيٍّ متشدِّد.

والاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول البلقانية معروفةٌ بما يكفي لأن تدرك الحكومةُ العثمانية الخطر. ويتوجب على وجه السرعة إنهاء الحرب مع إيطاليا. فيتم عقد معاهدة صلحٍ أوليَّة في أوشي في سويسرا، في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٢. وهي تُنهي الأعمالَ العدائية وتنص على سحب المدنيين والعسكريين العثمانيين من برقة ومن طرابلس الغرب.

والحال أن الجيش الإيطالي قد تمثلت خسائره، خلال سنة من القتال، في نحو ٤٠٠ قتيل و ٨٠٠٠ مصاب، ما يدل على غياب معركة كبرى. أمَّا التكلفة المالية فهي ملحوظة إذ تصل إلى نحو ٩٥٧ مليون فرنك بقيمة ذلك العصر. وفتح ليبيا ليس إلَّا في بدايته. فالمقاومة المحلية تتواصل في داخل الأراضي والمحتلون يحاولون قمعها باتباع سياسة ترويع.

وفي ذلك الوقت، بدأت الحرب البلقانية الأولى.

الحرب البلقانية الأولى(٧٩)

في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٢، يشنُّ جيش الجبل الأسود هجومًا على المواقع العثمانية. وفي ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، تُوَجِّهُ الدولُ البلقانية إنذارًا يُطالِبُ بنيل الولايات الأوروبية في الدولة العثمانية وضعية حكم ذاتيٍّ. وفي يوم ١٤، تعلن اليونان اتحادها مع كريت. والردُّ العثماني هو إعلان الحرب في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول.

وقد حاولت الدول العظمى الأوروبية نزع فتيل الأزمة بإعلانها أن من شأنها ألاَّ تعترف بإدخال تغييرات على الوضع الترابي القائم، ولكن محاولتها تذهب أدراج الرياح. وهناك إجماعٌ ديبلوماسي على «حصر» الحرب «في إطارٍ محليٍّ» بما أن من المتعذر

منعها. والمسألة هي القدرة على إدارة مصالح الدول العظمى إدارة سليمة. ويؤيد الرأيُ العام الروسي الدول البلقانية تأييدًا نشيطًا بحكم التضامن السلافي والأرثوذكسي ويحلم بمحو إذلالات عام ١٩٠٤ في مواجهة اليابان وإذلالات عام ١٩٠٨ في مواجهة النمسا - المجر. أمَّا ألمانيا الإمبراطورية فهي تحزن لتقويض نتائج سياستها الخاصة بالتقارب مع الدولة العثمانية. والنمسا - المجر وإيطاليا لا تريدان دولةً سلافية على شاطئ البحر الأدرياتي وهما مستعدتان للّعب بالورقة الألبانية. وتنزعج فرنسا على مصالحها الاقتصادية في الدولة العثمانية، ومن بين هذه المصالح سداد الدين العثماني، كما تنزعج على متانة تحالفاتها. وبريطانيا العظمى تريد اللجوء إلى مجمع الوفاق الأوروبي لتفادي الانفلات المتشابك القاتل الذي قد يفضي إلى حرب معمَّمة في أوروبا.

وكانت الجيوش البلقانية قد تشكلت وفق النسق الأوروبي وحازت مقدرة تعبئة مهمَّة. وتتوصل بلغاريا التي يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٦٣٠ ٤ نسمة إلى تشكيل جيش قوامه ٠٠٠ ٣٥٠ رجل. وسوف تتوصل إلى تعبئة جيش قوامه نحو ٠٠٠ ٦٠٠ رجل. أمَّا صربيا فسوف تتمتع بجيش قوامه ٠٠٠ ٢٥٥ رجل من بين عددٍ إجمالي للسكان قوامه ٠٠٠ ٩١٢ ٢ نسمة. وسوف ينجح هذان البلدان في تحقيق نسبة تعبئة للذكور البالغين تُعَدُّ نسبة استثنائية بصورة مطلقة. ويأتي التسليح من مشتريات للسلاح من أوروبا، فمصدر تسليح العثمانيين ألماني، بينما مصدر تسليح الدول البلقانية فرنسي. وهكذا تقارن الصحافة الدولية بين مصانع كروب ومصانع شنايدر.

والقوات البلقانية متجانسة من الناحية الإثنية ويتمثل دافعها في نزعة قومية إثنية ودينية، وذلك خلافًا لجيش عثمانيٍّ جد متنوع في عناصره. ولم تكن إعادة التنظيم التي دشنتها جماعة تركيا الفتاة قد آتت بعدُ نتائج ملموسة، ثم إن مشاركة غير المسلمين، لأول مرَّة، كانت لها عواقب سلبية بالنسبة لتماسك الوحدات.

والأهمُّ هو أن العثمانيين غير قادرين على استخدام مجمل مواردهم وذلك بحكم ضرورة إبقاء قوات مهمة في الأناضول وفي الولايات العربية للحفاظ على النظام. ثم إنهم في وضع دونية عددية جد قوية. ومن شأن هجوم مشترك تشنه كل الدول البلقانية أن يكون أسوأ المواقف، لأن تركيا الأوروبية سوف تجدُ نفسها بسرعة بالغة مبتورةً فتوجَدُ بؤرةُ

مقاومة مهمة في الغرب وبؤرةٌ أخرى في تراقيا لأجل حماية القسطنطينية. وفي بحر إيجه، يستولي الأسطول اليوناني بسهولة على الجانب الرئيسي من الجزر التي لم تحتلها إيطاليا.

والهزيمة العثمانية واضحة منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول. ففي تراقيا، يُطوِّق البلغار أدرنه التي تُبدي مقاومةً. وهم يتقدمون فيصلون إلى تشاتالچا، على بُعد ٣٥ كيلومترًا من القسطنطينية. وفي مقدونيا، تتقدم القوات اليونانية بسرعة ويستدعي البلغار قوات من تراقيا بعد فوات الأوان، فلا يتمكنون من منع استيلاء اليونانيين على سالونيك التي تسقط في ٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني. وفي إيپيروس، تصمد القوات العثمانية في قطاع يانينا. وفي بقية مقدونيا، يخسر العثمانيون كوسوڤا ولا يتمكنون من منع الالتقاء بين الصرب وجنود الجبل الأسود. فينسحبون إلى ألبانيا. وفي ٢٨ نوڤمبر/ تشرين الثاني، تُعلن جمعيةٌ وطنيةٌ استقلال ألبانيا.

وبما أن البلغار غارقون في سكرة الانتصار، فإنهم يحاولون الاستيلاء على القسطنطينية لما فيه عظيم سخط الروس الذين يفكرون في القيام بعمليةٍ بحريةٍ لحماية دعاويهم في روما الثانية [القسطنطينية]. لكن المقاومة العثمانية تنجح في ١٨ نوڤمبر/ تشرين الثاني في تحطيم الهجوم البلغاري. وقد عانى البلغار من الامتداد الطويل لخطوط مواصلاتهم ومن تعب قواتهم. ويصيبُ وباءُ الكوليرا الجيشين.

وترى الدول العظمى أن الحقائق الواقعية الجديدة في الساحة لا تسمح بالعودة إلى الوضع القائم. وتَفرِضُ على المتحاربين المنهكين هدنةً في ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢ كما تَفرِضُ بدء مؤتمر دولي في لندن في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول. وعلى الرغم من أن اليونان لم تقبل الهدنة، فسوف تشارك في المؤتمر مع ذلك. والحقيقة الرئيسية هي المعارضة الحازمة التي تبديها النمسا - المجر وإيطاليا في وجه إتاحة منفذٍ صربيٍّ إلى البحر الأدرياتي. ويؤيد البلدان قيام دولة ألبانية يجب تحديد حدودها.

ولا تقتصر الحرب على العمليات العسكرية. فالمحاربون البلقانيون يصورونها على أنها حرب تحرير للمسيحيين من الاضطهاد الإسلامي. وخلف خطوط الجيوش المتحركة، تجد الحرب ترجمةً لها في طوفانٍ من أعمال العنف ضد الجماعات السكانية المسلمة بهدف القضاء عليها والاستيلاء على أراضيها. ويتم التطهير العرقي عبر المذابح

والاغتصاب المنهجي للنساء. وتقرير لجنة كارنيجي لمنع النزاعات، وهي اللجنة التي أنشئت للتوِّ، تقريرٌ دامغٌ في هذا الصدد[٨٠]. وهو يُوَجِّهُ الاتهام بشكل مباشر إلى تعديات «العصابات» المسيطرة على الساحة خلف الجيوش، أي إلى الكوميتاچيين.

وتحاول الجماعات السكانية المسلمة اللجوء إلى المدن الكبرى، لكنها إن وجدت هناك ملاذًا فإنها تجد هناك أيضًا ظروفًا هشَّةً إلى أقصى حد. ووصول لاجئين إلى القسطنطينية يخلق توترًا ملحوظًا بين المسلمين والمسيحيين. فتتخذ الحكومة العثمانية التدابير الضرورية لحفظ النظام، لكنها تتنصل من أي مسؤولية في حالة دخول القوات البلغارية عاصمتها. والخوف يتمثل في امتداد أعمال العنف إلى مجمل الأناضول. وبوجود اللاجئين تنتشر الكوليرا في القسطنطينية. فترافقها كل الكوكبة المألوفة من الأمراض في أوقات الحرب: الدوسنتاريا، التيفود، الجدري، التيفوس، إلخ.

وفي لندن، أوضحت الدول العظمى حفاظها على «صرف نظر»ها، أي أنها ليس من شأنها المطالبة بتعويضٍ عند إدخال تعديلات ترابية في البلقان. والنمسا - المجر معنيةٌ في المقام الأول. فهذه الدولة العظمى تتمسك كإيطاليا برفضها وصول صربيا إلى البحر الأدرياتي. كما أنها منزعجة من الجاذبية التي تمارسها صربيا على السلاف الجنوبيين الخاضعين لسلطتها، أي على البوسنويين والكروات. والحال أن الدولتين العظميين إنما تردَّان ضد دول البلقان المسيحية مبدأ القوميات بتطبيقهما إياه لأول مرَّة على جماعة سكانية مسلمةٍ في غالبيتها. وكما هي الحال دومًا في مقدونيا [سَلَطَة] الشعوب، فمن الصعب الفصل بين الجماعات السكانية المختلطة اختلاقًا وثيقًا. وسوف يفضي أي ترتيب ترابي بالضرورة إلى تكوين أقليات إثنية ودينية.

وتعزِّزُ النمسا - المجر أعداد قواتها العسكرية في البوسنة والهرسك كي تضغط على صربيا، وتوضح ألمانيا أنها قد تنحاز إلى صف النمسا. وموقف روسيا في حالة وقوع هجوم نمساوي على صربيا يطرح تساؤلًا رئيسيًّا: فهو يجازف بتعديل التحالفات الأوروبية المختلفة.

وينزع مؤتمر لندن فتيل الأزمة بالاتفاق على أن ألبانيا القادمة سوف تمتد من حدود الجبل الأسود إلى الحدود اليونانية، ما يسوّي مسألة الميناء الصربي. وسوف تتمتع صربيا

بحرية الوصول عبر سكة حديد دولية إلى ميناء حرٍّ ألباني، ما يسمح لها بالإفلات من الوصاية الاقتصادية النمساوية - المجرية. وبمجرد تسوية هذه المسائل المبدئية، يبقى تحديد حدود ألبانيا، وهو مشكلة أخرى تمامًا. وهكذا يجري وضع مبدأ القوميات في وجه حق صربيا والجبل الأسود في الفتح.

ويصمدُ العثمانيون حتى النهاية ويرفضون الرضوخ فيما يتعلق بالحصون المحاصَرة، حصن أدرنه الذي يحاصره البلغار، وحصن يانينا الذي يحاصره اليونانيون، وحصن سكوتاري الذي تحاصره قوات الجبل الأسود. وهذه المدينة الأخيرة يسكنها ألبان ومن المفترض وجوب عودتها إليهم. ويتمسك المفاوضون العثمانيون ببقاء ولاية أدرنه في الدولة العثمانية ويتركون للدول العظمى الاهتمام بتقرير مصير بقية تركيا الأوروبية، لكنهم يرفضون عمليات الضم التي قامت بها اليونان والتي أدت إلى ضم جزر في بحر إيجه إلى جانب ضم كريت. وترى الدول العظمى الأوروبية أن الدعاوى العثمانية زائدة عن الحد. فتفكر في ممارسة ضغوط لإرغام العثمانيين على قبول ضياع أدرنه وتُقرُّ بأن من شأن بعض الجزر اليونانية أن تتعرض للتحييد من الناحية العسكرية إذا ما اقتضى الأمر ذلك. ثم إن إيطاليا ترفض التنازل عن جزر الدوديكانيز لليونان، بينما كان قد جرى تعريف احتلالها للجزر بأنه احتلالٌ مؤقَّت.

وإذ تُعاينُ الحكومة العثمانية الاستنزاف الذي طال الماليات والإنهاك الذي طال الجيش، فإنها تبدو مستعدَّةً للرضوخ حيال الضغوط الأوروبية، لكن لجنة الاتحاد والترقي تنظِّم انقلابًا، في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩١٣، وتستولي على السلطة. فترفض قبول ضياع أدرنه، ما يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية العسكرية في ٣ فبراير/ شباط.

ويبذل العثمانيون مجهودًا ملحوظًا في سبيل تحرير أدرنه وينجحون في ردّ البلغار بضعة كيلومترات عن بحر مرمرة، من دون التوصل إلى تحرير أدرنه التي تسقط في ٢٦ مارس/ آذار ١٩١٣. وفي إيبيروس، يستولي اليونانيون على يانينا في ٦ مارس/ آذار. وفي ٢٣ أبريل/ نيسان، تنتقل سكوتاري الألبانية (شكودره) إلى أيدي الصرب وجنود الجبل الأسود، ما يستثير تدخلًا عسكريًّا دوليًّا يُرغم المحتلين على ترك المدينة، في ١٤ مايو/ أيّار.

وتؤدي معاهدة لندن المؤرخة في ٣٠ مايو/ أيّار ١٩١٣ إلى إنهاء الحرب من دون أن تُسوِّيَ بالفعل المسائل الترابية. وتتخلى الدولة العثمانية عن كل أراضيها في القارة الأوروبية فيما عدا ما تبقى لها من تراقيا. وسوف يجري تكليف الدول العظمى بتحديد حدود ألبانيا وبتحديد مصير جزر بحر إيجه. ومن غير الوارد أن يدفع العثمانيون تعويضات عن الحرب، فمن شأن هذه التعويضات التأثير بشدَّة على إيرادات صندوق الدين العثماني. وبالمقابل، سوف تُحدِّدُ لجنة دولية على أساس نِسَبِ موارد الأراضي المفتوحة الحصَّةَ التي سيكون على كل دولة بلقانية دفعها من الدين العثماني.

الحرب البلقانية الثانية والترتيبات السياسية الجديدة

إذا كان العثمانيون قد أخفقوا في تغيير نتيجة الحرب، فإن انقسام خصومهم لا يكفُّ عن التزايد. ففي الغرب، تقع صربيا والجبل الأسود تحت ضغوط إيطالية ونمساوية – مجرية لإقامة دولة ألبانية يتعين وضعها تحت حماية الدول العظمى. وفي مقدونيا، لا يترتب شيء على التحكيم المقرَّر بين صربيا وبلغاريا لإعادة توزيع الغنائم، وهو التحكيم الذي كان على روسيا القيام به. فصربيا، وقد حرمت من الوصول إلى البحر وصار عليها قبول قيام دولة ألبانية، إنما ترفض التخلي عن فتوحاتها الأخرى بل إنها تطالب بتعويضات ترابية. ومن جهة أخرى، تُطالِبُ بلغاريا بسالونيك بوصفها المركز التاريخي لمقدونيا بينما اليونانيون يحتلونها (في ذلك العصر، كانت الجماعة اليهودية هي الجماعة الأهم في المدينة من الناحية العددية). فينتج عن ذلك تقاربٌ صربيٌّ – يونانيٌّ ضد بلغاريا التي تجد نفسها مُعرَّضةً في الشمال لمطالبات رومانية بتعويضات ترابية. ونزاع المطالب الترابية هذا يجد ترجمةً له في تكاثر الحوادث بين الجيوش الصربية واليونانية والبلغارية. والمسألة هي ما إذا كان بإمكان بلغاريا الامتداد حتى ألبانيا أو ما إذا كانت اليونان وصربيا سوف تكون بينهما حدود مشتركة.

ويظل من الصعب دومًا القيام بتعريفٍ ترابيٍّ لألبانيا. فالدولتان العظميان الداعمتان

للدولة الآخذة بالتشكل توافقان على استبعاد المناطق ذات المأهولية الممتزجة بالسلاف ما إن تُشَكِّل المناطقُ الساحليةُ الجانبَ الرئيسي من ألبانيا. وتشدِّدُ إيطاليا على أن يكون الجانبُ القارّي لمضيق كورفو ألبانيًّا في جزء منه، وذلك لضمان حرية الملاحة البحرية عند منفذ البحر الأدرياتي.

وتظهر بلغاريا بوصفها الرابح الكبير من النزاع وذلك بامتدادها إلى تراقيا كما إلى مقدونيا على حدٍّ سواء، ما يسمح لها بمنفذٍ مهمٍّ إلى البحر المتوسط. ويرى جميع جيرانها أن هذه المزايا زائدةٌ عن الحدِّ ويشكلون ائتلافًا ضد بلغاريا الكبرى الجديدة هذه. وكان من المفترض أن على روسيا التمكن من فرض وساطتها، لكنها لا تستقر على الاختيار بين الدولتين السلافيتين. ويحاول البلغار اللجوء إلى القوة بمهاجمة صربيا واليونان في وقت واحد، في ٢٩ و ٣٠ يونيو/ حزيران. والهدف هو أن يكونوا في موقع قوة عند التحكيم القادم.

ويُوقَفُ التقدم البلغاري بينما تقوم رومانيا والدولة العثمانية بدورهما بمهاجمة بلغاريا التي ترضخ في مواجهة هذه الهجمات. وهكذا يسترد العثمانيون أدرنـه وبقية تراقيا بينما تستولي رومانيا على دوبروجا البلغارية في دلتا الدانوب. والحال أن هدنة جديدة، في ٣١ يوليو/ تموز ١٩١٣، إنما تكرس الخسائر البلغارية. وتؤدي معاهدة بوخارست المؤرَّخة في ١٠ أغسطس/ آب ١٩١٣ إلى إنهاء الحرب. فتحصل اليونان على الجزء الإيجي من مقدونيا. بينما تحصل صربيا على حوض ڤاردار الهدروغرافي وتضطر بلغاريا إلى الاكتفاء بالجنوب الشرقي مع منفذ إلى بحر إيجه. وتصبح صربيا أكبر دولة بلقانية بدعم مضمونٍ من روسيا.

أمَّا الدولة العثمانية، الغائبة عن مؤتمر بوخارست، فإن روسيا تتهمها اتهامًا حاميًا بعدم احترام معاهدة لندن، لكن الدول العظمى الأخرى لا تريد سماع شيء عن فرض عقوبات مالية عليها. وفي نهاية المطاف، سوف يتم عقد الصلح مع بلغاريا بموجب معاهدة منفصلة في القسطنطينية، في ٢٩ سبتمبر/ أيلول، وعقد معاهدة صلح مع اليونان في أثينا، في ١٤ نوڤمبر/ تشرين الثاني. أمَّا الصلح مع صربيا، الأقل إلحاحًا بالتأكيد، فلن يتم توقيعه إلَّا في ١٥ مارس/ آذار ١٩١٤.

وتتواصل التعديلات الترابية للبلقان بقدر ما إن الحدود كانت قد حُدِّدت من زاوية المواقع العسكرية عند انتهاء المعارك وبقدر ما إن الحرب العالمية الأولى سوف تقلب المنطقة مرّةً أخرى. لكننا، مع اختفاء أوروبا التركية، نصبح من الناحية الرسمية خارج المسألة الشرقية. وقد تابع العسكريون الغربيون الحربين البلقانيتين من بعيد، مهتمين بتحركات الوحدات على الخرائط بأكثر من اهتمامهم بالمجريات الواقعية في الساحة، وهي مجريات تتميز بتشكيل شبكات من الخنادق وبكفاءة المدفعية. والخسائر العسكرية في كل المعسكرات ملحوظة سواء كان ذلك في ساحات المعارك أم جرّاء آثار الأمراض. والنزيف البشري رهيبٌ ويُنذِرُ بالنزيف البشري للحرب العالمية الأولى في تلك المنطقة.

وتترافق الحرب البلقانية الثانية مع سلسلة جديدة من المذابح التي تطال كل الجماعات السكانية: فالبلغار يذبحون المسلمين واليونانيين والصرب؛ والصرب يذبحون البلغار والمسلمين؛ واليونانيون يذبحون المسلمين والجماعات السلافية المختلفة. وكما في الحرب البلقانية الأولى، ليست هذه المذابح نتاج عناصر غير منضبطة أو تسويات لحسابات محلية، بل هي بالفعل نتاج إرادة سياسية في القضاء على جماعات سكانية غير مرغوبٍ فيها.

ومن المستحيل التوصل إلى تقديرٍ دقيقٍ للخسائر المدنية في الحربين، وذلك بحكم الانتقال المستمر للجماعات السكانية. وعلاوة على الضحايا المباشرين للمذابح، هناك ضحايا الأمراض والحرمانات، وهي عواقب من عواقب الحرب والانتقالات القسرية. وفيما يتعلق بالأراضي التي فتحها الصرب، فإن المذابح التي طالت الألبان المسلمين قد تواصلت بعد انتهاء الأعمال العدائية العسكرية بكثير.

وقد أمكن تقدير أن ٦٢٪ من سكان تركيا الأوروبية (الروميلي) قد ذُبحوا أو أُرغموا على الانتقال. وبالنسبة للسكان المسلمين تحديدًا، جرى الحديث عن خسائر بشرية تتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ جرّاء المذابح والانتقالات القسرية. وقد حُسِبُ أكثرُ من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ قدموا من أوروبا وأُعيد توطينهم في الأناضول.

وعلاوة على خسارة جماعات سكانية وأراضٍ كانت في مركز الدولة العثمانية على مدار قرون، فإن طبيعة الدولة العثمانية نفسها قد طرأ عليها تحولٌ. فالمكونات السلافية

والألبانية قد اختفت والموجةُ الجديدة من اللاجئين تُعَزِّزُ البُعد الإسلامي للجماعة السكانية الأناضولية. وبأكثر من أي تبنٍّ لخطابٍ سياسي ما ذي منشأ أوروبي، فإن الواقع الذي شكَّلتهُ حقيقةُ أن ٢٧٪ من السكان المسلمين في البلقان العثمانية قد قُتلوا وأن ٣٥٪ أصبحوا لاجئين إنما يصوغ مواقف الحكام العثمانيين[٨١]. فلجنة الاتحاد والترقي تمارس الآن ديكتاتوريةً فعليةً مع إبقائها على الشكل الدستوري الليبرالي، وتبدأ السلطةُ في التفكير بشكل واضحٍ في تحقيق تجانسٍ إثنيٍّ للأناضول. ولا بد من قول إن الهزائم العثمانية كانت قد نالتْ بالأحرى الترحيبَ من جانب اليونانيين والأرمن الذين وصل بهم الأمر إلى حدِّ تَرَقُّبِ دمارٍ للدولة العثمانية.

وهكذا تبدأ، في عام ١٩١٤، مفاوضات بين مملكة اليونان والدولة العثمانية لتبادلٍ للجماعات السكانية بين الناطقين باليونانية في الدولة العثمانية والمسلمين الباقين في اليونان. وبشكلٍ أقسى، تنتهج لجنة الاتحاد والترقي سياسة تخويفٍ ضد اليونانيين المقيمين على شاطئ بحر إيجه، وهي سياسةٌ سوف تفضي إلى الرحيل القسري لما يتراوح بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ شخصٍ خلال عام ١٩١٤.

وتتذرع جماعة تركيا الفتاة بالتدابير الأمنية لكي تُبرِّرَ تصرفاتها ضد اليونانيين. وكانت مملكة اليونان قد نجحت للتوِّ في توطيد سيطرتها على جزر بحر إيجه، فيما عدا الدوديكانيز، ما يُشكِّلُ خطرًا رئيسيًّا على الشاطئ الأناضولي، وذلك لأن اليونانيين لم يتخلوا عن «الفكرة العظمى». كما أن الجماعة استخلصت درسًا مفاده أن بقاء إمبراطوريتها إنما يتحقق عبر عقد تحالفٍ مع دولة أوروبية عظمى واحدة على الأقل.

وصلح بوخارست ليس الحل النهائي للأزمات البلقانية. فالنمسا ترى خطرًا مميتًا في قيام صربيا الكبرى وتخوض معها سياسةَ مواجهة. وعندما يقوم الصرب بغزو أرض مخصَّصة لألبانيا، متذرعين بالحفاظ على النظام، يوجِّه النمساويون إليهم إنذارًا في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٣، منذرينهم بالجلاء عن الأرض الألبانية في غضون ما لا يزيد عن ثمانية أيام. وبما أن المعنيين يتصرفون بشكل يتعارض بالفعل مع قرارات الدول العظمى، فإنهم يجدون أنفسهم معزولين على المستوى الديبلوماسي ويضطرون إلى الامتثال للإنذار. وقد أوضحت روسيا أنها ليست مهتمة بتأييد توسيع ترابي جديد لصربيا.

والألبانية قد اختفت والموجةُ الجديدة من اللاجئين تُعَزِّزُ البُعد الإسلامي للجماعة السكانية الأناضولية. وبأكثر من أي تبنٍّ لخطابٍ سياسي ما ذي منشأ أوروبي، فإن الواقع الذي شكَّلتهُ حقيقةُ أن ٢٧٪ من السكان المسلمين في البلقان العثمانية قد قُتلوا وأن ٣٥٪ أصبحوا لاجئين إنما يصوغ مواقف الحكام العثمانيين(٨١). فلجنة الاتحاد والترقي تمارس الآن ديكتاتوريةً فعليةً مع إبقائها على الشكل الدستوري الليبرالي، وتبدأ السلطةُ في التفكير بشكل واضحٍ في تحقيق تجانسٍ إثنيٍّ للأناضول. ولا بد من قول إن الهزائم العثمانية كانت قد نالتْ بالأحرى الترحيبَ من جانب اليونانيين والأرمن الذين وصل بهم الأمر إلى حدِّ تَرَقُّبِ دمارٍ للدولة العثمانية.

وهكذا تبدأ، في عام ١٩١٤، مفاوضات بين مملكة اليونان والدولة العثمانية لتبادلٍ للجماعات السكانية بين الناطقين باليونانية في الدولة العثمانية والمسلمين الباقين في اليونان. وبشكلٍ أقسى، تنتهج لجنة الاتحاد والترقي سياسة تخويفٍ ضد اليونانيين المقيمين على شاطئ بحر إيجه، وهي سياسةٌ سوف تفضي إلى الرحيل القسري لما يتراوح بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ شخصٍ خلال عام ١٩١٤.

وتتذرع جماعة تركيا الفتاة بالتدابير الأمنية لكي تُبرِّرَ تصرفاتها ضد اليونانيين. وكانت مملكة اليونان قد نجحت للتوِّ في توطيد سيطرتها على جزر بحر إيجه، فيما عدا الدوديكانيز، ما يُشكِّلُ خطرًا رئيسيًّا على الشاطئ الأناضولي، وذلك لأن اليونانيين لم يتخلوا عن «الفكرة العظمى». كما أن الجماعة استخلصت درسًا مفاده أن بقاء إمبراطوريتها إنما يتحقق عبر عقد تحالفٍ مع دولة أوروبية عظمى واحدة على الأقل.

وصلح بوخارست ليس الحل النهائي للأزمات البلقانية. فالنمسا ترى خطرًا مميتًا في قيام صربيا الكبرى وتخوض معها سياسةَ مواجهة. وعندما يقوم الصرب بغزو أرض مخصَّصة لألبانيا، متذرعين بالحفاظ على النظام، يوجِّه النمساويون إليهم إنذارًا في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٣، منذرينهم بالجلاء عن الأرض الألبانية في غضون ما لا يزيد عن ثمانية أيام. وبما أن المعنيين يتصرفون بشكل يتعارض بالفعل مع قرارات الدول العظمى، فإنهم يجدون أنفسهم معزولين على المستوى الديبلوماسي ويضطرون إلى الامتثال للإنذار. وقد أوضحت روسيا أنها ليست مهتمة بتأييد توسيع ترابي جديد لصربيا.

ويظل الوضع في ألبانيا مضطربًا في الأشهر الأولى من عام ١٩١٤. وفي حين أن جزءها الجنوبي يظل محتلاً من جانب اليونانيين، فإن النمساويين والإيطاليين داخلون الآن في مواجهة. وهم يحاولون الاتفاق على تحديد مناطق نفوذ، لكن هذا الاتفاق نفسه لا يصمد.

ويظل التوتر قويًّا بين النمسا وصربيا. والحقُّ إن هذه الأخيرة تستأنف التاكتيك المألوف لدى البلدان البلقانية بدعمها على المكشوف على أرضها للحركات السلافية المعادية للمَلَكيَّة الثنائية [النمساوية - المجرية] وبغضِّها طرفها عن نشاط المنظمات السرِّية التي تقوم بالتحضير لاغتيالات تستهدف المسؤولين النمساويين - المجريين الموجودين في الأراضي التي تدَّعي هذه المنظمات أنها تخص السلاف الجنوبيين. ويبلغ الغضب ذروته في الأوساط الحاكمة النمساوية عند وقوع حادثة الاغتيال في سراييفو. والحقُّ إن التفكك الترابي للإمبراطورية النمساوية - المجرية، فيما يرى كثيرون من المراقبين، لا بُدَّ له من أن يعقب تفكك تركيا الأوروبية.

والنتيجة الرئيسية للحربين البلقانيتين هي اختزالهما الدولة العثمانية إلى بُعدها الأناضولي والعربي، ما يؤدي إلى تصدُّر «المسألة العربية» مسائل الساعة. ففي هذا الملف تتلاقى نتائج الحروب العثمانية والاصطفافات الأوروبية.

وفي مارس/ آذار ١٩١٢، يعلن تشرشل التخلي عن «معيار قوة قوتين»، والذي يتمثل في بناء أسطول بريطاني قادر على مواجهة أسطولٍ مركّبٍ للدولتين البحريتين العظميين التاليتين في القوة البحرية. إذ يجب الاقتصار على تفوقٍ بنسبة ٦٠٪ على الدولة البحرية الثانية في مجال السفن المدرَّعة. ويقترح لورد الأدميرالية الأول على ألمانيا تجميدًا مؤقّتًا للإنشاءات البحرية، ما ترفضه المعنية على الفور. وعندئذ، لا يعود هناك سوى وسيلة وحيدة للحفاظ على هذا التفوق في بحر الشمال، هي سحب السفن المدرَّعة الموجودة في البحر المتوسط: فمن الحماقة إضاعة إنجلترا في سبيل الاحتفاظ بمصر.

وفي مايو/ أيَّار ١٩١٢، يدخل تشرشل في مواجهة عنيفة مع كتشنر، القنصل والمندوب العام في مصر، الذي يرى أن سحب الأسطول من البحر المتوسط من شأنه أن يعني ضياع مصر وقبرص ومالطه وتعريض طريق الهند للخطر. وهو يرضخ فيما يتعلق

بنقطة واحدة، هي النقطة المتعلقة ببقاء طرَّادات قتالية في مالطه. وتجري محادثات مع الأميرالية الفرنسية. ففي حالة خطر نشوب حرب أوروبية، من شأن الأسطول الفرنسي في المحيط الأطلسي أن يتجه إلى البحر المتوسط لتأمين مرور الجيش الموجود في أفريقيا عند اتجاهه إلى المتروپول على أن تنضم السفن البريطانية الأخيرة الموجودة في البحر المتوسط إلى الـ *Home Fleet* [أسطول حماية الجزر البريطانية]. وبحكم ذلك، من شأن الشاطئ الفرنسي للمحيط الأطلسي ألاَّ يجد نفسه محميًّا بعدُ. فيتعهد الإنجليز بممارسة هذه الحماية. ويكمن تناقض الالتزامات البريطانية في افتقارها النظري إلى آلية لتنفيذها وإن كان من نتائج ذلك هو وضع خطط تفصيلية للأداء العملي، سواء كان ذلك بالنسبة للعمليات البرّية أم بالنسبة للعمليات البحرية.

ونتيجة هذه الاتفاقات هي تسليم البحر المتوسط لفرنسا في سياق نشوب الحرب البلقانية الأولى. ومع فرض الحماية على المغرب الأقصى، يجري إغلاق المسألة المغربية على المستوى السياسي، حتى وإن كان لا يزال يتعين فتح جزء كبير من البلد. وقد أصبحت ليبيا ملكية إيطالية. وبالنسبة لـ «الحزب» الاستعماري الفرنسي، فإن الملف التالي هو ملف سوريا. والحال أن پوانكاريه، وقد أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء في يناير/ كانون الثاني ١٩١٢، إنما ينوي على الأقل تعزيز النفوذ الفرنسي في سوريا. وخلال الحرب البلقانية الأولى، يتولى الأسطول الفرنسي بشكلٍ ظاهرٍ تأمين حماية المصالح الأوروبية على مقربة من العاصمة العثمانية.

ومن غير الوارد بالنسبة لفرنسا أن تستولي على سوريا، لكن الوارد فقط هو الاحتفاظ بها كفضاء يخصها وحدها. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢، تنالُ الديپلوماسيةُ الفرنسية بندًا ينص على صرف بريطانيا نظرها عن سوريا. فيقوم پوانكاريه بإعلانه في خطاب له في مجلس الشيوخ، في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢. وفي الوقت نفسه، تتطور حركةٌ داعيةٌ إلى الحكم الذاتي في الولايات السورية حول لجانٍ تدعو إلى الإصلاحات تضم الأعيان المسلمين والمسيحيين. وفي مستهل عام ١٩١٣، سادَ للحظةٍ اعتقادٌ بأن الدولة العثمانية سوف تنهار، ومن هنا تجدُّدُ الاهتمام بسوريا. وقد ترافقت عودة لجنة الاتحاد والترقي إلى السلطة مع تشدُّدٍ في السياسة العثمانية. إذ يجري تعطيل

بنقطة واحدة، هي النقطة المتعلقة ببقاء طرّادات قتالية في مالطه. وتجري محادثات مع الأميرالية الفرنسية. ففي حالة خطر نشوب حرب أوروبية، من شأن الأسطول الفرنسي في المحيط الأطلسي أن يتجه إلى البحر المتوسط لتأمين مرور الجيش الموجود في أفريقيا عند اتجاهه إلى المتروپول على أن تنضم السفن البريطانية الأخيرة الموجودة في البحر المتوسط إلى الـ *Home Fleet* [أسطول حماية الجزر البريطانية]. وبحكم ذلك، من شأن الشاطئ الفرنسي للمحيط الأطلسي ألاَّ يجد نفسه محميًا بعدُ. فيتعهد الإنجليز بممارسة هذه الحماية. ويكمن تناقض الالتزامات البريطانية في افتقارها النظري إلى آلية لتنفيذها وإن كان من نتائج ذلك هو وضع خطط تفصيلية للأداء العملي، سواء كان ذلك بالنسبة للعمليات البرّية أم بالنسبة للعمليات البحرية.

ونتيجة هذه الاتفاقات هي تسليم البحر المتوسط لفرنسا في سياق نشوب الحرب البلقانية الأولى. ومع فرض الحماية على المغرب الأقصى، يجري إغلاق المسألة المغربية على المستوى السياسي، حتى وإن كان لا يزال يتعين فتح جزء كبير من البلد. وقد أصبحت ليبيا ملكية إيطالية. وبالنسبة لـ «الحزب» الاستعماري الفرنسي، فإن الملف التالي هو ملف سوريا. والحال أن پوانكاريه، وقد أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء في يناير/ كانون الثاني ١٩١٢، إنما ينوي على الأقل تعزيز النفوذ الفرنسي في سوريا. وخلال الحرب البلقانية الأولى، يتولى الأسطول الفرنسي بشكلٍ ظاهرٍ تأمين حماية المصالح الأوروبية على مقربة من العاصمة العثمانية.

ومن غير الوارد بالنسبة لفرنسا أن تستولي على سوريا، لكن الوارد فقط هو الاحتفاظ بها كفضاء يخصها وحدها. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢، تنالُ الديپلوماسيةُ الفرنسية بندًا ينص على صرف بريطانيا نظرها عن سوريا. فيقوم پوانكاريه بإعلانه في خطاب له في مجلس الشيوخ، في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢. وفي الوقت نفسه، تتطور حركةٌ داعيةٌ إلى الحكم الذاتي في الولايات السورية حول لجانٍ تدعو إلى الإصلاحات تضم الأعيان المسلمين والمسيحيين. وفي مستهل عام ١٩١٣، سادَ للحظةٍ اعتقادٌ بأن الدولة العثمانية سوف تنهار، ومن هنا تجدُّدُ الاهتمام بسوريا. وقد ترافقت عودة لجنة الاتحاد والترقي إلى السلطة مع تشدُّدٍ في السياسة العثمانية. إذ يجري تعطيل

الصحف الداعية إلى الحكم الذاتي كما يجري حل اللجان.

ويقرِّرُ دعاة الحكم الذاتي العرب عقد مؤتمر في أوروبا مثلما فعلت جماعة تركيا الفتاة قبل استيلائها على السلطة. وبما أنهم قد فهموا رسالة ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢، فإنهم يختارون باريس. وفي الوقت نفسه، استخلصت الدبلوماسية الفرنسية دروس الحروب البلقانية. ففي جميع الأراضي التي خسرها العثمانيون، خاصة في سالونيك، جرى إلغاء الامتيازات وانحسر النفوذ الفرنسي. كما أن «فرنسا المشرق» كانت خاسرةً في هذه الحروب البلقانية. والدولة العثمانية تتيح بنية مناسبةً لصون المصالح وأشكال النفوذ الفرنسية. ومن غير الوارد أن توجد رغبة في الإسهام في اختفاء هذه الدولة. ويتعين فقط تعزيز النفوذ الفرنسي في سوريا ويوفِّرُ الإصلاحيون إمكانيةً لتوسيع زبائن فرنسا بما يتجاوز مجرد حماية غير المسلمين. و«السياسة الإسلامية» تتوجه الآن إلى المسلمين بشكل مباشر.

وينعقد المؤتمر العربي – السوري من ١٨ إلى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩١٣ في باريس وتتعهد الدبلوماسيةُ الفرنسية بتقديم دعم محسوب لمطالب الإصلاحيين. ومثلما حدث في السابق مع الألبان، تقرِّرُ جماعةً تركيا الفتاة بدء نقاشٍ مع الإصلاحيين: فتجري الموافقة على المطالب الرئيسية، كتوسيع تدريس العربيةِ في مدارس الدولة وتعزيز اختصاصات المجالس المحلية ودرجة أكبر من الانفتاح على المحليين في إدارة الولايات السورية. ويستفيد كثيرون من الإصلاحيين من هذا الإجراء الأخير، ومن هنا اتهامهم بأن السلطة «اشترتـ»ـهم.

الصحف الداعية إلى الحكم الذاتي كما يجري حل اللجان.

ويقرِّرُ دعاة الحكم الذاتي العرب عقد مؤتمر في أوروبا مثلما فعلت جماعة تركيا الفتاة قبل استيلائها على السلطة. وبما أنهم قد فهموا رسالة ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢، فإنهم يختارون باريس. وفي الوقت نفسه، استخلصت الديپلوماسية الفرنسية دروس الحروب البلقانية. ففي جميع الأراضي التي خسرها العثمانيون، خاصة في سالونيك، جرى إلغاء الامتيازات وانحسر النفوذ الفرنسي. كما أن «فرنسا المشرق» كانت خاسرةً في هذه الحروب البلقانية. والدولة العثمانية تتيح بنية مناسبةً لصون المصالح وأشكال النفوذ الفرنسية. ومن غير الوارد أن توجد رغبة في الإسهام في اختفاء هذه الدولة. ويتعين فقط تعزيز النفوذ الفرنسي في سوريا ويوفِّرُ الإصلاحيون إمكانيةً لتوسيع زبائن فرنسا بما يتجاوز مجرد حماية غير المسلمين. و«السياسة الإسلامية» تتوجه الآن إلى المسلمين بشكل مباشر.

وينعقد المؤتمر العربي – السوري من ١٨ إلى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩١٣ في باريس وتتعهد الديپلوماسيةُ الفرنسية بتقديم دعم محسوب لمطالب الإصلاحيين. ومثلما حدث في السابق مع الألبان، تقرِّرُ جماعةُ تركيا الفتاة بدء نقاشٍ مع الإصلاحيين: فتجري الموافقة على المطالب الرئيسية، كتوسيع تدريس العربيةِ في مدارس الدولة وتعزيز اختصاصات المجالس المحلية ودرجة أكبر من الانفتاح على المحليين في إدارة الولايات السورية. ويستفيد كثيرون من الإصلاحيين من هذا الإجراء الأخير، ومن هنا اتهامهم بأن السلطة «اشترتـ»ـهم.

تكوين مناطق النفوذ

يدور كل شيء وكأن الدول العظمى الأوروبية قد سوَّت حساباتها في الفضاء العثماني، غداة الحرب البلقانية الأولى. فالدول العظمى تتفق على أن الدولة العثمانية بحاجة إلى موارد مالية جديدة وهذه الدول مستعدة للموافقة على زيادة الرسوم الجمركية من ١١٪ إلى ١٤٪ كما أنها مستعدة للموافقة على أن يؤدي المقيمون الأجانب الضريبة العقارية، وإن كان في مقابل تعويضات اقتصادية ومالية لصالح هذه الدول. وضمن استمرارية العمل الذي قامت به فرنسا، يتعلق الأمر بتوطيد الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية بالنسبة لشبكة السكك الحديدية السورية. فمن المفترض أن العثمانيين لن يحتفظوا إلّا بسكة حديد الحجاز كملكية تخصهم. وبالمقابل، من شأن الفرنسيين أن يمدوا شبكتهم حتى سيناء لأجل تحقيق الارتباط بالشبكة المصرية. لكن اللورد كتشنر الموجود في مصر معارضٌ ببالغِ الحزم لمدٍّ كهذا. ورأيه يجري اتّباعه في لندن التي تُبدي لباريس اعتراضها. فيرضخ الفرنسيون. ويرى كتشنر أنه لن يتسنى ضمان أمن مصر ما لم يسترد البريطانيون نفوذهم في سوريا، خاصةً في فلسطين.

وقد توصل الروس في عام ١٩٠٠ إلى نيل الموافقة على احتفاظ الشركات الروسية بالشبكة التي ما زال يتعين الاضطلاع بإنشائها والتي تمتد على طول البحر الأسود لتصل إلى الولايات المسماة بالولايات الأرمنية. وهم مستعدون للموافقة على أن تتحمل فرنسا المسؤولية عن بناء الجزء الغربي من هذه الشبكة، لكنهم يرفضون، لفترةٍ تصل إلى نحو عشرين سنة، بناء الجزء الشرقي. ومن الواضح أن السبب وراء ذلك سببٌ عسكريٌّ.

وبالمثل، تتمنى فرنسا أن يُمنَحَ لها بناء وإدارة موانئ حيفا وطرابلس في سوريا والموانئ في البحر الأسود والمتماشية مع شبكة السكك الحديدية التي سيتم الاضطلاع بإنشائها.

ومسألة شبكات السكك الحديدية تَطرحُ مسألة سكة حديد بغداد(٨٢). فبالنظر إلى

عدم القدرة على الوصول إلى تمويلات فرنسية وبريطانية، فإن بناء سكة الحديد هذه إنما يجري حلقةً إثر حلقةٍ لتقسيم مجهودات جمع الأموال الضرورية. والشبكة الفرنسية - الروسية على امتداد البحر الأسود تحدِّدُ اختصاصات كل طرف من الطرفين، شأنها في ذلك شأن وصلة الشبكة الفرنسية في سوريا. ويبقى تحديد الجزء المتعلق ببلاد الرافدين الأصلية. وقد أوضح البريطانيون بالفعل أن من المستبعد تمكين الشبكة الألمانية من الامتداد إلى الخليج. وكانت اتفاقية ٢١ مارس/ آذار ١٩١١ قد منحت الامتياز لمد الشبكة حتى بغداد، ما سَمَحَ بجعل سكة الحديد هذه عمليةً تجارية بصورة خالصة. وظروف العمل شاقة بحكم التضاريس الأناضولية كما بحكم حالة الانعدام المستديم للأمن في وادي الفرات. وقد أدت الحروب مع إيطاليا والدول البلقانية إلى تباطؤ ملحوظ للأعمال بسبب توقف إرسال مواد البناء كما بسبب التعبئة العسكرية لجزء من العمال.

وفي يوليو/ تموز ١٩١٣، تبدأ مباحثات بين الفرنسيين والألمان وتُفضي إلى اتفاقٍ في فبراير/ شباط ١٩١٤، تعترف فيه ألمانيا بمنطقةٍ اقتصاديةٍ مخصصةٍ لفرنسا جنوبي خط يربط بين اللاذقية وحمص.

وفي عام ١٩١٢، نجد أن الدويتش بنك - الذي يموِّل شركة السكك الحديدية صاحبة امتياز مد خط برلين - بيزنطة - بغداد (BBB)- يحصل لها على حق استغلال كل الثروات البترولية والمعدنية على عرض ٢٠ كيلومترًا على كل جانب من جانبي خط السكة الحديدية. وتوجد مؤشرات متطابقة بما يكفي للاعتقاد بوجود موارد بترولية مهمة في بلاد الرافدين. وفي الفترة نفسها، نجح رجل أعمالٍ أرمني الأصل، هو كالوست جولبنكيان، في أن يُنشئ، بمساعدة البنك الأهلي التركي، وهو بنك بريطاني، شركة مهمتها استغلال بترول الدولة العثمانية: شركة البترول التركية. وهي في البداية شركة مالية هدفها الحصول على امتيازات. فتعقبُ ذلك مفاوضات جد معقَّدة بين بنوك وشركات بترولية وحكومات تفضي إلى توزيع جديد لرأس المال تتم الموافقة عليه بموجب اتفاق ١٩ مارس/ آذار ١٩١٤ ؛ فتحصل شركة النفط الأنجلو - فارسية على ٥٠٪ من رأس مال شركة البترول التركية وتحصل رويال داتش شل (الأنجلو - هولندية) على ٢٥٪ ويحصل الدويتش بنك على ٢٥٪. وهذا الكونسورتيوم يحتكر استغلال البترول في

الدولة العثمانية فيما عدا مصر والكويت. وتتنازل شركةُ النفط الأنجلو - فارسية وشل كل واحدة منهما عن ٢,٥٪ من حصتيهما لجولبنكيان، الذي يبدأ مسيرته العملية بوصفه «السيد ٥٪». وترفض فرنسا دعوى الاحتكار الذي يشمل ما تعتبره منطقة نفوذها، أي سوريا. وكل ذلك يظلُّ افتراضيًّا للغاية آنذاك لأنه لم يجر البدء بالاستغلال.

أمَّا آخر حجر في البناء فهو الاتفاق بشأن سكة حديد بغداد والذي يعطي البريطانيين السيطرة على الجزء الممتد من بغداد إلى البصرة. ويتم إعلان الاتفاق في ١٥ يونيو/ حزيران ١٩١٤.

ومن المؤكد أن مناطق النفوذ الأربع التي رُسمت بهذا الشكل، الفرنسية والروسية والألمانية والبريطانية، تستشرف في بعض سماتها ما سوف يسمّى باتفاق سايكس - بيكو المعقود في عام ١٩١٦. والواقع أن هذه الاتفاقات إنما تدل على أن الدول العظمى الأربع، على الرغم من توزيعها الإقليمي جزئيًّا لمصالحها، إنما ترضى بإبقاءٍ على الدولة العثمانية بأكثر من رضائها بتقسيم لها من شأن الجميع أن يكونوا خاسرين في أقل تقدير بسببه. فالاتفاقات تسير في اتجاه نزع لفتيل نزاعات مصالح محتملة. وتحتج إيطاليا والنمسا - المجر على عدم دعوتهما إلى تشكيل مناطق نفوذ لهما، إلَّا أنهما لا تملكان الإمكانات لفرض نفسيهما في هذا المجال.

والحساسيات موجودة دومًا. فلجنة الاتحاد والترقي تنتهج سياسة إصلاح للجيش العثماني بعد هزائم عام ١٩١٢. وهي تلجأ بالأخص إلى مستشارين ألمان. فيتم تنظيم بعثة عسكرية تحت قيادة ليمان ڤون ساندرس وهي تتألف من أربعين ضابطًا. وفي ٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٣، يحصل الجنرال الألماني على قيادة الفيلق الأول للجيش العثماني والتي تتضمن الدفاع عن العاصمة والمضائق. فيستثير الأمرُ الاحتجاج الحامي من جانب روسيا، تليها فرنسا وبريطانيا العظمى، حيث تذكِّر هذه الدول العظمى بأن ضمانة وجود الدولة العثمانية إنما تكمن في التوازن بين الدول العظمى وهو التوازن الذي من شأن هذا الترتيب الإخلال به.

وتنزعج روسيا انزعاجًا خاصًّا من طلب العثمانيين سفينتين مدرَّعتين حديثتين من الترسانات البحرية البريطانية: فمن شأن المشروع الذي ارتآه الروس في عام ١٩١٢

والخاص بالقيام بإنزالٍ على مقربة من القسطنطينية أن يجد ما يحول دون تنفيذه، بل إن العثمانيين قد يتسنى لهم إحراز التفوق في البحر الأسود. وإعادة تسلح العثمانيين السريعة وتقاربهم العسكري مع ألمانيا يعنيان أن المضائق صارت الآن في أيدٍ معادية بأكثر ممّا في أي وقتٍ مضى. وفي مستهل عام ١٩١٤، يفكر المسؤولون الروس في حربٍ وقائية ضد العثمانيين مع ما ينطوي عليه ذلك من استثارة حريقٍ أوروبي، لكنهم غير متأكدين من مساندة فرنسا وبريطانيا العظمى لهم فهما متمسكتان بالحفاظ على الوضع القائم(٨٣).

ويتم التوصل إلى حلٍّ وسط: يُعَيَّنُ الألمانيُّ مفتشًا عامًّا للفيلق الأول، ما يحرمه من إمكانية إصدار الأوامر.

وفي مصر، لا يمكن لكتشنر قبول السيطرة الفرنسية في سوريا ويُبادرُ في عدة مناسبات بإجراء اتصالات مع دعاة الحكم الذاتي العرب.

ويبقى بالأخص الملف الأرمني الذي أعادت روسيا طرحه في أواخر عام ١٩١٢ بينما الوضع هادئ في الأناضول. والمراد هو استعادة طرح مشروع الإصلاحات والتدويل الذي سبق طرحه في عام ١٨٩٥. والحال أن المشروع في صيغته الأولية إنما يتمثل في دمج الولايات الست لتصبح ولايةً واحدة، مع حذف الأراضي المأهولة بالمسلمين بشكلٍ حصري. ومن شأن والٍ مسيحيٍّ أو أوروبي يُوَلَّى لمدة ست سنوات أن يُعَيَّن على رأس الولاية الجديدة بموافقة من الدول العظمى. ومن شأن الوظيفة العامة أن تكون مفتوحة بشكل متعادلٍ بين المسلمين والمسيحيين وأن تصبح الأرمنيةُ اللغة الرسمية. ومن المفترض أن الرحّل لن يكون لهم حق التصويت كما لن يكون بالإمكان توطين اللاجئين المسلمين في الولاية.

ويجري نقل الملف للدراسة إلى لجنةٍ تُمَثَّلُ فيها السفارات الست في القسطنطينية. والحال أن ألمانيا والنمسا - المجر معاديتان لما قد يؤدي إلى حكم ذاتي في أرمينيا. وفرنسا وبريطانيا العظمى قليلتا الحماس، فهما تريان أن هذا المشروع من شأنه فتح الطريق أمام تصدُّعٍ لتركيا الآسيوية، ما لا يُعَدُّ في مصلحة أحد.

وتُعَالَجُ المسألة ضمن إطار الاصطفافات الأوروبية. فمن شأن أرمينيا الكبرى أن تكون تحت السيطرة الروسية، ما يعني أن من شأن ألمانيا المطالبة بأرمينيا الصغرى

(قيليقيا). ومن شأن المخرج من الأزمة أن يتمثل في قيام «أكثر من أرمينيا واحدة» و«أكثر من سوريا واحدة» و«أكثر من بلاد عرب واحدة». وبما أن مجمع الوفاق الأوروبي من المستحيل أن يتوصل إلى اتفاق، فإن روسيا تريد اللعب بورقة الوفاق الثلاثي (فرنسا، روسيا، بريطانيا العظمى). لكن شريكتيها لا تريدان اتِّباعها في ما قد يؤدي إلى اندلاع حرب أوروبية. فتقدِّمُ روسيا مشروعًا معدَّلًا يتضمن، بدلًا من ولاية واحدة تتمتع بوالٍ واحدٍ، تسمية مستشارين إقليميين اثنين يتمتعان بسلطات استثنائية. فتعترض الحكومة العثمانية على خلق «لبنانات»، أي ولايات تفلتُ فعليًّا من السلطة العثمانية وتتبارى في التدخل في إدارتها كل الدول العظمى.

وتسعى الحكومة العثمانية، كعادتها في هذا النوع من الملفات، إلى كسب الوقت وإن كانت تتزحزح فيما يتعلق بعدد معين من النقاط. وهي تطلبُ القيام أولًا بتعداد للسكان حتى تتمكن من توزيع مناصب المسؤولية على أساس المحاصصة النسبية لا على أساس التعادل.

وتحت ضغط الدول العظمى، تضطر إلى الموافقة، في فبراير/ شباط ١٩١٤، على مبدأ المفتشين - العموميين الاثنين القادمين من دولة أوروبية صغيرة، واللَّذين من المفترض أن يكون لهما حق الرقابة على الإدارة والجندرمة وأن يكون بوسعهما الاعتماد على الجيش، في حالة الضرورة. وبحسب تعبير جرى استخدامه في المسألة الشرقية، فإن إصلاحًا في ظل الرقابة الأجنبية هو مقدِّمةٌ لاقتطاعٍ وأمَّا الحديث عن حقوق الدولة العثمانية السيادية في هذا الظرف فهو ليس سوى مُخَدِّرٍ(٨٤).

وتجري تسمية المفتشين، وهما هولندي ونرويجي، في أبريل/ نيسان ١٩١٤. فينشغلان بتشكيل هيئات أركانهما، ما يتم إنجازه في اللحظة عينها التي تبدأ فيها الحرب في أوروبا. وسوف يعودان إلى بلديهما في سبتمبر/ أيلول ١٩١٤.

خاتمة

يُقَدِّمُ إسماعيل كاداريه مشهدًا رائعًا في روايته البديعة **العام الرهيب**[1]، التي تدور أحداثها في ألبانيا غارقة في الفوضى في عام ١٩١٤. فقنصل تركيا قد أرسل فجأة طبق بقلاوة إلى نظيره قنصل بريطانيا العظمى، ما يستثير تخمينات لا نهاية لها من جانب جميع القناصل الحاضرين آنذاك:

في تلك الأثناء، سعيًا إلى التمكن من اتخاذ الموقف المناسب، تلقّى كل واحدٍ من القناصل من عاصمته معلومات وافية حول ما ترمز إليه البقلاوة، وحول أسباب إرسالها، وحول الطرق المختلفة التي أُعدَّت بها بحسب كل حالة، وحول عدد رقاقاتها والتباينات في قُطر طبق البقلاوة. ثم أصبحت هذه المؤشرات أكثر وضوحًا بكثير عندما جرى إرفاقها بملاحظات حول مختلف البقلاوات التي عرفها التاريخ: البقلاوة الكبيرة ذات المائة والأربعين رقاقة والتي دلَّت على تحول في سياسة الدولة التركية حيال ناپوليون بونابرت ؛ والبقلاوة القزمية ذات الرقاقات الواحدة والثلاثين والتي لا يزيد قُطرها عن شبرين والتي كانت نذيرًا بفتور العلاقات مع قيصر روسيا ؛ والبقلاوة متوسطة الأبعاد والتي كرَّست الوضع القائم مع روسيا ؛ والبقلاوة الخالية من الشَربات والتي وجِّهت في عام ١٧٤١ إلى پولنده ؛ والبقلاوة الخالية من جوز الهند والتي أُرسلت إلى شاه فارس ؛ وصولًا إلى البقلاوة المحروقة التي أُرسلت إلى مُطران الأرمن عشية القضاء عليهم. على أن الأكثر مدعاةً للغَمِّ بكثير هو المعلومات المتعلقة بالدور الذي لعبته الحلوى في الأحداث الداخلية في الدولة. وهكذا فإن تعيين أو عزل الوزراء كان يتم استشرافه، في أغلب الحالات، بتوزيع البقلاوة، والذي كان يسبق كذلك الكشفَ عن المؤامرات، والانعطافات السياسية، وانتصار زمرة على زمرة أخرى موجودة في السلطة في ذلك الحين، إلخ. ثم جاءت البقلاوات الغادرة وذات المظهر الخادع، كالبقلاوة التي تلقَّاها الصدر الأعظم نعمان كيبريلي في عام ١٧١٠، قبل أسبوع واحد من سقوطه ؛ والبقلاوة المفخَّخة، كبيرة الحجم، في مأدبة احتفال موناستير حيث جرى ذبح قادة ألبانيا في عام ١٨٣٢ ؛ وبقلاوات الغضب والاستهزاء والاحتقار والتحدي قبل الهجوم، وصولًا إلى البقلاوات المسمومة – وكان بعضها مسمومًا بشكلٍ مُعلن

كالبقلاوة التي أرسلها السلطان إلى الصدر الأعظم خير الدين مصحوبة بهذه التوصية: «كُل هذه البقلاوة فورًا: فإن وجدتها حلوةً، فسوف يكون مصيرك حلوًا، أمّا إن وجدتها مُرَّةً، فسوف يكون مصيرك، بالمثلِ، مُرًّا».

يتهكم الكاتب الألباني العظيم على أدب القناصل الاستشراقي تهكمًا لطيفًا، لكن الرواية كلها تنجح في تذكيرنا بأن الفاعلين المحليين مُرَاقَبون دومًا من جانب الفاعلين الخارجيين، والذين يسعى كل واحد منهم إلى تحديد نوايا الأطراف الأخرى. وهكذا فإن الزمرة الصغيرة رَثَّة الثياب والتي تعبر ألبانيا إنما تصبح قوة من الكوميتاچيين، أي عنصرًا في الساحة التي تلعب فيها كل الدول الأوروبية العظمى.

في عام ١٩٢١، يزور المؤرخُ البريطانيُّ الشابُّ أرنولد توينبي الأناضول التي خرَّبتها الحربُ اليونانية - التركية[٢]. وهو يلاحظ، كأيِّ مُراقب، أن محاوريه، اليونانيين أو الترك، المختلفين بشأن كل شيء تقريبًا، متفقون على رؤية أن مجمل السياسة الغربية يدور حول المسألة الشرقية، وأن أي فرنسيٍّ أو إنجليزيٍّ متعاطفٌ مع واحدة أو أخرى من القضايا التي يتهددها الخطر. ومن العبث محاولة تبديد خطأهم، فهم لا يصدقونك. إنهم يشدِّدون على أن الآثار الجسيمة التي حاقت بالشرق بسبب الفعل الغربي لا بُدَّ أن تكون نتيجة سياسة. فمن غير المعقول أن يكون ذلك غير مقصود أو أنه جرى من دون وعيٍ.

وهكذا يُبرزُ المؤرخُ البريطانيُّ المفارقة التي أوجدها العاملُ الغربي في الشرق الأدنى والأوسط. فهذا العامل يُنتج أثرًا كبيرًا بقدر ما إنه يَظهرُ غير مقصود إلى حدٍّ بعيد، إنه قوة فوضوية وتدميرية تبدو مع ذلك بوصفها القوة الإيجابية الوحيدة في الساحة. والحال أن أي تحليلٍ لحركةٍ معاصرة، سواء كانت حركة سياسية أم اقتصادية أم دينية أم فكرية، في هذه المجتمعات، إنما يوضح أنها الرد أو رد الفعل على مثيرٍ غربيٍّ الأصل.

وقد قَلَبَ توينبي الصيغة التي تكاد تكون صيغةً سرمديةً: ليست هناك مسألة شرقية بل مسألة غربية. وهذه العبارة يجب فهمها بمعنيين. فهي، من جهة، تُعَبِّرُ عن المواجهة بين الدول الغربية العظمى، ومن الجهة الأخرى، فإن الخاصية المحرِّكة لهذه المواجهة هي تغريب المجتمعات الشرقية، أي تبنيّ الدولة الحديثة وتأكيد القوميات في الشرق.

والدراسة التي بين يديّ القارئ تُبَيِّنُ ذلك بوضوح. فمجمع الوفاق الأوروبي، أي

أوليجاركية الدول الست العظمى الحاضرة في مؤتمر باريس، ليس غير تنافسٍ متصلٍ بين المصالح وأشكال النفوذ في الفضاء العثماني والعثماني السابق. بل إنه بقدر ما إنّ الأمر يتعلق بإمبراطورية تفتقر إلى المركزية إلى حدٍّ بعيد، فإن فعل الدول الست العظمى يمكن أن يتحقق حتى على مستوى القرى كما نرى ذلك في جبل لبنان. وتَنتجُ عن ذلك لعبةُ تورطات وتوريطات وتدخلات مستديمة. فكل فاعلٍ محليٍّ أو إقليميٍّ لا بُدَّ له من التمتع بداعمٍ خارجي أو أكثر، ما يحفز المسلك نفسه لدى جميع الفاعلين الآخرين ذوي المرتبة المماثلة. وهناك تداخلٌ مستديم، بل تشوشٌ، بين السياسة المحلية والإقليمية والدولية. وفي فارس وأفغانستان، تدور اللعبةُ نفسها، ولكن مع فاعلين خارجيين اثنين فقط، هما روسيا وبريطانيا العظمى. وبعبارة أخرى، فإن بوسع كلِّ فاعلٍ محليٍّ أن يمثل عند الاقتضاء دولة خارجيةً عظمى أو أن يورِّطها في معركته هو.

والعلاقة بين الفاعلين المحليين والفاعلين الدوليين تتحقق عبر إسقاط كل طرفٍ من الأطراف صورةً لنفسه تهدف إلى كسب تعاطف الآراء العامة وإلى كسب تعاطف صانعي القرار. ففرنسا الآخذة بالسير في طريق العلمنة تُعَرِّفُ نفسها في المنطقة بأنها دولة كاثوليكية، وروسيا تعرِّف نفسها بأنها دولة أرثوذكسية مع صعوبة معرفة ما إذا كان السلاف الأرثوذكس لهم الأولوية على إخوتهم الآخرين في الدين. وبريطانيا العظمى تفشل في ممارسة حماية معمَّمةٍ على اليهود فهي مشبوهة بالتبشير البروتستانتي. لكنها إذ تشعر بالتقزز من النزعة المشرقية، فإنها تثبت نفسها باتخاذ موقف التباعد المتزايد عن المحليين وإن كانت تزوِّد نفسها في النهاية بمخيالٍ بدويٍّ.

والمسألةُ الدينية محورية في المسألة الشرقية، ولكن ليس في اللعبة الكبرى. فوجود من ليسوا مسلمين ضعيفٌ في فارس ومعدومٌ من الناحية العملية في آسيا الوسطى وأفغانستان. واليهودُ والأرمن والمسيحيون الشرقيون الآخرون لا وزن لهم في هذا المسرح السياسي، خلافًا للحال في الدولة العثمانية.

وينطوي تحويل المجتمعات العثمانية على تحرير من ليسوا مسلمين، بوصفه النتيجة الطبيعية لتكوين الدولة الحديثة. فمن المفترض أن على هذا التكوين ضمان تحريرٍ على أساسٍ فرديٍّ، وهذا طريقٌ كانت قد اتَبعته أوروبا حتى تصل إلى الوحدة القومية. لكن

قوة الأشياء تمضي في الاتجاه الآخر: فالتمرد اليوناني والحمايات التي فرضتها الدول العظمى والرغبة في صون هوية إسلامية للدولة العثمانية قد أدت إلى الخيار النقيض، هو خيار التحرير على أساسٍ طائفيٍّ يؤدي إلى نظام الملل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي يؤدي في المطلق إلى هوية جماعة غير ترابيةٍ بما يسمح بالتعايش في مكانٍ واحد. وهذا هو ما فاز به الألبان والعرب بهذه الدرجة أو تلك في نهاية المطاف، لكن الآلة الجهنمية للتعريف الترابي للهويات قد شاركت في جعل البلقان أرضًا للدم، جارَّةً الأناضول فيما بعد إلى هذا المصير المريع.

وفي هذه المسألة البلقانية، يوجد متنافسان رئيسيان، هما النمسا وروسيا. وهما إمبراطوريتان تضمان قوميات متعددة وتلعبان مع ذلك دورًا محوريًّا في تكوين دولٍ إثنية في البلقان. فروسيا تلعب هذا الدور، وإن لم يكن إلَّا عبر الحروب الثلاث التي خاضتها ضد العثمانيين في القرن التاسع عشر. وبعد مؤتمر برلين، تَعتبر النمسا - المجر نفسها ضامنةً لوضعٍ قائمٍ حيويٍّ بالنسبة لبقائها هي بينما تُواصلُ روسيا بثباتٍ سياستها الرامية إلى هدم الدولة العثمانية، مدفوعةً بالميثولوچيا الأرثوذكسية المتعلقة باسترداد روما الثانية [القسطنطينية] كما بالدور المتزايد للمضائق، من زاوية المستقبل الحيوي، في الاقتصاد الروسي.

والدول العظمى الأخرى ليست منجذبة إلى المسائل البلقانية إلَّا بسبب تحالفاتها السياسية، تحالف ألمانيا مع النمسا - المجر بعد عام ١٨٧١، وتحالف فرنسا مع روسيا بعد عام ١٨٩١. فهي تنظر بعين الريبة إلى هذه المسائل ولا تتجه إلى التصرف إلَّا جرَّاء الطابع الملح للأزمات الإنسانية المتعاقبة التي تستثير ردود فعلٍ عنيفة من جانب الآراء العامة التي توجِّهُها جماعات من المثقفين.

ولا يود الخطاب الأوروبي أن يرى في المواجهات الدامية في البلقان والأناضول غير خلافٍ بسيط بين المسيحيين والمسلمين من شأن برامج إصلاحات أن تتمكن من حله، في حين أن هذه الهويات الدينية تتحول إلى هوياتٍ قومية متينةٍ كما تدل على ذلك أعمال العنف فيما بين المسيحيين في البلقان، وهي مواجهاتٌ تدور أساسًا بين أرثوذكس. وتصبح الأناضول، بعد عام ١٨٩٠، أرضًا ثانيةً للدم، لكن الأسوأ لن يحدث إلَّا بعد عام

١٩١٤. وبالمقابل، تفلت الولايات العربية من الكارثة، فيما عدا حروب سوريا الممتدة من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٨٤١ وخطر عام ١٨٦٠.

وقد أمكن انبثاقُ حلولٍ أخرى كالتمدن المشرقي لعالم شرق البحر المتوسط، وهو تمدنُ تبادلٍ و، بشكلٍ ما، تمدنُ انعدام للتحديد (ومن هنا غضب البريطانيين)، إلَّا أنه اعتبارًا من ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨، ينحسر العالم المشرقي (ضياع سالونيك) ويدخل في أزمةٍ (طرد الإيطاليين في عامي ١٩١١ و ١٩١٢).

وتلعبُ إيطاليا دورًا ثانويًّا، أللهم إلَّا في أواخر الحقبة، ولا تتورط ألمانيا إلَّا بشكلٍ متأخر. وبحكم عدم وجود مستعمرات لها، يمكنها اللعب بورقة مُؤَيِّدٍ مُعلَنٍ للإسلام، ما يستثير تلقائيًّا انزعاج الفرنسيين والبريطانيين الذين يسارعون عندئذ إلى كشف النقاب عن مؤامرة الجامعة الإسلامية الجرمانية.

وأمَّا بريطانيا العظمى، فلئن كانت مصالحها الاقتصادية في المنطقة مهمَّة، فإنها تفكر أساسًا من زاوية السيطرة على طريق الهند، ما يقودها إلى احتلال مصر بشكلٍ لا إراديٍّ تقريبًا والبقاء فيها بشكل إرادي. وبعد عام ١٨٨٢، سوف ينزلقُ لا محالة مركزُ القرارات البريطانية الإقليمي من القسطنطينية إلى القاهرة.

وتصوغ فرنسا تدريجيًّا ما يميل إلى أن يصبح سياسة نفوذ، أي سياسةً ثقافيةً في مصر منظورًا إليها من منظور بونابرت وفي سوريا واقعةٍ في مركز فرنسا المشرق هذه. ومن الواضح تمامًا أن مصالح فرنسا الاقتصادية ملحوظة. وبينما البريطانيون حاضرون بالأخص في التدفقات (التجارة)، فإن الفرنسيين حاضرون بالأخص في السندات والأسهم: الديون العثمانية والمصرية، الموانئ، السكك الحديدية، إلخ. وحتى إذا كانت مشاريعٌ سورية تُصَاغ، فإن الأولوية إنما تُعطى للإبقاء على الدولة العثمانية، فهي صيغةٌ حقوقيةٌ ملائمة لمصالح فرنسا المادية والأدبية.

وهكذا تدور الأزمات الشرقية على امتداد القرن التاسع عشر عند ملتقى فعل الفاعلين المحليين وسياسة المصالح التي تنتهجها الدول العظمى. وفي معظم الحالات، نشهد انفجارًا لأعمال العنف منشأه دينيٌّ وطائفيٌّ وإثنيٌّ ويؤدي في الآن نفسه إلى حالة تتطلب المساعدة الإنسانية العاجلة، ما يجبر الدول على تكييف مصالحها مع ضغوط الرأي العام

فيها. وبما أن هذه الآلية معروفة، فإنه يجري تشغيلها في أواخر القرن التاسع عشر، عند الفدائيين الأرمن كما عند الكوميتاچيين البلقانيين، سعيًا إلى دفع الدول العظمى إلى التدخل، مع ما يترتب على ذلك من نتائج أقل لطفًا إن لم تكن كارثيةً بالنسبة للجماعات السكانية المعنية. وبعد مؤتمر برلين، تقلُّ بشكلٍ متزايد باطرادٍ قدرةُ مجمع الوفاق الأوروبي على العمل، وذلك بسبب تكوين تحالفات كبرى للدول الأوروبية.

واغتيال الأرشيدوق النمساوي في سراييڤو هو نتاج مجموعة من الكوميتاچيين المدعومين من الجيش الصربي، وكان موقف النمسا – المجر وروسيا خلال فترة يوليو/ تموز ١٩١٤ المصيرية قد صاغه ما يقربُ من قرنٍ من النزاعات البلقانية والنزاعات بشأن المضائق وحولها. وبهذا المعنى، فإن الحرب العالمية الأولى هي انتقامُ المسألة الشرقية. ومن المؤكد تمامًا أن عوامل أخرى قد دخلت في اللعبة: استحالة التوفيق بين فرنسا وألمانيا بسبب الألزاس واللورين، التنافس البحري الأنجلو – ألماني، احتياج البريطانيين الضروري إلى الحفاظ على توازنٍ للقوى في أوروبا القارّية. ووراء هذه الأسباب المباشرة، نجد صعود نزعةٍ قوميةٍ ميَّالة إلى الحرب، كما يشهد على ذلك، اعتبارًا من حادثة فاشودة، الثقل المتزايد للآراء العامة، وقبول الحرب بوصفها الحلَّ الممكن في نظر مجمل صانعي القرار السياسي. فلحظة ضغطهم على الزناد، لم يكن بوسعهم معرفة إلى أي حدٍّ قد تكون هذه الحرب مريعةً ومدمِّرَةً.

ولم تكن العوامل الاقتصادية داخلةً في السير إلى الهاوية، إلَّا إذا راعينا أن صعود النزعة القومية قد قضى على محاولات صوغ كونسورتيومات دولية لاستغلال أو استثمار موارد الفضاءات الموجودة خارج أوروبا. وقد مضت العوامل الاقتصادية في اتجاه تقسيم للعالم المسود إلى مناطق للنفوذ بأكثر ممَّا مضت في اتجاه رغبةٍ في الاستيلاء بالقوة على أسواقٍ محمية كما تزعم ذلك أطروحات التحليل الكلاسيكي للإمبريالية. ومن المؤكد أن الإمبريالية قد لعبت دورًا، ولكن في جانبها المتمثل في كونها تجسيدًا للهوية القومية للبلدان الفاتحة وليس في طبيعتها الاقتصادية تحديدًا.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، أوجدت المسألة الشرقية واللعبة الكبرى المتلازمة معها، تفاعلًا مستديمًا، لعبة تدخلات وتورطات وتوريطات متصلة، بين الفضاء السياسي

الأوروبي والفضاء الممتد من البحر المتوسط حتى نهر الإندوس، وهو الفضاء الذي سُمِّيَ بعد الحرب العالمية الأولى بالشرق الأوسط. وضمن هذا الإطار، كانت المسألة الشرقية بالفعل تلك اللعبة، لعبة المواجهات بين الدول الأوروبية العظمى وتكوين دول حديثة في الشرق مع نزعةٍ قومية مبنيَّةٍ إلى حدٍّ بعيد على طبقة دينية تحتية. وقد نتجت عن ذلك أراضي الدم البلقانية لتلحق بها بسرعة أراضي الدم الأناضولية ومولد الإرهاب الحديث وسط الجماعات السكانية المسيحية في الدولة العثمانية.

والحال أن تفكك يوغوسلاڤيا [سلاڤيا الجنوبية] في أواخر القرن العشرين قد أوضح أن البلقنة لم تكن قد انتهت، لكن الحرب العالمية الأولى قد أنهت المسألة الشرقية بمعناها الدقيق المتعلق بمصير الدولة العثمانية، ما يستبعد البلقان بشكلٍ ما من مواصلة هذا التاريخ، لأن المصطلح الچيوسياسي الجديد الذي سيترسخ شيئًا فشيئًا هو مصطلح الشرق الأوسط.

وفي هذا الفضاء الأخير، تتواصل التفاعلات القاتلة التي شهدها القرن التاسع عشر حتى هذه البداية للقرن الحادي والعشرين، مع تركيبٍ جد قريبٍ من تركيب المسألة الشرقية: صراعات دولٍ عظمى، تعارض نزعات قومية وديانات، إرهابٌ مزمنٌ، بناء الدولة الحديثة وتهشيشها. ومن ثم فالأمر مطروح للمتابعة.

الهوامش

حول المسألة الشرقية

1. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence: China, Europe and the Making of the Modern World Economy*, Princeton, Princeton University Press, [2000] 2002, en français *Une grande divergence. La Chine, l'Europe et la construction de l'économie mondiale*, trad. Par N. Wang, Paris, Albin Michel, 2010. L'auteur a insisté pour le passage de l'article défini à l'article indéfini dans la traduction.

٢. حول كل هذه الموضوعات، انظر

Brian Davies, *Empire and Military Revolution in Eastern Europe, Russia's Turkish Wars in the Eighteenth Century*, Londres – New York, Continuum, 2011.

٣. حول تاريخٍ مُقَارَنٍ للتسلحات، انظر

Tonio Andrade, *The Gunpowder Age, China, Military Innovation and the Rise of the West in World History*, Princeton, Princeton University Press, 2016.

٤. انظر

Histoire *des sciences et des savoirs*, sous la direction de Dominique Pestre, *I. De la Renaissance aux Lumières*, Sous la direction de Stéphane Van Damme, Paris, Seuil, 2015.

5. Georges Sokoloff, *La puissance pauvre, une histoire de la Russie de 1815 à nos jours*, Paris, Fayard, 1993.

٦. كان الباب العالي في القسطنطينية مقر الصدارة العظمى، وبتوسيع المعنى، فإن الباب العالي يعني الحكومة العثمانية.

٧. انظر الكتاب الممتاز من تأليف

Virginia H. Aksan, Ottoman Wars 1700-1870, An Empire Besieged, Londres, Routledge, 2007, p. 158.

٨. كان مفهوم «أراضي الدم» قد اقترحه المؤرخ

Timothy Snyder (*Bloodlands: Europe between Hitler and Stalin*, New York, Random House, 2010)

للإشارة إلى الفضاء الواقع بين البلطيق والبحر الأسود، حيث تسببت النازية والستالينية في موت ملايين من البشر.

٩. انظر حول هذا الموضوع المرجع الكلاسيكي من تأليف

William St Clair, *That Greece might still be free. The Philhellenes in the War of Independence*, Cambridge, OpenBook Publishers, [1972] 2008,

والكتاب الممتاز من تأليف

Hervé Mazurel, *Vertiges de la guerre. Byron, les philhellenes et le mirage grec*, Paris, Les Belles Lettres, 2013.

١٠. يُقَدَّرُ عددُ المحبين للهيلينية الذين خرجوا إلى القتال في أوروبا عمومًا بـ ١٢٠٠ شخص. ومن الواضح أن هذا رقم تقريبي يدل على حجم هؤلاء الأشخاص.

١١. يقول Olivier Delorme في كتابه

La Grèce et les Balkans, du Ve siècle à nos jours, Paris Gallimard, 2013,

بنبرةٍ ملطَّفة أن «الملاك التُرك رحلوا»، لكنهم، بالأخصّ، ذُبحوا.

12. *Mémoires, documents et écrits divers laissés par le prince du Metternich, chancelier de cour et d'État, publiés par son fils le prince Richard de Metternich*, T. III, Paris, Plon, 1881, p. 565-566.

13. Marie-Pierre Rey, *Alexandre Ier*, Paris, Flammarion, 2013.

14. Stanley Lane-Poole, *The Life of the Right Honourable Stratford Canning*, Londres, Longmans, 1885, p. 397-398.

١٥. أورده

Jacques-Alain de Sédouy, *Le concert européen. Aux origins de l'Europe, 1814-1914*, Paris, Fayard, 2009, p. 168.

١٦. نبذة ويكيبيديا الفرنسية عن نوارين رائعة.

١٧. حول جميع هذه النقاشات، انظر

Catherine Durandin, *Histoire des Roumains*, Paris, Fayard, 1995.

١٨. وزير الشؤون الخارجية من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٣٤ ثم رئيس الوزراء من عام ١٨٣٥ إلى عام ١٨٤١.

١٩. تاريخٌ عامٌّ للّعبة

Peter Hopkirk, *The Great Game: On Secret Service in High Asia*, Londres, John Murray, [2001] 2006.

يجب استكماله بقراءة كتاب

Karl Meyer et Shareen Brysac, *Tournament of Shadow, The Great Game and the Race for Empire in Asia*, Londres, Abacus, 2001.

٢٠. ألهمت هذه المسألة الرواية الجميلة التي كتبها يوري تينيانوف، **موت الوزير مختار**، والمنشورة في موسكو في عام ١٩٢٨.

21. Moshe Gammer, *Muslim Resistance to the Tsar, Shamil and the Conquest of Chechnia and Daghestan*, Londres, Frank Cass, 1994.

22. Moshe Gammer, «The Imam and the Pasha: A Note on Shamil and Muhammad Ali», *Middle Eastern Studies*, vol. 32, no 4, octobre 1996, p. 336-342.

٢٣. حول هذه الشخصية، انظر

Lesley Adkins, *Empires of the Plain: Henry Rawlinson and the Lost Languages of Babylon*, Londres, Harper-Collins, 2004.

٢٤. حول هذه الحرب، انظر الكتاب الجيد من تأليف

William Dalrymple, *Return of a King. The Battle of Afghanistan*, Londres, Bloomsbury, 2013.

٢٥. المندوبُ السياسي منصب من مناصب شركة الهند الشرقية، أمّا القنصل فهو منصبٌ تعطيه الحكومةُ.

٢٦. النصُّ في

A. de Jomini, *Étude diplomatique sur la guerre de Grimée (1852 à 1856) par um ancient diplomate*, T. I, Paris, Ch. Tanera, 1874, p. 12-15.

27. Barbara Jelavich, *Russia and the Formation of the Romanian national state, 1821-1878*, Cambridge, Cambridge University Press, 1984, p. 46.

٢٨. أورده

Edmond Bapst, *Les origins de la guerre de Crimée, La France et la Russie de 1848 à 1854*, Paris, C. Delagrave, 1912, p. 314.

٢٩. بالحروف المائلة، بالفرنسية في النص الأصلي.

30. *Ibid.*, p. 432-433.

31. *Orlando Figes, Crimea, The Last Crusade*, Londres, Penguin Books, 2010,

مذكرة بوجودين مع ملاحظاتٍ من جانب القيصر عليها.

٣٢. حول هذا الموضوع، انظر الكتاب العظيم من تأليف

Abbas Amanat, *Pivot of the Universe, Nasir al-Din Shah and the Iranian Monarchy*, Londres, I. B. Tauris, 2008.

٣٣. في هذه الأعوام الأخيرة، أعادت الدعاية الجهادية استخدام هذا التعبير وتَرجمتهُ الصحافة الغربية عمومًا بـ«Levant»، وهو معنى لم يكن له في القرن التاسع عشر.

34. Fruma Zachs, «'Novice' or 'Heaven-Born' Diplomat? Lord Dufferin's Plan for a 'Province of Syria': Beirut, 1860-1861», *Middle Eastern Studies*, vol. 36, no 3, juillet 2000, p. 160-176.

وحول مجمل مسيرته العملية، انظر

Andrew Gailey, *The Lost Imperialist: Lord Dufferin, Memory and Mythmaking in an Age of Celebrity*, Londres, John Murray, 2015.

35. Adel Ismail (éd), *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVIIesiècle à nos jours*, Beyrouth, Éditions des œuvres Politiques et historiques, 1982, T. XIX, p. 337 et suivantes.

٣٦. انظر

Lord Cromer, *Modern Egypt*, New York, Macmillan, 1916, p. 71-72: «We do not want Egypt, or wish it for ourselves, any more than any rational man having an estate in the north of England and a residence in the south would have wished to posses the inns on the north road. All he could want would have been that the inns should be well-kept, always accessible and furnishing him, when he came, with mutton-chops and post-horses.»

37. Zachary Karabell, *Parting the Desert: The Creation of the Suez Canal*, New York, Vintage Books, 2003.

٣٨. حول هذا الموضوع، انظر

Edin Hajdarpasic, *Whose Bosnia? Nationalism and Political Imagination in the Balkans, 1840-1914*, Ithaca, Cornell University Press, 2015.

39. Michel Lhéritier, «Le traité d'alliance secret entre la Grèce et la Serbie (1867-1868)», *Revue des etudes napoléoniennes*, T. XXIII, juillet-décembre 1924, p. 133-141.

٤٠. كتابٌ رئيسيٌّ

E. R. Bridge, *From Sadowa to Sarajevo, The Foreign Policy of Austria-Hungary, 1866-1914*, Londres, Routledge, 1972.

٤١. حول الأزمة الشرقية، انظر

Hakan Yavuz et Peter Sluglett (dir.), *War and Diplomacy. The Russo-Turkish War of 1877-1878 and the Treaty of Berlin*, Salt Take City, The University of Utash Press, 2011.

٤٢. تجد المسألة دراسة تفصيلية لها في الكتاب الممتاز من تأليف

Selim Deringil, *Conversion and Apostasy in the Late Ottoman Empire*, Cambridge,

Cambridge University Press, 2012.

٤٣. حول هذه المسألة، انظر

Frederick C. Anscombe, *State, Faith and Nation in Ottoman and Post-Ottoman Lands*, Cambridge, Cambridge University Press, 2014 et Davide Rodogno, *Against Massacre, Humanitarian Interventions in the Ottoman Empire, 1815-1914*, Princeton, Princeton University Press, 2011.

ويتحدث بعض الكُتَّابُ عن عدة عشرات من آلاف الضحايا، لكن هذا من تيمات الدعاية المعادية للعثمانيين. فتقدير الديپلوماسية البريطانية هو ١٢٠٠٠ ضحية.

٤٤. انظر حول هذه المسألة

Roy Jenkins, *Gladstone*, Londres, Pan Books, 2002.

45. «our duty is to maintain the Empire of England».

46. Andrew Roberts, *Salisbury: Victorian Titan*, Londres, Faber & Faber, [1999] 2012.

٤٧. تاريخٌ عسكري بصورة خالصة لكنه يتضمن مجموعة صور وفيرة ممتازة،

Quintin Barry, *War in the East: A military History of the Russo-Turkish War 1877-78*, Solihull, Helion & Company, 2012.

48. «We don't want to fight but *by Jingo* if we do / We've got the ships, we've got the men, we've got the money too / We've fought the Bear before, and while we're Britions true / The Russians shall not have Constantinople.»

٤٩. في التاريخ الديپلوماسي، انظر

William Norton Medlicott, *The Congress of Berlin and After. A Diplomatic History of the Near Eastern Settlement 1878-1880*, Londres, Routledge, [1938] 1963.

٥٠. انظر

Andrew Roberts, *Salisbury, Victorian Titan, op. cit.*

٥١. على سبيل المثال،

Bilâl N. Simsir, *The Turks of Bulgaria (1878-1985)*, Londres, K. Rustem and Brother, 1988.

٥٢. أرقامٌ قدَّمها

Michel Heller, *Histoire de la Russie et de som empire*, Paris, Perrin, 2015.

وهذا يبدو لي تقديرًا يميل إلى التقليل.

53. Pieter M. Judson, *The Habsburg Empire. A New History*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 2016, p. 329 et suivantes.

٥٤. حول التاريخ المعقَّد لانبثاق النزعة القومية الألبانية، انظر الكتاب العظيم من تأليف
Nathalie Clayer, *Aux origins du nationalisme albanais. La naissance d'une nation majoritairement musulmane en Europe*, Paris, Karthala, 2007.

55. Bart Casey, *The Double Life of Laurence Oliphant: Victorian Pilgrim and Prophet*, New York, Post Hill Press, 2015.

٥٦. أورده

Joseph Hajjar, *L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848). III, Bismarck et ses menées orientales 1871-1882*, Damas, Édition Tlass, 1988, p. 1159-1160.

٥٧. حول كل هذه المسائل، انظر الكتاب الممتاز من تأليف
F. A. K. Yasamee, Ottoman Diplomacy: *Abdülhamid II and the Great Powers, 1878-1888*, Istanbul, The Isis Press, 1996.

58. Gabriel Charmes, *L'avenir de la Truquie, le panislamisme*, Paris, Calmann-Lévy, 1883.

59. *Ibid.*, p. 2-4.

60. Note pour l'ambassade britannique, le 4 février 1881, *Documents diplomatiques français (1871-1914),* 1re série (1871-1900), Paris, Impr. Nationale, 1931, T. III, p. 346.

تأتي الإشارة إلى «مؤامرة كولابور» من سفارة فرنسا في القسطنطينية.

٦١. حول السياسة البريطانية، انظر

Cédric James Lowe, *The Reluctant Imperialists, British Foreign Policy 1878-1902*, Londres, Routledge et K. Paul, 1967.

62. *Documents diplomatiques français, 1871-1914*, Ier série, T. IV, p. 217-218.

63. Charles de Freycinet, *La question d'Égypte*, Paris, Calmann-Lévy, 1905, p. 242.

٦٤. السيرة المرجعية،

Roger Owen, *Lard Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul*, Oxford, Oxford University Press, 2004.

٦٥. حول هذه المسائل، انظر

Caroline Piquet, *Histoire du canal de Suez*, Paris, Perrin, 2009.

66. Mostafa Minawi, *The Ottoman Scramble for Africa. Empire and Diplomacy in the Sahara and the Hijaz*, Palo Alto, Stanford University Press, 2016.

67. Jean-Louis Triaud, *La légende noire de la Sanûsiyya, Une confrérie musulmane saharienne sous le regard français (1840-1930),* Paris, Maison des scienes de l'homme, 1995.

68. Sinan Kuneralp et Gül Tokay (éd.), *Ottoman Diplomatic Documents on the Origins of World War One, The Macedonian Issues 1879-1912*, Istanbul, The Isis Press, 2011, 2 vol.

٦٩. انظر

Eric Hobsbawm, *Les Bandits*, trad. Par J. –P. Rospars, Paris, La Découverte, [1969] 1999.

70. Janet Klein, *The Margins of Empire, Kurdish Militias in the Ottoman Tribal Zones*, Palo Alto, Stranford University Press, 2011.

٧١. حول هذا الموضوع والموضوعات التالية، انظر

Ministére des Affaires étrangères, *Documents diplomatiques. Affaires arméniennes, Projets de réformes dans l'Émpire ottoman*, Paris, Impr. Nationale, 1897.

٧٢. انظر

Firuz Kazemzadeh, *Russia and Britain in Persia, 1864-1914. A Study in Imperialism*, New Haven, Yale University Press, 1968.

٧٣. انظر الكتاب الكلاسيكي من تأليف

Nikki R. Keddie, *Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891-1892*, Londres, Frank Cass, 1966.

74. Mansour Bonakdarian, *Britain and the Iranian Constitutional Revolution of 1906-1911. Foreign Policy, Imperialism, and Dissent*, New York, Syracuse University Press, 2006.

75. Valentine Chirol, *The Middle Eastern Question or Some Political Problems of Indian Defence*, Londres, John Murray, 1903.

٧٦. الكتاب الأساسي فيما يخص الولايات العربية حتى عام ١٩١٤، هو كتاب

Rashid Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine, 1906-1914:A Study of the Antecedents of the Hussein – the McMahon Correspondence, the Sykes-Picot Agreement, and the Balfour Declaration*, Londres, Ithaca Press, 1980.

٧٧. من المفارقات أن الإسرائيليين سوف يحاولون ضم طابا خلال الصلح الإسرائيلي – المصري وسوف يعيد تحكيمٌ دوليٌّ الموقع لمصر.

٧٨. حول الحرب الإيطالية – التركية، انظر

Charles Stephenson, *A Box of Sand: The Italo-Ottoman War 1911-1912*, Ticehurst, Tattered Flag Press, 2014.

٧٩. ببليوجرافيا الحروب البلقانية غزيرة. وسوف نولي النظر بوجه خاص إلى

Richard C. Hall, *The Balkan Wars, 1912-1913: Prelude to the First World War*, Londres, Routledge, 2000, et M. Hakan Yavuz et Isa Blumi (dir.), *War and Nationalism, the Balkan Wars, 1912-1913, and their Sociopolitical Implications*, Salt Lake City, The University of Utah Press, 2013.

80. *Dotation Carnegie pour la Paix Internationale: Enquête dans les Balkans. Rapport présenté aux Directeurs de la Dotation par les Membres de la Commission d'Énquête*, Paris, 24 rue Pierre-Curie, 1914.

بالإمكان إضافة شهادة تروتسكي، وهو آنذاك مراسلٌ حربيٌّ،

Trotsky (Lev), *Les guerres balkaniques, 1912-1913*, trad. du russe, Paris, Éditions Science marxiste, 2002.

٨١. سينتج عن ذلك نقاش لمعرفة ما إذا كان يجب الحديث أم لا يجب عن «إبادات بلقانية».

انظر حول هذه المسألة

Paul Mojzes, *Balkan Genocide: Holocaust and Ethnic Cleansing in the Twentieth Century*, Lanham, Rowman & Littlefield Publishers, 2011, et Mark Levene, *The Crisis of Genocide, Devastation: Volume I, Devastation: The European Rimlands 1912-1938*, Oxford, Oxford University Press, 2014.

وبصرف النظر عما إذا كان تعريف ليمكين ينطبق أم لا، فإن النقاش تلوثه بشكل لا سبيل إلى علاجه العلاقة بين البلقنة وإبادة الأرمن في عام ١٩١٥.

82. Jonathan S. McMurray, *Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway*, Westport (Conn.), Praeger, 2011.

83. Sean McMeekin, *The Russian Origins of the First World War*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 2011.

٨٤. أورده

Feroz Ahmad, *The Young Turks and the Ottoman Nationalities: Armenians, Greeks, Albanians, Jews and Arabs, 1908-1918*, Salt Lake City, The University of Utah Press, 2014.

خاتمة

١. في

Ismail Kadaré, *Œuvres*, T. IV, trad. Par J. Vrioni, Paris, Fayard, 1996.

2. Arnold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey, A Study in the Contact of Civilisations*, Londres, Constable, 1922.

المحتويات

الأزمات الشرقية
المسألة الشرقية واللعبة الكبرى
(١٧٦٨ - ١٩١٤)

المؤلف في سطور:

هنري لورنس

مؤرخٌ فرنسيٌّ بارز. أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي بالكوليج دو فرانس.

من أعماله:

- *Aux sources de l'orientalisme*, 1978
- *Les Origines intellectuelles de l'expédition d'Égypte : l'orientalisme islamisant en France (1698-1798),* 1987
- *Kléber en Égypte : Kléber et Bonaparte*, 1988
- *L'Expédition d'Égypte, Paris*, 1989
- *Le Royaume impossible : la France et la genèse du monde arabe* 1990
- *Le Grand Jeu : Orient arabe et rivalités internationales*, 1991
- *Lawrence en Arabie*, 1992
- *L'Orient arabe : arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, 1993, réédition en 2000.
- *Kléber en Égypte : Kléber commandant en chef*, 1995
- (éd.), *Campagnes d'Égypte et de Syrie de Napoléon Bonaparte*, 1998
- *Le Retour des exilés, la lutte pour la Palestine de 1869 à 1997*, 1998
- *Paix et Guerre au Moyen-Orient, l'Orient arabe et le monde de 1945 à nos jours*, 1999
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 1 - L'invention de la Terre sainte (1799-1922),* t. 1, Fayard, 7 avril 1999, 722 p. (ISBN 9782213603490)
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 2 - Une mission sacrée de civilisation (1922-1947),* t. 2, Fayard, 27 mars 2002, 704 p. (ISBN 9782213612515)
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 3 - L'accomplissement des prophéties (1947-1967),* t. 3, Fayard, 13 juin 2007, 838 p. (ISBN 9782213633589)
- *L'Orient arabe à l'heure américaine*, 2004

- *Orientales I : autour de l'expédition d'Égypte*, 2004
- *Orientales II : la IIIe République et l'Islam*, 2004
- *Orientales III : parcours et situations*, 2004
- *La Question de Palestine, tome 3 : L'Accomplissement des prophéties 1947-1967*, 2007
- *L'Empire et ses ennemis*, 2009
- *L'Europe et l'Islam : quinze siècles d'histoire*, avec Gilles Veinstein et John Tolan, 2009
- *Terrorismes : histoire et droit*, en collaboration avec Mireille Delmas-Marty, CNRS Éditions, 2010.

المترجم في سطور:

بشير السباعي

شاعر ومؤرخ ومترجم مصري.

من أعماله:

تأليف:

. **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

. **فوق الأرصفة المنسية**، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

ترجمة:

- ز. إ. ليڤين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

- باجرات سيرانيان: **الوفد والإخوان المسلمون**، مكتبة مدبولي، القاهرة – دار آزال، بيروت، ١٩٨٦.

- ز. إ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

- تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

- ك. پ. كاڤافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **آه يا لون بشرة من ياسمين!** ، العلاقات الثقافية الخارجية، القاهرة، ٢٠١١.

- تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

- تزڤيتان تودوروف، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

- روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

- فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

- إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

- توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.

- هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

- توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

- تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

ط٢، ٢٠٠٥.

- زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

- چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

- هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

- هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

ط٢، تحت عنوان **بونابرت بين الإسلام والدولة اليهودية**، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠١٦.

- چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

- عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

- صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
ط٢، ٢٠١٥.

- برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
ط٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.

- ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

- ميكائيل لووي وأوليڤييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

- تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ط ٢، ٢٠١٦.

- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- جلبير الأشقر: **العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّات العربيةُ - الإسرائيليةُ**، المركز القومي للترجمة، القاهرة - دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.

- هنري لورنس: **الإمبراطورية وأعداؤها، المسألة الإمبراطورية في التاريخ**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

- تيموثي ميتشل: **حكمُ الخبراء، مصر، التكنو- سياسة، الحداثة**، [التمهيد والمدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧]، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- ليون تروتسكي: **الفاشية: ما هي؟ كيف نهزمها؟**، الحوار المتمدن، ٢٠١١.
- إرنست ماندل: **النظرية الماركسية في الدولة**، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.
- إرنست ماندل: **الحركة الطلابية الثورية**، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب السابع، ١٩٦٧-١٩٧٣**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.
- جورج حنين: **بلاء السديم** (مختارات من أعمال كاتب سوريالي)، بيت الياسمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢ [بالاشتراك مع آخرين]. ط٢، ٢٠١٧.
- آلان روسيِّون: **الهوية والحداثة-الرحالة المصريون في اليابان**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- تيموثي ميتشل: **ديموقراطية الكربون - السلطة السياسية في عصر النفط**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤ [بالاشتراك مع شريف يونس].
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثامن، ١٩٧٣-١٩٨٢**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- برنار لايير: **عالم متعدد الأبعاد. تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية**، المركز القومي للترجمة، القاهرة - آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥.
- هنري لورنس، چون تولان، چيل ڤاينشتاين، **أوروبا والعالم الإسلامي، تاريخ بلا أساطير**، المركز القوي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب التاسع، ١٩٨٢-١٩٩٢**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب العاشر، ١٩٩٢-٢٠٠١**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٧.
- أغنية الغريب، **أصواتٌ فرانكوفونية مصرية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٨.



الأزمات الشرقية

في أوائل القرن الحادي والعشرين هذه، اتَّخذت دورةُ انعدامات الاستقرار في الشرق الأوسط التي بدأت في عام 2003 وتسارعت منذ عام 2011 بُعدًا يتميز بدرجةٍ خاصةٍ من الخطورة. ويخامرنا الانطباع بأننا في وضعٍ جديد. لكن الواقع أن الشرق الأوسط قد عرف، على مدار القرن التاسع عشر، ما سمِّيَ آنذاك بالأزمات الشرقية.

فضمن لعبة تدخلاتٍ وتورطاتٍ فيما بين فاعلين محليين وإقليميين ودوليين، وصلت إلى درجةٍ بات من المتعذر معها معرفة من الذي يتلاعب بالآخر، عبَّرت هذه الأزمات عن تعارض مصالح وعن إسقاطاتٍ ثقافية متناقضة، تخصُّ الأوروبيين تجاه البلدان المسمَّاة بالشرقية مثلما تخصُّ هذه البلدان الأخيرة تجاه ما سمِّيَ بـ«العالم المتحضر». وقد جابهت الدولُ عنفًا بَلَغَ أحيانًا أقصى مدىً له، فتعاملت معه تحت وطأة الضرورة الملحة بحلولٍ سياسيةٍ عرجاء في أغلب الأحوال.

ويعيد هنري لورَنس النظر في جذور هذه «المسألة الشرقية» متعددة الجوانب، والمرتبطة بالإعادات المتعاقبة لصوغ الدولة العثمانية و«اللعبة الكبرى» التي دارت المواجهات فيها بين روسيا وبريطانيا العظمى، في الساحة الآسيوية، بين أواخر القرن الثامن عشر وعام 1914.

يشغل هنري لورَنس، منذ عام 2003، منصب أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي في الكوليج دو فرانس، وهو مؤلِّف ما يزيد عن عشرين عملاً تأريخيًّا، خاصةً «مسألة فلسطين» (عشرة أجزاء) والذي يُعَدُّ أول تركيبٍ حقيقيٍّ لواحدة من مسائل عصرنا الرئيسية.

صورة الغلاف: صورة للقوات البريطانية التي دخلت مدينة القدس بعد هزيمة العثمانيين عام 1917 الصورة في مقر الحكم العثماني في بوابة يافا غربي البلدة القديمة للقدس



ISBN 978-977-765-074-8

